

الجزيرة العربية في التاريخ

دراسة وثائقية

تقديم وإشراف

صاحب السمو الشيخ خالد بن مقر القاسمي

ولي العهد نائب الحاكم

إمارة رأس الخيمة - دولة الإمارات العربية المتحدة

تأليف
محمد جلال التدمري



مقدمة الكتاب بقلم:

صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر بن محمد القاسمي
ولي العهد نائب الحاكم لإمارة رأس الخيمة

ابتليت أمتنا العربية بعهودٍ من الاستعمار المتنوع الجنسيات والأشكال، والمتماثل في المصالح والأهداف، المتشابه فيما ترك من آثارٍ سلبية قاسية على أمتنا، وفيما خلفه من مشكلاتٍ لا تزال أقطارٍ عربيةً عدة تعاني من تبعاتها. ومن ذلك وقوع أجزاءٍ عديدة من الأراضي العربية تحت الاحتلال الأجنبي أو استقطاع أراضٍ عربية وتركها بيد الآخرين.

نتج عن ذلك الاستهتار الاستعماري بالحقوق العربية، تشريد لأهالي تلك البقاع وسلبٌ لخيراتها وثرواتها، وجعلها جراحاً يئن من وطأته الوطن .

وتأتي قضية احتلال الجارة إيران لجزرنا العربية الثلاث (بتواطؤ من بريطانيا كما أوضحت ذلك الوثائق والمواقف) لتكون في طليعة القضايا التي تسعى أمتنا العربية لحلها انطلاقاً من الالتزام القومي ومن حرص دولتنا - الإمارات العربية المتحدة - على استعادتها وإحاقها بحياض الوطن الغالي.

إن مطالبتنا باستعادة جزرنا هي مسيرة الحق من أجل الحق، وهي مسيرة سلمية من أجل السلام، ومسيرة هادئة من أجل الاستقرار الإقليمي ومن أجل

التعايش السلمي الدولي، وبالتالي من أجل الحفاظ على علاقات حسن الجوار وللإبقاء على علاقات الود والإخاء الإسلامي مع الجارة إيران. لقد أصبحت حقوق الأوطان والأمم في عصرنا الراهن مصانةً بحرص أصحابها وإصرارهم على استعادتها، تساندهم في ذلك الشعوب والأمم الأخرى المحبة للحق والمنتصرة للسلام.

إن مسيرة الحق والسلام هي مسيرة البشرية اليوم، التي تنشد السلام وتنحو إلى الاستقرار وتسعى إلى التعايش بأمان وتعاونٍ ووثام. وإن ذلك لن يتحقق إلا بإحقاق العدالة وارتداع المعتدين عن عدوانهم.

لقد أصبحت مسألة نصره الحق مسؤوليةً تضامنيةً منشودةً بين الدول لكي لا يغلب القوي الضعيف، ولكي لا يصبح العدوان أو الاغتصاب والاحتلال شيمةً لكل قادر ذي أطماع في التوسع وحب السيطرة على الآخرين، وحتى لا يكون هناك مكانٌ لمعتدٍ أو متجبرٍ أثيم. إن عصرنا الراهنُ يشهد صحوةً للضمير العالمي، فالكرة الأرضية أصبحت أشبه بالقرية الصغيرة، وإن عالم اليوم لن يقبل المظالم ولن يهادن العدوان، وإن للحق صوتاً لا يحجبهُ أي ضجيج، فقد ارتفعت راية العدل والمساواة بين الأمم قوياً وضعيفها خفاقةً في سماء الكون لكل الشعوب، لقد أدركت الشعوب أن مصلحة الإنسان على هذه الأرض تكون في التعاون الإنساني، والتعامل الآمن، وفي الاستقرار في العلاقات بين الدول، وهذا لن يتم إلا باتتصار الحق على الباطل وبإعطاء كل ذي حق حقه.

وقد تكون المطالبة السلمية والحوار المباشر القائم على مبدأ الإنصاف وعلى الرغبة الصادقة في الحفاظ على علاقات التآخي وأواصر التعاون والعلاقات الودية التاريخية، الطريق الأجدى لحل تلك القضية.

إن سياسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الحكيمة في معالجة موضوع الجزر السليبية بشكلٍ سلمي هادئ. قد حازت على تقديرٍ عربي ودولي واسع، وإن الإمارات حكماً ومسؤولين وشعباً تمضي وراء سموه في المطالبة بإعادة الحق إلى أهله سواءً عن طريق الحوار الثنائي المباشر أو عن طريق اللجوء إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي أو عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية.

إن جهدنا لن يتوقف وسعينا لن يهدأ ومطالبتنا لن نفتر وضميرنا لن يرتاح حتى تسترد دولتنا (الإمارات) حقها في جزرها الثلاث، وحتى يعود مواطنونا إلى ديارهم وأرضهم كاملة في طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فلعل الظالم يعودُ عن ظلمه ولعل المعتدي أن يتراجع عن عدوانه، وبذلك فإن مسيرة الحق بما تحمله من وثائق وبراهين وأسانيد لا بد أن تثمر بالنصر، ولا بد لتلك الجهود في أن تتوج بعودة الجزر إلى حياض الوطن.

لذا فإن أملنا أكيدٌ في سياسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، الرشيدة النابعة من بعد نظرٍ ودرايةٍ واسعةٍ وحكمةٍ بالغةٍ وإيمانٍ عميقٍ بالحق وعملٍ دؤوبٍ لاسترجاع الحق المغتصب.

وإننا كمسؤولين وكأبناء شعب الإمارات الغيور على وطنه والحريص على دياره ومياهه فخورون بمواقف رئيس دولتنا في مسيرة السلام لاسترداد الحق وحماية ربوع الوطن من أي مساس أو عدوان.

واليوم ونحن نمسك بين أيدينا هذا الكتاب (كتاب: الجزر العربية الثلاث)
الذي سطره أحمد جلال التدمري، إنما نمسك سجلاً وثائقياً لقضية الجزر العربية
بكل ما أحاط بهذه القضية القومية والوطنية من ادعاءات وتحركاتٍ واعتداءات،
ومن مفاوضاتٍ ومناقشات، ومن حقوقٍ ومواقفٍ عربيةٍ ودولية، ليكون مرجعاً
لكل عربي غيور، وليكون مصدراً لكل دارسٍ وباحثٍ ومهتم بقضية
الجزر المحتلة وبالحقوق العربية المغتصبة.

خالد بن صقر بن محمد القاسمي

تمهيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في محكم آياته :

{ ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن
إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمُهتدين. }

صدق الله العظيم

الحمد لله سبحانه وتعالى، خالق الكون ورب العالمين، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد النبي الأمين، هادي البشرية إلى العدل وإلى إظهار الحق،
واتباع سواء السبيل. وبعد،

إن الأهمية التي تحظى بها منطقة الخليج العربي على المستوى العالمي،
والأهمية الكبرى التي توليها دول العالم أجمع لهذه المنطقة الاستراتيجية بين
القارات، والمكانة الاقتصادية البارزة التي تمتلكها بلاد الخليج باعتبارها أهم
مصدر للطاقة التي تحرك الصناعة وتمد التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم
بما تنتجه من غاز ونفط.

كل ذلك جعل الخليج محطّ الأنظار منذ الأزمنة القديمة وحتى اليوم، وتبعاً
لذلك كانت الأطماع تحوم حول المنطقة، مؤلدة الصراع بين القوى الكبرى
خاصة لفرض نفوذها عليه، في الوقت الذي كان فيه سكان هذه البلاد يدخلون
في سلسلة من المعارك للدفاع عن سيادتهم في أوطانهم، ولإبعاد النفوذ الأجنبي
عن ديارهم.

ومع العقود الأخيرة من القرن العشرين زادت الاهتمامات الدولية
بالمنطقة، وكثرت المتابعات الدقيقة لشؤونها، حرصاً من تلك الدول على

ضمان مصالحها النفطية واستراتيجياتها الاقتصادية والاستثمارية. مما جعل بعض أرجاء منطقة الخليج تشهد أزماتٍ وصراعاتٍ محلية ما كانت لتحدث لو تحكم العقل بالموقف ولو اتخذت الحكمة بالقرار، والحلّ بالتفاهم الراجح المنطقي للقضايا قبل تحويلها إلى أحداثٍ مؤسفة، وكان هناك استدراكٌ لما أسفرت عنه تلك الأحداث من نتائج صعبة.

لقد نجح الغرب في اختلاق هذه الأزمات وتتميتها، مستغلين المواقف المتعصبة، والعناد المتشنج الأعمى، الذي لم يراع مصلحة شعب أو وطن ولم يكثرث بالروابط والعلاقات الإنسانية...

وكما كنا نتمنى للأزمات التي مرت بمنطقة الخليج العربي منذ مطلع السبعينات وإلى وقت قريب ألا تقع، نتمنى لجميع القضايا والمشكلات القائمة بين دول المنطقة وفي طليعتها القضايا الحدودية أن تُحلّ من منطلق الأخوة الإسلامية وحسن الجوار، ومن قاعدة الالتزام بالمصالح العامة للمنطقة وتغليبها على التطلعات الإقليمية الضيقة.

وتأتي قضية الجزر الثلاث في طليعة القضايا التي تشهدها المنطقة اليوم، فبعد أن مرت سنواتٌ عديدة من محاولات التفاهم التي أبدتها دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حلٍ لهذه القضية، تلك المحاولات التي امتدت منذ أن أعلنت بريطانيا عن نيتها في سحب قواتها من شرقي السويس والخليج وحتى الآن. مع محاولة بناء جسر من التعاون الإقليمي للمحافظة على أمن الخليج واستقراره والحيلولة دون وقوعه في شرك التآمر الدولي.

ولإيضاح الحقائق وسرد الأحداث والوقائع التي مرت بقضية الجزر الثلاث والعوامل التي خلقتها، ولإيماننا العميق بواجبنا الوطني والقومي

والتزاماً بأخلاقيات ديننا الإسلامي الحنيف، اقتضى الأمر بنا إلى إصدار هذا الكتاب الوثائقي ليكون يمتناول كل معنى بالأمر، وكل مؤرخ، وكل مهتم بمعرفة الحقيقة، وكل ساعٍ إلى إدراك واقع الأحداث ومجرياتها وصولاً إلى هدف نتمناه جميعاً وهو إيجاد حلٍ عادلٍ ومقنعٍ لها، تكريساً للأخوة الإسلامية ولعلاقات حسن الجوار بين الأمتين الإيرانية والعربية اللتين من الله عليهما بنعمة الإسلام والإيمان، فكان لزاماً عليهما تجاه هذا الدين القويم التقيد بتعاليمه السمحة العادلة، فلا عدوان ولا تجافي بين المسلمين.

إن العودة إلى روح الإسلام والأخوة بين المؤمنين كفيلة بأن تشبع الوفاق بين الجانبين وأن تحافظ على علاقات حسن الجوار التي يفترض بها أن تبقى أسمى من المصالح والتطلعات وأبعد عن الأهواء والأطماع. والعودة إلى روح الإسلام تتحقق عندما ينال كل ذي حق حقه وعندما يسود العدل في معالجة هذه القضية، وإن الرجوع إلى الحق فضيلة.

لقد تناولنا في كتابنا هذا عرضاً موجزاً لأزلية الصراع الدولي الذي شهدته منطقة الخليج بدءاً من محاولات الإسكندر المقدوني إلى التسلط البريطاني مروراً بالغزوات الأجنبية البرتغالية وغيرها، وشمل ذلك العرض لمحةً جغرافية للمنطقة مع استعراضٍ للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها. ومع تلك اللوحة كان لزاماً علينا أن نتعرض لواقع العرب سكان الخليج وإلى ما تعرضوا له من عدوانٍ خارجي.

وإن تقديمنا لمحة تاريخية عن بلاد فارس وطموحات قادتها التاريخيين، ومن ثم ادعاءاتهم بالجزر وغيرها من المواقع من خلال مفاوضات المصالح

باستخدام القوة لاحتلال تلك الجزر وإقدامه فيما بعد على تنفيذ تهديده. كل ذلك لإبراز حقيقة الأحداث والدوافع التي كانت وراءها.

ومن الوقائع التاريخية الخاصة بالجزر الثلاث ما اتصلت منها بإمارة لنجة العربية القاسمية، التي أقدمت القوات الفارسية على الإطاحة بالحكم العربي فيها واحتلال جزيرة صري، مما دفع بالكثيرين من السكان وفي مقدمتهم التجار وكبار القوم إلى اللجوء لإمارات الساحل الغربي للخليج.

ومن المنطلق ذاته تحدثنا عن استراتيجية الجزر الثلاث ووضعها الجغرافي، وكذلك الوجود البريطاني في الخليج العربي والوثائق البريطانية التي تقرُّ بعروبة الجزر، والمفاوضات البريطانية الفارسية حولها. تبع ذلك إدراجنا لمحاضر المفاوضات التي قام بها الوسيط البريطاني/ الإيراني مع كل من رأس الخيمة والشارقة.

ثم كان تناولنا لوقائع الهجوم الإيراني على جزيرة طناب الكبرى وإخراج سكانها من ديارهم بالقوة، وما أحدثه ذلك الاحتلال من غضبٍ عربيٍّ شامل. إلى جانب التحرك الرسمي لحكومة رأس الخيمة على كافة المستويات والأصعدة العربية والدولية.

تبع ذلك إنهاء بريطانيا لمعاهدات الحماية مع الإمارات واستبدالها بمعاهدات للصدقة.

ومن واقع الغضب العربي استعرضنا ردود الفعل الواسعة الرسمية والشعبية التي شملت أرجاء الوطن العربي الكبير، وكذلك موقف المعارضة الإيرانية لحكم الشاه من ذلك العدوان.

كما تناولنا موقف جامعة الدول العربية والقرارات التي أصدرتها ومحاضر الاجتماعات بين الأمين العام المساعد للجامعة وكل من السفيرين الإيراني والبريطاني بالقاهرة، قبل الاحتلال الإيراني للجزر وبعده، وكذلك اجتماع مجلس الأمن الدولي لبحث القضية.

أما قضية جزيرة أبو موسى فقد أفردنا لها باباً خاصاً شمل مفاوضات (الوسيط البريطاني/ الإيراني) السير وليم لوس مع حاكم الشارقة والتي انتهت بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة بمباركة الحكومة البريطانية، وبعدها استعرضنا الانتهاكات والتجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم في عام 1992 وما تلاه.

وفي باب آخر ألقينا ضوءاً على التخيرات التي أحدثها الاحتلال الإيراني في جزيرتي طنب وجزيرة أبو موسى.

أما في الباب الثالث عشر فقد تحدثنا عن الجهود السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومساعدتها المتواصلة منذ أيام الاحتلال الأولى لجزر الإمارات الثلاث، لمعالجة هذه القضية عن طريق التفاهم الثنائي والاتصالات المباشرة، والتي لم تصل إلى نتيجة إيجابية، مما حدا بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق دعوته للجارة إيران بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية لعرض القضية عليها، والرضى بحكمها. وقد توالى التأييد الدولي لهذا التوجه منذ ذلك الحين بشكل متصاعد لهذه الدعوة السامية.

وكان لصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم لإمارة رأس الخيمة في تحمله للمسؤولية الوطنية والقومية تجاه هذه القضية بالذات الدور البارز في نشر الوعي بهذا الحق الوطني الثابت مع حرص سموه على المحافظة على علاقات حسن الجوار مع الجارة إيران، مما دفعنا لتوثيق هذا الجهد في كتابنا.

وقد تركز الباب الأخير من كتابنا على تناول الجوانب القانونية للقضية وفق مواد القانون الدولي، وكذلك من خلال الدراسات المتخصصة التي فندت الادعاءات الإيرانية التي أعلنتها حكومة الشاه، على ضوء الوثائق التاريخية والواقع الجغرافي والسكاني للجزر.

وأخيراً فإن الفضل يعود إلى صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم في صدور هذا الكتاب التاريخي الوثائقي. ونأمل أن نكون قد وفقنا بتغطية كافة جوانب هذه القضية العربية والإقليمية الهامة.

والله ولي التوفيق.

أحمد جلال التدمري

أزلية الصراع الدولي على منطقة الخليج العربي

لمحة جغرافية

العرب سكان الخليج

عرب الخليج والعدوان الخارجي

إمارة لنجة العربية والجزر الثلاث

أزلية الصراع الدولي على منطقة الخليج العربي

لم يكن الصراع الدولي للتسلط على منطقة الخليج العربي وليد العهد الراهن أو أنه نشأ مع بزوغ الاكتشافات البترولية ... فقد حدثتنا كتب التاريخ ورواياته عن أحداث كثيرة شهدتها المنطقة نتيجة التطلعات الخارجية للسيطرة على مياه الخليج العربي وجزره وموانئه.

فمنذ عهود التاريخ القديم قامت حملات لغزو المنطقة والسيطرة عليها، فشهدت مياه الخليج العربي وأرضه أسطول الإسكندر المقدوني الذي وصل إلى شمال الخليج، وكذلك الحملات المتكررة للدولة الكسروية الفارسية. إضافة لمحاولات الأباطرة الروم الذين كانوا في صراع مرير مع الفرس.

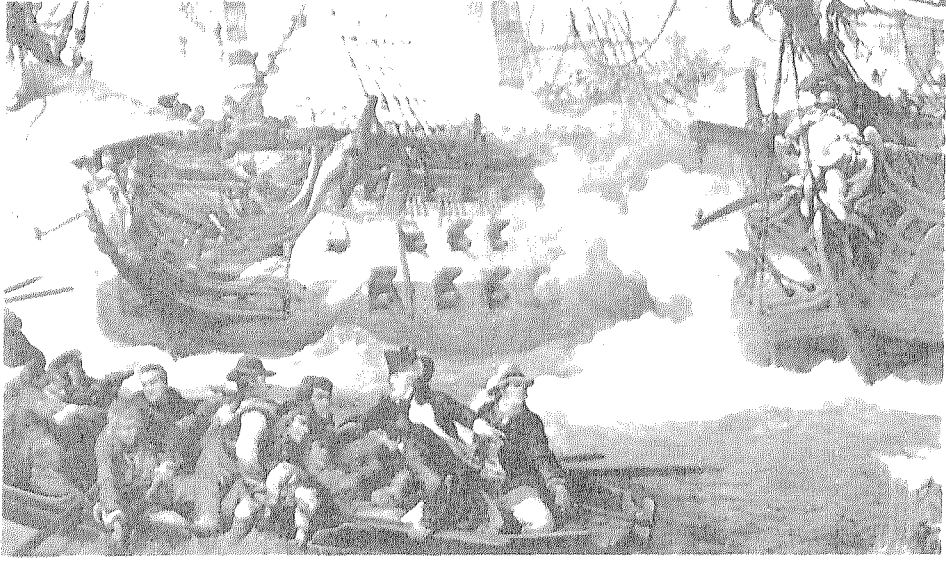
فبعد انحسار سيطرة إمبراطوريات بابل وآشور وآكاد وعيلام في التاريخ القديم على الخليج، غزا الفرس الشاطيء الغربي للخليج العربي منطلقين من مناطقهم في الهضبة الفارسية والبلدان الواقعة خلف سلسلة جبال زاغروس، وأقاموا قاعدة بحرية لهم في البحرين، وامتد منها تسلطهم إلى بقاع أخرى في الجزيرة العربية والخليج بعد صدامات ومعارك عنيفة مع عرب تلك البلاد.

وامتدت السيطرة الفارسية الغازية إلى بادية الشام فكان الصدام مع المملكة التدمرية ومع الإمبراطورية الرومانية. وأدى ذلك إلى تنافس بين الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية على طرق التجارة البرية التي تربط منطقة الخليج بتدمر ومن ثم بآسيا الوسطى والبحر المتوسط من جهة، وطرق التجارة البحرية من جهة أخرى على الساحل السوري وسواحل الشمال الإفريقي والموانئ الأوروبية على البحر المتوسط.

لكن هذه السيطرة الغازية سرعانما انحسرت وسقطت عن الخليج العربي والبقاع العربية الأخرى بظهور الإسلام وقضائه على الإمبراطورية الساسانية.

وببزوغ شمس الإسلام انضم عرب الخليج إلى حملات الفتح الإسلامي فكانت حملات العلاء الحضرمي إلى البحرين، ومعركتا القادسية ونهاوند نقطة تحول تقلصت فيها الهيمنة الفارسية كما تقلصت حدود تلك الدولة إلى حجمها الطبيعي، حيث أصبحت فيما بعد إقليماً من أقاليم الدولة الإسلامية العربية. منصوية تحت نفوذ الخلافة الإسلامية من القرن السابع حتى القرن الرابع عشر الميلادي، ولم يكن لفرس طيلة تلك الفترة أي كيان سياسي مستقل إلى أن قامت الدولة الصفوية في القرن الخامس عشر حين حاول عباس الكبير مد نفوذه على الملاحة البحرية في الخليج العربي.

وتبعاً لأهمية الخليج العربي وموقعه الاستراتيجي المطل على الهند وبلاد فارس، تحركت الأطماع الأوروبية للسيطرة على الخليج فكان الغزو البرتغالي الذي بدأ في عام 1497 وتركز في عام 1505 بإقامة عدة مراكز حربية في شرق إفريقيا والهند ومداخل الخليج العربي. وتغلغل نفوذهم في بلدان الخليج العربي حتى أنهم وصلوا شمالاً إلى شط العرب وأخذت سفنهم تجوب مياه الخليج وموانئ الهند واليمن والبحر الأحمر مهددة السلطنة العثمانية .. وبرغم العنف الذي اتبعه البرتغاليون في غزوهم لمنطقة الخليج العربي واحتلالها إلا أن عرب الخليج استطاعوا بجهادهم المتواصل محاربتهم وطردهم من بلادهم.



الغزو الاستعماري الأوروبي لبلاد العرب



معارك ضارية يقاوم بها العرب أساطيل الغزو الأجنبي

وبتدهور النفوذ البرتغالي وانحصاره عن المنطقة برز التنافس الأوروبي للحلول مكان البرتغاليين في السيطرة على منطقة الخليج العربي والهند. وقد تمثل هذا التنافس في المحاولات البريطانية التحرش بمصالح البرتغاليين في الخليج بالتعاون مع الفرس ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لإمارات الخليج العربي.¹

وكانت ثمرة التعاون البريطاني الفارسي تأسيس أول وكالة بريطانية عام 1619 ، التي منحتها الحكومة الفارسية تسهيلات كثيرة نكاية بالبرتغاليين ومن ثم ظهور الأسطول البريطاني في عام 1622 حيث احتل حصن قشم البرتغالي.

تحالف بعدها البرتغاليون مع الهولنديين للحلول مكان البرتغاليين واستطاعت التجارة الهولندية أخذ مكانة البرتغاليين لما أظهره الهولنديون من جدارة في التجارة وعقدوا صلاتٍ وطيدةً مع الدولة الفارسية، وأخذوا يزاحمون التجارة البريطانية مما هدد شركة الهند الشرقية (البريطانية) بالتدهور وحدا بالبريطانيين إلى شن هجمات على السفن الهولندية، فكان ذلك سبباً في انحسار الوجود الهولندي وبروز النفوذ البريطاني المتحالف مع الفرس، وكان خروج الهولنديين من مناطق الخليج في عام 1765 ، وبذلك خلا الجو للنفوذ البريطاني.

ومن عوامل التنافس الأوروبي للسيطرة على منطقة الخليج العربي، المحاولات الفرنسية لأخذ مكان لها في المنطقة امتداداً لنفوذها في عدد من

¹ - الخليج العربي في ماضيه وحاضره - د. خالد العزي ص 27.

المواقع في المحيط الهندي وإفريقيا فحاولت إقامة علاقات تجارية مع سلطنة عمان، فما لبثت أن حوصرت من بريطانيا التي منعت بنفوذها قيام مثل تلك العلاقات بالشكل العملي.

وكان للدنماركيين والألمان والروس محاولات جادة لممارسة النفوذ التجاري في منطقتي الخليج العربي والهند إلا أنهم لم ينجحوا في التغلب على المقاومة البريطانية لهذا التوجه.

وأمام الغزو البريطاني الكثيف لمناطق الخليج ولمياهه عبر حكومة بومباي أو بصورة مباشرة تحرك حكام القواسم الذين كانت تتحالف معهم القبائل العربية في تلك البلاد، فدفعوا بأسطولهم البحري وبقواتهم لمطاردة السفن البريطانية وملاحقة النفوذ البريطاني الذي أخذ يتوسع ويمتد إلى أكثر من منطقة وأكثر من موقع.

فقد أوقع القواسم ضربات مؤلمة في الملاحة البريطانية في الخليج ما بين عام 1804 وعام 1805 ، حتى أن القائد البريطاني أرنولد ويلسون .. قد أشاع قوله: " إن في كل ميناء من موانئ الخليج، بل في كل جزيرة من جزره يرقد رجال منا كان لتضحياتهم الفضل في وجودنا في الخليج، وفي ممارستنا للتجارة ". لهذا انشغلت حكومة بومباي البريطانية في القضاء على خطر القوة العربية وأخذ هذا الأمر اهتماماً كبيراً لدى السلطات البريطانية، فتحركت قواتها لمقاتلة القواسم في شهر يونيو/ حزيران من عام 1805، وتمت المواجهة التي انتهت بعقد هدنة بين القواسم والإنجليز، وكانت مقدمة لعقد أول معاهدة بين الطرفين في 6 فبراير 1806 ، ثم تلتها معارك أخرى متوالية. فكانت الحملة البريطانية الثانية في عام 1809.

ولم يتوقف النضال العربي ضد الغزو الأجنبي مما أسفر عن قيام بريطانيا بتوجيه حملة ضاربة ضد القواسم في عام 1819 أدت إلى توقيع اتفاقيات السلام والحماية بين بريطانيا والقواسم، ومن ثم بين بريطانيا وإمارات الساحل، وهذا ما أضعف السلطة العربية في الخليج وأدى إلى تحرك الأطماع الفارسية نحوه.

وأمام الضغوط القومية العربية وتصاعد التعاطف الدولي مع حركات التحرر العربية أعلنت الحكومة البريطانية في بداية عام 1968 عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي، وقد اتخذت الحكومة البريطانية هذا القرار بعد تسويق وتفاهم مع الولايات المتحدة وإيران.

ففي مطلع عام 1968 أعلن ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارته للخليج العربي أن الحماية البريطانية ستنتهي في عام 1971 وأن القوات البريطانية ستسحب من الخليج في نهاية ذلك العام.

وفي الوقت ذاته أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتلعب دورها الجديد في المنطقة بالتعاون الوثيق مع شاه إيران الذي أخذت حكومة الرئيس الأمريكي نيكسون تغدق عليه مساعدات عسكرية وتجهيزات استراتيجية متقدمة جداً حتى غدت إيران ترسانة سلاح، وفي عام 1968 أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة قد رشحت إيران لتلعب دور العسكري الرئيسي في المنطقة، وأخذ الشاه يصدر التصريحات تلو التصريحات مؤكداً الدور الإيراني الخاص والأطماع الإيرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي، وهكذا رافقت الإعلان البريطاني بالانسحاب من منطقة الخليج العربي استعدادات أمريكية واسعة لبناء القوة العسكرية الإيرانية، وكانت النتيجة تهديد سلامة واستقرار المنطقة



معركة القواسم مع القوات البريطانية برأس الخيمة 1809

وسيادة الأقطار العربية في الخليج العربي في الوقت الذي لم تقم فيه أية دولة عربية بأي عمل مباشر أو غير مباشر 'يفسر' بكونه يشكل تهديداً لأمن إيران أو لأمن منطقة الخليج العربي وللمصالح النفطية المختلفة فيه، وكانت الدول الغربية خلال الفترة من 1968-1971 تمارس سياسات استنزائية للمشاعر العربية في الخليج العربي، كما كانت تركز على أهمية دعم محور طهران تل أبيب في ضرب حركة التحرر العربي والوقوف ضد حقوق العرب المشروعة في استثمار ثرواتهم الطبيعية والسيادة الكاملة على أراضيهم.

لقد استمرت السلطة العربية على الساحل الشرقي للخليج حتى ظهور الشاه الفارسي (ناصر الدين شاه 1848-1896) الذي فرض سيطرته بالقوة على طول الساحل الشرقي للخليج بمساعدة حلفائه البريطانيين أصحاب النفوذ في المنطقة وذلك في محاولة منه لإقامة الإمبراطورية الساسانية الثانية. وكانت إمارة لنجة القاسمية آخر إمارة عربية في الساحل الجنوبي للخليج حيث أتيحت الفرصة للشاه ناصر الدين لإنهاء الحكم العربي فيها عام 1889 عقب وفاة الشيخ خليفة بن سعيد بن قضيب القاسمي وتولي ابنه علي الحكم بوصاية يوسف بن محمد، ومن ثم تولى الشيخ محمد بن خليفة حكم إقليم لنجة فكان آخر الحكام القواسم لهذا الإقليم العربي.²

وكان آخر حكم للعرب في شمال الساحل الشرقي للخليج في عام 1925 حين تأمر الشاه رضا خان بهلوي على الشيخ خزعل أمير عربستان فأسقط

2 - تاريخ لنجة، حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج، تأليف حسين بن علي الوحيدي الخنجي العباسي ص25.

الحكم العربي في الإمارة وأتبع الإقليم العربي عربستان - بلاد العرب -
بالحكومة المركزية في طهران.



واستمرت التطلعات الفارسية نحو
المواقع العربية الأخرى فكانت
محاولات إيران احتلال عدد من
الجزر العربية في الخليج العربي
بمساعدة الإنجليز تارة وتحت سمعهم
وبصرهم تارة أخرى، ومن تلك
الجزر العربية التي احتلتها إيران في
تلك الفترة جزيرة قشم وهرمز ولارك
وهنجام والشيخ وقيس وفرور
وغيرها.

واستبقت بريطانيا على جزر طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى
لأصحابها العرب التزاماً باتفاقيات الحماية الموقعة مع الحكام القواسم، ولم
تتج لإيران احتلالها نظراً للمصالح البريطانية الاستراتيجية في الخليج، إلا أن
بريطانيا سرعانما تخلت عن مسؤوليتها عن الجزر تاركة الفرصة لقوات شاه
إيران محمد رضا بهلوي لاحتلالها.

ومن جهة أخرى وفي تاريخنا المعاصر تعرضت منطقة الخليج العربي إلى
صراعات الدول المتطلعة إلى المحافظة على مصالحها والسيطرة على مواقع
هذه المصالح والإمساك بالمؤثرات والعوامل التي قد تمس هذه المصالح.

ومن أهم المصالح الأجنبية في المنطقة موارد الطاقة من غاز وبتترول التي تشكل المصدر الرئيس والأكبر للدول الكبرى والدول الصناعية سواء في الشرق أو الغرب لاحتوائها على أكبر مخزون نفطي في العالم. والمصلحة الثانية تتركز على اعتبار منطقة الخليج العربي بدوله ومدنه سوقاً تجارية استهلاكية يتم من خلالها تصريف المنتجات المختلفة والبضائع المصنعة في تلك الدول والعمل على تسويقها.

بعد ذلك تأتي أهمية المصالح السياسية بعد عملية التسلط على منطقة الخليج العربي في فرض نوع آخر من السيطرة وفرض المصالح والأغراض السياسية على الدول الأخرى في أوروبا ودول جنوب شرقي آسيا وفي طليعتها اليابان.

لهذا كانت منطقة الخليج العربي في الماضي ولا تزال محط أنظار العالم وموضوع اهتمامه ، ومع تغير الظروف واختلال ميزان القوى في العالم تركزت الطموحات الدولية في اتجاه السيطرة على منطقة الخليج العربي والتحكم بالقوى المحركة فيه. فظهر الخليج العربي على مسرح السياسة الدولية ليستحوذ على اهتمام العالم أجمع وليحظى بمتابعة كافة الشعوب لما يحيط به من عوامل التفاعل وما يستجد في ساحته من أحداث.

وهكذا نشأ النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الأجنبية المتحالفة معها، والتي عرفت بالاصطلاح السياسي الذي أطلق عليها وهو "دول التحالف".

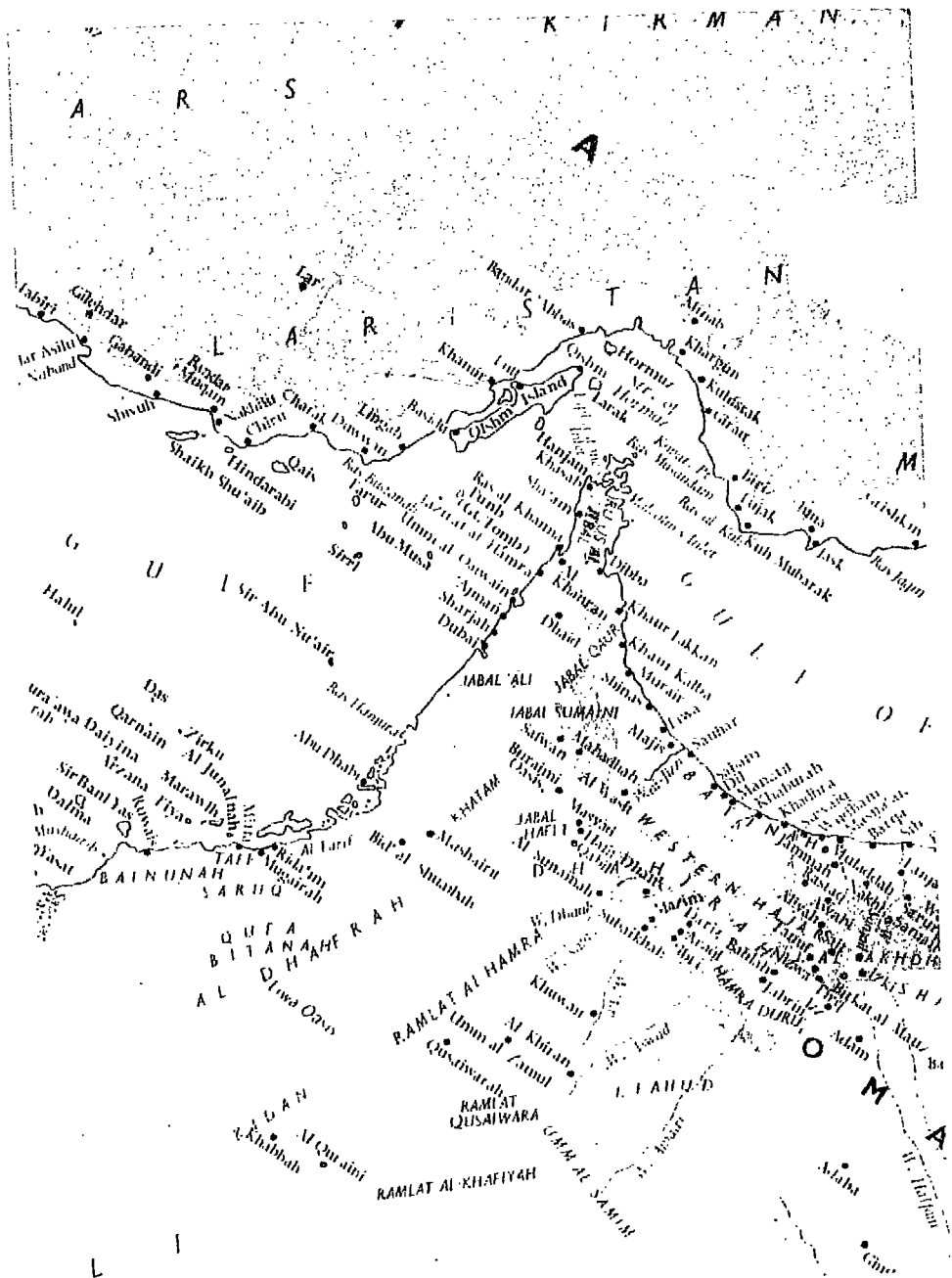
لمحة جغرافية

إن الموقع الجغرافي للخليج العربي على مشارف القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا يشكل أهمية استراتيجية لم يحصها التقدم العلمي في الاتصالات ولا التقدم التكنولوجي في المواصلات، بل إن الاستراتيجية الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسخت تلك الأهمية وجعلتها أكثر شدة وحساسية.

وكما هو معروف إن الخليج العربي يمتد من مضيق باب السلام (هرمز) جنوباً وحتى منطقة الفاو جنوب العراق مستمداً تدفقاً مائياً غزيراً من مياه شط العرب برافديه دجلة والفرات، متواصلاً عبر الزمان منذ آلاف السنين ومئات القرون، ويذكر الجغرافيون بأن تغيرات جيولوجية حدثت في العصور التاريخية القديمة والتي يقدر بأنها انتهت منذ نحو مليون سنة، انفصل خلالها حوض البحر الأحمر من البحر المتوسط ثم اكتسحته مياه المحيط الهندي، وفي نحو منتصف تلك المرحلة التاريخية تكون الخليج من المنطقة البحرية التي تمثل الآن البحر المتوسط وامتد حتى مدينة تدمر في بادية الشام.³

وعلى الجانب الآخر وفي بداية تلك العصور كان الخليج العربي محصوراً ضمن شق ضيق على امتداد السهل الساحلي الشرقي، وكانت المنطقة المنخفضة من الشمال الغربي إلى الجنوب تتميز بموارد هائلة من المياه العذبة والبحيرات المالحة حيث تجمعت على شكل تلال من الرمال وكتل ملحية

³ - تاريخ الخليج - لفتانت كولونيل سير أرنولد ت. ويلسون ص 11.



صورة جوية لمضيق هرمز

تصل كثافتها في بعض المواقع إلى 15,000 قدم كدليل على العمق العمودي لتلك المنخفضات، وقد اندفعت عملية الضغط الشمالي والردم مما تحمله الأنهار والسيول بحيث تحولت المواقع المنخفضة إلى بحيرات وأهوار ابتداءً من منطقة الأهوار في حوض جنوب الرافيدين وحتى جنوب الخليج العربي.

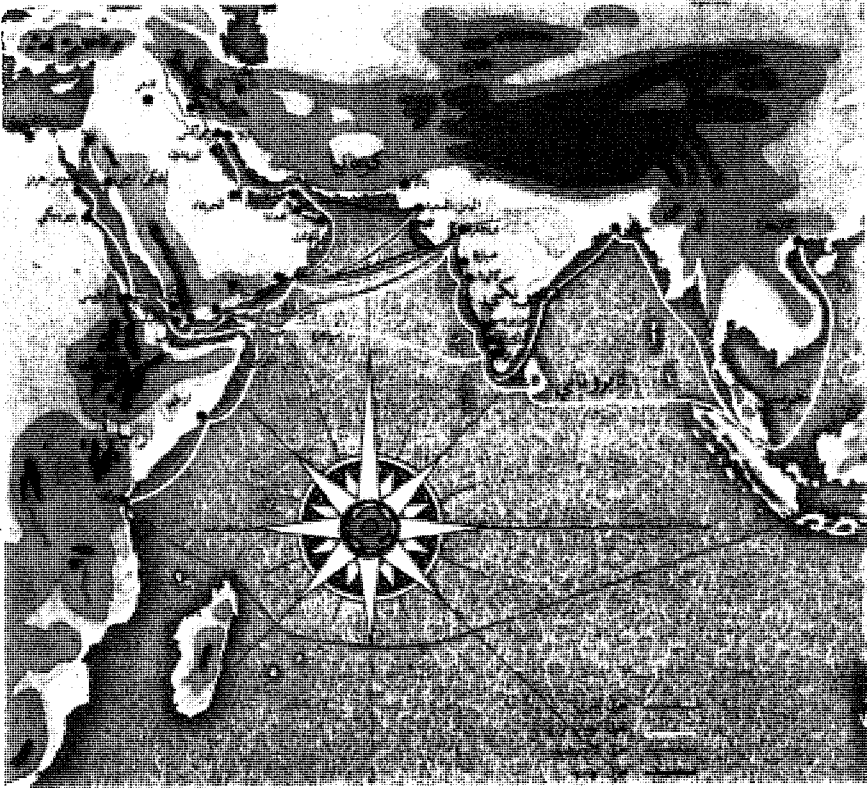
وإن التشكيلات البترولية المخزونة على امتداد منطقة الخليج العربي وابتداءً من أعلى منطقة ما بين النهرين هي نتيجة طبيعية لوجود رواسب بحرية ونهرية نباتية وحيوانية دفنتها العوامل الجغرافية والجيولوجية في ثنايا الطمي تحولت عبر الأزمنة إلى خليط من المركبات الهيدروكربونية الصلبة والسائلة والغازية تعود في تكوينها إلى عصور في غاية القدم.

لقد قدرت مساحة الخليج العربي بـ 97,450 ميلاً مربعاً تشمل عدداً كبيراً من الجزر التي تنتشر في وسط الخليج وفي أطرافه يزيد عددها على مائتي جزيرة تقع أغلبها في القسم الجنوبي الغربي على مقربة من سواحل الإمارات حيث تتبع أكثر من 200 جزيرة منها إمارة أبوظبي.

وأهم الجزر في الخليج جزيرتا طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى (نسبة إلى العالم الإسلامي الجليل أبو موسى الأشعري) وجزيرة قشم لوقوعها جميعاً في مدخل الخليج العربي تليها جزر قيس والشيخ وصير بونعير وصير بني ياس وخرج وغيرها

يبلغ طول الساحل الغربي من الفاو في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب نحو 1357 كيلومتراً، بينما يبلغ طول الساحل الشرقي الواقع تحت النفوذ الإيراني 860 كيلومتراً، أما عرض الخليج فيتراوح بين 180 و280

كيلومتراً، ويبلغ أعظم قسم منه نحو مائة متر في مدخل الخليج عند المضيق⁴.
تؤلف سواحل الخليج الغربية والشمالية منافذ طبيعية إلى الأقاليم الداخلية
في الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، كما تؤلف سواحله الشرقية عبر
السلسلة الجبلية المحاذية له منافذ أخرى إلى بلاد فارس وأواسط آسيا. لهذا
يعتبر الجغرافيون الخليج العربي معبراً أو جسراً بين الشرق والغرب فهو
منطقة وصل بين أوروبا والشرقين الأدنى والأقصى.



الطرق البرية والبحرية عبر الخليج العربي

4 - سير أرنولد ويلسون، الخليج وصف تاريخي من الأزمنة القديمة وحتى القرن
العشرين، ص 2، ودليل الخليج 1870-1932 الفصل الأول ص 3.

العرب سكان الخليج

لقد استوطن العرب منذ عهود قديمة شطآن الخليج الغربية والشرقية على حد سواء بالإضافة إلى جزره ورؤوسه وخلجانه ، وراحت سفنهم تمخر عبابه في كل اتجاه. ولم يذكر التاريخ المدون أو الأثریات المكتشفة اسم شعب آخر استوطن الخليج العربي وسيطر على مياهه مثلما فعل العرب،⁵ فقد بنوا الحضارات والممالك فكانت مملكة جرعاء في منطقة الإحساء والكويت، ومملكة أغاروم في البحرين، ومملكة كرخ ميسان في إقليم الأحواز (عربستان) ، ومملكة هرمز العربية في جنوب الخليج العربي والتي امتد نفوذها ليشمل جزر الخليج العربي وبحر العرب وخليج عُمان بمدنها وموانئها.

ويقال بأن الكنعانيين هم أول من سكن سواحل الخليج العربي وقد رحل الكنعانيون إلى سوريا حيث استقر بهم المقام في بلاد الشام فأسسوا المدن ومن أشهرها مدينة القدس الحالية ومدينة الخليل ... واشتغلوا بالزراعة والتجارة. ومن الكنعانيين نشأ الفينيقيون الذين اشتهروا بالملاحة والتجارة وبعض الصناعات واخترعوا الحروف الأبجدية المكونة من 22 حرفاً، واتخذوا من شجر النخيل شعاراً لهم نقشوه على نقودهم، كما أطلقوا على المدن التي أسسوها على السواحل السورية نفس أسماء مدنها

5 - المقاومة العربية في الخليج العربي ص 13.

السابقة على السواحل العمانية وعلى الجزر والمدن الأخرى في ربوع الخليج العربي.⁶

وبالإضافة إلى الكنعانيين والفينيقيين فقد استوطنت منطقة الخليج العربي قبائل عربية أخرى عدنانية هي قبائل قضاة وربيعة وإياد، كما استقرت في عمان قبائل الأزد التي نزحت من اليمن بعد انهيار سد مارب عام 120 قبل الميلاد.

إن الموجات الحضارية الآمورية والكنعانية والفينيقية والآرامية والبابلية التي مرت بمنطقة الخليج العربي تشكل أصول الحضارة العربية والسامية المتقدمة التي تنتمي إليها الأمة العربية اليوم.

إن السيادة العربية التاريخية على الجزر في الخليج العربي قديمة جداً وتعود إلى بدايات الوجود العربي. وقد ذكرت الوثائق البرتغالية والهولندية التي تحدثت عن مملكة هرمز العربية المستقلة⁷ أو كما يطلق عليها (بلاد السواحل والجزائر) ، أن هذه المملكة العربية كانت تضم جزراً كثيرة يمتلكها سلطان هرمز العربي وتخضع لحكمه ومن هذه الجزر بالإضافة إلى هرمز جزيرة قسم وهنجام وهندرابي وبوشير ولارك وفرور والشيخ شعيب وقيس وبندر لنجة وصري و طنب وأبوموسى⁸، وغيرها ...

لقد عبر العرب الخليج وقطنوا شاطئه الشرقي منذ آلاف السنين قبل ميلاد السيد المسيح نظراً لموارده الاقتصادية التي كانت تفوق موارد الساحل الغربي

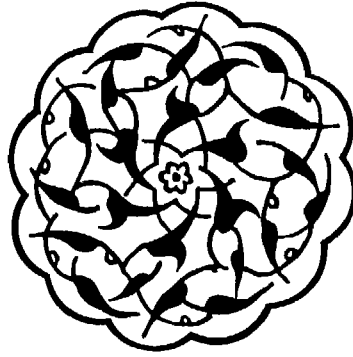
6 - الخليج العربي في ماضيه وحاضره - د. خالد العزي ص17.

7 - كتاب مملكة هرمز العربية - إبراهيم خوري وأحمد التدمري ج1.

8 - كتاب دوارته بربوسة ج 1 ص 67 - 105 .

ولم يتوقف الوجود العربي في ذلك الساحل طيلة تلك الأزمنة، فقد كانت للعرب هناك إماراتٌ مستقلةٌ ومدنٌ قائمةٌ بذاتها وليست مرتبطة بأي شكل من الأشكال مع الهضبة الإيرانية حيث كان الفرس مرتبطين بتلك الهضبة ويعتبرون جبال ومرتفعات زاجروس حدوداً لهم. أما الساحل والسهول الواقعة بين سلسلة تلك الجبال والمرتفعات ومياه الخليج فقد كانت تابعة للعرب، حيث تقيم العديد من القبائل العربية الأصيلة التي كانت لعهود طويلة تتمتع باستقلالها وسيادتها ويثبت هذه الحقيقة المؤرخ الدانيماركي "كارستن نيبور". الذي زار الخليج العربي في عام 1762 يقول في مؤلفه الضخم عما شاهده في الخليج العربي والجزيرة العربية والذي أصدره في عام 1772 بعنوان "رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق: " لا أستطيع أن أمر بصمت دون الحديث عن البلاد العربية ذات الأهمية التي رغم كونها منشأة خارج أرض الجزيرة العربية البرية، فهي أقرب إلى العرب منها إلى غيرها وأعني بذلك بلاد العرب القاطنين على الساحل الجنوبي الشرقي للخليج (إلى الجنوب من بلاد فارس) إن هناك قبائل عربية تسكن السهل الساحلي الشرقي للخليج والجزر الكثيرة المنتشرة في الخليج العربي، وإن هؤلاء العرب استقروا على هذا الساحل قبل الفتح الإسلامي بزمان طويل وحافظت إماراتهم على استقلالها. ويعتقد بأن هذه الكيانات نشأت في عهد يعاصر أول ملوك الفرس، إن أهلها لسانهم عربي وكذلك عاداتهم وأصولهم، ونجدهم يتعشقون الحرية شأنهم في ذلك شأن عرب البادية ويدافعون عن بلادهم باستماتة ودون عون من جيرانهم". ويقول أيضاً: إن هذا الساحل لم يكن خاضعاً لحكام إيران وإن الفرس لم يفكروا في الاستقرار على الساحل

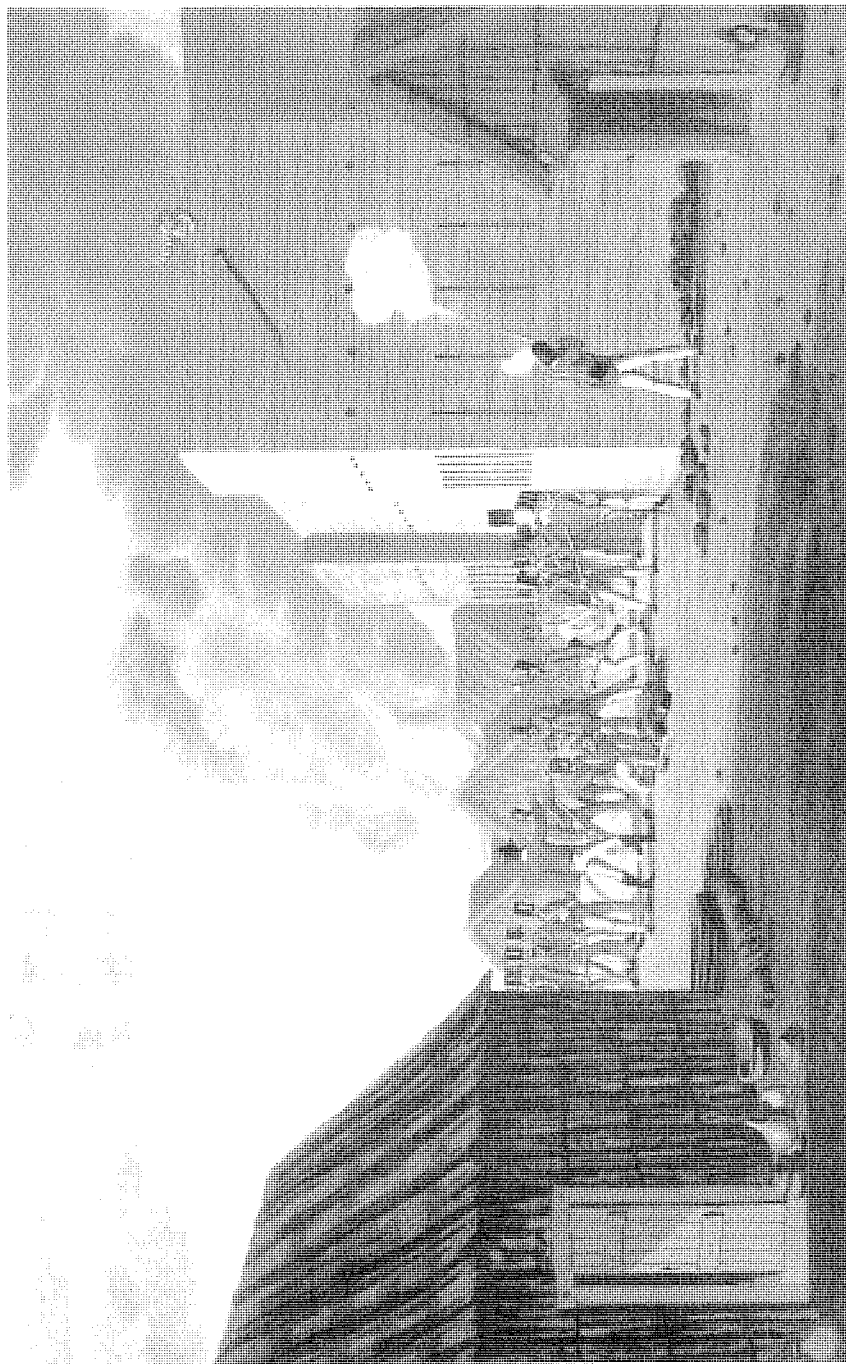
المجذب نسبياً إذا قيس بمناطق الهضبة الإيرانية. ويضيف: إن نادر شاه ملك
الفرس كان قد رسم خطة في أواخر أيامه تقضي بإلقاء القبض على هؤلاء
العرب ونقلهم إلى سواحل بحر قزوين وإحلال الفرس محلهم، ولكن مصرعه
الفاجع حال دون تنفيذ هذه الخطة كما حالت الاضطرابات المستمرة في بلاد
الفرس آنذاك دون اعتدائهم على حرية هؤلاء العرب."



عرب الخليج والعدوان الخارجي

منذ السنوات الأولى للغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي واجه عرب الخليج احتلالاً لا يرحم وعدواناً قاسياً جائراً. فقد جاءت الحملات الأوروبية المتعاقبة للسيطرة على المنطقة تحركها الدوافع التجارية والسياسية إضافة إلى الدوافع الصليبية التي فشلت في تحقيق مآربها في بلاد الشام ومصر. ورغم قوة الغزاة فقد استطاع عرب الخليج ببسالة فائقة وشجاعة قصوى صد الغزاة تباعاً والتخلص من الاحتلال البرتغالي.

لقد استطاع عرب الخليج صد الغزاة الجدد ورثة البرتغاليين في منطقة الخليج - الهولنديين والبريطانيين - فقامت عدة معارك بحرية وبرية بين القواسم والقوات البريطانية. أدت في النهاية إلى سيطرة بريطانيا بما لديها من عدة وعتاد، وارتبطت المنطقة مع بريطانيا بمعاهدات حماية تحجمت بموجبها القوة العربية وأصبحت السلطة العسكرية والسياسية في المنطقة لبريطانيا وحدها مما أنعش الأطماع الفارسية لمد سيطرتها في الخليج العربي لما بينها وبين بريطانيا من مصالح وتحالف، فعملت على تضيق الخناق على العرب في السواحل الشرقية للخليج فكان سقوط عدة مواقع عربية بيد الفرس ابتداء من جزيرة قسم وهنجام ولارك وهرمز وفرور والشيخ شعيب وقيس وبندر لجنة وصري، وغيرها ...



مقاومة رأس الخيمة للحملة البريطانية عام 1809

لقد بذل عرب الخليج وفي طلبعتهم القواسم التضحيات الكثيرة للمحافظة على تلك المواقع. إلا أن حجم القوة المعادية والتضييق البريطاني على العرب والحيلولة دون قيامهم بأي تحرك قتالي للمحافظة على مواقعهم قد قلص الوجود العربي على السواحل الشرقية للخليج وفي الجزر التي ضمها الفرس إلى سلطتهم على مرأى ومسمع من القوات والسلطات البريطانية التي اكتفت بتقديم الاحتجاجات وشجب الإجراءات الفارسية استجابة للمطالبات العربية دون التحرك بفاعلية للمحافظة على حقوق عرب الخليج الذين ارتبطوا بمعاهدات الحماية مع بريطانيا.

بل إن بريطانيا اتخذت من قضايا الجزر العربية ورقة للمساومة في مفاوضاتها مع البلاط الفارسي لتحقيق مصالحها في الخليج العربي وفي المنطقة عموماً.

وتذكر الوثائق البريطانية ومراسلات الحكام القواسم الكثير عن مطالباتهم بريطانيا باستعادة جزيرة صري وغيرها من المواقع والحقوق العربية ابتداء من عام 1887 وحتى وقت قريب.

فقد ورد في رسالة من الشيخ صقر بن خالد بن سلطان .. حاكم الشارقة إلى المستر / كرنل بيلي - باليوز - في 8 رجب 1281 هـ، ما نصه عن تبعية جزر طناب وأبو موسى وصري: "إننا لا نترك أبداً ولا نرضى أحداً يحط فيها شيء بغير إذن، وهذي أحرام محوزة من قديم الزمان. الجزر لنا

وصري إلى قواسم لنجة وهنجام إلى السيد ثويني (سلطنة مسقط وعمان) وفرور إلى المزاريج".

ولم ينس القواسم ملكيتهم لجزيرة صري فقد توالى مطالبتهم بريطانيا حامية الحقوق باستعادة الجزيرة، وتذكر الوثائق البريطانية أن شيوخ القواسم كرروا مطالبتهم بهذه الجزيرة بشكل رسمي في عام 1895، مؤكدين حقوقهم بالجزر الأخرى طنب وأبوموسى.

وتوالى الشكاوي والاحتجاجات القاسمية لبريطانيا عن التحرشات الفارسية بالجزر. وكانت المطالبة تتركز على طلب الوفاء من بريطانيا بتعهداتها بحماية تلك الجزر أو إتاحة الفرصة للقواسم ولعرب الخليج للمحافظة على حقوقهم بأنفسهم. وهذا ما كانت بريطانيا تعارضه خوفاً من أن ينعقد الأمر ضدها وتكون نهاية وجودها في المنطقة إذا ما تركت المجال للقوة العربية بأن تنمو وتحرك.

ومما جاء في رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة، في 25 ربيع الثاني 1347 الموافق 10/10/1928، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة قوله: "لم أفهم الغرض من استفساركم واستفسار الحكومة منا عن الوثائق المتعلقة بعدد أملاكنا إذ أن الأملاك التي بحوزتنا معروفة من قبل الحكومة. وقد أحطناكم علماً بالاعتداءات التي قام بها موظفو الحكومة الفارسية ولم تجيبوا على شكوانا. وإنه لمن الواجب أن نحيل إلى ممثلي الحكومة أي عدوان يقع علينا من البحر إلا أنه إذا لم تحكم الحكومة بالعدل وتمنع المعتدي فيجب استحصال الموافقة من الحكومة في

الحالة الثانية لإصلاح الأمر أو التوصل إلى ترتيبات خاصة مع الحكومة الفارسية لمنعهم من القيام بذلك العدوان " 9.

وفي تصريح لحاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد القاسمي في 14 يناير/ كانون الثاني 1888 في أعقاب سقوط إمارة لنجة بيد الفرس أوضح فيه تبعية لنجة للقواسم بقوله: " إن أعمامنا القواسم هم حكام لنجة ويعاملون لنجة وممتلكاتهم الأخرى التابعة للقواسم في عُمان على قدم المساواة ولا يميزون أو يفرقون بين هذه الأراضي، لذا فقد مارس عمي الشيخ / عبدالله بن سلطان حاكم الشارقة، السلطة على لنجة كما يعلم الناس ذلك تماماً. وعندما توفي عم والدي الشيخ/ سعيد بن قضيبي كان ابنه الشيخ خليفة لازل صغيراً جداً لذا فقد استلم السلطة والحكم في لنجة والدي الشيخ / خالد بن سلطان كما تزوج في نفس الوقت بوالدة الشيخ خليفة. وعندما بلغ الأخير سن الرشد سلم والدي الحكم له، ولم يكن هناك أي فرق بينهما سواء بشكل شخصي أو بالنسبة للممتلكات ".

وقال أيضاً: " وعندما بادر الفرس إلى استخدام العنف من خلال الاعتداء الذي قام به/ مالك التجار، ورفع علمهم على جزيرة صري، وتغيرت الأمور، لم نتمكن من السكوت على ذلك لذا دخلنا في اتفاقيات مع الحكومة البريطانية للحفاظ على السلام في مياه الخليج والأمن الشامل للجميع ، ولم نرغب في الإقدام على أي عمل دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. ونأمل أن يسود

FO 371/13721, FROM BRITISH RESIDENCY TO THE FOREIGN- 9
SECRETARY - NEW DELHI .

الصلاحيات والعلاج اللازم وسوف نبذل كافة الجهود لإزالة هذا العدوان ولنا الأمل فيهم (بريطانيا) ."

وأمام العرض الفارسي بواسطة بريطانيا لشراء جزيرة طناب، أكد حاكم رأس الخيمة/ الشيخ سلطان بن سالم القاسمي بحضور حاكم الشارقة في 1930/5/10 رفضهما القاطع بيع جزيرة طناب إلى بلاد فارس مهما كان الثمن المعروض. وعدم موافقتهم على قيام أي شيخ بالبيع أو التخلي عن أي جزء من أراضيهم.



وتحت الضغوط بين الترتيب بالمكاسب والمال والترهيب بضياح الحق والاحتلال، ذلك الدور الذي لعبته السلطات البريطانية في الخليج ومن ورائها حكومة الهند البريطانية ووزارة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى، من أجل نجاح مفاوضاتها مع الدولة الفارسية ولتحقيق مصالحها في التجارة

ومد سلطتها على طرق الملاحة والمدن والموانئ في الخليج العربي. أجاب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة آنذاك على الضغوط البريطانية والتهديدات الفارسية بشروط صارمة وشاملة بحيث تكون الجزيرة ملكاً له وسكانها أحراراً في ظلّه عند تأجيرها¹⁰، فكانت شروطه كما يلي:-

INDIA OFFICE, WHITEHALL, LONDON 23 JAN. 1931 TO THE- 10
FOREIGN SECRETARY, TO THE GOVT. OF INDIA, NEW DELHI .

أولاً - يبقى علمي، العلم القاسمي، مرفوعاً على الجزيرة كالسابق.
ثانياً - سوف لا يكون المواطنون في الجزيرة خاضعين للسلطات العليا أو للاضطهاد ولا يمكن تطبيق الأوامر بحقهم لحين إحالتها لي ومناقشتها معي.
ثالثاً - لا يجوز للسفن التابعة للحكومة الفارسية، والتي تقوم بالتفتيش بالنيابة عن دوائر الجمارك المجيء إلى بحر عُمان لتفتيش السفن والزوارق العربية سواء كانت تعود لمواطني أو لجيراننا من شيوخ الساحل المتصالح، وأن يبقى البحر حراً للملاحة كما كان من قبل. وعند العثور على بضائع و سلع ممنوعة من قبل الحكومة الفارسية على سفن تعود ملكيتها لمواطني يتوجب عليها آنذاك إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية لمناقشته معي بصدد السفينة وربانها. ولا يجوز للحكومة الفارسية إصدار أوامرها إلى السفينة مباشرة.

رابعاً - إذا ما قام أحد الغواصين المدنيين التابعين لنا بالجوء إلى أحد الموظفين التابعين للحكومة الفارسية المقيمين في الجزيرة يتوجب على ذلك الموظف إعادته إلينا دون الرفض عندما أطلب منه ذلك.

خامساً - تعفى كافة البضائع والسلع التي يتم إدخالها إلى الجزيرة لمتطلباتي الشخصية من الرسوم وكذلك في حالة استيراد سكان الجزيرة للمواد الغذائية لاستخدامهم الشخصي .

سادساً - يدفع بدل الإيجار السنوي لي مقدماً في بداية كل سنة.

سابعاً - إذا ما قررت الحكومة الفارسية رفع العلم الفارسي على دوائرها فيجب رفع ذلك العلم على أعلى البناية وليس على أرض الجزيرة.

ثامناً - يجب تنفيذ هذه الشروط بيني وبين الحكومة الفارسية تحت رعاية وإشراف الحكومة البريطانية.

وهكذا لم تنجح كل المحاولات لاستقطاع أي جزء من الأراضي أو الجزر أو المياه أو أي من الحقوق العربية في الخليج، فقد بقي حكام الإمارات وشعب الخليج العربي محافظين بكل صلابة على أرضهم ومياهم متمسكين بسيادتهم الوطنية والقومية.

ولم تنجح أيضاً كل محاولات الشاه لاكتساب ولاء حكام إمارات الخليج العربي عن طريق توجيه الدعوات المتكررة لهم لزيارة طهران مؤكداً لهم بأن يعتبروا بلاد فارس وطنهم الأم ومرجعهم في كل شيء.



في ربوع جزيرة طناب الكبرى

إمارة لنجة العربية القاسمية

وقضية الجزر العربية الثلاث

إمارة لنجة العربية والجزر الثلاث

علاقات إيران مع إمارة لنجة العربية

اعتراف أمير لنجة بتبعية الجزر إلى رأس الخيمة والشارقة

احتلال جزيرة صري

إمارة لنجة العربية والجزر الثلاث

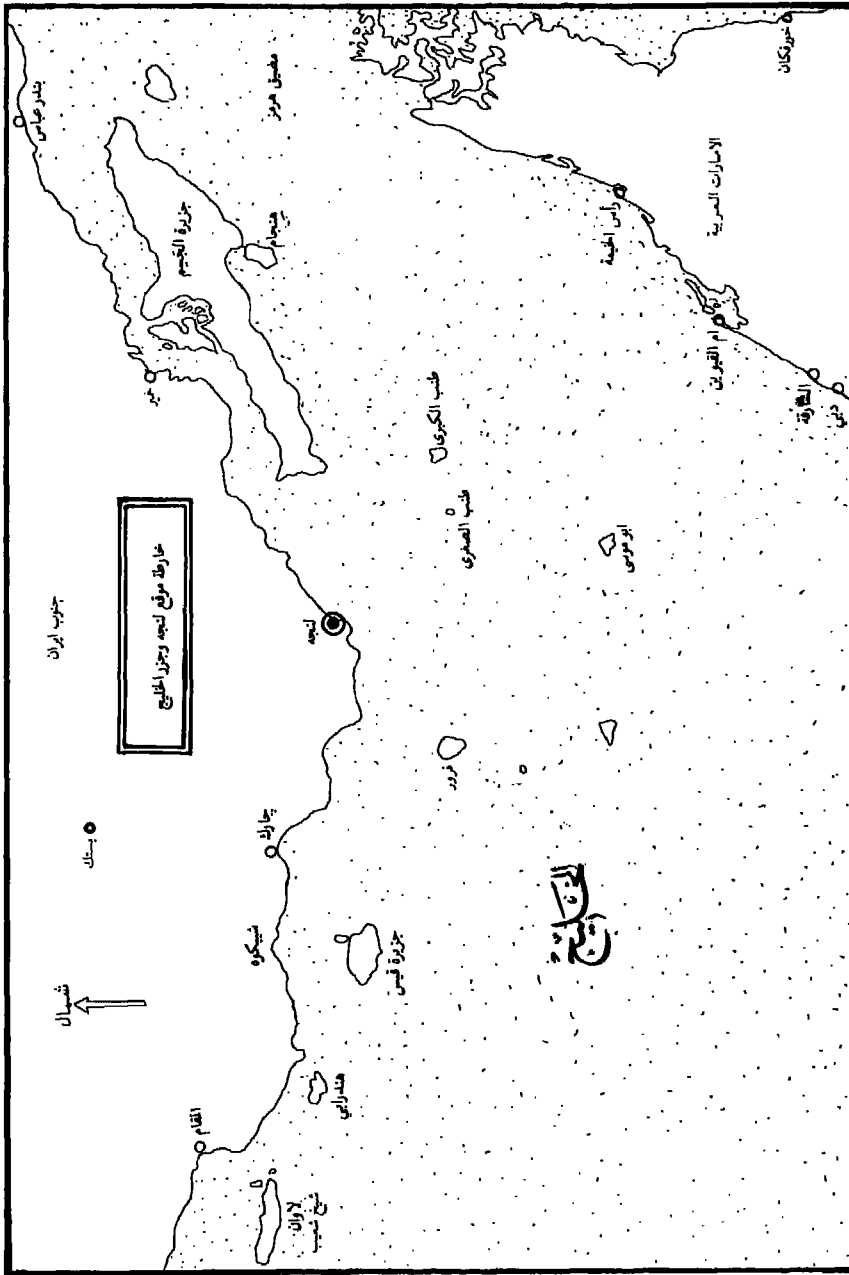
كان حكام لنجة عرباً وكانت لنجة كبقية الساحل الشرقي عربية ثم آل الحكم فيها إلى شيوخ القواسم منذ أواخر القرن الثامن عشر فقد كان يحكمها الشيخ خليفة بن سعيد بن قضييب في عام 1847 وكان قد عين حاكماً على لنجة وتوابعها منذ عام 1820 وهو ابن أخت الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم آنذاك.

وبوفاة الشيخ خليفة تولى ابنه علي بن خليفة بن سعيد الحكم ولم يتمكن من مواولة الحكم بالكيفية التي كان عليها والده لصغر سنه ولوصاية يوسف بن محمد عليه، فوجدت حكومة فارس في ذلك ذريعة للتدخل في شؤون لنجة وفرضت ضرائب باهظة على التجار والمزارعين والبحارة. ولمواجهة هذا التعدي الفارسي اضطر الشيخ سلطان ابن صقر شيخ رأس الخيمة إلى التدخل لإنقاذ حكم أسرته من السقوط النهائي فسافر إلى لنجة وقام بتدبير شؤونها بنفسه ومكث فيها فترة من الزمن.¹¹

لقد زاد اهتمام البريطانيين بميناء لنجة بسبب ازدهار التجارة فيها، وبموافقة حاكمها العربي فقد أقام البريطانيون عام 1856 وكالة لهم هناك تحت إشراف المقيم البريطاني في بوشهر، انحصرت مهمة الوكيل في الإشراف على مصالح الرعايا البريطانيين الذين استقروا في المدينة وأكثرهم

11 - سياسة ايران في الخليج العربي في عهد ناصر الدين شاه - د. مصطفى عقيل ص 134.

من البانيان الذين كانوا يتمتعون بالحماية البريطانية ويلعبون دوراً بارزاً في تجارة اللؤلؤ.



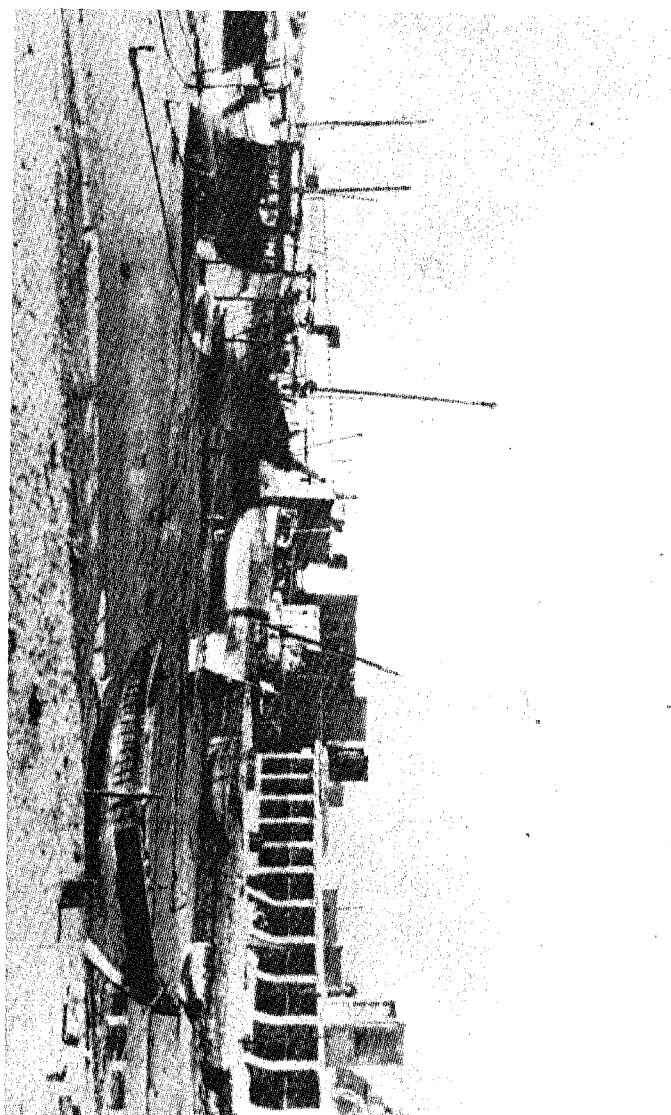
موقع بندر انجة وجزر الخليج العربي

علاقات إيران مع إمارة لنجة العربية

وكانت العلاقات بين إيران ولنجة العربية علاقات طبيعية في بداية حكم الشيخ سعيد بن خليفة القاسمي، إلا أن هذه العلاقات أخذت تسوء نظراً لنمو ميناء لنجة وازدهار الإمارة مما حرك الأطماع الإيرانية للسيطرة على الميناء والإمارة. كما أن المقيم البريطاني تدخل في الشؤون الداخلية للإمارة لتدعيم تجارة بريطانيا طالباً مساعدة الحكومة الإيرانية مما اعتبره الإيرانيون حجة في ادعاء سيطرتهم على لنجة وملحقاتها.¹²

بعد أن نجحت الحكومة البريطانية في بسط نفوذها على بندر عباس وتوابعه بدأ الشاه ناصر الدين يفكر جدياً في إنهاء الوجود العربي في لنجة وهي الإمارة العربية الوحيدة التي كانت تتمتع باستقلال شبه ذاتي على الساحل الجنوبي الشرقي من الخليج. وقد ساعد على ذلك عدة عوامل منها المنازعات العربية التي دعمتها بريطانيا والإيرانيون لزيادة شقة الخلافات وإضعاف العرب حتى تتمكن إيران من تحقيق أهدافها وأحلامها التوسعية في الخليج العربي، فاستغلت وفاة حاكم لنجة الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي عام 1874 وتولي ابنه علي - الذي لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد - الحكم تحت وصاية يوسف بن محمد (من مستخدمي القواسم) كما أسلفنا، والذي تقبل تعيين الحكومة الإيرانية مديراً للجمارك في ميناء لنجة.

12 - المصدر السابق ص 142 .



○ مرفأ السفن في إنجه الذي يسمى (البوس)

وكان هذا بدء التدخل في شؤون لنجة وفرض ضرائب على الأهالي والتجار مما أدى إلى نزوح عدد منهم إلى الجزر العربية القريبة مثل طنّب وأبوموسى وإلى الساحل الغربي إلى رأس الخيمة والشارقة ودبي، إذ أنهم لم يكن بإمكانهم مقاومة الحكومة الإيرانية كما أنهم لم يكونوا رجال حرب.

وحاول الشيخ علي تدارك الموقف فطرد يوسف بن محمد الذي استغل كونه وصياً على الحاكم الشاب فحاول الاستئثار بالحكم لنفسه والتخلص من الحاكم الشرعي، لكن يوسف بن محمد تمكن من قتل الشيخ علي عندما كان الأخير يتفقد ممتلكاته في قرية مهركان في عام 1878.¹³ واستأثر بالحكم لنفسه بمساعدة الإيرانيين، وهو الذي خاطب الحكومة الإيرانية في خمس رسائل اتخذتها إيران حجة للدعاء بتبعية لنجة والجزر في الخليج إلى سلطانها.

وفي 19 أبريل 1885 تمكن الشيخ قضيبي بن راشد القاسمي من قتل يوسف بن محمد وأعلن نفسه حاكماً على لنجة، وحاول الاستقلال بها عن الحكومة المركزية الإيرانية بدعم من حكام رأس الخيمة والشارقة. إلا أن المقيم البريطاني حذر شيوخ القواسم على الساحل الغربي للخليج من الاشتراك في النزاع بين قواسم لنجة وإيران، ذلك النزاع الذي سوي بشكل مؤقت بموجب اتفاقية اعترفت فيها إيران بحكم الشيخ قضيبي مقابل ضريبة سنوية قدرها 190 ألف قران، ورغم تلك الأتاوة لم يمه ذلك الاتفاق حالة التوتر في العلاقات بين الجانبين.

13 - المصدر السابق ص 436 .

فقد كلفت حكومة ناصر الدين شاه قائداً إيرانياً هو حاجي أحمد خان كبابي في 1887/9/11 بحكم موانئ الخليج العربي، فاتخذ هذا الحاكم من مدينة بوشهر مقراً له، ومن هناك أرسل حملة عسكرية إلى ميناء لنجة تمكنت من إلحاق الهزيمة بالشيخ قضيبي الذي أسر وتم إرساله إلى طهران ليوضع في السجن وظل هناك حتى وفاته .. وعينت الحكومة الفارسية ميرزا هدايت خان نائباً للحاكم وأيدته بحامية عسكرية مكونة من 200 جندي نظامي.



الشيخ محمد بن خليفة القاسمي آخر حكام لنجة

لم تتوقف محاولات القواسم من أجل استرداد لنجة، فقد قام محمد ابن خليفة الشقيق الأصغر للشيخ علي بغارة ناجحة استعاد خلالها لنجة في النصف الثاني من عام 1889 وسط ترحيب الأهالي العرب. إلا أن حملة إيرانية معاكسة ما لبثت أن توجهت إلى مدينة لنجة أرسلها حاجي أحمد

خان مكونة من الجنود الإيرانيين النظاميين وعدد من السفن، وبعد مقاومة عنيفة بذلها الشيخ محمد بن خليفة القاسمي ورجاله، بشجاعة بالغة، استشهد فيها عدد من أتباعه، استولى الإيرانيون مرة أخرى على قلعة لنجة العربية وبذلك سقطت آخر الإمارات العربية في جنوب الساحل الشرقي للخليج.

لم يكتف ناصر الدين شاه بما استولى عليه من بلاد على السواحل الشرقية للخليج بل تجاوزت تطلعاته هذه الحدود إلى جزر الخليج العربي التي كانت



لنجة خلال العدوان عليها عام ١٨٠٩

دائماً عربية تابعة للقواسم وسكانها من العرب الذين ينتمون إلى قبائل عربية أصيلة فكانت تطلعاته لاحتلال جزر أبوموسى، وصري، والطنين وجزر بني فارور، بل والبحرين 14 ... وشجعت بريطانيا تلك الأطماع بما اتخذته من إجراءات تقسيم لمياه الخليج العربي بخطوط للملاحة تمتد من خارج الخليج إلى أعلاه ومنعت السفن العربية على الساحل الغربي من اجتياز تلك الخطوط إلى السواحل الشرقية ووضعت شروطاً قاسية للملاحة في الخليج متذرة بدعوى محاربة القرصنة. 15

ورفض العرب القواسم كل هذه الادعاءات وذلك من خلال رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي زعيم القواسم إلى الكولونيل لويس بيلي في ديسمبر 1864 أوضح فيها عروبة هذه الجزر وتبعية جزر صري وصيربونعير وطنب الكبرى والصغرى وأبوموسى للقواسم، وجزيرة هنجام لسلطنة عُمان أما جزيرة فارور فهي للعرب المرزوق.

وقد ورد في النشرة التي كان يصدرها المقيم البريطاني في بوشهر باسم (مرشد الخليج) أن جزر صري وأبوموسى وطنب ونايبو(طنب الصغرى) وجزيرة الشيخ شعيب، هي من ممتلكات أسرة القواسم التي مركز زعامتها في رأس الخيمة والشارقة والتي تتبعها إمارة لنجة.

14 - المصدر السابق ص 441 .

15 - دليل الخليج - لوريمر ص 1058 .

اعتراف أمير لنجة بتبعية الجزر إلى رأس الخيمة والشارقة

وذكر الملازم فريزر مساعد المقيم البريطاني أن ميرزا أبو القاسم وكيل المقيم البريطاني كان قد أخبره أن أسرة القواسم قد اتفقت على توزيع المسؤولية على هذه الجزر فيما بينها.¹⁶ كما أن خليفة بن سعيد حاكم لنجة قد اعترف بسيادة الشيخ حميد بن عبد الله القاسمي حاكم رأس الخيمة (سنة 1869) على جزيرتي طناب الكبرى والصغرى وبتبعية جزيرة أبو موسى للشارقة.

احتلال جزيرة صري

ورغم ذلك فقد عمدت الحكومة الإيرانية إلى احتلال جزيرة صري وجزيرة طناب¹⁷، حين كلف حاجي أحمد خان، الشيخ حسن بن محمد، حاكم جزيرة الجسم في 15/9/1887 بالاستيلاء على الجزيرتين، وأعد له حملة بحرية لهذا الغرض نزلت في جزيرة طناب ولم تواصل سيرها إلى صري آن ذاك نظراً للاحتجاجات التي تزايدت على الساحل الغربي للخليج، وخشيت بريطانيا من أن هذا التصرف الإيراني سوف يخلق لها مشاكل عديدة مع القواسم. لاسيما وقد تسلم المقيم السياسي البريطاني في 16/10/1887 احتجاجاً رسمياً من الشيخ سالم بن سلطان القاسمي زعيم القواسم في حينه، على العدوان الإيراني وحملهم في احتجاجه مسؤولية حماية الأراضي التابعة

16 - الإمارات العربية وجيرانها - محمد مرسي عبد الله - ص 323 .

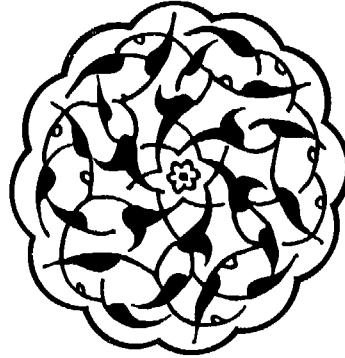
17 - دليل الخليج - لوريمر ج 5 ص 2971 .

له بموجب اتفاقية الحماية، وهكذا تراجعت الحملة أمام الاحتجاجات البريطانية، إلا أن الإيرانيين عمدوا بعد ذلك إلى احتلال جزيرة صري العربية وبقي موضوع استردادها بيد السياسة البريطانية حيث لم تقم الحكومة البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الممتلكات العربية رغم أنها كانت تؤيد أحقية شيوخ القواسم بهذه الجزر، بل إن السلطات البريطانية كانت تمنع تحركات الحكام العرب لاسترداد حقوقهم بأنفسهم ولم يتعد الموقف البريطاني عن تقديم الاحتجاجات المتسمة بالبرود لإيران ومحاولات التهذئة عن طريق السفير البريطاني في طهران.

ولم تهدأ المحاولات الإيرانية لمد سيطرتها على مواقع جديدة في الخليج العربي فقد دفع ازدهار الملاحة والتجارة العربية في الخليج الحكومة الإيرانية إلى مناهضة النفوذ العربي في جزيرة طناب الكبرى وأبوموسى والتي كانت تنافس الموانئ الإيرانية في تجارتها. فتحركت في ربيع سنة 1904 السفينة الإيرانية (مظفر) باتجاه جزيرة طناب وأبوموسى وعلى ظهرها موظف مسؤول عن العوائد هو المستر - دامبرين - فأنزل العلم القاسمي عنها ورفع بدلاً منه العلم الإيراني ثم وضع على الجزيرتين حراسة عسكرية مدعياً بتبعية الجزر لإيران.

وإزاء ذلك العدوان الجديد قدم الشيخ خالد بن صقر بن خالد القاسمي حاكم الشارقة احتجاجاً شديداً إلى المقيم البريطاني في الخليج، كما قدم الشيخ حميد ابن عبد الله القاسمي حاكم رأس الخيمة احتجاجاً آخر في 1887/10/16 إلى المقيم البريطاني، مما حدا بالسفير البريطاني في طهران إلى القيام بالضغط على الحكومة الإيرانية وإزالة هذا العدوان. فانسحبت القوة الإيرانية من

الجزيرتين بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال بعد أن عجزت إيران مرة أخرى عن إثبات حقها الذي ادعته بتبعية هاتين الجزيرتين لها كتبرير لاحتلالها. وعادت الجزر إلى السيادة العربية مرة أخرى وارتفع علم القواسم عليها يوم 1904/6/14 ، وبقيت جزيرة صري تحت النفوذ الإيراني بتساهل من بريطانيا تحقيقاً لسياسة الوفاق والمصالح التي كانت قائمة بين بريطانيا وإيران وانطلاقاً من واقع التفريط بما لا تملك.



استراتيجية الجزر الثلاث

الوضع الجغرافي للجزر الثلاث

طنب الكبرى

طنب الصغرى

أبو موسى

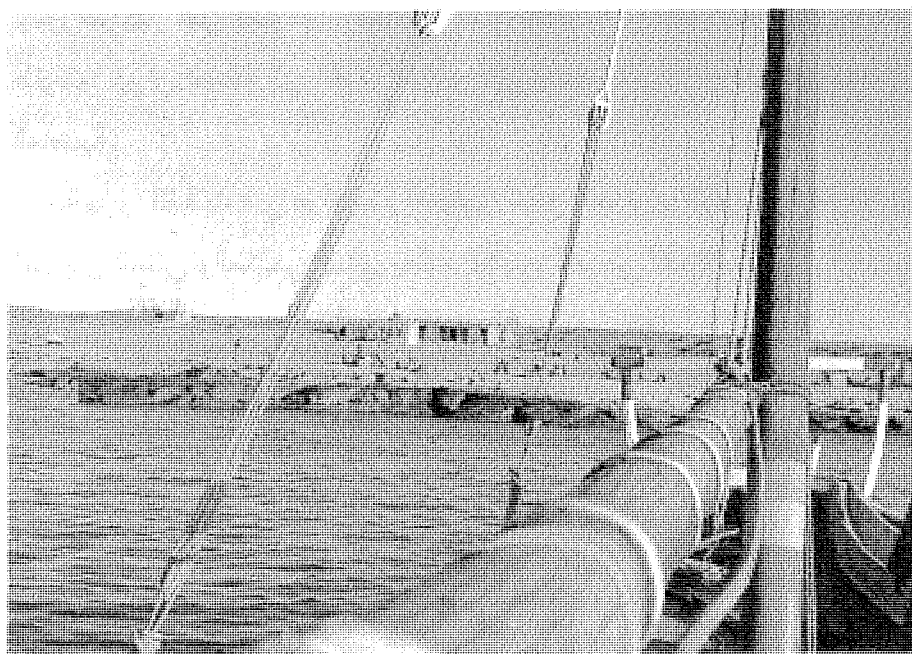
استراتيجية الجزر الثلاث في الخليج العربي

يحتل الخليج العربي في موقعه الجغرافي موقعاً حساساً بين مجموعة من الدول والأقوام حيث تطل عليه إيران من جهة الشرق والأقطار العربية من الشمال (العراق) ومن الغرب (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات وسلطنة عمان).

كما يعتبر بحر العرب وخليج عمان مكملاً للخليج العربي في الأهمية واستراتيجية موقعه. مما يجعل امتداد الخليج العربي متواصلاً حتى مضيق باب المندب وخليج عدن.

ورغم وقوع عدد من الموانئ الكبيرة و المدن التجارية على شواطئ الخليج إلا أن الجزر القائمة فيه وخاصة قبالة مدخله (جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) تتمتع بمميزات استراتيجية مهمة مما جعل التركيز على احتوائها والسيطرة عليها هدفاً سعت إليه قوى عديدة في طليعتها إيران إضافة إلى القوى الغازية التي وفدت على المنطقة منذ العصور الماضية.

فالجزر الثلاث في موقعها وأهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثل الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب. والخليج العربي بواقع الحال يمثل منطقة التقاء لطرق المواصلات البحرية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما يمثل منطقة التقاء الطرق التجارية المختلفة بين هذه القارات.



وتتبع الأهمية الكبرى للخليج ومن ضمنه الجزر الثلاث طناب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى، كونه يتحكم بتصدير البترول من مناطق إنتاجه في الدول المطلة عليه إلى الدول المستوردة في أوروبا وأمريكا واليابان، وهذا ما عبر عنه أحد المفكرين البريطانيين " O'shea Raymond " بقوله إنه (سيظل الخليج العربي يسيطر على استراتيجياتنا على الشرق العربي وفيه الموانئ والمراكز البحرية والجوية الرئيسة إلى الشرق العربي وفيه الموانئ ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا. والدولة التي تفرض نفوذها عليه تستطيع أن تمد نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وأفريقيا وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات إلى الهند).¹⁸

كما تشير الإحصائيات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من دول الخليج العربي ما يزيد على 60% من حاجتها من النفط المستورد، واليابان تستورد 80% من احتياجاتها النفطية كما تستورد أوروبا الغربية ما يعادل 50% من احتياجاتها البترولية.¹⁹

لقد انعكست الأهمية الاقتصادية للخليج العربي على الاستراتيجية العسكرية للدول ذات المصالح البترولية والتجارية في المنطقة مما حرك أساطيل هذه الدول وسعى بها لإقامة قواعد عسكرية في المحيط الهندي وفي مواقع أخرى ذات صلة بالخليج العربي.

O'shea , Raymond - The Sand King of Oman - London 1947 P. 20 - 18

19 - من إحصائيات منظمة الأوبك العربية (مجلة نفط العرب) العدد العاشر 1977 ص 25.

ومن تلك الدول إيران الشاهنشاهية التي عبر الشاه محمد رضا بهلوي عن مخططها السياسي والعسكري تجاه المنطقة بقوله في خطاب له في طهران في شهر نوفمبر من عام 1972 ، (إن الخطوط الدفاعية للبحرية الإيرانية تتجاوز نطاق [الخليج الفارسي] وخليج عدن وتمتد إلى المحيط الهندي، وإن القوات البحرية الإيرانية يجب أن تزداد عدة مرات خلال السنوات القادمة لتحقيق استراتيجية بعيدة المدى).

ويستخلص مما تقدم أن المنطقة لم تكن كما يقول البعض إنها مجرد جزر صخرية ليس لها أهمية ، فالحقيقة الثابتة أن منطقة الخليج العربي والجزر الثلاث في مدخلها ذات أهمية استراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة. ورغم أن الحكم في إيران قد تبدل وأن المنهجية السياسية الإيرانية قد اختلفت في الحكم الجديد عن سابقتها إلا أن الاستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج لم تختلف في جوهرها، وبقيت على حالها، ومن ذلك استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث حتى الآن، رغم كل محاولات التفاهم والتطمينات التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة للقيادة الإيرانية بشكل علني ومباشر.

وقد أثبتت الأحداث التي مرت بالمنطقة منذ السبعينات تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وكذلك أظهرت هذه الأحداث حرص الدول الكبرى والدول الصناعية على وجه الخصوص بتوطيد علاقاتها بمنطقة الخليج العربي والعمل بكل السبل المتاحة للحفاظ على مصالحها فيها.

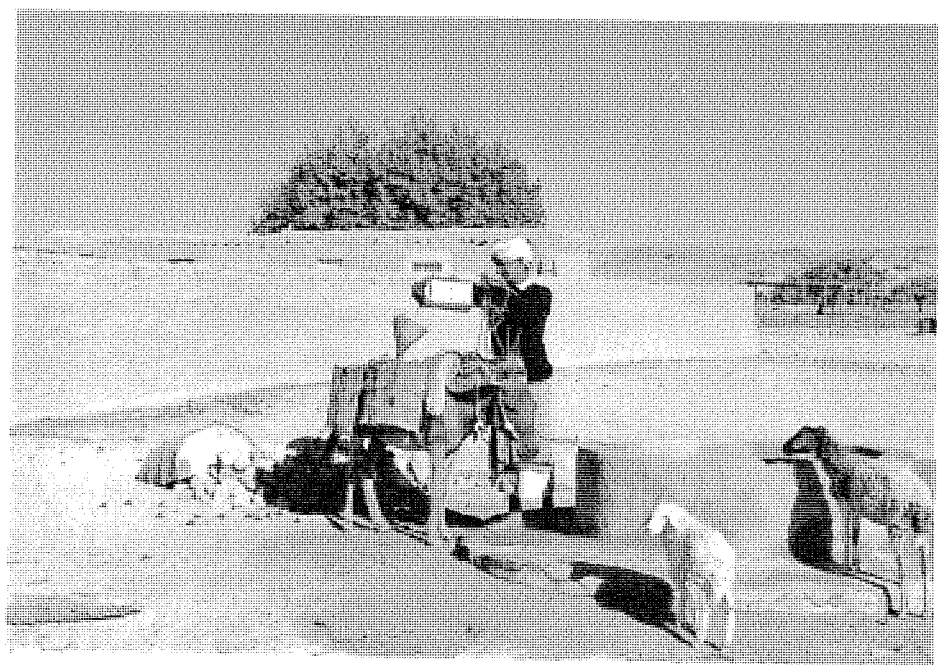
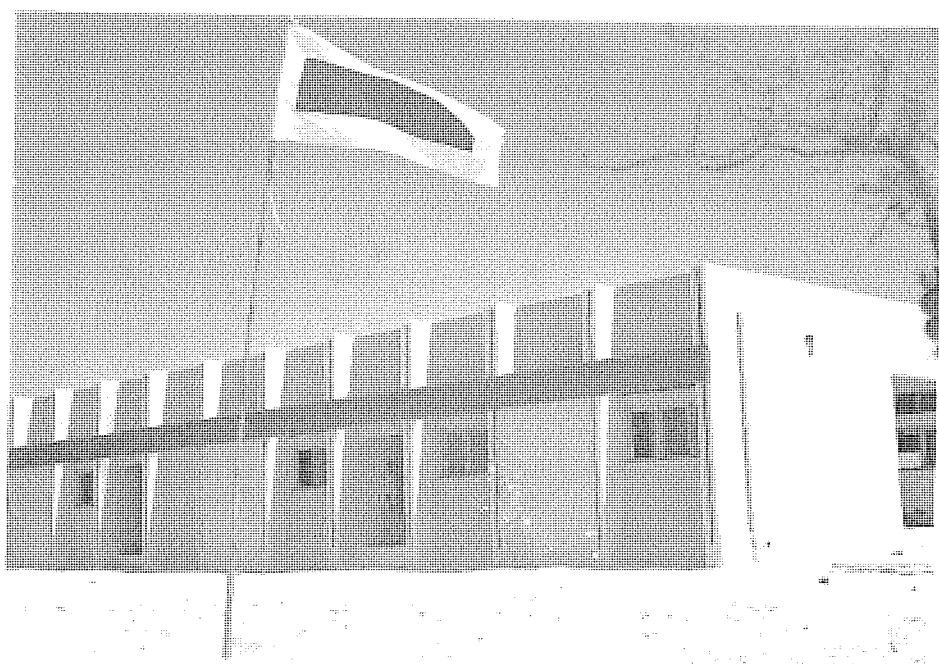
الوضع الجغرافي للجزر

وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للجزر العربية الثلاث في تقرير لها أذاعته عشية احتلال إيران للجزر يوم 1971/11/30 ، بأنها تقع في منطقة استراتيجية فريدة نظراً لإشرافها على سواحل إيران والعراق والسعودية. وقالت إن موقع هذه الجزر يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق. وإن الجزر الثلاث لا تقل في أهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر. وأنها في هذه المكانة تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج وتتحكم فيها أيضاً.



مضيق هرمز (باب السلام)

وتذكر دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية أن 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث. وأن هذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية.



جزيرة طناب الكبرى: تقع جزيرة طناب الكبرى على مدخل مضيق (هرمز) باب السلام وتبعد عن إمارة رأس الخيمة 75 كيلومتراً وعن الساحل الشرقي للخليج مسافة 50 كيلومتراً ومساحتها 91 كيلومتراً مربعاً. يبلغ طول الجزيرة نحو 12 كيلومتراً وعرضها 7 كيلومترات. وتمتاز جزيرة طناب بسطحها المنبسط، ويقوم في طرفها الشرقي الجنوبي المقابل لمدخل الخليج مرتفع جبلي أقيمت على قمته منارة لإرشاد السفن وذلك في عام 1912 بموافقة من حاكم رأس الخيمة آنذاك الشيخ سالم بن سلطان القاسمي بناء على طلب من الحكومة البريطانية باعتباره صاحب السلطة والسيادة على الجزيرة ، وكانت إقامة هذا الفئار في الجزيرة من الأهمية بمكان نظراً لموقع الجزيرة على خط سير السفن الداخلة إلى الخليج وكذلك الخارجة منه وهي الخطوط الملاحية للسفن التجارية ولناقلات البترول المحملة من مواقع الانتاج في مختلف مناطق الخليج العربي.

تتوافر في جزيرة طناب مياه عذبة تستخدم للشرب والزراعة حيث تنتشر أشجار النخيل وبعض الأشجار المثمرة الأخرى في مزارع الجزيرة وحدائق منازلها.

وقد سبق لحكومة رأس الخيمة أن وفرت للسكان العديد من المؤسسات الخدمية كالمدرسة الابتدائية للبنين والبنات والعيادة الصحية ومركز الشرطة.. ينحدر سكان الجزيرة من قبائل جرير وتميم العربية الأصيلة ويمتهنون صيد الأسماك والاتجار بها في أسواق رأس الخيمة ودبي، وقلة منهم اهتم بالزراعة ورعاية الماشية.

جزيرة طنّب الصغرى: والتي تعرف في بعض المصادر بجزيرة نابيو، وتحتل هذه الجزيرة موقعاً يبعد عشرة كيلومترات إلى الغرب من جزيرة طنّب الكبرى، وهي على شكل مثلث طولها كيلومتر واحد وعرضها 700 متر، وأرضها ذات طبيعة صخرية على شكل تلال يبلغ أقصى ارتفاعاتها 116 متراً، يلجأ إليها الصيادون عند اشتداد الرياح وعلو الأمواج، وفيها أيضاً الكثير من أعشاش الطيور البحرية.



جزيرة أبوموسى: وتقع على بعد 94 ميلاً من مدخل الخليج العربي مقابل ساحل إمارة الشارقة حيث تبعد عن مدينة الشارقة نحو 60 كيلومتراً بينما تبعد عن الساحل الشرقي للخليج بحوالي 72 كيلومتراً. والجزيرة ذات شكل طولي تبلغ مساحتها حوالي 20 كيلومتراً وأراضيها سهلية منخفضة فيها تل جبلي يسميه السكان جبل الحديد ويبلغ ارتفاعه 360 قدماً وجبل آخر يطلق عليه الأهالي جبل الدعالي (أي جبل القنافز) وفيها

بعض التشكيلات المعدنية مثل الغرانيت والمغر وهو أكسيد الحديد الأحمر الذي استغل منذ أكثر من 57 سنة قبل الاحتلال من قبل شركة ألوان الوادي الذهبي (ميكوم) البريطانية. وتقع مناجم للأوكسيد الأحمر في الشمال الشرقي من الجزيرة، وبممتلك شيوخ رأس الخيمة حوالي عشرة فدانات من المناجم في الجهة الشمالية من الجزيرة ، وتمتلك شركة صن فالي كولون كومباني أوف ويك البريطانية مناجم الأوكسيد الأحمر وفق الامتياز الذي منحه إياها حاكم الشارقة. وقد تم استغلال هذه المناجم لأول مرة في عام 1934 ، ثم أغلقت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من عام 1940 وحتى عام 1947 ، وكانت الشركة تدفع خمسين ألف روبية سنوياً لحاكم الشارقة مقابل حقوق التنقيب، وكان إنتاج الأوكسيد الأحمر آنذاك حوالي 2500 طناً في الموسم الجيد، وكانت الشركة تؤمن إنتاجاً يتكسد تحت الطلب ليتم شحنه إلى مدينة بريستول البريطانية، وتعتبر نوعية الأوكسيد الأحمر المنتج من الجزيرة من الصنف النقي بحيث لا يحتاج إلى تصفية كثيرة، وقد وصل عدد العمال في مناجم جزيرة أبو موسى إلى خمسمائة عامل.

ويشتغل بعض السكان المحليين في هذه المناجم خلال أشهر الشتاء، وفي موسم الصيف يقومون بالصيد والملاحة، ولكن أغلبهم يفضلون العمل في الصيد البحري لما يحققه الصيد من دخل جيد حيث يبيعون ما يصيدونه إلى السفن العابرة للجزيرة، كما يبيعون صيدهم في أسواق الشارقة ودبي، وكانوا في مطلع الستينات يملكون حوالي 25 زورقاً للصيد.

وفي الجزيرة مخزن للبقالة يحتوي على المواد التموينية واحتياجات السكان اليومية، كما يحتوي على بعض المواد الطبية والأدوية، وفي الجزيرة أيضاً

عدة آبار للمياه العذبة منها بئر عذبة مياهه على عمق 30 قدماً تابع لشركة التقييب عن الأوكسيد الأحمر. وكانت الشركة تدفع عوائد استثمارها إلى أمير القواسم (في الشارقة ورأس الخيمة قبل انقسامها إلى إمارتين)، كما أن جميع العوائد من الجزيرة كانت تدفع كذلك إلى أمير القواسم. ومن الثروات الطبيعية أيضاً في الجزيرة كبريتات الحديد والكبريت، إضافة إلى اكتشاف البترول في مواقع بحرية تابعة لها (حقل مبارك) الذي يضم ثلاثة آبار تقوم شركة "BUTES OIL AND GAS CO." باستغلالها بموجب امتياز منحه لها حاكم الشارقة، وتكثر حول الجزيرة التجمعات السمكية بحيث يقوم الأولاد بعد انتهاء دراستهم بصيد السمك وجلبه للمنازل دون عناء.

يقطن جزيرة أبو موسى حوالي ألف وخمسمائة نسمة وجميعهم من العرب الأصليين الذين ينتمون إلى القبائل العربية في الساحل الغربي، ويملكون مراكب كثيرة يستخدمونها في النقل التجاري إضافة للصيد. وفي الجزيرة إدارات حكومية تابعة لإمارة الشارقة تؤدي الخدمات للسكان، مثل مدرسة للبنين والبنات ومستوصف للرعاية الصحية ومركز للشرطة .. إضافة إلى الخدمات الحكومية الأخرى.

الفرس وطموحاتهم

في

الخليج العربي

لمحة تاريخية عن بلاد فارس

طموحات الفرس وادعاءاتهم بالجزر العربية

مفاوضات إيرانية بريطانية لتسوية قضية الجزر

تهديدات الشاه وعدوانه

لمحة تاريخية عن بلاد فارس

بين الأمتين العربية والفارسية علاقات بعيدة في القدم تعود في أصولها إلى موجات الهجرة الآرية وإلى حضارات العرب القدمى. مرت هذه العلاقات بفترات تاريخية متنوعة الطابع والمضمون بين سلم وحرب وبين إقبال وإحجام، بين تعاون ورفض، وبين مودة وإخاء، ولن يتسع لنا المجال هنا لأكثر من أن نلقي ضوءاً سريعاً على الشواهد والأحداث البارزة عبر تاريخ هذه العلاقات لنتبين منحاهما ونستوضح مسارها وصولاً إلى كشف حقيقة هذه العلاقات وما يجب أن تكون عليه نظراً لروابط الجوار ولصلات الدين الإسلامي الذي آخى بين عربهم وأعجمهم.

وتعود السلالة الآرية إلى قبيلتين كبيرتين - قبيلة (بارس) وهي من أصل آري صميم وفدت إلى جنوب إيران من أواسط آسيا عام ألفين قبل الميلاد، وقبيلة (ماداي) الآرية أيضاً التي وفدت من الشمال الغربي من إيران في حوالي العام الألف قبل الميلاد.

وفي القرن السابع قبل الميلاد أسس الميديون مملكة قوية ضمت قبيلة الفرس في الجنوب التي كانت تتمتع بحكم ذاتي مستقل. وبقيام هذه الدولة تشكلت قوة مقاتلة ما لبثت أن تحركت نحو الآشوريين والممالك الأخرى القائمة في بلاد الرافدين في محاولة للسيطرة على تلك البلاد واستغلال ثرواتها. فكانت الغزوات والمعارك بين الجانبين، بين مد وجزر طيلة تلك الفترة حتى أسس الملك / قورش الأول الأخميني في عام 640 قبل الميلاد حكمه على أسس قوية ذات تطلعات توسعية بعيدة المدى، جاء بعده الملك /

قورش الثاني الذي واصل على مسيرة سلفه فهزم الميديين وجمع قبائل
الفرس والآريين تحت سلطانه ومضى في معارك طاحنة لمد نفوذه تابعها من
بعده أحفاده لمد نفوذهم باتجاه بلاد العرب ، حتى أن جنوده وصلوا أرض
كنعان (فلسطين) .

واستطاع / أردشير الساساني في عام 226 ميلادية أن يؤسس الدولة
الساسانية التي امتد حكمها نحو أربعة قرون متعاقبة ، واشتهر من ملوكها /
كسرى أنو شروان الذي شن المعارك والحملات العسكرية في كل اتجاه ليقوم
إمبراطورية واسعة .

وشهدت تلك الحقبة من التاريخ صراعات على أشدها بين الأطماع وبين
الدفاع عن السيادة والأوطان، بين المملكة الساسانية الفارسية من جهة
والممالك العربية في عمان واليمن وفي بلاد الرافدين والجزيرة العربية حيث
ممالك الحيرة والغساسنة والأنباط من الجهة الأخرى، وكان للباطل جولة
وللحق جولات حتى انتصرت راية الحق ببزوغ الإسلام الذي انتشرت
دعوته انطلاقاً من جزيرة العرب ليعم مختلف البقاع في بلاد فارس والهند
والسند وآسيا الوسطى وتقهقرت أمامه جيوش الوثنية والكفر رغم استماتة
قاداتها وحشدهم الجيوش والقوات .

فكان عهد يزيدجر الثالث حفيد كسرى الثاني خاتمة عهود الدولة الساسانية
حيث قامت بعدها دولة الإسلام بقيادة الخلفاء الراشدين ومن ثم الخلفاء
الأمويين والعباسيين . فكان الحكم العربي لتلك البلاد متماسك بالإخوة

الإسلامية وسماحة الدين الحنيف الذي دخل تحت لوائه كل المظلومين الذين عانوا من جبروت المجوسية وظلم الزرادشتية وقهر الحكم البيزنطي. وبانهيار الدولة الإسلامية بعد ذلك وتشتتها إلى ممالك وإمارات بفعل الحركة الشعبية - السرية والعنيفة - والحركات الهدامة الأخرى، فانسلخت الشعوب الأعجمية عنها ونشطت القوى الشعبية لاستعادة أمجاد العهود الوثنية والجاهلية الأولى.

وكما مر على الجزر العربية ومناطق الخليج العربية الأخرى غزاة وفاتحون متوالون من إغريق ورومان وفرس ومغول وبرتغاليين وهولنديين وبريطانيين وغيرهم، كذلك الأمر ينطبق على إيران ذاتها، فقد حكمها العرب والفينيقيون وأقوام آخرون عديدون، وفي التاريخ المعاصر في 31 أغسطس / آب 1907 اقتسمتها بريطانيا وروسيا، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية اكتسح الحلفاء إيران وأنزلوا في 16/9/1946 الشاه رضا بهلوي عن عرشه وهو الذي قضى على حكم أحمد شاه آخر ملوك القاجاريين واستبدل اسم فارس بإيران تيمناً بأصوله الآرية، وتم نفيه إلى جزيرة موريس ومن ثم إلى جوهانسبرج في جنوب إفريقيا حيث توفي في عام 1944. وبقيت جيوش الحلفاء تسيطر على إيران إلى ما بعد انتهاء الحرب. وقد لقي الشاه الجديد/ محمد رضا بهلوي مصير أبيه بعد أن ارتكب من المظالم والعدوان سواء على الساحة الداخلية لإيران حيث تملل الأقوام الخاضعون لهذا الحكم مثل الأكراد في الشمال والعرب في إقليم عربستان

والبلوش في جنوب إيران ومنه أيضاً قبائل الفرس وفي مقدمتهم البختياريون مما أدى إلى انتشار الحركات والأحزاب المعارضة والباحثة عن الحرية والعدالة.

وهكذا نتبين من تلك اللوحات عن التاريخ الفارسي الإيراني أنه لو كان للمحتلين والغزاة حقوق على مستعمراتهم وعلى المناطق التي سبق لهم السيطرة عليها لما كان للإيرانيين اليوم حقوق في أراضيهم وفي بلادهم ذاتها.

إن الزمان قد تغير ولم تعد سياسات الغزو والاحتلال تلقى رضوخاً واستكانة في عالم اليوم، لأن العالم قد ترابط والدول قد تعاهدت وتكتلت والمطالبة بالحقوق أصبحت مصانة بتكافل دولي وأضحت أمانة بتضامن شعوب الأرض التي ترفض العدوان وتقاوم الاحتلال وتقف جميعها معاً لنصرة الحق وإنصاف الضعيف من القوي.

ادعاءات الفرس بتبعية الجزر الثلاث

وتجددت الأطماع الفارسية نحو المناطق العربية الشمالية والخليج العربي، ففي/ عهد نادر شاه الذي حكم بلاد فارس في الفترة من عام 1848 وحتى عام 1896 طمح إلى استعادة الأمجاد الكسروية وبناء الامبراطورية الساسانية الثانية مستغلاً تعرض المنطقة للغزو الأجنبي البرتغالي والهولندي وأخيراً البريطاني ، ذلك الغزو الذي أنهك القوى العربية وأضعفها فكان المجال أمام الأطماع الفارسية التي ركزت على إنهاء الوجود العربي على السواحل الشرقية للخليج العربي وفي طليعة ذلك جزر قسم، وهرمز، ولارك، وهنجام، والشيخ شعيب، وقيس، وفرور... وغيرها إضافة إلى الساحل الشرقي للخليج الذي تواجدت فيه إمارات عربية عديدة ابتداءً من إمارة عربستان على شط العرب في الشمال وانتهاءً بإمارة لنجة في جنوب الساحل والقريبة من مدخل الخليج.

تقوم الادعاءات الفارسية بتبعية الجزر العربية الثلاث لإيران على افتراض وجود صلة بين هذه الجزر وحكام إمارة لنجة العربية الذين كانوا في فترة ما قبيل عام 1887 يديرون هذه الجزر باعتبارهم من القواسم حكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة، فقد اعتبرت السلطات الفارسية في ادعاءاتها إمارة لنجة العربية التي سقطت بيدها، إقليمًا فارسيًا.

والحجة الثانية التي تكررت الإشارة إليها، تعتمد على خريطة للبحرية البريطانية اتخذت رسمه الجزر عليها نفس لون الأراضي الواقعة على الساحل الشرقي للخليج الخاضعة للسلطة الفارسية ، وقد اطلع الشاه على هذه الخارطة في عام 1888 خلال لقائه بالوزير المفوض البريطاني في طهران

الذي قدمها له بناءً على تعليمات وزير الخارجية البريطاني /اللورد سالزبوري، فلفتت تلك الملاحظة انتباهه فاعتبرها وثيقة لمطالبتة بالجزر العربية الثلاث إضافة إلى جزيرة فرور. و تكرر الاستشهاد بها كوثيقة وحجة لادعاءات فارس بالجزر رغم أن وزارة الخارجية البريطانية الجهة المسؤولة عن تلك الخارطة اعتبرت ذلك التلوين مجرد خطأ وليس حجة تتخذ أو وثيقة ذات قيمة .

لقد ظهر أول ادعاء فارسي بملكية الجزر العربية الثلاث في عام 1887 إثر سقوط إمارة لنجة العربية بيد الفرس، وتكرر الادعاء الفارسي عدة مرات خلال الأعوام 1904 و1923 و1926 و1928 وكذلك تمت الإشارة إلى مطالبة طهران بالجزر العربية خلال المفاوضات البريطانية الفارسية التي امتدت عبر العقود التالية حتى مطلع السبعينات.

ولم تكف طهران بعرض ادعاءاتها على السلطات البريطانية المسؤولة عن حماية الحقوق العربية في الخليج بموجب الاتفاقيات ومعاهدات الحماية المعقودة بينها وبين إمارات الساحل العماني . بل تجاوزت ذلك إلى قيام قواتها بعدة تجاوزات واعتداءات على السيادة العربية في تلك الجزر ومن ذلك قيامها باحتلال جزيرة صرعي التابعة للقواسم في عام 1887 .

ومن تلك الاعتداءات قيام دائرة الجمارك البلجيكية في الساحل الشرقي للخليج التابعة للسلطة الفارسية ومن ضمنها مدير الجمارك الفارسي/ دميريان، في شهر أبريل/نيسان 1904 بإزالة مجموعة من الحراس على جزيرة طناب وأبو موسى قامت بنزع العلم القاسمي ورفعت العلم الفارسي عليهما. لكنها تراجعت في شهر يونيو من ذلك العام فأُنزلت أعلامها وسحبت أفرادها عقب

احتجاج حاكم الشارقة ومطالبته السلطات البريطانية بالتدخل استناداً للعلاقات التعاهدية بينهما ومنع السلطة الفارسية من التدخل في أراضيها.

وتفسر الدوائر البريطانية ذلك التحرك الفارسي بأنه كان نتيجة لتحريض من المفوضية الروسية في طهران بسبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها في ذلك الجزء من العالم من خلال احتلال نقاط ثابتة ، وذلك إثر قيام نائب الملك البريطاني حاكم الهند/ اللورد كيرزون بجولته في الخليج في نهاية عام 1903 .

وفي عام 1923 أثارت الحكومة الفارسية موضوع مطالبتها بجزيرة أبوموسى وطرحت الموضوع أمام عصبة الأمم ، وفي أعقاب ذلك في خريف عام 1925 قامت سلطات الجمارك الفارسية بإرسال قارب إلى جزيرة أبوموسى لتفتيش مناجم الأوكسيد الأحمر. وأخذ ربان القارب كيساً من الأوكسيد معه عند مغادرته للجزيرة.

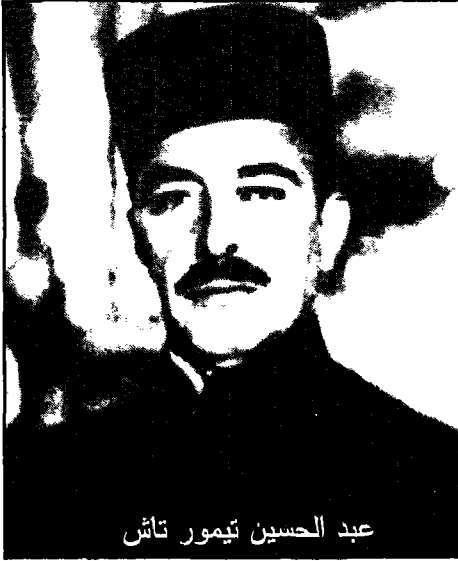
وفي عام 1928 أعادت الحكومة الفارسية طرح موضوع مطالبتها بالجزر العربية بشكل رسمي أمام عصبة الأمم .

وأصدرت الحكومة الفارسية في أكتوبر 1928 تعليماتها إلى سلطات الأقاليم الفارسية باعتبار مواطني الكويت ومسقط وساحل عُمان مواطنين فرساً ولحين صدور تعليمات أخرى²⁰ .

وخلال المفاوضات التي تمت بين الحكومة الفارسية ممثلة بوزير البلاط الفارسي/تيمور تاش والسير/ كلايف، الوزير البريطاني المفوض في طهران

20 - الجزر في الوثائق البريطانية ، د. وليد حمدي الأعظمي ص 47.

في أبريل 1930، قد طرحت عرضاً لشراء جزيرة طناب من حاكم رأس الخيمة كحل وسط لمطالبة إيران بالجزيرة.



عبد الحسين تيمورتاش

وفي 2 أكتوبر 1930 عرض وزير البلاط الفارسي/ تيمورتاش على السير/ كلايف مرة أخرى استئجار جزيرة طناب إيجاراً بعقد طويل الأجل وأن تدفع بلاده الإيجار إلى شيخ رأس الخيمة مع عرضهم احتفاظه بمزرعته هناك وإعفاءها من الرسوم الجمركية . وتم تأكيد هذا العرض بحضور وزير

الخارجية الفارسي، إذ قال وزير البلاط السيد/تيمورتاش : إنه إذا قام الشيخ (حاكم رأس الخيمة) بتأجير الجزيرة لمدة خمسين سنة فإن الحكومة الفارسية ستدفع له إيجاراً معادلاً للإيجار الذي سيستلمونه من بريطانيا مقابل تأجير الفرس لها جزيرة هنجام ، وقال بأن ذلك سيرضي الشعب الفارسي عندما تطرح المعاهدة البريطانية الفارسية المزمع توقيعها آنذاك أمام مجلس النواب لاعتمادها.

تقد أصر الفرس على الحصول على جزيرة طناب بأي ثمن وذلك كما قال السير/كلايف : إنهم يقولون إنه إذا أرادوا إنقاذ ماء وجههم بالنسبة للمطالبة بالبحرين فعليهم أن يأخذوا جزيرة طناب لكي يظهروا للبرلمان الفارسي بأنهم حصلوا على تعويض إقليمي مؤكد مقابل تخليهم عن البحرين.*

ومن التعدييات الفارسية على حرمة السيادة العربية في جزيرة طنب، أنه في 28 أغسطس/آب 1934 قامت السفينة الفارسية (بلانك) بالتعرض لزورق عربي في المياه الإقليمية لجزيرة طنب وقامت بتفتيشه. وفي 13 سبتمبر من نفس العام قامت السفينة الفارسية (جاروك) بإنزال جماعة في جزيرة طنب واستطقت وكيل حاكم رأس الخيمة. وقبل ذلك وقع اعتداء مماثل وبالتحديد في 26 من شهر أبريل 1934 حيث نزل عدد من الموظفين الفرس في طنب وقاموا باستتطاق وكيل الحاكم فيها . كما سبق في العام الأسبق أن توقفت سفينة حربية فارسية في الجزيرة وفتشت فنار إرشاد السفن فيها.

وبتاريخ الثاني من أبريل 1935 طرح وزير الخارجية الفارسي السيد/ باقر كاظمي، خلال محادثاته مع الوزير البريطاني المفوض في طهران المستر/ ناتشبول هجسن، مقترحاً إمكانية التوصل إلى تسوية وحل شامل بين الحكومتين البريطانية والفارسية حول الجزر العربية يفيد باعتراف الحكومة الفارسية باستقلال البحرين وبالعلاقة التعاهدية بين بريطانيا والحكام العرب على الساحل المتصالح مقابل اعتراف بريطانيا بالادعاءات الفارسية بجزر أبوموسى وطنب وتقديم بعض الدعم لها في شط العرب.

وخلال زيارة القنصل الإيراني في لندن لوزير الخارجية البريطاني في اليوم الأول من ديسمبر 1948 عرض عليه رغبة الحكومة الفارسية إقامة مكاتب إدارية صغيرة لها في جزيرة طنب وأبوموسى، وطلب عدم معارضة

* - مما يذكر أن إيران سحبت ادعاءاتها بالبحرين إثر ضغوط عربية واسعة شاركت فيها هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فكان الحل لإرضاء الشاه وحفظ ماء وجهه أن تجري الأمم المتحدة استفتاءً خلال جولة تقوم بها لجنة من المنظمة الدولية باستطلاع آراء الناس .
(المؤلف)

السلطات البريطانية في الخليج على ذلك الإجراء، إلا أن بريطانيا رفضت التسليم بالحقوق العربية .

وفي عام 1949 قام الإيرانيون بالنزول في جزيرة طناب بالقوة ورفعوا العلم الإيراني عليها. إلا أن البحرية البريطانية سرعان ما تدخلت وأنزلت العلم الإيراني مباشرة.

وفي صباح يوم 25 فبراير/ شباط 1951 قامت قطع من البحرية الإيرانية بزيارة جزيرة أبوموسى ونزلت جماعة من البحارة الإيرانيين بأرض الجزيرة، بعد أن سبق للسلطات الحكومية الفارسية في جنوب الخليج أن أرسلت لجنة إلى الجزيرة لإجراء تعداد سكاني وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية على السكان فيها.

واستمرت التحركات الإيرانية بالجزر العربية فقد هبطت طائرة عسكرية إيرانية فوق جزيرة طناب في شهر مايو 1961 وقام العسكريون فيها بالنقاط الصور الفوتوغرافية للجزيرة كما قاموا بالتحقيق مع السكان ومع العاملين بالفنار.

وفي 16 فبراير/ شباط 1971 أعلن شاه إيران/ محمد رضا بهلوي، عن رغبة بلاده باحتلال الجزر الثلاث بالقوة إذا اقتضى الأمر وذلك في حالة فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب العسكري البريطاني النهائي من الخليج في نهاية تلك السنة .

مفاوضات إيرانية بريطانية لتسوية قضية الجزر

ومنذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة شرق السويس وسحب قواتها من الخليج العربي مع نهاية عام 1971 ، اتجهت الحكومة الإيرانية الشاهنشاهية إلى تغيير سياستها المتوافقة مع المصالح البريطانية إلى نهج جديد لوراثة مناطق النفوذ البريطانية والسيطرة على منطقة الخليج



العربي بشكل خاص . وقد أعلن شاه إيران/ محمد رضا بهلوي آنذاك عن عزمه شغل الفراغ الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني . ولتحقيق ذلك الهدف بدأ الشاه مطالبته بضم الجزر العربية الثلاث والبحرين بإصرار وكذلك المطالبة بالاعتراف به وريثاً لبريطانيا وبكيانه كقوة موازية للدول الكبرى في المنطقة يملك أمر السلطة الأمنية والهيمنة

العسكرية في الخليج . وبمطالبته تلك تحركت الضغوط على العرب لتسوية الأمور مع الشاه، وكان على بريطانيا أن تلتزم بمسؤولياتها التي حددتها

معاهدات الحماية وأن تقف إلى جانب الحق العربي في عروبة الجزر وانتمائها لأصحابها العرب.

فكان تدخل الأمم المتحدة التي أقرت إجراء استفتاء شعبي في البحرين ليقرر السكان بمقتضاه مصيرهم بين الاستقلال أو التبعية لإيران . وكحقيقة لا جدال فيها أقر عرب البحرين الرغبة في استقلالهم مستنكرين مطالبة الشاه بضم بلدهم العربي لحكمه .

وتوالى الضغوط الإيرانية المغلفة بالترهيب والترغيب بوساطة بريطانية قام بها مبعوث الحكومة البريطانية السير/ وليم لوس على إمارتي الشارقة ورأس الخيمة ، على شكل رحلات مكوكية تضمنت في بعضها شخصيات رسمية إيرانية .

وفي أكتوبر/تشرين الأول 1971 بعث شاه إيران مستشاره/حسن باكروان إلى الإمارات العربية لشرح لحكامها موضوع الأمن والدور الرئيسي لإيران في المنطقة الذي أبلغهم رغبة الشاه في توثيق العلاقات معهم وتميئتها والحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج مؤكداً عليهم أنه لن يحصل فراغ في المنطقة بعد انسحاب بريطانيا وأن الحكومة الإيرانية الشاهنشاهية سوف تسهم في المشاريع الإنمائية لتحسين أوضاع الإمارات غير المنتجة للبترول .

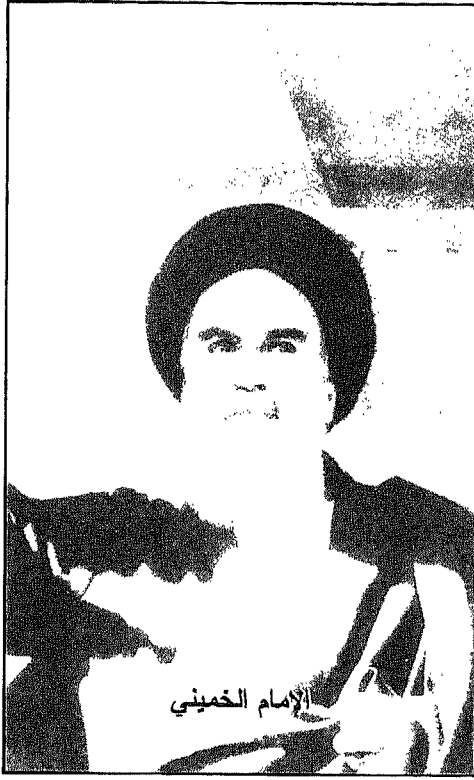
هكذا كانت مطامع الشاه وسياسته نابعة من الرغبة الجامحة لديه في التوسع والتسلط على الآخرين وإقامة امبراطورية فارسية مشابهة للامبراطورية الساسانية متخذاً من شخصية قورش الكبير مثلاً له في عصر لم يعد فيه لشرعية الغاب مكان، متناسياً أن الزرادشتية الوثنية قد ولت مع تهديم اللات

والعزى، فمضى مقتدياً بتطلعات نادر شاه في القرن الماضي للسيطرة على الخليج والقضاء على السلطة العربية فيه.

إن الوثائق التاريخية الكثيرة القديم منها والحديث ، الدولي منها والمحلي ، كلها تؤكد عروبة هذه الجزر وتبعيةها إلى الإمارات العربية ، حتى أن عدداً من الوثائق تتضمن اعتراف الأنظمة الإيرانية السابقة في إيران بهذه الحقيقة، وهذا ما تضمنته المراسلات بين الحكومات الإيرانية المتعاقبة في العهود المعاصرة والحكومة البريطانية باعتبارها المسؤولة عن العلاقات الخارجية للإمارات بموجب معاهدات الحماية واتفاقيات السلام السارية المفعول منذ عام 1820.²¹

وبانتصار الثورة الإسلامية في إيران على حكم الشاه عم الابتهاج الوطن العربي حيث أحس العرب بأن روح التضامن والإخاء سوف تسود العلاقات بين الأمتين العربية و الفارسية من جديد على أسس من الأخوة الإسلامية والعدالة الدولية، فكان الوجدان العربي يتطلع إلى الثورة الإسلامية في إيران بأن ترفع المظالم وتعيد الحقوق إلى أصحابها لا سيما وإن سماحة الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية الإيرانية قد أعلن في باريس في نوفمبر/ تشرين الثاني 1979 منهج الثورة الإسلامية وأهدافها وفي طليعتها رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الشعوب والدول الأخرى إلى علاقات طبيعية وحل المشكلات القائمة بين إيران والدول الأخرى وفق المفاهيم الإسلامية .. وفي رده على سؤال حول احتلال قوات الشاه الغاشم للجزر

21 - انظر الملاحق في آخر الكتاب.



العربية وعزم الثورة الإيرانية على إعادتها إلى أصحابها .. أكد بأن الثورة قامت لتتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التي ارتكبتها نظام الشاه.

وجاءت بعد ذلك تصريحات/ أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية في مارس 1980 في إطار حملته على (دول الاستكبار العالمي) ورده على المطالبة العربية بإعادة الجزر إلى دولة الإمارات، قال: إذا كانت جميع تلك الدول التي

تقع على ساحل الخليج مستقلة فإننا - عندئذ - كنا سنعيد الجزر إليهم.²² وقد رددت أجهزة الإعلام الإيرانية القول: إن أممية الإسلام تتغلب على القومية العدوانية، وإن إيران تؤمن بأممية الإسلام، وعليه كما يقول بعض المسؤولين الإيرانيين: إن الجزر الثلاث ملك للأممية الإسلامية، ولأن الأممية أقوى من القومية فإنه لم يعد هناك مبرر لتخلي إيران عن الجزر.

²² - ورد التصريح المشار إليه في مقابلة نشرتها جريدة النهار العربي والدولي، العدد 151 في 1980/3/30.

ويأتي الرد على ذلك متسائلاً: هل تتيح أممية الإسلام سلب أرض وحقوق مسلم ومنحها إلى مسلم آخر!.. وهل العرب الذين نشروا الدعوة الإسلامية ورفعوا رايتها خفاقة عالية في سماء هذا الكون أقل شأناً بالحرص على القيم الإسلامية وعلى ديار المسلمين والحفاظ على مصالحهم!.. وهل إعادة الجزر إلى أصحابها الشرعيين خروج على أممية الإسلام!.. إننا مسلمون بعمق، وانطلاقاً من حرصنا على الأخوة الإسلامية كانت مطالبتنا الدائمة باسترداد الحق العربي المغتصب الذي استباحه الشاه جوراً وعدواناً وإنه من المنطق الإسلامي أن يُرفع الظلم الشاهنشاهي عن الجزر العربية الثلاث فهي جزء من الوطن العربي الكبير الذي لا يمكن أن يساوم على ترابه أحد من العرب.

تهديدات الشاه وعدوانه

وقبل يومين من انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي في نهاية عام 1971 قامت القوات الإيرانية بعدوان مسلح ضد الجزر العربية الثلاث الواقعة في مدخل المضيق والتي تعود ملكية إحداها (أبو موسى) لإمارة الشارقة، والثانية والثالثة (طنب الكبرى والصغرى) لإمارة رأس الخيمة العربيتين، كما قام الشاه بسلسلة من الاعتداءات المسلحة على الأراضي والمياه العربية المحاذية للحدود الشمالية الغربية لإيران.

كما أمر قواته البرية والبحرية بإجراء مناورات مستمرة في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي مستهدفاً تهديد أمن وسلامة أقطار الخليج العربي وقد ذهب الشاه حداً بعيداً في المبالغة بقواته العسكرية وقدراته الاقتصادية فأخذ يعلن في مؤتمرات صحفية رسمية أن الجيش الإيراني سوف

يضاهي جيش ألمانيا الهتلرية وأن إيران من الناحية الاقتصادية سوف تكون اليابان الثانية في حقبة الثمانينات من هذا القرن.



المقاومة العربية ضد الغزو الفارسي

بريطانيا في الخليج العربي

وثائق بريطانية
احتلال إيران لجزيرة صري
تجدد الادعاءات الفارسية بالجزر
عروض فارسية لشراء الجزر أو استئجارها
حلول بريطانية
دحض بريطاني للادعاءات الفارسية
الموقف البريطاني بتجميد قضية الجزر
تفريط بريطانيا بالحقوق العربية

بريطانيا والجزر العربية في الخليج العربي

لعبت الدولة البريطانية دوراً كبيراً وحساساً في منطقة الخليج العربي منذ أن امتد نفوذها إلى الخليج من الهند وإلى المواقع الأخرى التي احتلتها في أعقاب انحسار المد البرتغالي من المنطقة.

فقد استطاعت بريطانيا بسياستها الهادئة وبتخطيطها البعيد المدى أن تحتل مكانة الأمر المتسلط في شؤون الهند وخاصة حين أقامت شركة الهند الشرقية البريطانية وحكومة بومباي التابعة لها، وأمدتها بالقوة المسلحة البحرية والبرية التي ساعدتها على فرض سيطرتها على مياه الخليج العربي وعدد من موانئه ومدنه.

ولترسيخ قواعدها في الخليج وتأمين تجارتها مع المنطقة والمحافظة على خطوط ملاحتها عبر تلك البلاد أقامت السلطات البريطانية علاقات وطيدة مع الدولة الفارسية وارتبطت معها باتفاقيات ومصالح مشتركة ومتبادلة.

وكان أهم هدف لبريطانيا هو السيطرة على التجارة في الخليج العربي واتخاذ مواقع لتموين سفنها ولرعاية مصالحها. فاصطدمت بالقوى الوطنية في الخليج العربي وعلى رأسها القوى القاسمية المنتشرة على الساحل العماني وعلى الشاطئ الشرقي للخليج العربي بما في ذلك الجزر الخليجية الاستراتيجية.

ولتحقيق غرضها قامت بريطانيا بحملات عسكرية على الموانئ الرئيسة للقواسم في السواحل الغربية للخليج .. (رأس الخيمة والشارقة والجزر الاستراتيجية .. جزيرة جسم وأبوموسى وطنب وغيرها).

وثائق بريطانية تؤكد عروبة الجزر

وتتحدث الوثائق البريطانية عن الجزر العربية في الخليج وتبعيتها للسيادة العربية بوضوح في مناسبات عديدة وتعبر تلك الوثائق عن مواقف بريطانيا تجاه تلك الجزر عبر الأحداث التي مرت بها المنطقة من منطلق المصالح البريطانية السياسية والاقتصادية.

فقد ورد في متن الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند (البريطانية) المسؤولة عن إدارة شؤون الخليج العربي بتاريخ 1928/8/24²³ : " تعود ملكية الجزيرتين طناب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة منذ انفصالها كإمارة مستقلة عن الشارقة في عام 1921 "، وفي فقرة أخرى من نفس الوثيقة جاء مايلي: بعد خضوع لنجة للحكومة الفارسية .. انتقلت ملكية جزيرة أبوموسى إلى حاكم الشارقة وإدارة وملكية جزيرتي طناب إلى حاكم رأس الخيمة اللتين انفصلتا إلى إمارتين مستقلتين آنذاك. ولا يوجد هناك في الوثائق مايشير إلى فرض بلاد فارس لهيمنتها وسيطرتها على جزر أبوموسى وطناب وصري حتى قبل سنة 1750 ، كما ولم تمارس الحكومات الفارسية المتعاقبة أية سلطة أو سيادة على أي من هذه الجزر خلال الفترة الواقعة بين ذلك التاريخ وعام 1887 ، عندما استولى الفرس على لنجة وأخذوها من أيدي شيوخ القواسم .. ويضيف التقرير (الوثيقة) قوله: كانت هذه الجزر خلال هذه الفترة وقبلها جزءاً من الممتلكات التي توارثها الشيوخ العرب من القواسم الذين

FO 371/13010, INDIA OFFICE, B397, STATUS OF ISLANDS OF TUNB, - 23
24 AUGUST 1928. 54512 111128 TUNB, ABU MUSA AND SIRRI.

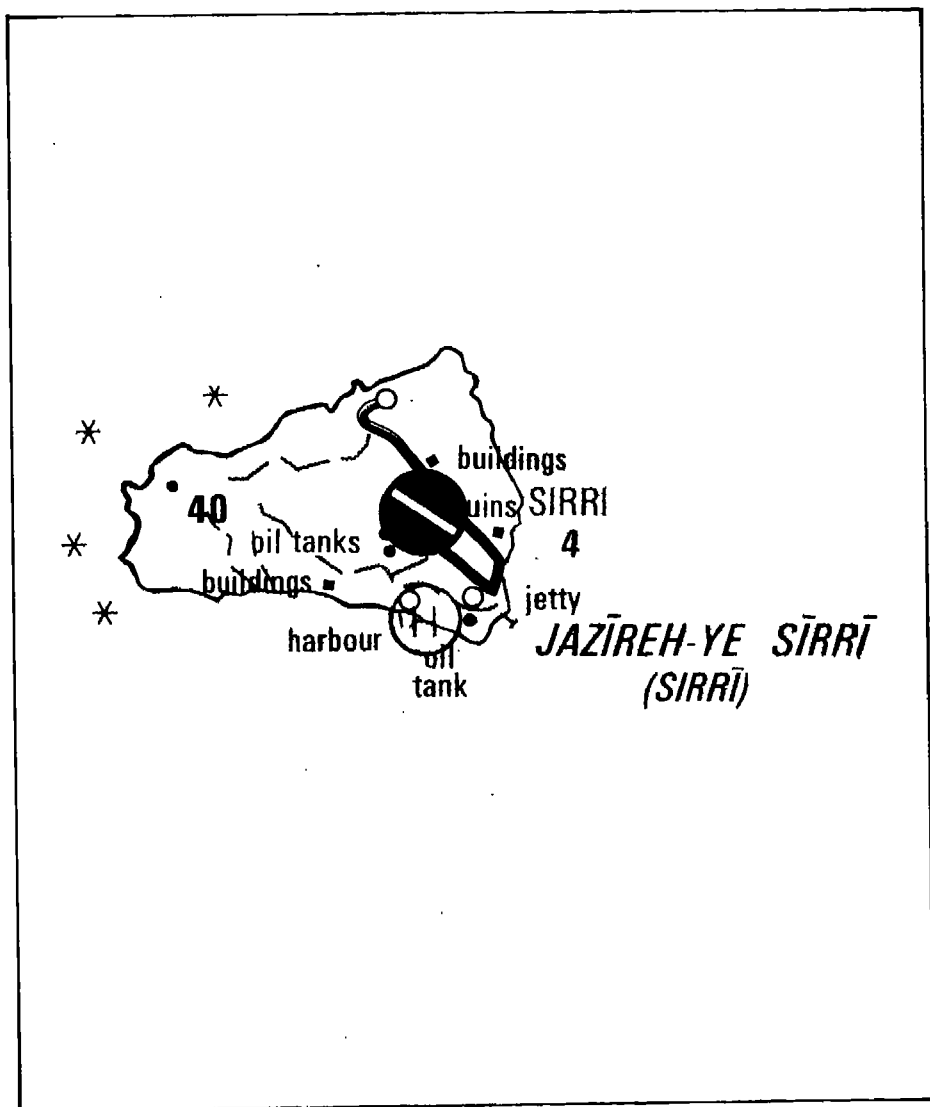
كانوا يتمتعون بنفس الحقوق والمصالح سواء أكانوا على الساحل العربي أو الفارسي. ونتيجة للاتفاق والرضى التام بين هؤلاء الشيوخ كانت إدارة وحكم هذه الجزر ولسنوات طويلة قبل عام 1887 تتم من قبل الشيخ القاسمي الذي كان يمارس شؤون حكمه وإدارته من الساحل الفارسي في لنجة بصفته الشخصية كشيخ من شيوخ القواسم وليس كموظف فارسي.

وجاء عن الوزير المفوض البريطاني المعتمد في طهران آنذاك والمقيم السياسي البريطاني في الخليج وفي رد من الحكومة البريطانية أن جزيرتي صري وطنب تقعان خارج نطاق تدخل الحكومة الفارسية فيهما، وأن الجزيرتين هما ملك للشيوخ العرب القواسم الذين هم تحت الحماية البريطانية سوية مع العرب القواسم الآخرين على الساحل الفارسي.

وجاء في وثيقة بريطانية أخرى²⁴ ما يدحض الادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر التي تقوم على أساس اشتراك حكام لنجة بإدارتها وأنها بعد استيلاء فارس على لنجة فإن حكومة فارس تستتب ادعاءها بتبعية هذه الجزر لها وكذلك الادعاء القائم على ظهور جزيرتي أبوموسى وطنب على خارطة تابعة لوزارة الحرب البريطانية اطلع عليها الشاه عام 1888 وقد لونت الجزر فيها بنفس ألوان الأراضي الإيرانية. وقد دعم المقيم السياسي البريطاني آنذاك قوله بعدم تبعية الجزر العربية لبلاد فارس بتقديمه ترجمة لرسالة محررة عام 1877 من قبل حكام لنجة تفيد بعائدية جزيرة طنب لقواسم ساحل عُمان وبأن الفرس لا يملكون أي شيء هناك وليس لهم الحق

FO 371/13009, POLITICAL RESIDENT TO GOVERNMENT OF INDIA, - 24
27 SEPTEMBER 1887.

في التدخل إلا بموافقة الشيخ حاكم رأس الخيمة كما وليس لحكومة فارس أي حق في هذه الجزر.



جزيرة صرّي العربية المحتلة

بريطانيا واحتلال إيران لجزيرة صري

وبناء على احتجاج حاكم الشارقة في 1887/10/16 على احتلال إيران لجزيرة صري، لدى حكومة الهند البريطانية اتفق المقيم السياسي البريطاني في الخليج مع حكومة الهند على تقديم احتجاج بريطاني إلى الفرس على الاحتلال الفارسي لجزيرة صري.

وأنه بعد اطلاع المقيم السياسي في الخليج على الحجج الفارسية ودراستها بشكل دقيق أجاب بأن هذه الرسائل لا تتضمن أية حقوق فارسية في ملكية هذه الجزر وأنه لا يجوز إعطاء أية أهمية لما جاء في رسالة الشيخ يوسف بن محمد الذي حكم لنجة بمساعدة الفرس بعد قتله الحاكم الشرعي لإمارة لنجة علي بن خليفة، حيث كان يوسف خادماً للشيخ القاسمي الشرعي²⁵ وأن حكام لنجة كانوا يمارسون سلطتهم على جزيرة صري بصفتهم من الشيوخ القواسم وليس كحكام لهم ارتباط ما بالفرس. وأن إخضاع الحكومة الفارسية للنجة إلى سلطتها لم يترتب عليه أي حق في الجزر العربية إزاء الحكومة الفارسية. وأشار المقيم السياسي البريطاني في الخليج في مخاطبته في عام 1904 للجهات الفارسية والمثبتة في سجلات المقيمة السياسية في بوشهر مؤكداً عدم تنازل الشيوخ القواسم عن المطالبة بالجزيرة (صري) أبداً. إذ كرروا مطالبتهم بشكل رسمي في عام 1895 بجزيرة صري أكثر مما كانوا يطالبون سابقاً، ويؤكدون حقوقهم بالملكية في جزيرة أبو موسى وطنب.

IBID, POLITICAL RESIDENT MEMOTANDUM OF MAY 1895. P. - 25

تجدد الادعاءات الفارسية بالجزر

وفي عام 1905 ردت الحكومة البريطانية على الادعاءات الفارسية المتجددة بجزيرة طناب بتوجيه إنذار لحكومة فارس بأن مسألة احتلال الجزيرة (صري) لازالت قيد التحقيق والمفاوضات وأن إثارة الادعاءات الفارسية بطناب يعني إثارة مسألة احتلال جزيرة صري.²⁶



وتكرر الرد البريطاني في فبراير 1913 حينما أثارت وزارة الخارجية الفارسية موضوع ادعاءاتها بجزيرة طناب فأشار السير/ بيرسي كوكس في رده بأن مسألة ملكية طناب ليست مفتوحة للمناقشة. وأضاف بأنه منذ مراسلات عام 1905 بقي أتباع ورعايا الشيخ القاسمي وعلمه مرفوعاً في الجزيرة وأنه إذا ما أثبتت القضية مرة أخرى فلا شك أن الحكومة البريطانية ستفتح موضوع احتلال إيران لجزيرة (صري)، فسكتت الحكومة الفارسية ولم ترد على المذكرة البريطانية.²⁷

TELEGRAM FROM TEHRAN TO PO1905 LITICAL RESIDENT 20 MAY - 26
P.1116/05.

27 - النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث - د. وليد حمدي الأعظمي ص33.

وفي عام 1925 ورد في مذكرة للوزير المفوض البريطاني في طهران قدمها إلى الحكومة الفارسية تحذيراً بأن استمرار طهران بمطالبتها بجزيرة أبوموسى سوف يحمله على الطلب من حكومته إصدار التعليمات لحكومة الهند لإرسال سفينة حربية لجزيرة أبوموسى للدفاع عن حقوق شيخ الشارقة فتراجعت الحكومة الفارسية وأصدرت تعليماتها إلى موظفي الجمارك الفرس (الذين زاروا جزيرة أبوموسى) بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة أبوموسى.²⁸ ووضعت الحكومة البريطانية خلال عام 1928 خطط طوارئ للدفاع عن الجزر عند قيام حكومة طهران باحتلالها. وإن وزارة الخارجية البريطانية أعدت في عام 1929 بنداً ضمن المعاهدة التي كانت ترمع بريطانيا توقيعها مع الحكومة الفارسية، ينص هذا البند على الاعتراف الفارسي بسيادة شيوخ القواسم على جزر طنّب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطاني بالسيادة الفارسية على جزيرة صري (رغم أن القواسم لم يتنازلوا عن حقوقهم ومطالبتهم بجزيرة صري). إلا أن إبرام هذه الاتفاقية لم يتم نظراً لاندلاع أزمة شركة النفط الإيرانية البريطانية في عام 1932. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى نجد أن الجهات الدبلوماسية البريطانية حاولت إيجاد حل من قبلها لقضية مطالبة الفرس بجزر طنّب وأبو موسى مع المحافظة على علاقات الود مع الفرس وعلى المصالح البريطانية في المنطقة، كل ذلك حدث في غياب العرب أصحاب الجزر ومن وراء ظهورهم.

28 - المصدر السابق ص 39 .

عروض فارسية لشراء الجزر أو استئجارها

لقد أظهرت مناقشات وزير البلاط الفارسي / تيمور تاش مع المفوض البريطاني في طهران / السير آر. كلايف بتاريخ 1929/8/27 رغبة الحكومة الفارسية بضم الجزر إليها مقابل تعويض تدفعه إلى الحكام العرب التابعة لهم هذه الجزر، فكتب المفوض البريطاني رسالة بذلك إلى حكومته معنونة باسم المستر أ. هندرسون وتحمل رقم 454 بتاريخ 1929/8/31 . وتعقيباً على هذا العرض كتب المستر (جي. سي. ولتون) من وزارة الهند وزارة الخارجية البريطانية رسالة أخرى ذكر فيها وجهة نظر حكومة الهند البريطانية التي تقول : (إنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعني بالموضوع على قضية العرض المالي لشراء الجزيرة والذي هو عرض تافه .. وجاء أيضاً إنه من المستحيل من الناحية السياسية النظر في أية صفقة بهذا الخصوص التي يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على الساحل المتصالح)²⁹ . كما جاء في رسالة الوزير المفوض البريطاني في طهران المشار إليها قوله: " يبدو لي أنه إذا ما كانت الحكومة الفارسية مستعدة لشراء جزيرة طناب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية " . وهذا مطابق لما سبق لوزارة الهند أن اقترحت في مسودة المعاهدة التي كان يزعم عقدها بين الحكومة البريطانية والحكومة الفارسية، بأن يتم الاعتراف بين الحكومتين بتبعية جزيرة صري لإيران مقابل اعتراف الفرس بتبعية جزر

FO 371/13721, India Office to FO, 25 October 1929 - 29

طنب وأبو موسى لشيخ الشارقة. وتقول الفقرة الخاصة بذلك الحل المقترح ما نصه: " واعترافاً بهذا التصرف الودي فإن حكومة صاحب الجلالة وبالنسبة عن شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صري".

وورد في برقية من المقيم السياسي في بوشهر/المستر سي. سي. جي. بارت إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ 1929/9/26 ما يلي: " إن طنب لا تعود إلى الشارقة بل لرأس الخيمة، لذا فإن أية محاولة لإقناع الشيخ بالتخلي عن ملكيته لطنب مقابل إلغاء الفرس لادعائهم بجزيرة أبو موسى ستكون محاولة بدون جدوى. إذ أن شيخ رأس الخيمة بطبيعته متشكك بشكل خاص، ولا يحتمل أن يقبل بأي عرض مالي من الفرس مقابل تخليه عن سيادته على جزيرة طنب ". ويكرر المقيم السياسي في الخليج المقدم باريت الذي يشغل في نفس الوقت قنصل بريطانيا في بلاد فارس قوله في رسالة بعث بها في 1929/9/25 إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران :-

(فإن حاكم رأس الخيمة بالتأكيد سوف لن يتخلى عن تبعية جزر طنب له، إذ أنه مصر على ذلك، ولا أعتقد بأنه سيقبل بأي مبلغ من المال من الفرس مقابل التنازل عن طنب، إذ أنه رجل مغرور وسيشك بدوافع أي عرض يعرض عليه).

حلول بريطانية

وفي الثلاثينات من القرن الحالي حاولت بريطانيا طرح عدة حلول في مفاوضاتها مع الحكومة الفارسية بشأن جزر طنّب وأبو موسى، ومن ضمن هذه الحلول محاولة إقناع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة ببيع أو تأجير جزيرة أبو موسى وطنّب للحكومة الفارسية، إلا أن حاكمي الشارقة ورأس الخيمة رفضا العرض رفضاً باتاً .

لذا كان الحل الوحيد أمام بريطانيا للتفاهم مع طهران هو تخلي حكومة فارس عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاقٍ شاملٍ مع لندن³⁰. كما وتمسكت بريطانيا في الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل الفرس، ولو اقتضى الأمر استخدام القوة عندما تتكرر حوادث انتهاك الفرس لحرمة الجزر.

وورد في محضر عن مفاوضات السير كلايف بطهران في 1930/4/18 تحت رقم 169 عن تقرير للمقيم السياسي البريطاني في الخليج: أن الشيخ (حاكم رأس الخيمة) لا يمكن أن يقبل بأي مبلغ من المال يعرضه عليه الفرس مقابل شراء جزيرة طنّب ... ويقول السير كلايف: إنني أعتقد أنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفاتحة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعدادده لبيع الجزيرة والمبلغ الذي سيقبل به، وإذا رفض الشيخ بيع

³⁰ - كانت الحكومة البريطانية تسعى للحصول على امتياز من طهران لاستخدام جزيرة هنجام كمحطة نزول للطيران البريطاني. (المؤلف).

الجزيرة رفضاً باتاً وبأي ثمن، فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك، وإن الحل الوحيد أمامنا هو إبلاغ الحكومة الفارسية للتخلي عن مطالبتها بجزيرة طنّب.

ويضيف: إن المقترحات التمهيدية التي تعني قيام حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ - حاكم رأس الخيمة - وتقديمها إلى بلاد فارس مقابل الوعد الفارسي بتقديم التسهيلات بجزيرة هنجام، ليست مرضية تماماً. وتعليقاً على ما ورد في تلك المقترحات تضمن المحضر المشار إليه الفقرة التالية: إنني أتفق تماماً مع ما ورد في المحضر أعلاه بأن الحكومة الفارسية لا تملك أي حق قانوني في جزيرة طنّب إلا أنها تدعي بهذا الحق لقرب الجزيرة جغرافياً من سواحلها.

ومن ثم ولإنجاح المفاوضات البريطانية الفارسية حول مصالح بريطانيا في المنطقة ورغبتها في استغلال جزيرة هنجام الواقعة آنذاك تحت السلطة الفارسية، كمنفذ لهبوط الطائرات البريطانية فيها.

فاتح المقيم السياسي في الخليج حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة في 1930/5/10 بالاقترح البريطاني ببيع جزيرة طنّب إلى بلاد فارس.

وكانت نتيجة مقابلته لهما أن أجابا بأنهما لا يقبلان ببيع جزيرة طنّب إلى بلاد فارس مهما كان الثمن المعروض، وقال المقيم: أعتقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيخين بإعادة النظر في قرارهما وأنهما لا يوافقان بتاتاً على قيام أي شيخ ببيع أو التخلي عن أي جزء من أراضيهم.³¹ وبعد دراسة

31- المصدر السابق - كتاب النزاع ص 78 .

الموقف بعث نائب الملك وحاكم الهند برقية إلى وزارة الهند في لندن بتاريخ 15 مايو 1930 تحت رقم 1529 قال فيها: الشيوخ مصريون على عدم بيع الجزيرة وإنني أتفق في الرأي بأنه ليس بإمكان حكومة صاحب الجلالة ممارسة ضغوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمية طناب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادئ، أي أن الشيوخ العرب معتمدون على دعم وإسناد حكومة صاحب الجلالة في تمسكهم بالجزيرة والذي هو أمر حيوي بالنسبة لموقفنا في الخليج.

وفي 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1930 أصدرت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حول المقترح الفارسي باستئجار جزيرة طناب. حيث تقول المذكرة: ³² (لقد أجرى السير / كلايف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الفارسي بتاريخ 4 أكتوبر إذ عرض الوزير / تيمور تاش استعداد حكومته للتخلي عن المطالبة بجزيرة أبوموسي إذا أعطيت جزيرة طناب لفارس، فرفض السير كلايف مناقشة هذا الموضوع وقال : بأنه ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة أن تعطيهم الجزيرة لأنها ليست ملكاً لها وأن الشيخ الذي يملك الجزيرة (سلطان بن سالم القاسمي) يرفض التخلي عنها .. ثم غير تيمور تاش محور الحديث وقال: بأن حكومته تقبل باستئجار جزيرة طناب إيجاراً بعقد طويل الأجل ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ، والذي بإمكانه الاحتفاظ بمزرعته هناك وإعفائها من الرسوم الجمركية. فقال السير كلايف بأنه لا يمكن من مناقشة هذا الموضوع وبأن مناقشته له سيتطلب وقتاً طويلاً

FO 371/ 14478, MEMORANDUM, SUGGESTION THAT THE ISLAND OF – 32
TUNB MIGHT BE LEASED TO PERSIA, 14 NOV. 1930.

لعدة أشهر حتى لو كان الشيخ مستعداً لمناقشته. وأشار تيمور تاش إلى أن موضوع استتجار الجزيرة هو أحد الشروط التي يمكن في ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الحكومتين.³³

وأوضحت فقرة أخرى في المذكرة بأن عرضاً من / تيمور تاش قدمه إلى السير كلايف باستتجار جزيرتي طنّب وأبوموسى لمدة خمسين سنة ودفع إيجارٍ يعادل نفس المبلغ الذي ستدفعه بريطانيا إلى الحكومة الفارسية مقابل استتجارها لجزيرة هنجام.

ومضياً في استغلال قضية الجزر لصالح الأغراض البريطانية جاء في الفقرة الخامسة من المذكرة: " من الواضح أنه من الضروري دراسة جدول المقترحات الفارسية كما هي موضحة أعلاه لتأجير طنّب. وإذا ما كانت مجدية فإنه يبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك فإنه حل يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها، وإنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الفارسية حول تفاصيل موضوع تأجير جزيرة طنّب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات المتعلقة بتأجير جزء من جزيرة هنجام. وإذا ما أرادت الحكومة الفارسية، على سبيل المثال استتجار طنّب لمدة خمسين سنة فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة هنجام لمدة خمسين سنة، إذ رفضت ذلك مؤخراً على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جداً، بالإضافة إلى

33 - يذكر أن عدة قضايا ومصالح معلقة بين الحكومتين، وقد اتخذت بريطانيا من مسألة الجزر موضوعاً للمناورة والتفاوض لتسوية تلك القضايا والمصالح. (المؤلف).

ذلك فإذا ما حاولت الحكومة الفارسية كما تحاول الآن أن تفرض علينا شروطاً وقيوداً غير ضرورية في صفقة تأجير جزيرة هنجام فبإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالاً، وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طناب لها ."

ويرى السير كلايف في رسالة بعث بها إلى حكومة الهند البريطانية موجهة إلى المستر / هاول، أن أمر الجزر بقدر ما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند .. فإن مصلحتنا الوحيدة في طناب تتعلق بالفنار، وفي الوقت نفسه لا نتمكن من الضغط أو تأجير ممتلكات الآخرين ضد رغبتهم وإرادتهم. إلا أنه في رأيي بإمكاننا تقديم المشورة وبأمانة إلى حاكم رأس الخيمة لعقد أحسن صفقة، إذ سنستلم بموجبها بدل إيجار باهظ للجزيرة في الوقت الذي سيسمح للشيخ بالاحتفاظ بمزرعته والتمتع بالإعفاء الجمركي عما سيدخله من مواد إلى الجزيرة لاستخدامه الشخصي.

وكتب المقدم / أيج. في. بيسكو المقيم السياسي البريطاني القنصل العام في بوشهر بتاريخ 1931/1/6 إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية³⁴ حول إقناع الحاكم القاسمي بالتسوية التي أعدتها الجهات البريطانية والجهات الفارسية لموضوع الجزر فقال : " وكما تعلم حكومة الهند فإن حاكم رأس الخيمة (سلطان بن سالم القاسمي) من أصعب شيوخ الساحل المتصالح في التعامل معه، وقد كان موقفه يتميز إلى وقت قريب بالعداء والتشكيك والجفاء.

FO 371/15276, BRITISH RESIDENCY AND CONSULATE GENERAL, - 34
BUSHIRE .

وقد سبق أن اتخذ موقفاً غير معقول، ويتصف بالشدة والمزاج الحاد تجاهي
وتجاه قائد القوة البحرية، لذا فإن آفاق مفاتحته ومناقشته بشكل ودي حول
موضوع التآجير لا تبشر بالخير.



ثانياً - من المحتمل
التفكير بأن الحصول
على بدل إيجار سنوي
للجزيرة مقداره 500
جنيه إسترليني أو
600 جنيه والذي لم
يستفد منها لحد الآن
سيكون ذا فائدة بالنسبة

للشيخ إلا أنه يتوجب عليه أن يتقاسم هذا المبلغ مع باقي أعضاء الأسرة
الحاكمة ومن المحتمل أن يشاركه باقي رجال القبيلة : إذ ستكون حصة كل
منهم قليلة وسيكون الحافز بالنتيجة غير مشجع من الناحية المالية، إذ أن
هؤلاء الشيوخ ليسوا حكماً فرديين ينفردون بالحكم دون استشارة باقي أفراد
الأسرة الحاكمة، إنهم منتخبون ويمثلون العائلة الحاكمة في السلطة، بالرغم
من أن هذا الأمر ليس دائم التطبيق إذ قد ينفرد بالحكم أقوى شخصية. ولا
يمكن لحاكم رأس الخيمة أن يقرر في قضية يمثل هذه المواصفات دون
التشاور التام مع أقربائه ورجال قبيلته، ولا شك أنهم سيشترون أن يعود
عليهم ذلك القرار بالفائدة من تلك العملية. ولا أعتقد أن الحصص الصغيرة
الناجمة عن تقسيم المبلغ 500 جنيه إسترليني سيكون مشجعاً ومناسباً.

ثالثاً - أعتقد أن عرب الساحل العربي يميلون هذه الأيام إلى التشكيك بدوافعنا ويعتقدون بأنه لا مانع لدينا من التضحية بمصالحهم لصالح الفرس. وستعزز هذه الشكوك بطرح المقترح المذكور الحالي والذي سينتشر بين الناس. إذ من المحتمل أنهم سيصابون بالمفاجأة ويتساءلون مني عن أهداف الفرس من استئجار الجزيرة، ولا شك أن الفرس سيربحون من وراء ذلك، لذا فإنه من الأفضل بالنسبة لهم عدم تأجيرها والاحتفاظ بها. ولا شك أيضاً أنهم سيفكرون بالدوافع الخارجية وراء العملية، وأنه من الصعب بالنسبة لي أن أذكر لهم بأن العملية جاءت لإتقاذ ماء الوجه أمام الرأي العام الفارسي. وأعتقد في رأيي أن هذا التبرير ضعيف، كما وأن الشيوخ العرب يعتقدون حال نزول الفرس على الجزيرة ويثبتوا أقدامهم فيها لمدة خمسين سنة سيكون من الصعب أن ذلك تجنب تمديد أو تأجيل عقد الإيجار إلى ما لا نهاية.

وإذا ماكانت حكومة صاحب الجلالة راغبة في ذلك فلا مانع لدي من طرح الموضوع أمام حاكم رأس الخيمة، وسأبذل أقصى الجهود للحصول على موافقته، وأعتقد أنه من الأحسن الإشارة هنا إلى أنه سيكون لهذه المقترحات بشكل عام التأثير السلبي على علاقاتنا مع العرب ونهز ثقتهم فينا. لذا فإنه من الأحسن وقبل كل شيء التأكد فيما إذا كنا سنحصل على النتائج الملموسة للتعويض، إذ سبق وتم الاقتراح بأنه يتوجب قبل كل شيء مناقشة الموضوع مع شيخ القواسم ومن ثم مع الفرس، ولكن لهذا السبب المذكور آنفاً أقترح بأنه من الأفضل قلب المعادلة والأسلوب، إذ جاء الاقتراح أصلاً من وزير البلاط الفارسي. ويبدو أنه من الممكن عودته إلى المفاوضات عند استئنافها والحصول على بعض الضمانات الأكيدة منه بأنها ستؤدي في النهاية إلى

تخلي الحكومة الفارسية عن مطالبتها بالبحرين وأبوموسى دون إلزام أنفسنا
بجدواها. وطبعاً إنني لا أتمكن أن أقول بأن شيوخ القواسم سيوافقون على
المقترح، ولكن على أية حال فإنني لا أتوقع بأنهم سيوافقون عليه دون بذل
أقصى الجهود لإقناعهم. ولغرض التخلي النهائي للحكومة الفارسية عن
ادعاءاتها بالبحرين وأبوموسى وحصولنا على الامتيازات في هنجام فإنه من
المطلوب بذل أقصى الجهود للحصول على موافقة الشيوخ القواسم. ولكن
دون التأكد قبل كل شيء من تحقيق هذه الأهداف، فإنني باعتباري الضابط
المسؤول عن السيطرة السياسية على الساحل العربي، فإنني لا أحبذ الخوض
في هذا الموضوع مع الشيوخ القواسم.

دحض بريطانيا للادعاءات الفارسية

وأعدت وزارة الخارجية البريطانية في 4 سبتمبر 1934 مذكرة لوفدها
المفاوض مع الحكومة الفارسية حول علاقات المصالح المشتركة والاتفاقيات
المعدة لعقدها بينهما، تضمنت المذكرة المعلومات المطلوب معرفتها حول
الجزر الثلاث والادعاءات الفارسية بها وموقف حكومة طهران من
المفاوضات السابقة، وزود الوفد البريطاني بالمذكرة للاسترشاد بها بشكل
سري وخاص في حالة إثارة الوفد الفارسي لموضوع جزر طناب وأبوموسى
بشكل غامض أو عمومي.³⁵ وقد جاء بالمذكرة ما نصه :

إن الموقف بالنسبة للادعاء الفارسي بجزر طناب وأبوموسى مشابه بشكل
عام للادعاء الفارسي بالبحرين. إن قضيتنا تعتمد على حقيقة أن بلاد فارس
لم تمارس أية سيطرة فعالة على هذه الجزر منذ ما يقارب 184 سنة على
الأقل ولمدة 151 سنة بالنسبة لقضية البحرين ... وادعاءات الفرس تقوم على
الحجتين التاليتين :-

- 1- ظهور طناب وأبوموسى بأنها فارسية على خارطة رسمتها وزارة
الحرب البريطانية وقدمتها إلى الشاه في عام 1888 .
- 2- كان شيوخ لنجة العرب القواسم الذين كانوا يديرون ويحكمون جزر
طناب وأبوموسى لفترة طويلة قبل إزاحتهم عن الساحل الشرقي عام 1887 ،
يحكمون هذه الجزر لعدة سنين خلال تلك الفترة مرتبطين بالدولة الفارسية.

FO 371/17827, PERSIAN CLAIM TO TUNB AND ABU MOSA FROM FO, - 35
MEMORANDUM, BY Mr. D. W. LASELLES 4 SEP. 1934.

النقطة الأولى لا يحالفها الحظ وأن أهميتها كحجة تجاوبها حقيقة أنه قبل وبعد ذلك التاريخ الذي تم فيه إطلاع الشاه على الخارطة قامت حكومة صاحب الجلالة بشجب الادعاء الفارسي رسمياً وبشكل حازم.

أما بالنسبة للنقطة الثانية فإن قناعتنا هي بأنها تضليل كامل للحقيقة .. وهي أنه طيلة الفترة ما قبل عام 1747 وحتى الوقت الحاضر كانت جزر طنب وأبوموسى كما كان الحال بالنسبة إلى الساحل العربي المجاور تحت السلطة القاسمية الفعالة، وكلها تعود إلى شيوخ القواسم الحكام. وكان الشيخ القاسمي يحكمها دائماً استناداً إلى العادات العربية بالنيابة عن قبيلته ككل وليس كجزء من ممتلكاته الشخصية. وقد كانت الإدارة والسلطة على الجزيرتين مودعة بموجب الاتفاق المشترك في شخص زعيم قبيلة القواسم، الشيخ القاسمي المقيم على الساحل الفارسي، شيخ لنجة، الذي يمت بصلة القرابة المتينة بحاكم الشارقة وبحاكم رأس الخيمة، وكانت إدارة هذه الجزر تتم بالنيابة عن العائلة أو القبيلة ككل. وبعد القضاء على إمارة لنجة العربية في عام 1887 انتقلت إدارة طنب إلى رأس الخيمة بينما ارتبطت أبوموسى بالشارقة. واستمرت هذه الإدارة منفصلة عندما توحدت الشارقة ورأس الخيمة مرة أخرى وبصورة مؤقتة خلال القرن الحالي (1900-1921) وانفصلتا مرة أخرى بعد ذلك إذ أصبحت أبوموسى تابعة لحاكم الشارقة وطنب تحت حكم حاكم رأس الخيمة ... وإن قبيلة القواسم كانت تمتلك طنب وأبوموسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامها على الساحل الفارسي، ولم يترك زعيم القبيلة وكذلك الجزء الأكبر من القبيلة مقره على الساحل المتصالح. وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطاتهم العائلية والقبلية

وليس من خلال مركزهم وموقعهم على الساحل الفارسي. إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ الساحل المتصالح. وعندما تمت إزاحة شيوخ لنجة من الساحل الفارسي زالت معها الارتباطات التي كانت قائمة بين حقوقهم وبلاد فارس، أما بالنسبة للباقي فإن القواسم لم يعترفوا أبداً بأية سيادة فارسية على الجزر، وقد تم إبراز الدليل الوثائقي على حقوقهم أمام الوكيل السياسي البريطاني على الساحل المتصالح.³⁶

في 11 يونيو 1934 قررت اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط في الحكومة البريطانية تعديل تعليمات مجلس الوزراء البريطاني الصادرة في 15 نوفمبر 1928 إلى القائد العام للبحرية البريطانية في شرق الأنديز، والقاضية بالحفاظ على الوضع القائم بالخليج ومنع أية قوة فارسية من احتلال جزر طنب وأبوموسى وبالقوة إذا اقتضى الأمر. ويقضي التعديل بعدم القيام بأي تحرك في طهران والسعي للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن، وذلك نظراً لحساسية الموقف الذي تطور كنتيجة لرغبة البحرية البريطانية في الاستمرار باستخدام جزيرة هنجام وباسيدو، أطول ما يمكن، ولعدم الرغبة في التسبب بأي حادث قد يؤدي إلى قيام الفرس بمطالبة بريطانيا بالجلاء عن هذين المكانين.

ونظراً للتعديلات الفارسية على الجزر العربية الثلاث خلال عام 1933 وشهري أغسطس وسبتمبر من عام 1934 فقد تمت مناقشة الموقف في وزارة الخارجية البريطانية يوم 14 سبتمبر 1934 ودار النقاش لصالح اتخاذ

36 - كتاب وثائق النزاع - د. وليد الأعظمي ص 97.

إجراء صارم، وأنه كما يقول محضر الاجتماع (إذا ماتم التسامح مع هذه التصرفات الفارسية غير الشرعية في أماكن مثل طنّب وضد الملاحّة العربية، فسنبكون في موقف مخجل ومخزي لعدم إمكاننا الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا العرب، إذا إننا ملتزمون أمامهم للدفاع عنهم استناداً إلى المعاهدات الموقعة معهم، ولا يجوز استفزاز الفرس للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل في أماكن مثل هنجام وباسيدو، حيث سيكون موقفنا ضعيفاً).

تغير جديد طرأ على المناقشات تجاه الجزر الثلاث من خلال المحادثات التي جرت بين الوزير المفوض البريطاني في طهران المستر/ ناتشبول هجسن، ووزير الخارجية الفارسي / باقر كاظمي، بتاريخ 1935/4/2 حين طرح وزير الخارجية الفارسي اقتراحاً يقضي باعتراف الحكومة البريطانية بالادعاءات الفارسية بجزيرتي طنّب وأبوموسى مقابل اعتراف الحكومة الفارسية باستقلال البحرين والعلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على الساحل المتصالح³⁷ إلا أن هذا الاقتراح لم يلق الاستجابة الفعلية نظراً للعلاقات التعاهدية القائمة بين الحكومة البريطانية والعرب القواسم التي تعود إليهم ملكية تلك الجزر.

وتواصلت المحاولات الفارسية للسيطرة على الجزر العربية الثلاث وتكرر تأكيد الإدارات البريطانية لواقع عروبة هذه الجزر وتبعتها لقواسم الشارقة ورأس الخيمة. وردا على استفسارات من دار الرئاسة البريطانية في الخليج

FO 371/18901, THE PERSIAN CLAIM TO THE ISLAND OF TUNB AND – 37
ABU MOSA 17/5/1935.

عن تبعية الجزر تاريخياً كتب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين رسالة بتاريخ 1948/11/13 قال فيها :-³⁸

أ- لا يتيسر لدينا أي شيء بشأن اعتراف حكومة صاحب الجلالة بسلطة رأس الخيمة على طنّب إلا أنها مرتبطة برأس الخيمة منذ زوال إمارة لنجة في عام 1887.

ب- منذ عام 1869 - عندما استقل حاكم رأس الخيمة عن الشارقة - وحتى الوقت الحالي باستثناء فترة قصيرة (1906-1921) في القرن الحالي كانت تحكم الشارقة ورأس الخيمة باعتبارهما مشيخات مستقلة فروع من عائلة القواسم، واعترفت الحكومة البريطانية بالوضع المستقل لرأس الخيمة في عام 1921.

ويبرز الموقف البريطاني السياسي من الجزر الثلاث أيضاً فيما ورد من تعليق للمستتر/ تي. إي. روجرز في محضر اجتماع لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 1948/12/10 حيث قال: من الجدير بالذكر أننا في الماضي اعتبرنا الادعاءات الفارسية بجزيرة صري غير شرعية كما هو الحال مع الادعاءات بطنّب وأبوموسى، إلا أنه بعد احتلال الفرس لجزيرة صري في عام 1887 قررنا بقبول الأمر الواقع باحتلال الفرس للجزيرة بينما بقينا نعتبر حقنا فيها شرعياً وسارياً، وأن قبولنا بالاحتلال كأمر واقع لجزيرة صري نابع من رغبتنا في تسهيل السير في المفاوضات الأخرى. وفي الحقيقة فقد تم إنذار الحكومة الفارسية في عام 1905. إن إثارة ادعائهم

POLITICL AGENCY, BAHRAIN, No. CR. 231,13 NOV. 1948 TO THE - 38
RESIDENCY.

بطنب يعني إثارة مطالبتنا بجزيرة صري ... بالتأكيد لا يوجد هناك ما يمنعنا من الإقدام على ذلك ويمكن أن يكون ذلك ورقة جيدة بيدنا للمساومة.



صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي
حاكم رأس الخيمة وملحقاتها :
حرص دائم وتمسك بعروبة الجزر وسيادتها.

ومن ملامح السياسة البريطانية تجاه الحقوق العربية والادعاءات الإيرانية ما عبر عنه المقيم السياسي البريطاني في الخليج المستر/بي. أي. بي بوروز، والذي مقره البحرين في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية في لندن -الدائرة الشرقية - معنونة إلى المستر/برني والمؤرخة في 10 نوفمبر 1954 حيث قال :
أبلغت المستر/ إيفلين شكبرج الوزير البريطاني المفوض في

طهران، بأنني لا أعتقد أنه ليس من المناسب في الظروف الحالية أن ندفع أي ثمن مهما كان لإسقاط هذه المطالبة. إذ أن بقاء هذه المطالبة قيد الوجود سوف تكون في الحقيقة مفيدة نوعاً ما، إذ أنها ترضي الدول العربية الأخرى بوجودنا هنا.³⁹

في ديسمبر 1954 عقد اجتماع بين السفير البريطاني في طهران المستر/ روجر ستيفنس ووزير الخارجية الفارسي السيد/ انتظام، كان محور الاجتماع

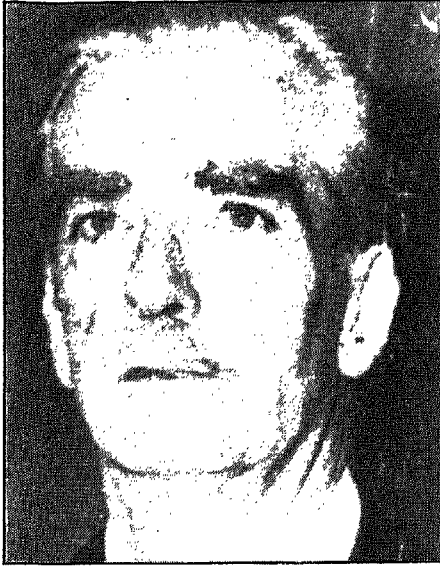
FO 1089/13 BRITISH RESIDENCY, BAHRAIN, 10 NOV. 1954. - 39

التداول بشأن الجزر العربية في الخليج والادعاءات الفارسية بها والموقف البريطاني منها ودراسة الحلول والتسوية المقترحة بهذا الشأن. وقد ضمن السفير البريطاني تفاصيل هذا اللقاء في رسالة بعث بها إلى المستر/ سي. أي. إي. شكبرج - بوزارة الخارجية البريطانية في لندن⁴⁰ جاء فيها: " في مناقشتي الأخيرة مع وزير الخارجية الفارسي/ انتظام، أثار المذكور مرة أخرى وبشدة موضوع جزر أبو موسى وطنب وصري، قائلاً بأنه يعتقد بأن مناقشات الفترة 1929-1931 كانت تحتوي على حل ممكن "، (وكان يشير بذلك إلى الاقتراح الفارسي بتأجير طناب لفارس والاعتراف بتبعية جزيرة صري لإيران مقابل تنازل الفرس عن ادعاءاتهم بالبحرين وأبو موسى)، وكان الموقف البريطاني آنذاك هو استعداد الحكومة البريطانية للنظر في موضوع ترتيبات استئجار طناب بشكل يقبل به حاكم رأس الخيمة. وبعد التشاور مع حاكم رأس الخيمة والحصول على جوابه المتضمن شروطاً صعبة لمسألة التأجير أدى ذلك إلى تعليق المفاوضات مع إيران، ولم يتم بعد ذلك إحاطة الحكومة الإيرانية بتفاصيل مقترحات الشيخ.

ويقول السفير البريطاني في البند العاشر من رسالته: لا أعتقد أن فرص تحقيق الحل والاتفاق الشامل وإنهاء المطالبة الإيرانية بالبحرين مشجعة وأعتقد أن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأجير طناب وتقديم بعض التنازلات بشأن الحراسة المشتركة (البريطانية الفارسية) في مياه الخليج قد تشكل الأساس للتوصل إلى حل ، ويجب الاعتراف بأنني أجد نفسي متفقاً أكثر مع مضامين

FO 371/109852, BRITISH EMPASSY, TEHRAN, 18 DEC. 1954. - 40

خطاب وزير الخارجية في لندن رقم 528 لعام 1928 الذي يقول فيه: إنه من المرغوب فيه تماماً ضمان الحصول على قرار يزيل الادعاء الإيراني دولياً.



أنطوني إيدن

وعقب تولي السير/ أنطوني إيدن، وزارة الخارجية البريطانية، أبدى اهتماماً خاصاً بدراسة إمكانية التوصل إلى حل للنزاعات الإقليمية في الخليج وفي ذلك كتب إلى وزير البحرية ولجنة اللوردات في وزارة البحرية البريطانية، بالحلل المقترحة لحل المشكلة مع حكومة طهران حول ادعاءاتها بجزر أبوموسى وطنب

الكبرى والصغرى وفي رسالته تلك ⁴¹ يرى بعض الفائدة من حل كافة النزاعات العالقة مع إيران إذا ما أمكن ذلك دون إلحاق الضرر بالمصالح البريطانية أو بمصالح حكام دول الخليج التي تحت الحماية البريطانية، لاسيما وأن وزير خارجية إيران السيد/ انتظام قد أشار إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة في طهران بأنه سيكون مسروراً للتنازل نهائياً عن المطالبة الإيرانية بالبحرين إذا ما تمكن من الحصول على تنازل بالمقابل يرضي إيران بهذا

FO 371/114640/ FO TO THE SECRETARY OF THE ADMIRALTY, 31 - 41
JAN. 1955.

الحل السياسي ويجعله مقبولاً.⁴² لذلك فإن الحل الذي يبعث على الأمل (كما يقول أنطوني إيدن) هو في :-

” 1- قيام حاكم رأس الخيمة ببيع جزر طناب الكبرى والصغرى إلى إيران مقابل سعر يتم التفاوض عليه.

2- تخلي حاكم الشارقة عن حقه الشرعي بالمطالبة بجزيرة صري.

3- تخلي إيران عن مطالبتها بجزر أبو موسى والبحرين إن أمكن ويبدو أن مثل هذا الحل أمر منطقي من الناحية الجغرافية حيث سنترك لإيران الجزر المتنازع عليها فقط، تلك التي تقع على مسافة قريبة من الساحل الإيراني. وسيتم تنفيذ ذلك إذا ما كان الحكام راغبين في ذلك.”

42 - أنظر ص 162 - النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران في الوثائق البريطانية.

الموقف البريطاني بتجميد قضية الجزر

واستمر الموقف البريطاني من الجزر العربية والادعاءات الفارسية قائماً خلال الستينيات على أساس تجميد الأمر الواقع وعدم اتخاذ الموقف الحازم سياسياً ودولياً ضد الادعاءات الإيرانية وعدم وضع حد لتحديات الفرس لعرب الخليج ولتلويح حكومة طهران المستمر باستخدام القوة وإقدامها المتواصل على استعراض عضلاتها وأسلحتها الحديثة بكافة الوسائل الإعلامية والاستعراضية في كل مناسبة وبدون مناسبة لخلق الرهبة والخوف في النفوس حتى لا يجروا أي واحد بالاعتراض على أي تصرف تقدم عليه إيران تجاه الجزر أو الأراضي والمياه العربية الأخرى.

لذلك مرت سنوات الستينيات وبريطانيا تكتفي بمراقبة التحركات الإيرانية في الخليج وأحياناً تقدم على إرسال الاحتجاجات على تلك التحركات التحرشية وغير الشرعية إلى طهران ، عملاً بالتعليمات التي أصدرتها وزارة الخارجية البريطانية إلى سفير صاحبة الجلالة في طهران المستر/جي. إي. ميلارد، في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1961⁴³ والتي توصي بإرسال مذكرة جوابية على مذكرة وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية بتأكيد تبعية جزيرة طنب لحاكم رأس الخيمة مع الإشارة إلى تبعية جزيرة (فارسي الكويتية) التي احتلتها إيران عام 1956 . وتقول التعليمات التي حملت توقيع المستر/ أي. إف. جيفن : [إلا أنه لا يمكن إقناعهم -الإيرانيين- أبداً بالتقيد بما أوردناه لهم في خطاباتنا. ولتقليل سخونة الموضوع فإنني أقترح ألا يتضمن خطابكم

FO, TO g. e. MILLARD, TEHRAN, 2 NOV. 1961. -43

الذي سيرسل إليهم أكثر من القول بأن حكومة صاحبة الجلالة أخذت بنظر الاعتبار ادعاءاتهم، إلا أنها لا تعترف بسرطانها لذا فمن الواجب بالنسبة لها (الحكومة البريطانية) الاستمرار في الاحتفاظ بحقوق حكم رأس الخيمة قدر ما تعلق الأمر بجزيرة طناب ... وإنما لا نعتقد أن الإيرانيين قادرون على المطالبة بطناب استناداً إلى المبادئ العامة للقانون الدولي المتعلقة بخط الوسط للحدود. إذ أنه فقط بعد استقلال الأراضي المعنية يمكن اتخاذ القرار على ترسيم خط الوسط من الحدود].



السير ونستون تشرشل

وشهدت الفترة ما بين عام 1968 ونهاية عام 1971 سلسلة من التحركات السياسية البريطانية حول منطقة الخليج العربي وإجراء الترتيبات التي تترك الأوضاع في الخليج العربي

محكومة ولمدة سنوات طويلة تالية بأساليب السياسة البريطانية . تأكيداً لمقولة السير/ونستون تشرشل الزعيم السياسي البريطاني، المشهورة : بأنه إذا حكمت بريطانيا بلداً لمدة مائة عام فإن سياستها ستحكم ذلك البلد بعد انسحابها منه لمدة مائتي عام أخرى ...

تفريط بريطانيا بالحقوق العربية

ولعل في التحركات السياسية التي قام بها المعتمد البريطاني في دبي/المستر جوليان ووكر، في تلك الفترة، ومن ثم المبعوث البريطاني إلى



جوليان ووكر

السير وليم لوس

منطقة الخليج العربي/ السير وليم لوس- آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج العربي، الذي قام بجولات مكوكية بين طهران ورأس

الخيمة والشارقة وأجرى لقاءات تفاوضية ضاغطة مع الحكام العرب حول طلب إيران التنازل لها عن الجزر الثلاث مقابل الإغراءات المادية والمساعدات العينية والعلاقات الودية المغلفة بالتلويح باستخدام القوة وبالجبروت الشاهنشاهي الذي أخذ صورة الأمر الذي لا يرد له طلب.

لقد لعبت بريطانيا دوراً هاماً في عام 1971 تمثل في تمكين قوات الاحتلال الإيرانية من غزو الجزر العربية الثلاث، بما يشبه إلى حد كبير دورها في فلسطين في ربيع عام 1948 عندما بادرت سلطات الانتداب البريطاني إلى تسليم المدن الكبرى و المواقع الاستراتيجية الفلسطينية الهامة إلى العصابات الصهيونية (الهاغانا و اللأراغون زفاي لومي)، قبيل رحيل القوات البريطانية عن فلسطين وقبيل الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني.

فقد كان من المقرر جلاء القوات البريطانية عن الإمارات العربية في اليوم الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1971 . وتواطأت الحكومة البريطانية مع حكومة الشاه ومهدت له احتلال تلك الجزر قبيل رحيل قواتها وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التي تربط الإمارات ببريطانيا. من ذلك الإجراءات التي قام بها الضباط البريطانيون العاملون في المنطقة مثل قيام وفد (صحفي أجنبي) بزيارة إلى جزيرة طناب قبيل الاحتلال الإيراني لها بحوالي الأسبوع



الكومندر بيثن

لاستطلاع أوضاعها، بترتيب من الكومندر/ بيثن قائد الشرطة (البريطاني) برأس الخيمة 44 الذي سبق وأن عين مدرباً لفريق الشرطة الرياضي، إيراني الجنسية اكتشف فيما بعد بأنه ضابط في المخابرات الإيرانية (السافاك) حيث قام بجمع المعلومات التي يحتاجها خلال عمله بسلك الشرطة وانسحب من رأس

الخيمة عقب انتهاء مهمته السرية وقام بعدها بالتحقيق مع أفراد شرطة جزيرة طناب الذين أسروا في إيران أثناء احتلال الجزيرة 45.

لم تكن بريطانيا في يوم من الأيام جادة في حماية الحقوق العربية المعهودة إليها في الخليج وفق اتفاقيات الحماية. ولم تكن متبينة لعملية الدفاع عن تلك

44 - مجلة الأسبوع العربي ص: 31 العدد 653 الصادر في 1971/12/13 .

45 - المصدر أفراد شرطة الجزيرة الذين أسروا في إيران أثناء احتلال جزيرة طناب.

الحقوق إنما كانت الاحتجاجات العربية من حكام الإمارات تحرك الدبلوماسية البريطانية لصد العدوان الإيراني المتكرر الهادف للاستيلاء على المزيد من الجزر والحقوق العربية، وهذا يعود الى مطلع القرن التاسع عشر حينما حاربت بريطانيا القوى العربية في الخليج المتمثلة بالقواسم في معارك تاريخية ضارية انتهت في عام 1820 وأدت الى ضعف القوة العربية وتحرك الأطماع الفارسية التي عملت على إنهاء إيران للحكم العربي في لنجة واحتلال قواتها لجزيرة صري وجزيرة فارسي وغيرها من الجزر العربية ، فقد اكتفت بريطانيا بتقديم الاحتجاجات والإنذارات الهادئة إلى حكومة طهران، للحفاظ على موازنة مصالحها التجارية والاستراتيجية السياسية مع الحكومة الفارسية. وكانت الضحية في ذلك الواقع الحقوق العربية وفي طليعتها سقوط لنجة بيد الفرس ومن ثم احتلال الفرس لجزيرة صري وأخيراً احتلالهم للجزر



عباس خلعتري

أليكس دوجلاس هيوم

العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتؤكد الوثائق والمراسلات المتداولة بين الحكومة الإيرانية والحكومة البريطانية

على وجود اتفاق بينهما حول وضعية الجزر الثلاث ، توضحها الرسائل المتبادلة بينهما في 25 و 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971 بين وزير خارجية بريطانيا/ أليكس دوجلاس هيوم ووزير خارجية إيران/ عباس خلعتري.

وقد يكون في تصريح/ سير وليم لوس عند مغادرته طهران عقب تنظيمه
مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى : إن حكومة صاحبة الجلالة
والحكومة الإيرانية قد توصلتا لتسوية خلافتهما وإن شيوخ الإمارات العربية
يمكن لهم أن يبدؤوا في تشكيل اتحادهم .

ويوضح جوليان ووكر في تعقيبه على الاحتلال الإيراني للجزر موقف
حكومته حين برر ذلك الموقف بقوله: هل تريدون من بريطانيا أن تدخل
حرباً مع إيران من أجل الدفاع عن اتفاقية (الحماية) لم يبق منها سوى يوم
واحد. وقد تناسى المعتمد ووكر أن حكومته تواطأت مع إيران وسلمت
بالحقوق العربية في الخليج في سبيل مصالحهما المشتركة، وقد لعب هو
نفسه دوراً بارزاً في المفاوضات التي جرت مع حاكمي إمارتي الشارقة
ورأس الخيمة والضغط عليهما للرضوخ لرغبات الشاه. في حين كان
الواجب يقتضي من بريطانيا عدم التفريط بما هو في عهدها.

وبعد الاحتلال الإيراني للجزر وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي للنظر
في ذلك العدوان بناءً على طلب من عدد من الأقطار العربية ، قال المندوب
البريطاني لدى مجلس الأمن⁴⁶ : إن بريطانيا راضية على الاتفاق الذي تم
آنذاك بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى . أما بالنسبة لاحتلال
إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى فقد قال : بأن بلاده أعلنت عن عدم
إمكانيتها حماية هاتين الجزيرتين إذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وإيران
قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية النهائي من الخليج .

United Nations, Report of the Secretary General on the work of the – 46
Organisation, 16 June 1971 to 15 June 1972 .

وكان وليم لوس يرى في تصريح صحفي له آنذاك : بأنه من المهم قيام اتحاد بين الإمارات قبل الانسحاب البريطاني وأن هذا الاتحاد لا يقوم إلا بموافقة إيران وأن إيران لن توافق إلا بشرط ضم الجزر الثلاث إليها . ومضت الإمارات في إقامة دولتها الاتحادية دون التفريط بالجزر أو بأي من الحقوق الوطنية متمسكة بالمطالبة باستعادة الجزر إليها بشتى الوسائل السلمية .



المرحوم الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة السابق يتسلم القاعدة الجوية بالشارقة من قائد الجو البريطاني إشعاراً باختتام الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في الأول من ديسمبر

1971



سمو الشيخ محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة الأسبق يرعى حفل تدشين صارية
علم رأس الخيمة فوق جزيرة طناب يرافقه المبعوث البريطاني بالخليج وقائد البحرية البريطانية.

مفاوضات السير وليم لوس (الوسيط البريطاني/الإيراني) برأس الخيمة

- محاضر مباحثات الوسيط البريطاني مع صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم.
- صاحب السمو الحاكم يعلن على الشعب مضمون محادثاته مع لوس.
- سمو الحاكم يبلغ الجامعة العربية بالتهديدات الإيرانية.

مفاوضات لوس برأس الخيمة

بدأت مهمة السير/ وليم لوس (الوسيط السياسي البريطاني لمنطقة الخليج العربي ممثل الحكومة البريطانية في المحادثات بين إيران وحكام الخليج العربي) تتخذ منحى آخر للعمل في أوائل عام 1971 حين بدأ بشكل عملي بإجراء الترتيبات لتصفية التبعات والأعباء الملقاة على عاتق بريطانيا في المنطقة تمهيداً لرحيل قواتها من الخليج.

فكانت له لقاءات رئيسية مع شاه إيران/ محمد رضا بهلوي تناولت الانسحاب البريطاني ورغبة إيران بوراثة مكانة بريطانيا على امتداد الخليج العربي وبحر عُمان وصولاً إلى المحيط الهندي.



صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد السيد وليم لوس صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر

وعن لقاءاته تلك قال/ لوس خلال زيارته لرأس الخيمة يوم 1971/5/8 واجتماعه بصاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة بحضور صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم

في معرض حديثه عن جزيرتي طناب الكبرى والصغرى، وكان يتحدث اللغة العربية مستخدماً ألفاظ اللهجة المصرية في بعض الأحيان، قال: لقد زرت إيران وتقابلت مع الشاه وعدد من وزرائه، زاهدي وزير الخارجية وغيره. وحاولت إقناع الشاه بالاقتراحات التي تبقى لرأس الخيمة وإيران السيادة. ولكن الشاه أصر على أن هذه الجزر إيرانية ولا يمكن أن يتنازل عنها ولكن الشاه قبل ببقاء شرطة رأس الخيمة بجزيرة طناب لمدة عامين أو أكثر وبعد انتهاء هذه المدة تتسحب شرطة رأس الخيمة كلياً، ومقابل ذلك تعطي إيران إلى رأس الخيمة مساعدات مالية سخية غير مشروطة وتعترف بالاتحاد بين الإمارات وبخط الوسط بين إيران وإمارات الخليج. وإن الشاه سيعارض قيام الاتحاد إذا لم تحل مشكلة الجزر على تلك المبادئ التي أخبرتكم عنها وهو قادر على ذلك، وهذه المشكلة صعبة جداً، فنحن حاولنا مع الشاه ونحن نكلمكم بكل أمانة وإخلاص.

فكان رد صاحب السمو الشيخ صقر على هذا الموقف: نود من الحكومة البريطانية أن تكرر جهودها لقيام دولة اتحاد الإمارات بدل استرضائها الشاه فيما ليس له حق به.

وفي زيارة أخرى قام بها لوس إلى رأس الخيمة ولقائه بصاحب السمو الحاكم وصاحب السمو ولي العهد في يوم 1971/9/7 قال إنه زار الشاه في طهران وإن الشاه أكد له رأيه كالماضي. وأضاف لوس قوله إنه أجرى بعد ذلك مباحثات طويلة مع السفير الإيراني في لندن كان الغرض منها - على حد قوله - الحصول على نتيجة أفضل لرأس الخيمة، وإن بريطانيا ليست

شركة في هذا النزاع إنما هو بين رأس الخيمة وإيران، ودخولنا في هذا الموضوع كصديق للطرفين وواسطة.

وعرض لوس بعد ذلك عناصر مقترحة لعقد اتفاقٍ وإجراء تسوية لقضية الجزر، كان قد بحثها مع السفير الإيراني بلندن. وقد تركزت تلك الاقتراحات على طلب إصدار بيانٍ تتنازل فيه إمارتا رأس الخيمة والشارقة عن الجزر الثلاث، وأن تعطي الإماراتان تأكيداً صريحاً وسريعاً إلى الحكومة البريطانية بتنازلهما عن الجزر، ومقابل ذلك فإن الشاه سيكون سخيّاً بتقديم المساعدات المالية للإمارتين.

وبأسلوب المفاوضات المتواطئ مع إيران الذي يحاول الإقناع والإغراء بالباطل قال لوس: "إننا عند الشاه قدر ما بحثنا معه .. لا يقبل التنازل عن السيادة، لكنه يقبل بالشروط المطروحة ولا قدرنا نحصل منه أحسن من الشروط المطروحة، وإن لم يتفق على هذا فإن الشاه بكري سيأخذ الجزر بالقوة، والسفير الإيراني - في لندن - يقول يجب حل القضية بالطرق السلمية، ولقد سمعتم هذا الكلام مني و من المقيم والمعمد، وأكد لكم بأن هذا الكلام قاسي وهو من الشاه مباشرة والوقت قصير والحماية تنتهي، وهذه آخر فرصة.

وكان رد صاحب السمو الشيخ صقر: إن الموضوع لا يخص رأس الخيمة وحدها إنما يخص العرب جميعاً، وسنتراجع فيما بعد.

وفي يوم الخميس 1971/9/9 قام المعتمد السياسي البريطاني في دبي/



جوليان ووكر

جوليان ووكر بزيارة إلى رأس الخيمة والالتقاء
بصاحب السمو الحاكم وصاحب السمو ولي
العهد، متمسكاً رد الإمارة على مقترحات وليم
لوس فقال :

إنه من الضروري والأفضل حل موضوع
الجزر بطريقة الود.

الشيخ خالد: لقد وافقنا على هذا المبدأ من قبل على أن يكون الاعتراف
بتبعية الجزر لنا.

المعتمد: إننا نرحب بهذه الفكرة لكن الإيرانيين شديدين في لهجتهم.
الشيخ صقر: لازلت أكرر فكرتي الأولى وهي تدعيمكم للاتحاد وإظهاره في
حيز الوجود.

المعتمد: العمل من أجل حل مشكلة الجزر هو حل من أجل قيام الاتحاد لأن
الإيرانيين لن يتركوا المجال لتشكيل الاتحاد، والذي نخشاه هو أن
يتصرفوا تصرفاً غير محمود.

الشيخ صقر: إن مساعدتكم الاتحاد للقيام إلى حيز الوجود ووضع خارطة له
ولأراضيه و التصديق عليها في هيئة الأمم المتحدة ومن قبلكم، في
هذه الحال لن يكون للإيرانيين أي تأثير.

المعتمد: من الصعب عدم الاهتمام بالإيرانيين حيث نحن حريصين على
علاقة الإيرانيين بالمنطقة وأمنها.

وهنا نهض سمو الحاكم واقفاً يواجهه قائلاً: هل تعترفون برأس الخيمة والشارقة كدول ؟.

المعتمد: إن رأس الخيمة والشارقة دول صغار، ونحن نعتزف بذلك.
الشيخ صقر: ضعوا للإمارتين خرائط بحدودها ووثقوها لدى الأمم المتحدة،
أو اكتبوا لنا كتاباً رسمياً بأنه ليس لديكم مانع أن تلتجئ رأس الخيمة
والشارقة إلى دول لحمايتها.

والمعتمد: من تعني .. أمريكا .. فرنسا .. أو الدول العربية ؟.

الشيخ صقر: لا أقدر أن أجيب قبل أن أحصل على رد.

المعتمد: ستؤجرها إلى روسيا ؟.

الشيخ صقر: التفكير لم يتجه لروسيا بل للدول العربية، وعند الضرورة لو
كانوا الروس وأخرجونا من محنتنا مع الإيرانيين لقلت علي وعلى
أعدائي.

الشيخ خالد: نحن سنلجأ إلى إحدى الدول العربية لتحمينا.

المعتمد: الدول العربية لا تستطيع أن تترك مصالحها مع إيران.

وانتهى اللقاء دون الوصول إلى نتيجة.

وعقد بعد ذلك لقاء آخر في يوم الأحد 1971/9/12 ولكن هذه المرة مع
وليم لوس، الذي بادر مستفسراً عن رد سموه على الاقتراحات التي قدمت له
من قبل.

الشيخ صقر: نحن نوجز الرد بأننا لا نستطيع الرد إلا إذا سمحتم لنا
بالاتصال بكافة الدول العربية حتى نقف على وجهة نظرهم لأن إمارة
رأس الخيمة لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه الخطوة.

لوس: إذا كان شاورت الدول العربية وأنت سبق أن شاورت المملكة
السعودية والملك فيصل قال بأن الأمر راجع لك، أما رأي السادات
فإن هناك صداقة له مع إيران.

الشيخ صقر: نحن نريد أن الدول العربية التي لها علاقة طيبة مع إيران
يمكنهم بحكم هذه العلاقة أن يتوسطوا.

لوس: نحن لا نستطيع عمل شيء أكثر من هذا، الملك فيصل زار الشاه قبل
ثلاثة أشهر وحاول معه ولكن لم يصل إلى جديد، وهذا الاقتراح تم
بعد المحادثات التي استمرت شهرين، منذ أن زرتكم في شهر مايو
الماضي، والاقتراح أن تنزل القوات الإيرانية بالجزر بعد شهر، وبعد
اثني عشر شهراً يسحب الحاكم قواته (الشرطة). أما عن السيادة
فليس هناك ما يقررها. وإن إيران لن توقف المساعدة إلا إذا أثيرت
المشكلة في الجامعة العربية وأمام الأمم المتحدة. فهل أنتم موافقون
على نزول القوات الإيرانية؟

الشيخ صقر: نحن لا نوافق أبداً.

لوس: إن سحب إدارتكم يمكن أن تكون صعبة لكن الشاه يريد هكذا.

الشيخ صقر: إننا لن نوافق على سحب الإدارة وإننا لا نرضى أن يملئ الشاه شروطه علينا، وأنتم مسؤولون عن حماية الجزر.

لوس: إن الأمر الذي يساعد الإيرانيين هي الظروف التي تمر بها الدول العربية وهي ظروف صعبة.

الشيخ صقر: ولكن هذا لا يعني أن تعتدي إيران علينا وعلى جزء من وطننا وأنتم مسؤولون عن حمايتنا ..

لوس: وما الذي يهتمكم كثيراً ؟.

الشيخ صقر: أول شيء هو شعبنا وكرامتنا.

واقترح لوس أن يتم الاتفاق بين الحكام وإيران فيما بينهم وإن موقف الحكومة البريطانية سيكون السكوت.

الشيخ صقر: يجب أن نستشير الناس في الموضوع وأعتقد لو تتركونا نجمع الناس ونخبرهم أن الإيرانيين مصممين على أخذ الجزر وأن بريطانيا تتوسط لهم في ذلك.

وفي يوم الثلاثاء 14/9/1971 وصل لوس إلى رأس الخيمة لمعرفة نتائج اجتماع سمو الحاكم برجالات الإمارة.

فكان رد سموه: لقد جمعنا حوالي 15 شخصاً وأبلغناهم بالاقتراحات، إننا لانرى التفريط في الجزر ونحن نسمع المسؤولين الإيرانيين يهددون بالاحتلال، وكما أننا لم نحصل على شيء من الجزر من البداية فليكن ألا نحصل على شيء الآن ونتمسك بها ولا نفرط بها. وبعض جماعتنا قالوا بأن نعرض الموضوع على الجامعة العربية والدول الصديقة لإيران.

لوس: هذا كلامكم النهائي .. الجامعة العربية لا تتمسك بالقضية إذا عرضتم المشكلة عليها. ونحن كما تعلمون مجتهدين في هذه القضية ونحن لم نصل إلى هذه المقترحات إلا بصعوبة. الإيرانيون يقولون إن الإنجليز أخذوا الجزر !.

الشيخ صقر: هل هذا صحيح ؟.

لوس: لا غير صحيح.

الشيخ صقر: عليكم أن ترون حل غير هذا لأن هذا غير صحيح، إن الموضوع غير بسيط أن نتخلى عن حقنا وننسبه للآخرين، نحن لانستطيع التنازل.

لوس: الرأي الذي قدمته لكم بأن تتعهدوا بانسحاب الشرطة والإدارة التابعة لكم، وأن تنزل القوات الإيرانية بالجزيرة، وغير مطلوب منكم أن تكتبوا تعهد بالانسحاب .. (يلمح بالمساعدات) لا شك أن الإيرانيين سيأخذون الجزر وأنه من مصلحة الشعب أن تقبلوا بالاقترح.

الشيخ صقر: إن هذا غير معقول ولا نرضى به أبداً، وإننا نحتفظ بحقنا في
الجزر وأنت بنفسك تقول إن هذه الجزر لرأس الخيمة، وأنا اجتمعت
بالشعب وبحثنا الموضوع وهم غير موافقين معي على هذه
الاقتراحات، وإيران تستطيع أن تستعمل القوة حتى في رأس الخيمة.
لوس: أنتم تتكلمون عن مصلحة رأس الخيمة ونحن لا نرى مصلحة لشعب
رأس الخيمة إذا كان لم تتفقوا مع إيران، لأن إيران ستأخذ الجزر.
الشيخ صقر: العرب سيقومون ضد إيران.

لوس: لا أعتقد، وإن العرب يريدون حل قضية الجزر.
الشيخ صقر: إنني واثق بأنهم لن يتخلوا عن الموضوع.
لوس: عندما سألت الملك فيصل قال الجزر عربية، ولكنه أفهمنا على أنه
موافق إن كان حاكماً رأس الخيمة والشارقة موافقين، وقال إنه كلم
حاكم رأس الخيمة.

الشيخ صقر: نحن نراجع جلالة الملك فيصل في كل شيء ولم يقل لنا ما
تقول.



جيفري آرثر

وهنا تدخل/ جيفري آرثر المقيم السياسي
البريطاني في البحرين، وكان حاضراً للقاء.
المقيم: أنا سمعت واحد عربي متطرف يقول
ياريت الإيرانيين يأخذون الجزر .. وهو
واحد متطرف.

الشيخ صقر: من هو هذا العربي المتطرف .. لا بد أنه يهودي وليس عربي.
المقيم: لا أريد أن أذكر اسمه، وأنا أرى أفضل لكم الموافقة على الاقتراح
بتسليم الجزر وتستفيدون من التعويض.

الشيخ صقر: لماذا لا تتركونا نتصل رسمياً بالدول العربية ونطلعهم على الموضوع ؟.

لوس: إذا كنتم تريدون التفاهم مع الجامعة العربية لابد أن نتفاهم مع الإيرانيين، ولكن الإيرانيين سيقولون أنهم لا يقبلون، وسيأخذون الجزر بالقوة، وأنا أؤكد لكم هذا .. والآن هل ترفض الاقتراحات ؟.

الشيخ صقر: الاقتراحات اسمها اقتراحات عندما تكون معقولة .. ولكن إذا كان الإيرانيون يفرضونها فإنها تكون احتلال.

المقيم: إذا لم يتم الاتفاق واحتل الإيرانيون الجزر وأعلنوا الخط الوسط للمياه فإنكم ستخسرون المياه الإقليمية لرأس الخيمة، والأحسن لكم أن توافقوا وتحصلوا على مساعدات إيرانية.

الشيخ صقر: نحن لا نوافق.

الشيخ خالد (مخاطباً المقيم): هذا يعني أنهم إذا احتلوا جزيرة أبو موسى وأعلنوا خط الوسط لن يبقى شيء للشارقة وعجمان وأم القيوين !.

المقيم: لا ولكن إذا احتلوا الجزيرة بالقوة يحصل ذلك، وإن جزيرة طنب أقرب إلى إيران من أبو موسى، وإذا يرى الخارطة شخص من أمريكا الجنوبية يقول إنها تابعة لإيران، ولكن إذا عرف من ناحية تاريخية يقول غير هذا، ونحن لا نتكلم عن هذا ولكن عما يريده الشاه وكما كان عند مناقشة قضية البحرين.

لوس: ولكن لا نستطيع أن نقول إن هناك شيء أمل .. ما في شيء أمل .

المقيم: أنا متأكد مائة بالمائة أحسن لرأس الخيمة أن توافق وإذا لم توافق فستأخذ إيران الجزر.

لوس: الشيخ صقر انت فكرت وتشاورت مع شعبكم وهذه القضية مهمة جداً في العلاقات بين إيران والعرب والوقت قصير وهذه آخر فرصة .
المقيم: اذا لم تتحل هذه القضية فالمستقبل صعب .
لوس: الطريق الوحيد لحل القضية هو هذا الاقتراح، ولكن اذا تبقى دون استجابة حتى الانسحاب فإن إيران ستحتل الجزر.
المعتمد/جوليان ووكر وكان مشاركاً بالاجتماع أيضاً: صعوبة واحدة .. اذا لم تتحل قضية الجزر .. سيحصل الاحتكاك وستنزّل قوات إيران في رأس الخيمة ، ولا يمكن أن تردوهم لأن عندهم قوة، والمملكة لا تملك قوة لمواجهةهم، ونحن نريد الاستقرار .. ولكن هذا سيتعبنا كثيراً.

الشيخ صقر: نحن لا نعتقد أن إيران ستعتدي على بلد مسلم هو جار لها.
لوس: الأحسن أن تفكر في الاقتراحات .
الشيخ صقر: أنا أحب أنؤكد بصراحة .. إذا كان الإيرانيون يريدون الاتفاق معنا فيجب أن يعترفوا بأن الجزر لنا، وإذا لم يوافقوا على ذلك فلا مجال للمفاوضات وإذا قاموا بالاحتلال. فلن نسكت على ذلك لا نحن ولا الأمة العربية.

لوس: هذا سيصير وهم ما يهمهم تسكت أو لا تسكت.
المقيم: الشاه من زمان يقول إنه لا يهمه أحد.
الشيخ صقر: إذا هو عاقل .. يجب أن يهتم من الصغير والكبير.
المقيم: الشاه ما عنده شك بأن الجزر إيرانية. مثلما الأمر عندكم.
الشيخ صقر: الشاه ليس عنده حق سوى القوة .

لوس: المشكلة هو يقول إن له حق.

الشيخ صقر: الشاه لا يستد على أي حق أو عدالة ولكن يقول إن هذا يريد
وينفذه بالقوة فقط ... وأنتم لم تقصروا (متهمًا) .. وقد بذلت كل ما
في وسعكم كما تقولون وتركتم أعمالكم وراحتكم .. وأنتم تتكلمون عن
مصلحة المنطقة وأقول لك إنه لا نحن ولا الناس عندنا نوافق على
التنازل عن الجزر وعلى طرد أهل المنطقة من الجزر.

لوس: لكن هل أحد يريد يسكن الجزر.

الشيخ صقر: إن الجزر مسكونة ومعظم أهاليها صيادين.

لوس: إذا كان أحد يريد الصيد أو غيره .. الشاه موافق .. وإذا كان حد يريد
يتحول منها .. لا مانع ، السكان الموجودين هم مخيرين إذا كان
يبتقون أو ينتقلون . على كل حال افكر نحن ما نقدر نطول وأحسن
نسير ، ولكن ممكن نعمل موعد آخر.

الشيخ صقر: لا مانع.

المقيم: لا نحب نضغط عليكم.ولا نستطيع ترك الموضوع.

الشيخ صقر: ما في شخص غيركم وهذه مسؤوليتكم وأنتم تعملون من أجل
مصلحة رأس الخيمة ونحن نقدر جهودكم.

لوس: أنا لا أريد اتشدد معكم بالموضوع.

الشيخ صقر: أنت كلفت من جهة رسمية بأن تتصل برأس الخيمة وتتصل
بالشاه.

لوس: يمكن نتفق على موعد آخر السبت 1971/9/18 وأرجوك أن تفكر.

وفي صباح يوم السبت 18/9/1971 كان اجتماع آخر كسابقه فقد بادر وليم لوس بالسؤال.

لوس: نحب أن نعرف إذا ممكن أن نحصل على نتيجة حيث لا يمكن أن نستمر في المباحثات .. وهل تشاورتم ؟.

الشيخ صقر: لقد تشاورنا ولكن ليس هناك تغيير من جانبنا.

لوس: أنا قلت في أول اجتماع لابد أن نعرف أن هذه الاقتراحات الإيرانية صعبة، ونحن لم نستطع أن نحصل من الإيرانيين على اقتراحات أحسن بالنسبة لكم ولصيانة الاستقلال. نصيحة حكومتي أن توافقوا ولكن سمعت من كلامك أنه بعد كل التفكير والبحث لا تستطيعوا أن توافقوا، ولهذا أحب أن تسمعوا أننا حاولنا كثيراً مع الإيرانيين ولم نتمكن على شيء جديد، وأحب الآن أن أبحث معكم إذا ممكن نقدم لهم شيء جديد، وهل ممكن أن نقترح أي شيء للإيرانيين على الموضوع ؟.

الشيخ صقر: إننا لا نوافق على التنازل عن أرضنا وجزرنا وعلى إيران أن تعترف بأن الجزر لنا ومن ثم نبحث المواضيع الأخرى.
المعتمد: أنا أعرف أن المهم لكم مياه رأس الخيمة التي تحفر بها شركة البترول كذلك بالنسبة للشارقة.

لوس: أفضل أن أوضح لكم بأن الشاه لن يوافق على الاعتراف لكم بالسيادة وهذا أنا متأكد منه ولكن ممكن أن الشاه يوافق على زيادة المساعدات والحقيقة من ناحية الثروة بالنفط لا أعتقد إذا كان شيء في الجزر.

الشيخ صقر: الساحل الإيراني أخذته شركات وهذا لابد أن يكون فيه ثروات نفط.

لوس: لا تستطيع أن تقول بالتأكيد فيه نفط وأنا أرى أن تأخذوا النصف أفضل من أن تأخذ إيران الكل، أنا ما أقدر أقول أن إيران هل توافق ولكن في أمل لازم نرجع للشاه .. هذا أنا أعرف ما في أمل.

الشيخ صقر: هذا نعرفه وموضوع الكلام بالقوة من ناحية القدرة العسكرية فهو يقدر، وأما أن يطلب منا الشاه تنازلات أكثر، ويفرض علينا التهديدات، فلا .. وإذا كان الشاه عنده شيء من العقل لازم يتنازل ولا فائدة من التفاوض مع شخص غير مرن.

المعتمد: إذا تصير مفاوضات لازم تصير اقتراح وجواب، وإذا لم يكن قبول اقتراح الإيرانيين لازم نعطيه جواب يفكر فيه لازم نقدم له اقتراح قابل للتفكير .. والشيخ خالد بن صقر يقول لا يوجد اقتراح غير الإيجار .. والشاه لا يوافق على ذلك ويقول لازم الاستيلاء على الجزر .. ولكن لازم نجرب تقديم اقتراحات.

لوس: لازم يكون هناك أساس يكون فيه شيء من الأمل.
المعتمد: لازم نضحى.

الشيخ خالد: لازم تراجعوا الإيرانيين وتعرضوا عليهم الإيجار*.

* - انظر طلب الحكومة الإيرانية استئجار جزيرة طناب بعقد طويل الأجل في عام 1930 وذلك خلال مباحثات السير كلايف (المفوض البريطاني لدى طهران) مع وزير البلاط الفارسي السيد تيمور تاش، في فصل العروض الفارسية لشراء الجزر أو استئجارها. (المؤلف).

لوس: ليست هناك فائدة، الشاه لا يقبل تلك الاقتراحات، وبكل صراحة أنا لا أرى أي أمل أن يوافق الشاه، فيما عدا على هذه الاقتراحات المقدمة لكم، ولكن الشاه سيدفع مساعدة لرأس الخيمة.

الشيخ خالد: هذا يتضح منه على أنهم مصممين على استخدام القوة.

المعتمد سائلاً الشيخ صقر: لماذا لا توافق على المقترحات؟.

الشيخ صقر: الجواب واضح .. لأننا لا نستطيع التخلي عن أرضنا.

المعتمد: حتى لو كانت الأرض صحراء.

الشيخ صقر: نعم.

لوس: إذا كان الشاه يريد يأخذ الجزيرة ويقدم لكم فائدة اليوم من الأفضل أن تحصلوا على فائدة.

الشيخ صقر: نعم إنني أريد الفائدة ولكن لا يمكن بأي حال التنازل عن الجزر لكسب الفائدة وإن منطقتنا غنية وليست بحاجة إلى فائدة من الغير.

لوس: هذا الموضوع من زمان يطالبون بالجزر ولكن نحن لا نعترف لهم بذلك.

الشيخ خالد: هل تقدموا بمطالبتهم إلى هيئة الأمم؟.

المعتمد: لا .. لكن .. لا، لأنهم لا يوافقون على التحكيم في هيئة الأمم لأنه ليس لديهم شك.

الشيخ صقر: نحن نرضى بالتحكيم.

المعتمد: بالنسبة للتحكيم، عندما احتل الجواسم لنجة ...

الشيخ صقر مقاطعاً: قبل لا يترك الجواسم لنجة كان جواسم رأس الخيمة هم الذين يمارسون السيادة على الجزر.

لوس: هذا التاريخ قديم. والشاه لا يوافق على هذا الكلام، وأنا لا أستطيع أغشكم عن الشيء الذي سمعته من الملك فيصل ومن مصر وهم ما يريدون مشاكل مع إيران وهم يريدون تسوية، وإذا حصلت تسوية هم ما عندهم مانع، والملك فيصل قال هذا الكلام كذلك الكويت، وهم لا يريدون العداء مع إيران ولكن هم ما يريدون يتدخلوا بالتسوية. الشيخ صقر: إنني متأكد أن السعودية والكويت لا يوافقون على أي تنازلات، ولكنهم لا يريدون العداء مع الإيرانيين ونحن كذلك لا نريد العداء. ونحن نرغب في المحافظة على الصداقة، وإن الشخص الذي لا يريد الصداقة هو الشخص المعتدي.

لوس: نحن نريد أن نعرفك أن العرب لا يمانعوا في عمل تسوية. الشيخ صقر: إن التنازل عن الجزر مستحيل ولن يغفره لي التاريخ ولا يمكن عمله.

المعتمد: إذا تكلمنا شيء عن خط الوسط الذي يمكن أن يحصل منه شيء. لوس: بكل صراحة إذا كان تحاذر من كلام الدول العربية، يمكن الحكومة البريطانية توافق على مساعدتكم في الموضوع، ولكن لا نقول إننا نحن عملنا هذا بالقوة.

الشيخ صقر: يعني أنتم لا تهتمكم العلاقات العربية؟

لوس: لا نحن متأكدين أنه ليس هناك مشكلة والمهم هي مصر والسعودية والكويت، أما العراق فكلامهم غير مهم والحكومة البريطانية تتحمل لوم الدول العربية، وإن الكويتيين يريدون الصداقة مع الإيرانيين وهم محتاجين لصداقة إيران ولكن يخافون من العراق.

الشيخ صقر: إن الكويت يهملها الحفاظ على عروبة الجزر.

لوس: الدول العربية يتكلمون قليل بعدين يسكتون.

الشيخ صقر: لكننا نحن لن نسكت أبداً وسنحملكم المسؤولية.

لوس: نحن لا نريد أن نقولوا إن الحكومة البريطانية ضغطت علينا، ولا أستطيع أن أضمن موافقت الشاه على المقترحات وأن يترك السيادة ولكن هذا الشيء نقدر نقدمه ونبحث فيه ونحاول إقناعه، ولكن لا يمكن أن يقبل .. أنا أريد الطريق الذي يسهل الموضوع والتفاوض، أنا لا أرى أي طريق.

الشيخ خالد: أنتم تريدون جواب للشاه، أنا أعتقد أن الوالد سيتوجه إلى إيران في شهر أكتوبر المقبل ويمكن أن يبحث الموضوع معه شخصياً.

لوس: الشاه لا يستطيع الانتظار إلى شهر أكتوبر. وهو يقول لنا ما بيني وبين رأس الخيمة بحث بالموضوع، وأن الإنجليز هم أخذوا الجزر. ونحن نقول لا .. نحن تدخلنا في الموضوع كواسطة وليس كشركاء في الموضوع، وطبعاً اختلفنا في أساس المباحثات، وهو مقتنع ولا يريد المباحثات المباشرة.

الشيخ خالد: أنا أعتقد إذا الأصدقاء جلسوا يكون التفاهم أفضل.

لوس: هذا غالباً يكون وهو (الشاه) يعرف أن هذه الاقتراحات أقوى واقتراحات سابقة كانت أفضل لكن مائة بالمائة أنهم لا يغيروا أفكارهم، ولكن ما في أمل في تغييره .. هو أعلن على العالم وافتخر أنه بالنسبة إلى الدول العربية أنه لايهمه أن يتكلموا أو لم يتكلموا. ونحن نقترح أن توافقوا على أن بريطانيا تسلم الجزر.

الشيخ صقر: نحن لا نوافق أبداً.
لوس: هذا معروف ولكن الزمن يمر والظروف تتغير ويجب أن يكون صداقة وتعاون مع إيران.
الشيخ صقر: يمكن تأجلون بحث الموضوع إلى منتصف الشهر القادم.
لوس: غير ممكن.

المعتمد: نريد نتفاهم مع الشاه، والسير وليم لوس يريد منكم جواب للشاه.
لوس: الشاه يعرف أنا مقيم هنا، ولا أقدر أقول له أنهم لا يوافقون على هذه الاقتراحات وإذا قلنا لهم هذا هم يبطلوا.
الشيخ صقر: وسع خاطرك .. ولا تستعجل .. وأنا سوف أعطيك المقترحات السابقة المقدمة من إيران وهي أفضل من التي أحضرتها لنا بكثير ومع ذلك رفضناها.

الشيخ خالد: إن الشارقة في الاتحاد ويجب أن يكون الاتحاد مسؤولاً عن أبو موسى.

لوس: الشاه غير معترف بالاتحاد.

الشيخ صقر: لا بد أن تعطونا مهلة لغاية 15/10/1971.

لوس: إذا لم يتم الاتفاق .. هو مايقبل إن تروح إلى إيران ويلغي الدعوة.
الشيخ صقر: أنا غير مشتاق لزيارة إيران وإنما سأذهب للمجاملة فقط، وإذا ألغيت الدعوة .. نكون ارتحنا من المشوار.

لوس: لا بد أن يتم اتفاق ونحن لا نقدر أن نتصل بالإيرانيين إلا إذا كان هناك أمل بتقديم اقتراحات، والشاه لن ينتظر، أنتم تعرفون رأيهم من قبل، وإذا كان تريدون وقت للتفكير يمكن نزوركم بكره ونتفاهم، إذا

تريدون نذهب للشيخ خالد حاكم الشارقة ونعرف رأيه، ولكن لا يمكن أن نسوي شيء إجبارياً وإن الإجباري لا ينفع.

الشيخ خالد: متى تسافر إلى بريطانيا ؟.

لوس: أنا موجود الآن إلى مدة هنا ولكن لابد أن يكون هناك جواب، حين ذكرنا للشاه أننا بعد خمسة عشر يوم نعود له بالجواب.

الشيخ خالد: هذه المباحثات أخذ بحثها شهرين بينكم وبين الشاه، ومثلما قال الوالد .. لابد من وقت للتشاور، حيث أن هذا الموضوع تقرير مصير، ويجب أن نشاور أهل البلد.

المعتمد: لا يمكن التشاور مع الشعب، هذا سري.

الشيخ صقر: هذا الاتفاق لن نؤيده ولا نعتبره سري .. وسنطلع عليه الناس.

الشيخ خالد: يجب إعلان الاتحاد بسرعة حتى يدخل الجامعة العربية والأمم المتحدة، وأنتم تعترفون بدولة الاتحاد وبعودها ومن ضمنها الجزر، وتصبح المشكلة أقل صعوبة بعد ذلك، والشاه لابد أن يفكر أكثر قبل الإقدام على الاحتلال.

لوس: هذا صحيح .. ولكن الملك فيصل أيضاً لا يعترف بشأن مشكلة البريمي.

الشيخ خالد: هذا موضوع سهل ولن يعرقل قيام الاتحاد.

لوس: إن الدول العربية ومصر لا يريدون التدخل بالجزر.

الشيخ خالد: لا أزال أقول إن هذا الموضوع سيكون أفضل باعترافكم بخارطة الاتحاد، ولا شك ستؤيدون العرب في الأمم المتحدة إذا هو استعمل القوة.

لوس: الشاه يعرف أنه هو الأقوى، وكما تعرف .. نحن لا نؤيد سياسة القوة.

الشيخ صقر: لابد أن يبعث الله من هو أقوى منه.

لوس: من؟ .. الروس؟

الشيخ صقر: لا أعلم.

لوس: الصين؟

الشيخ صقر: الله أعلم.

المعتمد: لابد أن نأتي للتشاور معكم.

الشيخ خالد: أعتقد لازم نتصل شخصياً بالملك فيصل ومصر لمعرفة رأيهم.

لوس: هذه الاقتراحات سرية وأنا قدمت الاقتراحات للحكام بشكل سري، وأنا

أعرف الملك فيصل إذا تسألونه يقول عربية الجزر .. ولكن يقول إذا

توافقون أنتم هو ليس لديه مانع، كذلك مصر .. أنا متأكد منها وأظن

أنكم تعرفون هذا.

الشيخ خالد: ليس هناك أسرار.

الشيخ صقر: ليس هناك شيء ونحن أتعبنك كثيراً.

لوس: أنا مرتاح في معاش التقاعد، ولكن الحكومة البريطانية الجديدة كلفتني

أن أقوم بهذه المهمة، لهذا السبب أنا تحملت التعب .. أنا أحب أساعد

إذا كان ممكن أساعد، والتعب غير مهم.

المعتمد: إذا ممكن تقولون لنا شيء، حيث البريطانيون عندهم ضجر، وغير

ممكن أن الإيرانيين يصبرون، إذا قلنا لهم بس انتظروا.

لوس: الشاه يريد أن يتم اتفاق قبل أن يقوم الاتحاد، ولهذا السبب يقول إنه لا يعترف بالاتحاد .. ونحن تعبنا ولكن تعبنا في سبيل مصلحة المنطقة.

وانتهى الاجتماع على أن يتم الاتصال في وقت آخر.

في يوم السبت 1971/10/30 وصل السيد وليم لوس إلى رأس الخيمة عقب عودته من زيارة إلى طهران اجتمع خلالها بشاه إيران وكبار المسؤولين هناك .

إثر ذلك عقد اجتماعاً مع صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم . وفي بداية اللقاء تحدث لوس موجهاً الكلام لسمو الحاكم.

لوس: لقد قلت للإيرانيين إنني ما حصلت على نتيجة لمقترحاتهم، وأنت قلت إن الحكومة البريطانية تتحمل المسؤولية، وطبعاً لدينا الموضوع، بعد كده أنا رحت إيران ودرست المواضيع مرتين مع الشاه .. خمس ساعات المرة الأولى، وساعتين المرة الثانية. وكنت لوحدي معه معظم الوقت وأخبرته عن زيارتي للساحل وأخبرته أنني لم أحصل على نتيجة وبحثنا بحث طويل حتى قدم الشاه اقتراحات جديدة. ولكن هذه الاقتراحات على أساس طنب لإيران، أما بالنسبة لأبوموسى ما حد يعترف بالسيادة للآخر ويتفقوا على تخالف الرأي بوجود السيادة. ولكن يجب وجود إيراني بالجزيرة كذلك العلم الإيراني، ويكون علم الشارقة موجود وبالنسبة للنفط اقترح الشاه أن تكون اتفاقية مع أي شركة ولكن شروط الاتفاقية يجب أن تكون مثل اتفاقيات النفط في إيران وحكومة إيران تعترف بالاتفاقية. وإذا وجدت الشركة فقط هناك تدفع 50% للشارقة والشاه يقول: المال لا يهمه ولكن لا يجب أن يعطي الشارقة أكثر من 50% لأن هذا اعتراف بملكية الشارقة للجزيرة. وقلت له : إنه ليس بحاجة للمال ويمكن يتركه مساعدة

للإمارات الفقيرة، وبعدين يكون اتفاقية للمساعدة بين إيران والشارقة على أسس جديدة فإذا كان وجد النفط يكون مساعدة للشارقة ولكن إذا ما وجد النفط تقدم إيران مساعدة. أنا قدمت هذه الاقتراحات للشيخ خالد وهو الحين يدرسها وفهمته أننا لا نستطيع نطلع أكثر من هذا، ولكن نحن لازم ننظر على المصلحة العام، ونشوف أخيراً يكون شيء محفوظ بحيث تكون اتفاقية مع رأس الخيمة مالية على أساس مساعدة، وإذا وجد النفط في مناطق طنّب تحصل رأس الخيمة على 50% كما قلت سابقاً هذه تضحية كبيرة من رأس الخيمة للمنطقة.

الشيخ صقر: إننا لا نوافق على ذلك ولن نتنازل عن الجزر، لأن ذلك ليس باستطاعتنا.

لوس: صحيح الاختيار عندك وما مجبورين ترضوا.

الشيخ صقر: أعتقد أنني قلت لكم مرات إنه بدون وجود لنا في الجزيرة ما في حلول، أما إذا الإيرانيين أصروا على أن نأخذ الفلوس مقابل الجزيرة، فهذا شيء ما نقره أبداً، ولا هو مبدأنا والمال لا يهمنا لأننا سابقاً رفضنا عشرات الملايين.

لوس: ولكن، إذا تقول الحكومة الإيرانية أنها تحتل.

الشيخ صقر: بصراحة انتهت الجولة والآن نحن نجد الطريقة في المراجعة مع الشاه بدون طريقكم ومباشرة.

لوس: أنا بصراحة طولت كثيراً بالشرح مع الشاه ولكن هو ما يريد تغيير رأيه ويمكن يأخذ طنّب وأبو موسى بالقوة.

الشيخ صقر: هو يستطيع يأخذ الساحل أيضاً بالقوة.

لوس: لا هو ما يريد الساحل.

الشيخ صقر: لقد تخلى الشاه عن مطالبته وادعاءاته للبحرين في السابق فلماذا لا يتخلى عن ادعاءاته بالجزر ؟.

لوس: هو تراجع عن البحرين لأجل يحصل على الجزر.

الشيخ صقر: نحن لا نعرف هذا.

لوس: الشاه تخلى عن البحرين والشعب ما وافق وما ممكن يتراجع عن الجزر .

الشيخ صقر: هذا الكلام سمعناه كثير.

لوس: ولكن هذا القرار يرجع للشاه، والشاه يقول إنه كله مربوط مع بعض وأنا من الأول قلت إنه صعب عليكم ولكن ما وجدنا غيره.

الشيخ صقر: هذا طريق لائوافق عليه، التسليم مستحيل وأكثر من مستحيل، وإذا أرادوا أن يحتلوها فعليهم أن ينتظروا نتيجة أعمالهم، ونحن لسنا بحاجة إلى إيران قدر احتياجهم للمنطقة. إذا ما رمنا أن الشاه يتراجع عن قراراته نحن نتركها على الدول العربية وهذه أعمال تعسفية وليست صحيحة من الشاه.

لوس: نحن ما قايلين الموضوع عدل، نحن نتكلم عن الشاه، ونحن ما موافقين بأفكار الشاه، ولكن ما نقدر نغيره، ولكن كما تعرف .. الحكومة البريطانية تحاول تساعد على قدر الإمكان. ولكن نحن بين مصاعب في تسوية القضية.

الشيخ صقر: هذه ليست تسوية هذا تسليم.

لوس: ولكن كذلك يجب أن ننظر إلى مصلحة المنطقة كلها.

الشيخ صقر: إن مصلحة المنطقة ومصلحة إيران أن تبقى الجزر عربية وبدون مشاكل.

لوس: يجب أن ننظر إلى وضع الشاه.

الشيخ صقر: اتركوا الشاه يتصرف ويتحمل نتيجة تصرفاته وهي عليه حسن أو سيء.

لوس: لا، لازم ننظر على المصلحة العامة للمنطقة.

الشيخ صقر: إذا أردنا المصلحة العامة نحن مستعدين أن نتحاكم معه في محكمة وليحضر أدلته ويجهز أجهزته.

لوس: كما قلنا نحن حاولنا معه في التحكيم ولكنه رفض لأن موافقته على القضية تروح محكمة دولية فيكون هذا شبه اعتراف لرأس الخيمة بالسيادة وهو ما يوافق على ذلك.

الشيخ صقر: نعتقد أنه ليس لديه حق بذلك وأنتم يجب أن لا توافقوه.

لوس: ولكن الوقت قصير وما نعرف وين الأمل وأنت نفسك تعرف أن الشاه راح ينفذ الاحتلال.

الشيخ صقر: أنا لا أقول ينفذ ولكنه قادر على التنفيذ.

لوس: هذا صحيح ولكن الكلام عن الرغبة.

الشيخ صقر: أنا أقول إنه قادر يتراجع عن الادعاء بالجزر كما تراجع عن

المطالبة بالبحرين، ولكن خبرني عن الحكومة البريطانية .. ماذا تريد

ونحن لم نوافق والشارقة لم توافق ؟ شو بتسوي بريطانيا ؟.

لوس: أنا برجع إلى لندن وبفهم الحكومة بالوضع والنتيجة.

المعتمد (موجهاً الحديث للشيخ صقر): تفكر تتصل بالشاه.

الشيخ صقر: هكذا نفكر مع الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة.
لوس: أنا آخذ جوابكم وجواب خالد ويمكن أرجع إلى الشاه مرة أخرى ولكن
نحن عملنا آخر مجهود وما قدرنا نعمل شيء، ولكن الأول أنا أرجع
إلى لندن وأراجع مع الوزير، ولكن الآخر إذا ما رأينا أي أمل وأنتم
والشاه تتراجعون بالموضوع.

الشيخ صقر: هذه فكرة بيننا وبين الشيخ خالد.
لوس: ولكن الأفضل أن تنتظروا حتى يصلكم خبر بعد عودتنا، وإذا قدرتم
تحصلوا على شيء أحسن من الشاه.

الشيخ صقر: الشاه يعرض عضلاته علينا خليه يعرضها على الذي أكبر منا.
لوس: أنا أخذت جوابك الآن وبعدين آخذ جواب خالد الساعة العاشرة الليلة.
على فكرة أجاكم الإيراني من الكويت ؟

الشيخ صقر: نعم .. ولكن ما أدري شو قال .
المعتمد: طلب أن تكون الإمارات متعاونة مع الرعايا الإيرانيين، وإن
الحكومة الإيرانية غير مرتاحة لوضعية الرعايا الإيرانيين وما جاب
أي شيء عن الجزر إلا أنه يريد الشيوخ أن يوافقوا على كل ما يقوله
الشاه.

لوس: أنا سأرجع إلى بريطانيا بعد أن آخذ جواب الشيخ خالد بالشارقة،
والآن رمضان ونحن ما نحب نتأخر.
الشيخ صقر: إذا كان في شغل ما يهم.

المعتمد: بخصوص الأمور القانونية والقوانين نأتيكم يوم آخر.

الشيخ صقر: ولكن ما قلت لي عن الرأي النهائي للحكومة البريطانية. هل تسلم الجزر أخيراً لإيران؟

لوس: نحن متأكدين أن ما ممكن القضية نحل إلا بهذا الطريق، ولكن أيضاً هذه الطريق صعبة، ولكن للمصلحة العامة.

الشيخ صقر: المفروض أن تردعوا مثل هذه الأفكار.

لوس: ولكن مثل ما تعرف مسؤولية حكومتنا تنتهي في نهاية السنة.

الشيخ صقر: صحيح ولكن لكم وجود في العالم.

لوس: ولكن هناك الأمم المتحدة.

الشيخ صقر: عظيم لماذا لا تتبنوا قضيتنا في الأمم المتحدة وكذلك أنتم عندما تركتم الكويت واعدتوهم.

لوس: صحيح ولكنا تركناهم الآن.

الشيخ صقر: بعد أن استتب الأمن.

لوس: في السابق كان عندنا قوات في المنطقة والآن لا يوجد عندنا قوات.

الشيخ صقر: هذه مسؤوليتكم.

لوس: هذه عن الاتفاقيات السابقة ولكن ستنتهي.

الشيخ صقر: هذه مسؤولياتكم ويجب أن تعملوا شيء لهؤلاء الأشخاص الذين لا يريدون التعاون مع جيرانهم أو التفاهم معهم.

لوس: بعد انتهاء الحماية نحن نريد الصداقة.

الشيخ صقر: السلام في الخليج يعتمد على الدول العربية والأمم المتحدة وعليكم في تثبيت الاتحاد في هيئة الأمم.

لوس: ولكن لا يستطيع الاتحاد الدخول في هيئة الأمم الا بعد أن ننهي حمايتنا ولا يمكن المساعدة لأنه ليس لدينا قواعد في الخليج.

الشيخ صقر: خرينا من الجدل وأنا أرى أنكم مسؤولين.

لوس: نحن نحاول جهدا وإذا ما قدرنا الوصول إلى تسوية، بعد ذلك يكون للشاه وأنت تعرف رأي الحكومة الإيرانية، ونحن نقول من الأول طنب لرأس الخيمة والقرار عند الشاه والحكام.

الشيخ صقر: العجيب أن الشاه يتكلم عن العدالة والسلام العالمي.

لوس: أنا أعرف أن الشيخ صقر قرر على رأيه، وأنا سأخذ قرار خالداً (حاكم الشارقة)، وإذا تحبوا أنت وخالداً الشارقة تسيروا عند الشاه، ويمكن تغيير رأيه وأنت تقول أنكم الضحية، وهذا صحيح ولكن يجب أن ننظر إلى المصلحة العامة وننظر ما سيكون رد فعل الدول العربية، وأنا ما أعتقد أن موضوع طنب مهم في الخليج، وهذا بعد معرفة الخليج مدة عشرين سنة ونحن أصدقاء من زمان، وما تفكر أني مبسوط من كلام الشاه ولكن حكومتي كلفتني للمساعدة ونحن لسنا طرف في الموضوع، ولكن للصدقة القديمة بين حكومتي وبينكم، وبين حكومتي والشاه، أردنا أن نحل الموضوع سلمياً وأنا ما أحب أن أقدم اقتراحات ولكن لازم نشوف الممكن لأجل الاستقرار وسلام المنطقة، ولكن ما تفكرنا أني موافق مع كلام الشاه وأكثر من كده مافي شيء وعلى كل حال بنشوف رأي الشيخ خالد بن محمد.

وعندها طلب سمو الحاكم من الوسيط البريطاني عدم الضغط على الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة وأن يترك له حرية الموقف.

المعتمد: نقترح تتشاوروا رأساً مع الشيخ خالد.
لوس: إن شاء الله بعد أن أنهى خدماتي للحكومة سأزوركم كرجل عادي.
الشيخ صقر: وكيل جراي ماكنزي.
لوس: يمكن وكيل البنك البريطاني أو جري ماكنزي.
وكان هذا اللقاء خاتمة المفاوضات التي سبقت الاحتلال الإيراني للجزر
الثلاث وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الحاكم يعلن على الشعب مضمون محادثاته مع لوس

وعقب هذه الضغوط التي تعرضت لها رأس الخيمة للتنازل عن الجزيرتين أعلن صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة عقب اختتام اجتماعه وسمو ولي العهد مع الوسيط البريطاني السير وليم لوس،



أمام حشد من أهالي رأس الخيمة رفضه للمقترحات الإيرانية التي حملها المسؤول الوسيط البريطاني والقاضية بشراء جزيرتي طنب الكبرى والصغرى.

وقال: " لقد عرض علينا وليم لوس التنازل عن الجزيرتين مقابل أن تدفع لنا إيران مبلغاً سنوياً قدره 1.5 مليون جنيه إسترليني وعلى أقساط تستمر

لمدة تسع سنوات. بالإضافة إلى إعطائنا 50٪ من الثروة المعدنية والنفطية التي قد تستخرج من الجزيرتين في المستقبل، ولكننا رفضنا هذا العرض ولسنا مستعدين لعقد صفقات لبيع جزرنا.

وأضاف: إن الجزيرتين ليستا لرأس الخيمة وحدها وإنما هي للأمة العربية جمعاء والمسؤولية تقع على عاتق الدول العربية مجتمعة، ولكل دولة عربية الحق في الجزر مثلما لرأس الخيمة في أي أرض عربية⁴⁷.

سمو الحاكم يبلغ الجامعة العربية بالتهديدات الإيرانية

وقد أبلغ سمو الحاكم جامعة الدول العربية في رسالة إلى الأمين العام للجامعة 1971/11/20 عن التطورات الجارية في المنطقة والتهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث فقال في رسالته:

(لأبد وأن وصلت إلى علمكم أنباء التهديدات التي تلوح بها إيران للاستيلاء بالقوة بعد جلاء الإنجليز في نهاية هذا العام على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة .

إن هاتين الجزيرتين كانتا منذ أقدم الأزمنة وحتى الآن وبدون انقطاع قسماً من إمارة رأس الخيمة وتحت سيطرتها الفعلية، ولدينا وثائق ومستندات يرجع تاريخها إلى سنة 1750 تثبت ما نقول بوضوح وبشكل قاطع.

لقد حاولت إيران في مرات سابقة إثارة موضوع هاتين الجزيرتين مع السلطات البريطانية، إلا أنها كانت في كل مرة تفشل في الحصول على أي

47 - أنظر جريدة الخليج الإماراتية عدد يوم 1971/11/1.

شيء لا لسبب إلا لأنها لا تملك أي دليل أو بينة تثبت أن هاتين الجزيرتين كانتا في أي يوم من الأيام تابعتين لها.

والآن وعندما شعرت إيران بأن الإنجليز سيجلون عن المنطقة في آخر هذا العام ، أخذت تهدد باحتلال الجزيرتين بالقوة، وبالطبع ما كان لها أن تلوح بهذا التهديد لولا أنها شعرت من ناحية عسكرية أنها الأقوى ونحن الأضعف. لقد سبق لشاه إيران ورئيس وزرائه أن صرح أكثر من مرة بأن جميع المنازعات الدولية يجب أن تحل بالطرق السلمية وأن القوة يجب ألا يلجأ إليها من أجل ذلك، وأنه لايجوز كسب أية أراض عن طريق القوة. إلا أنهما في هذه الحالة يتناسيان مبادئهما التي صرحا بها ويريدان أن يقلبا الوضع ويستوليا على الجزيرتين بالقوة..

إننا نلجأ للجامعة العربية - ونحن بعض أبنائها - لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات الإيرانية، وإننا نعتقد أن الجامعة العربية والدول العربية بما لها من وزن في الأوساط الدولية قادرة على عمل شيء يوقف إيران عند حدها ويمنعها من المضي في ضلالها وغيها .

وبالرغم من أننا نعرف أن عدالة القضية لا تكفي لإيصال الحق إلى ذويه، فإننا نستجد بكم ونستصرخكم لتهبوا لمساعدتنا بإبراز هذه القضية أمام الرأي العام الدولي وإثارتها أمام مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة. كما نرجوكم توزيع نسخ من هذه الرسالة إلى الدول الأعضاء في الجامعة لتتخذ كل واحدة منها ما تراه مناسباً من إجراءات) .

صقر بن محمد القاسمي

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

جزيرتا طنّب

الهجوم الإيراني على جزيرة طنّب
معركة الدفاع عن الجزيرة
إخراج السكان من ديارهم
استقبال أهالي طنّب في رأس الخيمة
مظاهرات غاضبة
مسيرة جنائزية
مؤتمر صحفي لسمو الحاكم

الهجوم الإيراني على جزيرة طناب

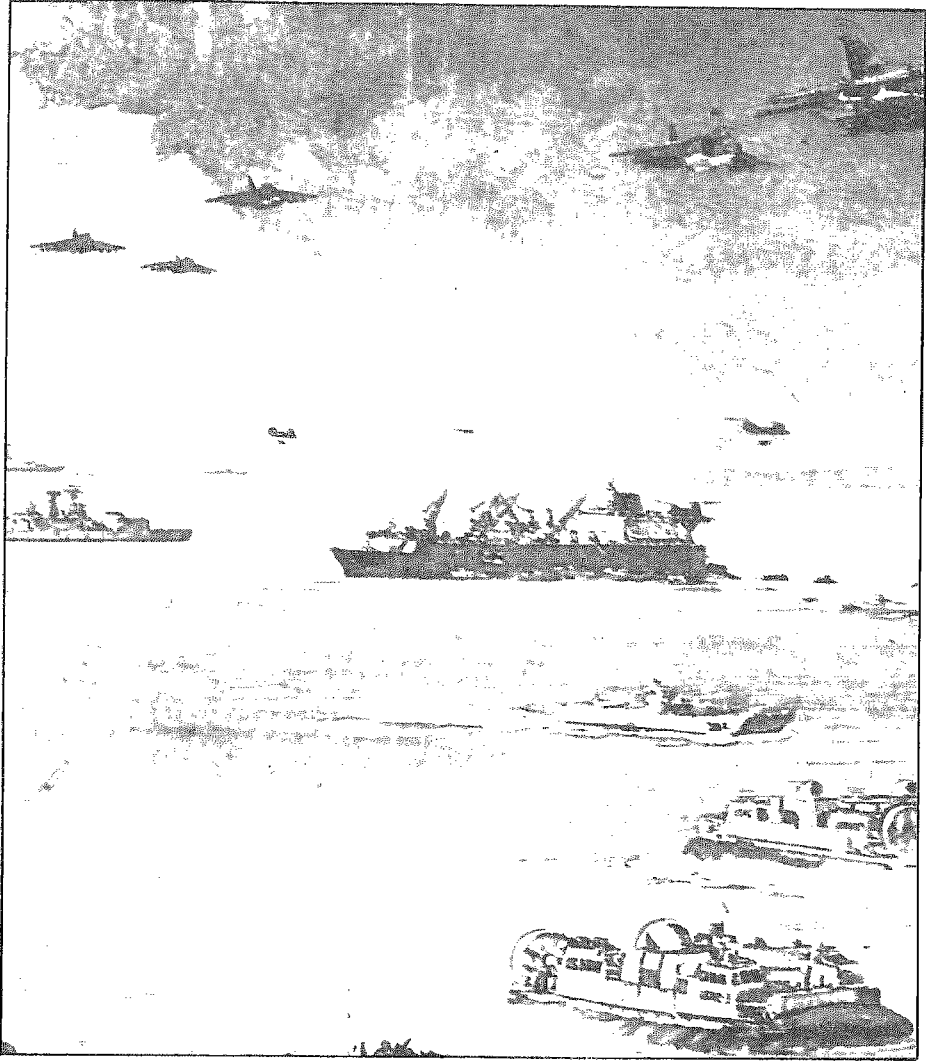
لم تكد معاهدات الحماية القائمة بين الإمارات وبريطانيا تنتهي ولم يكد الانسحاب الرسمي البريطاني من إمارات الخليج العربي قد تم بعد حتى هرعت القوات الإيرانية بالتوجه إلى الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى، في تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطاعات والأسلحة.

لقد تخيلت القيادة الإيرانية احتلالها لجزيرة طناب مجرد نزهة عسكرية خريفية، فكان تحركها استعراضاً ميدانياً لقواتها الجوية والبحرية والبرية وعرضاً لأسلحتها الحديثة ولمعدات الخفيفة والثقيلة.

وفي ساعات الفجر الأولى تقدمت أربع مدمرات وست سفن حربية حاملة للجنود نحو جزيرة طناب وفوقها أسراب من طائرات الهيلوكوبتر الخاصة بالمظليين وسرب آخر من طائرات الفانتوم تحوم فوق الجزيرة وخاصة فوق الميناء ومساكن الأهالي حيث مركز الشرطة ومدرسة طناب الابتدائية والإدارات الخدمية الأخرى.

وما لبث الهجوم أن وقع فنزل الجنود من السفن الست ووجهت المدمرات مدافعها نحو البلدة وأنزلت الطائرات العمودية مظلييها على الجبال والمرتفعات في الجزيرة وقامت طائرات الفانتوم بإلقاء قنابلها المدمرة والمسيلة للدموع وأخذ الجنود المهاجمون يطلقون رشقات من رصاص أسلحتهم على البلدة بعد أن طوقوها من مختلف الجهات حتى أن إحدى

المدمرات أخذت تطلق قذائفها من الشواطئ الجنوبية للجزيرة حيث لا يفصلها
عن بيوت الأهالي لا جبل ولا تل.



معركة الدفاع عن الجزيرة

وذكر ملف مركز شرطة الجزيرة أنه في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1971 ، كان أفراد الشرطة الستة يترأسهم الشرطي الأول سالم سهيل خميس، يقفون على أهبة الاستعداد لأداء تدريبات الصباح المعتادة ، أثناء ذلك لاحظ الشرطي المكلف بالحراسة وجود مدمرات حربية تدور حول الجزيرة كما لاحظ تحليق ثلاث طائرات حربية إيرانية تحوم فوق الجزيرة ثم ألقت منشورات فوق المساكن مكتوبة باللغة الفارسية، لم يستطع أحد قراءتها لأن سكان الجزيرة كلهم عرب ولا يعرفون اللغة الفارسية.

في ذلك الوقت توجهت زوارق طوربيدية برمائية من طراز هوفررافت نحو الشاطئ من كل جانب وصعدت إلى البر على أرض الجزيرة من كل جهة، وفي نفس الوقت حامت الطائرات الحربية من نوع فانتوم فوقنا إضافة إلى طائرات الهيلوكوبتر حاملة جنوداً من المظليين وأفراداً من قوات الكوماندوز الشاهنشاهية ، خلال ذلك هبطت طائرة هيلوكوبتر عسكرية شرقي موقع المركز وعلى مقربة من سارية العلم التي يعلوها علم رأس الخيمة، ونزل منها رجل مدني غير مسلح واقترب منا طالباً بالإشارة المسؤول فينا، فتقدم الشرطي الأول سالم نحوه يرافقه أحد أفرادنا .. وفجأة نزل من الطائرة

عدد من الضباط والجنود المسلحين الإيرانيين بلباس الميدان شاهرين أسلحتهم الرشاشة، وكل منهم يحمل إلى وسطه مجموعة من القنابل اليدوية.⁴⁴

وعندما أحس مسؤول المركز أن نزول الرجل المدني وتقدمه نحونا ماهو إلا فخ نصب لنا، عندها تراجع وأسرع إلى داخل المركز حيث اتخذنا على الفور مواقعنا الدفاعية، وهنا تحرك اثنان من أفرادنا هما محمد علي صالح ومحمد عبيد لتنفيذ خطة لكسر الحصار الذي فرضته القوة الإيرانية المهاجمة من حولنا، وأخذوا مراكز قتالية هجومية خارج مبنى المركز لرد المعتدين، فقد تسلل الاثنان دون أن يشهرا سلاحهما إلى خارج المبنى، وكان الجنود الإيرانيون على بعد حوالي خمسين قدماً من مبنى المركز، وفجأة أطلق الإيرانيون الرصاص عليهما فأردوهما جريحين وعندما شاهدنا رفيقينا يسقطان على الأرض جريحين بدأنا بدورنا نطلق الرصاص على القوة المهاجمة فسقط عدد منهم على الأرض برصاصنا واتخذ الباقون مواضع احتماء تقيهم من طلقات بنادقنا وتبين فيما بعد أننا قتلنا قائدهم الذي كان يتوسطهم وضابط آخر إلى جواره إضافة إلى جندي مقاتل كان بقرية ومعهم عدد من الجرحى يزيد عددهم على العشرين. وبمجرد أن بدأنا إطلاق النار دفاعاً عن أنفسنا شاهدنا الغزاة يختفون وقد انسحبوا مهرولين بعيداً عن أنظارنا واتخذوا لهم مواقع خلف المدرسة الابتدائية التي تقع مقابل المركز، وهم يطلقون النار باتجاهنا بشكل جنوني، واستمر تبادل إطلاق النار على المركز وعلى العلم محاولين إسقاطه، وعندها خرج الشرطي الأول سالم

زاحفاً نحو العلم، وحاول الشرطي علي محسن تغطية سالم وتعقب الإيرانيين المتراجعين فخرج وهو يطلق النار بكثافة ولكن رصاص المعتدين تركز عليهما مما أدى الى استشهاد سالم وإصابة علي الذي خر جريحاً على عتبة الباب الرئيسي للمركز، وهذا إطلاق النار من جانبنا، وبقي إطلاق النار من غرفة اللاسلكي حيث كان شرطي اللاسلكي حنتوش عبد الله محمد يجري اتصالاً مع قيادة الشرطة برأس الخيمة ويطلق النار من رشاشه على المهاجمين المعتدين، وقد جاء في تقريره عن العدوان قوله: لقد كنت أطلق الرصاص من النافذة المجاورة لي نحو المحتلين الإيرانيين وكان ملفظ رشاشي بارزاً من الشباك وفجأة حدث تركيز من طلقات الأعداء على الرشاش الذي تحطم بين يدي، فسحبته إلى الداخل محاولاً إصلاحه دون جدوى .. وبقيت حوالي نصف الساعة وأنا جالس في الحجرة تحت القصف الشديد، لقد كنت هدفاً لنيران أسلحتهم المختلفة فكانت الطلقات من المدافع الرشاشة للطائرات تنهال على الغرفة التي أحتمي بداخلها، وأخذت تلك الطلقات تخترق السقف وتنزاع في الأرض من حولي .. وكذلك كانت طلقات رشاشات الجنود تعصف بالحجرة من كل جانب، كما اخترقت عدة طلقات من المدفعية الثقيلة للمدمرات الجدار من جهة البحر ثم نفذت من الجدار القابل له، وعلمت فيما بعد أنهم حاولوا نفس الغرفة بالمتفجرات إلا أن القتيل لم يشتعل معهم.

بعد هذه المعركة التي لا أقدر أن أصفها بالكلمات هدأ إطلاق النار وتقدم نحوي اثنان من كبار أهالي الجزيرة وطلبوا إلي الخروج معهما، ورفضت الخروج برفقتهما ورفضت الاستسلام على يديهما لأنهما عرب مثلي، كما أنني

كنت أخاف على حياتهما أن يموتا بسببي وطلبت أن يتقدم إلي قائد الحملة الإيرانية وأن يتعهد لي بالأمان. وكان القائد موجوداً قرب الغرفة فصرخ باللغة العربية يناديني بأن أخرج ووعدني بأن أكون أسيراً وأن أعمل كأسير، وما إن خرجت من الغرفة حتى أسرعوا بوضع رشاشين واحداً على صدغي وآخر في جنبي، فدرت ببصري نحو إخواني فوجدتهم جميعاً مضرجين بدمائهم دون حراك إلا أن زميلي الشرطي محمد عبد الله قد رفع رأسه محاولاً الالتفات إلي، لقد كنت أود أن أطمئن عليهم إلا أن الأعداء رموني أرضاً وقيدوني ثم عصبوا عيني واقتادوني نحو أحد الطرادات البرمائية ومنه نقلوني إلى إحدى المدمرات وضربوني بعقب رشاش على رأسي فأغمي علي. مضى علي يومان في المدمرة وفي اليوم الثالث علمت أن قائد الحملة البحرية سيأتي لزيارة المدمرة ليراني ومعه بعض الزوار من الصليب الأحمر الدولي، لهذا فكوا قيدي وسرحوا شعري ونظفوا حذائي ك محاولة للتضليل، لكن القائد الإيراني رغم انتظارهم لم يأت، وبعد الساعة السادسة مساءً ربطوا يدي بيد أحد الضباط الإيرانيين واقتادوني إلى بارجة أخرى أمضيت فيها 12 ساعة وقالوا لي إنهم سوف ينزلوني في بندرعباس وعندما وصلنا ربطوا يدي اليمنى بيد ضابط منهم والأخرى بيد ضابط آخر وأنا معصوب العينين ثم اقتادوني إلى السجن في بندرعباس حيث بقيت لمدة يومين وفي اليوم الثالث اقتادوني معصوب العينين ومقيداً إلى المطار ثم أركبوني طائرة وفيها رأيت عدداً كبيراً من الضباط الإيرانيين حوالي 20 ضابطاً من الجيش، وهبطت الطائرة بنا في طهران. وهناك اسلمني شخص يرتدي لباساً مدنياً، وفي ساحة المطار أدخلوني سيارة كبيرة وأعادوا عصب عيوني وألقوا بي بين مقاعد

السيارة، وانطلقت بنا السيارة إلى مكان علمت فيما بعد أنه أحد السجون في طهران وأمضيت هناك يومين تعرضت خلالهما للاستجواب باللغة العربية وكان أحد ضباط المخابرات الإيرانية الذي حقق معي قد عمل لفترة وجيزة كمدرّب رياضي في مديرية الشرطة برأس الخيمة والذي عينه في هذا العمل قائد الشرطة آنذاك الإنجليزي/ بيفن ... هددوني بالمسدس وبالتعذيب وبالإعدام، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول مني على أية معلومات ومن أسبئلتهم الكثيرة طائفة تدور حول قوة رأس الخيمة والأسلحة التي لدينا في الشرطة وفي القوة العسكرية المتحركة التابعة لرأس الخيمة وبقيت معتقلاً في السجن سبعة أيام، ثم اقتادوني إلى سجن عسكري أعتقد أنه تابع للبحرية الإيرانية حيث أمضيت بقية الأيام تحت الحراسة المشددة والرقابة.

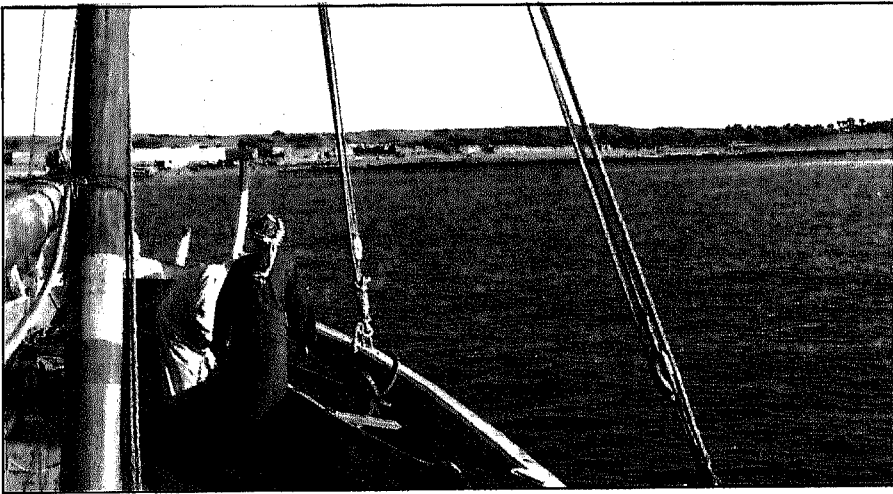
ولم يتركوا لدي أي شيء يمكن استخدامه بعملية انتحار حتى أعواد الكبريت أخذوها مني، وكانوا يقدمون لي الماء والطعام بأوعية بلاستيكية لينة. وبعد ذلك دخل أحد الضباط علي وأمرني أن أرافقه، وذهبت معه فقابلنا أحد الأشخاص دار بينهما في البداية حديث بالفارسية لم أفهم منه شيئاً، ثم طلب مني أن أخلع ملابسني - ملابس شرطة رأس الخيمة التي كنت أرتديها- وأعطوني ملابس مدنية وأمروني بأن أرتديها ثم أخذوني في جولة في السيارة شملت شوارع طهران وعرض علي أن أطلب منهم أي شيء وأن أرفه عن نفسي سواء بالذهاب إلى السينما أو الملهي أو أي شيء آخر أرغب فيه. ولكن نفسي كانت لا ترغب سوى العودة إلى بلادي والالتحاق بعلمي بالشرطة. وفي المساء أعادوني إلى حجرتي في السجن الذي سبق أن قضيت فيه عدة أيام وفي صباح اليوم التالي جاءني الضابط في ساعة مبكرة

وطلب مني الذهاب معه إلى المطار، وكانت تسير بنا السيارة ولا أعرف إلى أي اتجاه، ثم وجدت نفسي في المطار إلى جانب طائرة صغيرة تابعة لجمعية الأسد والشمس الحمراء الإيرانية، أركبوني في هذه الطائرة التي نزلت بنا في مطار بندر عباس، وهناك ذهبوا بي إلى مطعم المطار وأقيمت هناك فترة ثم أخذوني باتجاه إحدى الطائرات وفي الطريق كانت تقف سيارة إسعاف شاهدتها عند نزولي من الطائرة التي أقلتني من طهران وعندما اقتربنا من هذه السيارة قال لي الضابط : هؤلاء هم زملاؤك فالتفت نحوهم فرأيتهم وأردت أن أصعد إلى السيارة وأن أسلم عليهم، ولكن الضباط الإيرانيين منعوني من التحدث إليهم حتى أنهم أجلسوني على مقعد بعيد عن زملائي في طائرة جمعية الصليب الأحمر الدولية التي نقلتنا من بندر عباس إلى دبي، وكان ذلك يوم 25 ديسمبر/كانون الأول 1971، وكانت سعادتنا غامرة حين حطت بنا الطائرة في مطار دبي والتقينا برؤسائنا وزملائنا في شرطة رأس الخيمة.

أما الأفراد الأربعة الجرحى من شرطة الجزيرة فقد تم أسرهم في الجزيرة حيث نقلوا إلى مستشفى السجن في مدينة لنجة ليعالجوا من جراحهم، ثم نقلوا بعدها إلى مدينة بندر عباس لاستكمال العلاج وللتحقيق العسكري معهم، والذي كان مشابهاً لما جرى مع زميلهم في طهران، وكان لقاؤهم جميعاً على طائرة جمعية الصليب الأحمر الدولية.

إخراج السكان من ديارهم وطردهم من الجزيرة

أما أهالي الجزيرة فقد عانوا الكثير من معاملة الجنود المحتلين الذين ضيقوا الحصار على السكان وهشموا أبواب المنازل المغلقة ودخلوا لتفتيشها فأخرجوا الأهالي بالقوة من منازلهم وهم رافعي الأيدي تحت تهديد السلاح وقاموا بنهب البيوت وحشروا الرجال في ساحة أحد المنازل وسلطوا فوهات مدافعهم الرشاشة عليهم ثم أخرجوهم إلى ساحة البلدة حيث أبقوهم عدة ساعات واقفين تحت أشعة الشمس اللاهبة ثم أجبروهم بقوة السلاح على وضع بصمات أصابعهم وتوقيعاتهم على قائمة أعدوها بأسماء الرجال المتواجدين يومها من أبناء الجزيرة، ومن ثم دفع الجنود بالأهالي إلى سفن الصيد التي يملكونها وسط صرخات الاستهزاء وإطلاق النار فوق الرؤوس ولم يمكنوا الأهالي من جمع حاجاتهم الضرورية بل دفعوا بهم بزوارقهم تحت التهديد بعيداً عن جزيرتهم وعن ديارهم، فتوجهت الزوارق إلى مدينة رأس الخيمة تقلهم دون زاد أو متاع.



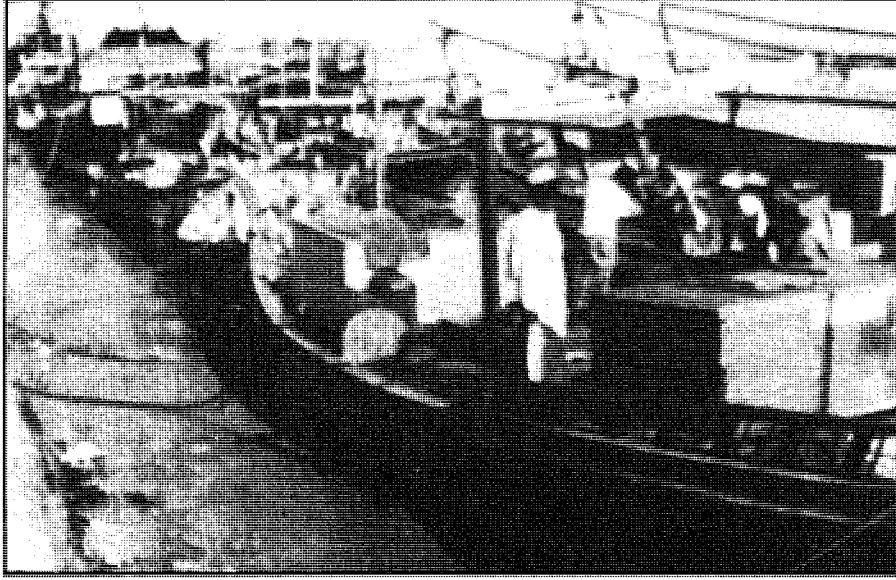
استقبال أهالي طنّب في ميناء رأس الخيمة

وفي مساء يوم الاحتلال الثلاثاء 30 نوفمبر 1971 وصلت عدة زوارق إلى ميناء رأس الخيمة تحمل سكان جزيرة طنّب الكبرى الذين أخرجتهم القوات الإيرانية من ديارهم تحت تهديد السلاح مستخدمة أساليب القهر والتهديد والعنف فأجلتّهم عن بيوتهم وعن أرضهم.



وعلى رصيف الميناء كان صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم ومن حولهما المسؤولون في الإمارة ورجالات رأس الخيمة وجماهير غفيرة من المواطنين والمقيمين العرب في استقبال أهالي الجزيرة

المبعدين. فقد أعد سموه لهم أماكن مؤقتة لسكنائهم بين أشقائهم أبناء رأس الخيمة وكان مشهداً يدعو للفخر والاعتزاز وتهتز له المشاعر حين تدافع أبناء رأس الخيمة يتسابقون ويتنافسون لاستضافة القادمين من الجزيرة في بيوتهم وبين أفراد أسرهم.



ومن على رصيف ميناء مدينة رأس الخيمة تحدث أحد المهجرين فقال: إنه قبل أسبوع من الاحتلال الإيراني زار الجزيرة ثلاثة صحفيين أجانب مزودين بأجهزة تصوير تلفزيونية - وصلوا بمعرفة من قيادة شرطة رأس الخيمة بأوامر وتسهيلات من أحد الضباط البريطانيين في القيادة - جمعوا رجال الشرطة الستة والتقطوا لهم صوراً أمام مركز الشرطة بأسلحتهم، كما صوروا المركز من جميع جوانبه، وبعد ذلك كانوا يسألوننا عن السلاح الذي نملكه، نوعه، وعدده وكمية الذخيرة التي لدينا ... وقال مهجر آخر: لقد

تجمع رجال المظلات الإيرانيين أثناء عملية الاحتلال أمام مركز الشرطة وكان يرافقهم أحد الصحفيين الأجانب الثلاثة الذين سبق لهم أن زاروا الجزيرة والذين تم ذكرهم.

وأضاف قوله: صحيح أن إيران تعرف تضاريس الجزيرة معرفة شاملة إلا أنها لم تكن واثقة من عدد القوة العسكرية الموجودة فيها أو نوع السلاح الذي لدى الأهالي، حتى جاءت تلك البعثة الصحفية لتحمل لها الإجابات عن شكوكها.⁴⁵

⁴⁵ - انظر مجلة الأسبوع العربي ص 30 العدد 653 الصادر بتاريخ 1971/12/13.

مظاهرات غاضبة

وفي صباح يوم الأربعاء 1971/12/1 خرجت جموع المواطنين بمظاهرات صاخبة في شوارع رأس الخيمة حاملة اللافتات التي كتبت عليها عبارات تستنكر العدوان الإيراني الغاشم .



وفي نفس الوقت قامت مظاهرات أخرى في مناطق ومدن متعددة من ساحل الإمارات تندد بالعدوان وتستنكر الاحتلال الإيراني للجزر العربية وتحيي حكومة رأس الخيمة وموقفها الصامد . وقد استمرت هذه المظاهرات طيلة اليوم ، وكانت التجمعات الشعبية الثائرة تطوف الشوارع والأحياء حتى ساعة متأخرة من الليل وهي تندد بالعدوان وبالمعتدين ⁴⁶.

46 - انظر النشرة الإخبارية لإمارة رأس الخيمة الصادرة عن مكتب الإعلام ، ليوم 1971/12/1.

وقبل ظهر يوم الخميس 1971/12/2 قامت تظاهرة شعبية كبيرة في الساحة المواجهة للمدرسة القاسمية برأس الخيمة اشترك فيها طلاب المدارس وهيئات التدريس. وقد أُلقيت خلالها الكلمات الوطنية التي تندد بالعدوان الإيراني الغاشم على الجزر العربية ، وقام عدد من سكان جزيرة طنب فتحدثوا عن عدوان الغزاة الوحشي وكيفية دخولهم إلى الجزيرة بعد قصفها ، وأشادوا بالقتال البطولي الذي قام به رجال الشرطة الستة المكلفون بالحراسة آنذاك .



وأصدرت الهيئات الشعبية برأس الخيمة بياناً أعربت فيه عن تأييدها الكامل لموقف صاحب السمو الحاكم من العدوان الإيراني على طنب، وكذلك

رفضه للضغوط وطروحات المفاوضات البريطاني لوس .. وقال البيان الموجه إلى الشعب العربي في الخليج وإلى أبناء الأمة العربية في كل مكان:

"إننا نواجه اليوم في بلادنا محنة لم يسبق في تاريخ وجودنا بمثلها، لقد كنا درعاً وحماة لعروبة الخليج وكافح آبؤنا وأجدادنا وناضلوا في سبيل سيادة بلادنا وكرامتها وعزتها، حتى عدوان بريطانيا علينا وفرض صليها ومن ثم حمايتها علينا، تلك الحماية التي كنا نفهم منها حماية أرض بلادنا من سوء الأعداء، واليوم وبعد مرور أكثر من قرن ونصف، وبعد أن استعملت بلادنا في الحربين العالميتين منطلقاً لاستراتيجية حربية، وبعد أن استخدمتها بعد ذلك قاعدة عسكرية قوية لحماية المكاسب البترولية تحت اسم الحماية وستار الصداقة، تتكشف المؤامرة الدنيئة على حقوق هذا البلد وحرمة أراضيها.

لقد بانّت خطوط المؤامرة وظهرت في الأشهر القليلة الماضية حين قام المبعوث البريطاني السير وليم لوس بالضغط على حكومة رأس الخيمة تارة، وتلوّيح الإغراء لها تارة أخرى، لكي تعلن تنازلها عن قطعة من بلادها ومن حدود أراضيها وبحارها.

إن الجزر العربية الثلاث بحكم موقعها الجغرافي وخطورته ليست جزءاً لا يتجزأ من إمارات الخليج إنما هي جزء من تراث العرب جميعاً، لا يمكن بتره مطلقاً عن وطننا العربي الكبير.

وبالأمس بينما كانت الشعوب العربية منشغلة في أمور مصيرية أخرى وبينما كان شعبنا العربي في إماراتنا الشقيقة يستقبل فرحة عيده بالاتحاد، نطعن - نحن شعب إماراتي رأس الخيمة والشارقة - بسكين صديق كان قد ادعى حمايتنا، وإذا به يسلم بالخفاء قطعة عزيزة من تراث أجدادنا

لامبراطورية إيران التي تواطأت مع الاستعمار العالمي والصهيونية وتجاهلت انتسابها إلى مجموعة الدول الإسلامية وداست على قيم الصداقة القائمة بينها وبين الشعب العربي في الخليج وانتهكت حرمة جواره، وفي هذا اليوم وإذا بقوات إيران البحرية والجوية تستعرض لأول مرة في تاريخها الحديث قوتها الشكلىة وتجرب أسلحتها الأمريكية على أناس عزل وتفتك بطائراتها الفانتوم وبمدافع بوارجها البحرية، مجموعة من الشرطة الذين لا يتعدى عددهم الستة. أيها الشعب العربي الشقيق، أيها الحكام المجتمعون في الخليج، أيها الملوك ورؤساء الدول العربية: إنها لبداية مؤلمة يجب أن يتخذ لها أكثر من إجراء ويحسب لها أكثر من حساب، إن التواطؤ الاستعماري والاعتداء على جزرنا العربية، لهو بداية مستقبل مؤلم لن يهدد مستقبل المنطقة وأمنها واستقرارها فحسب إنما سوف يهدد مصالح البلاد العربية وأمنها، وبالتالي لابد أن يهدد السلام العالمي.

إننا نحن أصحاب الحق والمغلوب علينا، نحمل الحكومة البريطانية كل المسؤولية بحكم ارتباطها معنا بمعاهدة الحماية ونعلن أن ضغطها في اليوم التالي بعد احتلال جزرنا على حكومتنا لإنهاء المعاهدة أمر لا نقره. أيها الشعب العربي في الخليج أيتها الأمة العربية: إننا نستكر أية اتفاقية مستجدة أخرى مع بريطانيا مالم تف بالحق الذي عليها وتسلم بلادنا لنا كما استلمتها غير منقوصة، إننا نناشد حكامنا المجتمعين اليوم صيانة بلادنا وحماية أراضيها، لقد ناشدنا في الاتحاد القوة لحماية أرضنا وتراث أجدادنا، ونناشد من الاتحاد عزة بلادنا ورفع كرامتنا.

وناشد البيان دول الجامعة العربية اتخاذ موقف موحد لمواجهة هذه الهجمة ضد العرب ومستقبلهم، والعمل على استرجاع ما سلب منا تحت ستار الغدر والخيانة.

وتصدر حاكم البلاد جموع المتظاهرين وإلى جانبه سمو ولي العهد نائب الحاكم ، وألقى فيهم كلمة شرح فيها للشعب آخر تطورات الموقف الحالي، وأشاد بموقف الدول العربية عامة تجاه هذا الاحتلال الصارخ واستنكارهم لعمل إيران العدوانى ضد الأمة العربية بأسرها وليس ضد رأس الخيمة أو شعب الشارقة وحدهما. كما أشاد بصفة خاصة بالموقف البطولي للأقطار العربية التي قطعت علاقاتها مع إيران وبريطانيا .

وتعالت هتافات التأييد لحاكم البلاد معلنة وقوفها من ورائه وتفانيها من أجل نصرته والسير معه في طريق النضال لاسترداد أرضهم ومياهم العربية مضحين في سبيل ذلك بدمائهم وأرواحهم فداءً للحق العربي . وبعد مرور ثلاثة أيام على ذلك العدوان الغادر كانت خلالها الجماهير الغاضبة تسير في مظاهرات هائلة تحولت بعدها إلى مسيرات تقديساً للدماء الزكية التي أريقت على أرض جزيرة طناب ولروح الشهيد الذي سقط في معركة الشرف والكرامة .



المسيرة الجنائزية التي دارت الشوارع الرئيسية برأس الخيمة

مسيرة جنازية

وفي يوم الجمعة 1971/12/3 تجمعت جماهير رأس الخيمة كباراً وصغاراً ومسؤولين أمام المسجد الجامع في مدينة رأس الخيمة القديمة للتعبير عن استنكارها ورفضها للعدوان وللتعبير عن تقديرها وإجلالها وفخارها ببطولات أبنائها، وأذن المؤذن لصلاة الجمعة فهرول جمهور الشعب لأداء صلاة الغائب على أرواح الشهداء ، وكانت خطبة الجمعة حول تعاليم



الإسلام الحنيف ودعوته للجهاد في سبيل الله وحماية الأوطان التي خاضت الأمة العربية من أجلها المعارك الطاحنة تحت قيادة الثائر العربي الأول الرسول الكريم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم).

وبعد الفراغ من الصلاة خرجت الجماهير وراء حاكم البلاد وسمو ولي العهد بموكب جليل في مسيرة جنازية تحمل نعشاً رمزياً للشهيد، ولافتات

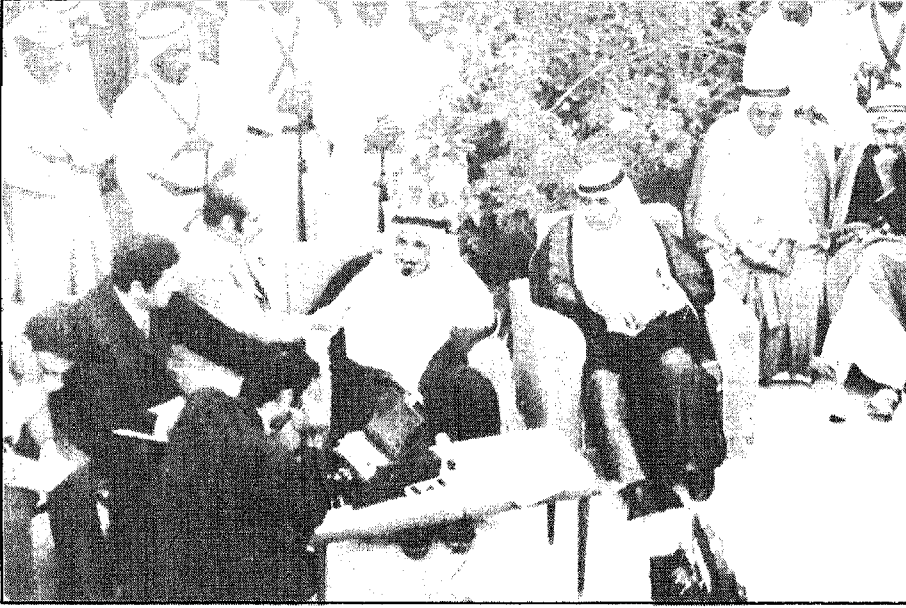
جللت بالسواد تندد بالعدوان وتطالب باستعادة الحقوق وقد ارتسمت على الوجوه مسحة من الأسى والعزيمة. وواصلت المسيرة الجنازية طريقها حتى وصلت إلى مبنى الحصن - مقر قيادة الشرطة والأمن العام - فتعالت هتافات التنديد بأعداء الحق أعداء الأمة العربية بأسرها، وفاضت مشاعر الأسى فقام المتظاهرون بحرق العلم الإيراني والعلم البريطاني، وفي هذه اللحظة ارتفعت الأصوات منادية بسقوط شاه إيران وبريطانيا، وكانت هتافات التأييد لحاكم البلاد تتردد مدوية في جنبات المكان مطالبة بالكفاح والجهاد في سبيل الله وتعاهد سمو الحاكم على السير وراءه في موقفه البطولي الصامد حتى تعود جزرنا عربية طاهرة.

وبين هتافات الجماهير والتفافها حول حاكم البلاد ارتجل سموه كلمة في الجموع المحتشدة أعلن فيها أن وفداً عن الإمارة سيشارك في اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي ستخصص لبحث العدوان الإيراني وأعرب عن شكره للجامعة العربية على إسراعها بتلبية الدعوة لعقد هذا الاجتماع وقال : إننا نرجو أن نتخذ مع أشقائنا أعضاء الجامعة القرارات الحازمة من أجل استرجاع جزرنا المسلوبة.

وأكد بأن على الجامعة العربية أن تتخذ قراراً يقضي بأن يتبنى إخواننا في الأقطار العربية قضية الجزر وإثارتها في المجال الدولي وأمام هيئة الأمم المتحدة .

مؤتمر صحفي لحاكم البلاد

في مساء ذلك اليوم (الجمعة) وفي تمام الساعة الرابعة والنصف التقى حاكم البلاد بحضور سمو ولي العهد الشيخ خالد، في دار الحكومة بالمعمورة مع رجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون ومراسلي وكالات الأنباء الذين قدموا لحضور المؤتمر من أقطار مختلفة عربية وأجنبية، كما شهد هذا المؤتمر عدد كبير من شباب ورجالات جزيرة طنب الكبرى الذين طردوا من منازلهم.



من وقائع المؤتمر الصحفي لصاحب السمو الحاكم

تحدث حاكم البلاد عن العلاقات السابقة مع إيران فقال: لقد خاب أملنا بهم فقد زرناهم عدة مرات وكنا نعتقد أن العلاقة بيننا هي علاقة أخوة، علاقة احترام طيبة وحسن جوار.

وأضاف: إن الشعب الإيراني شعب مسلم وليس هناك من أحقاد بين الشعب العربي والشعب الإيراني وإن الشعب الإيراني لا يرغب في معاداة شعبنا في الخليج أو أمتنا العربية، إنما هناك سياسات المغرضين وأصحاب المصالح الذين دبّروا المؤامرات ضد عروبة الجزر وقاموا بالعدوان الذي يستنكره كل إنسان يملك ضميراً وأعني بذلك الزمرة الحاكمة التي تصرف هذا التصرف وقامت بالعدوان، والادعاءات التي قالوا بها باطلة، وليس هناك أي دليل عند إيران سوى استخدام القوة وإذا كان كل من يملك قوة يستخدمها ضد جيرانه وضد من هو أضعف منه فإن ذلك مستنكر وغير مقبول في العالم



المؤتمر الصحفي لصاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي

كله، وإن ادعاءات إيران الأخيرة ومطالباتها بدأت منذ ثلاث سنوات أي منذ أن أعلنت بريطانيا عن قرارها بالانسحاب من المنطقة في عام 1971، إننا لا نرى الانجليز من التواطؤ مع إيران في هذا العدوان وهذا الاحتلال لأن

الانجليز رغم مسؤوليتهم بموجب المعاهدات القائمة بيننا وبينهم فقد سلموا جزرنا الثلاث تسليمًا باليد، والواقع يدينهم من البداية وحتى النهاية.

وأقول وأكرر إن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عما حدث، ثم إن /لوس أخذ يهدد عند زيارته للمنطقة بأن الإيرانيين سيستولون على الجزر، وقال لوس لنا: إنه من الأفضل لكم أن تأخذوا بعضاً من الحق. ولكن لوس لم يستطع بطبيعة الحال أن يؤثر علينا.

ثم أخذ الصحفيون يتوجهون بأسئلتهم إلى حاكم البلاد، فقال سموه رداً على سؤال عن الضغوط التي تعرضت لها رأس الخيمة من أجل التخلي عن الجزر: لقد كانت هذه الضغوط تهديدات حملها وليم لوس وتتلخص بأن إيران ستحتل جزرنا بالقوة إن لم تسلم إليها بالاتفاق سلمياً، ومقابل التسليم تدفع إيران كل سنة مبلغ 18 مليون ريال وإلا فستحتل إيران جزر طنّب وأنتم تخسرون هذا المبلغ.

وأضاف حاكم البلاد يقول: لقد قلت آخر الأمر إلى لوس أنت يا لوس عليك أن تنقل رسالتي إلى حكومتك، إنكم مسؤولون عن هذه الجزر سواء في الوقت الحاضر أو حتى بعد انسحابكم من المنطقة لأن الادعاءات الإيرانية هي ادعاءات جديدة وقد اختلقت وأثيرت طمعاً في بلادنا، وإن عليكم مسؤولية حماية جزرنا من أي اعتداء إيراني حتى تقوم دولتنا وبعترف بها دولياً في المنظمات الدولية وبعدها تتحمل دولتنا المسؤولية.

وذكر صاحب السمو الشيخ صقر: أن هناك إقرارات رسمية من بريطانيا تؤيد عروبة جزيرة طنّب، وكونها جزءاً من أراضي الإمارة.

واستفسر رجال الإعلام عن الهدف المقصود من احتلال إيران لهذه الجزر، فأوضح حاكم البلاد بأن إيران احتلت الجزر العربية لتحقيق هدفين أساسيين: أولهما السيطرة على ثرواتها النفطية والمعدنية وثانيهما التحكم بمدخل الخليج وبضفتيه وبمناذره كي تتمكن من محاصرة الاقتصاد العربي وتهديده باستمرار عن طريق هذا الممر الحيوي.

وقال سموه: إن السيادة كل لا يتجزأ، ومبدأ التنازل عن السيادة هو مبدأ مرفوض أصلاً، ولا يمكن أن تكون السيادة موضوع مساومة، صحيح أن رأس الخيمة مثل العين التي لا تستطيع أن تقاوم المخز الإيراني إلا أنها في الوقت نفسه تمسكت بالمبدأ ودافعت عنه ضمن حدود إمكاناتها، وعمدت دفاعها بالدم والشهداء.

وأضاف قائلاً: إن موقفنا المبدئي برفض الاتفاق مع إيران ورفض قبول الأمر الواقع تحت أي ضغط أو إغراء يعطي العالم العربي كل ما يحتاج إليه للتحرك على كل الجبهات من أجل تكريس مبدأ وحدة السيادة العربية على كل الأرض العربية.

وأشاد سموه في ختام المؤتمر الصحفي بالمواقف المشرفة لبعض الدول العربية الشقيقة تجاه الاحتلال وإجراءاتها الحاسمة .

التحرك الرسمي لحكومة رأس الخيمة

- التحرك الرسمي للإمارة
- برقيات للزعماء العرب ولهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن
- برقيات للصليب والهلال الأحمر بشأن الأسرى من الشرطة
- برقية احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطاني
- عرض قضية الجزر على مجلس جامعة الدول العربية
- وفد من حكومة رأس الخيمة للاجتماع بوزراء الخارجية العرب.
- وفد اتحادي يصل رأس الخيمة
- رسالة من سمو الحاكم إلى سمو رئيس الدولة حول انضمام إمارة رأس الخيمة للدولة الاتحادية.
- زيارة صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي إلى ليبيا
- رسالة من سمو الحاكم إلى الإمام الخميني
- محادثات سمو الحاكم مع السفير الإيراني لدى الإمارات

التحرك الرسمي للإمارة

منذ ساعات الصباح الأولى تلقى صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم أنباء التحرك العسكري الإيراني فتحول بذلك الديوان الأميري برأس الخيمة إلى غرفة عمليات مستنفراً كل الطاقات والإمكانات لمعالجة الموقف وإجراء الاتصالات على شتى المستويات المحلية والدولية . فقد أصدرت حكومة رأس الخيمة في صباح ذلك اليوم البيان التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من حكومة رأس الخيمة

في تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم / الثلاثاء الموافق 1971/11/30 قامت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتي طناب الكبرى والصغرى .

ومما يجدر بالذكر أن في كلتا الجزيرتين قوة من رجال الشرطة لايزيد عدد أفرادها عن ستة ، وقد تصدت هذه الفئة القليلة للقوات المهاجمة ودافعت دفاع الأبطال واستشهد شرطي بعد أن دمر الجيش الإيراني مركز الشرطة بالمدفعية الثقيلة .

هذا وقد قدمت حكومة رأس الخيمة احتجاجاً شديداً للهجة للحكومة البريطانية التي مازالت وفقاً للمعاهدات القائمة مسؤولة عن حماية هاتين الجزيرتين ، وبالرغم من احتلال إيران لهما ناقضة بذلك عهد الجوار

والأخوة، إلا أن الحق العربي لا بد أن ينتصر مهما طال الظلام وسوف لا تألو حكومة رأس الخيمة جهداً للعمل على استردادهما بكافة الوسائل .

وفي اليوم نفسه أجرى صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة اتصالات واسعة مع إخوانه حكام الإمارات وجميع الزعماء والقادة العرب والمنظمات الدولية والهيئات العالمية ، وبعث بالبرقيات والرسائل والموفدين إلى كل صوب 47 .

وأبدى صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي استنكاره واحتجابه إلى المعتمد البريطاني في دبي المستر/ جوليان ووكر على هذا العدوان الذي قامت به إيران على إمارة رأس الخيمة رغم الوجود البريطاني ومعاهدة الحماية التي لازالت قائمة.

كما بعث سموه برقيات إلى جميع القادة والزعماء العرب من ملوك ورؤساء وأمراء قال فيها :

لقد غزت القوات الإيرانية جزيرتي طنب صباح هذا اليوم الثلاثاء 1971/11/30 ناقضة بذلك حقوق الأخوة والجوار معتدية على حقوقنا التاريخية والقومية. لقد دافعت الحامية الصغيرة المؤلفة من ستة من رجال الشرطة والمعهود إليها حراسة الجزيرتين دفاع الأبطال واستشهد أربعة منهم وجرح اثنان .

47 - انظر النشرة الإخبارية لإمارة رأس الخيمة - إصدار مكتب الإعلام - عدد يوم 1971/11/30 .

إن جزيرتي طنّب كانتا ومازالتا منذ أقدم الأزمنة للآن لا يتجزآن من أراضي رأس الخيمة ، واحتلال إيران لهما يشكل اعتداءً صارخاً ليس على رأس الخيمة وحدها وإنما على العرب في كل أقطارهم ، وإننا نهيب بكم اتخاذ الإجراءات الصريحة الفعالة لردع المعتدين والوقوف صفاً واحداً لتأييد الحق العربي ونستصرخكم أن تتحملوا مسؤولياتكم القومية كاملة أمام الله والتاريخ كما نهيب بكم إثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية. وبانتظار ردكم العاجل نرجو لكم التوفيق .

صقر بن محمد القاسمي
حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

وبعث سموه برقية عاجلة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيها:
(في صباح هذا اليوم غزت القوات الإيرانية جزيرتي طنّب في الخليج العربي بعد أن قصفتها بالمدفعية الثقيلة وقد استبسل رجال الشرطة القلائل المكلفون بالحراسة في الدفاع عنهما فسقط منهم شهداء وجرح آخرون. إن هذا الاعتداء يشكل خرقاً صارخاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة التي تنتسب إيران إلى عضويتها. لقد كانت هاتان الجزيرتان منذ أقدم الأزمنة للآن جزءاً من رأس الخيمة من الناحيتين التاريخية والقومية ويقطن الجزيرة الكبرى أربعمائة شخص من مواطني رأس الخيمة وهم من العرب الأقحاح. ومما هو جدير بالذكر أن معاهدتنا مع بريطانيا المؤرخة في سنة 1853 ما زالت قائمة، وإن عدم تحرك بريطانيا لردع المعتدين وقيام إيران بهذا العدوان ضاربة عرض الحائط كل علاقات الجوار والدين ضد بلد صغير كرأس الخيمة ليسبب أكبر

اضطراب تشهده هذه المنطقة منذ زمن بعيد لقد أبرقنا محتجين لهيئة الأمم المتحدة وسفراء الدول الكبرى في مجلس الأمن مطالبين بسحب القوات الإيرانية من الجزيرتين وإنما إذ نستصرخكم حماية التراث العربي والأرض العربية ونحملكم حكومات وشعوباً هذه المسؤولية الجسيمة لنناشدكم إبلاغ جميع الملوك والرؤساء العرب وحكوماتهم هذا الأمر لاتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بردع المعتدي وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس الجامعة العربية).

صقر بن محمد القاسمي

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

كما بعث سموه برقية عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن شرح فيها تفاصيل العدوان الإيراني الذي وقع صبيحة ذلك اليوم الثلاثين من نوفمبر 1971. وقد قال فيها:

إن الوثائق التي لدينا لا تترك أي مجال للشك بتابعة جزر طنب إلى إمارتنا رأس الخيمة.

وأضاف إنه إذا ما تجاهلت إيران هذه الحقيقة فلندع محكمة العدل الدولية في لاهاي تعلن هذه الحقيقة.

وطالب سموه مجلس الأمن الدولي بالتدخل الفوري لإجلاء قوات الاحتلال والعمل على انسحابهم من الجزيرتين، لكي تعود الجزيرتان إلى الوطن الأم ويعود سكانها المهجرون إلى بيوتهم ومزارعهم.

وقال: إن على إيران أن تحترم هيئة الأمم المتحدة وتلتزم بميثاقها، وأكد سموه في ختام برقيته على مطالبته مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار دولي يجبر إيران على سحب قواتها من الجزر، وأنه إذا كان لإيران أية مطالب أو حقوق فإن عليها أن تعرض ما لديها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أمام محكمة العدل الدولية.

وجاء في البرقية التي بعث بها صاحب السمو الحاكم إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة المستر/ يوثانت، وإلى سفراء كل من أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين لدى هيئة الأمم المتحدة:

(لقد غزت القوات الإيرانية اليوم جزيرتي طناب في الخليج العربي وتعرضت جزيرة طناب الكبرى لقصف المدفعية الشديدة، واستشهد وجرح الكثيرون.

إن هذا العمل هو إخلال صارخ بميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي تعد إيران إحدى الدول الموقعة عليه. لقد كانت هاتان الجزيرتان دائماً تابعتين لإمارة رأس الخيمة من الناحيتين التاريخية والقومية، ويسكن جزيرة طناب الكبرى أربعمائة مواطناً من مواطني رأس الخيمة.

إن احتلال إيران غير المشروع لهاتين الجزيرتين بحجة حفظ السلام أو لأية ادعاءات باطلة أخرى من شأنه فقط أن يجلب الاضطراب إلى هذه المنطقة التي كانت لحد الآن هادئة، وإن مسك الحماية البريطانية بالرغم من معاهدة سنة 1853م لا يجب بأي حال من الأحوال أن يبرر أو يشجع اعتداء دولة أو قوة مثل إيران ضد بلد صغير مثل رأس الخيمة.

إننا نحتج بشدة على هذا العداء الإيراني الذي لا يوجد ما يبرره، ونطالب بالسحب الفوري للقوات الإيرانية من مناطقنا، وإننا نناشدكم باتخاذ إجراء سريع باسم الإنسانية وتنفيذاً للأغراض النبيلة التي من أجلها أنشئت منظمة هيئة الأمم).

وفي الوقت نفسه أرسل صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي برقية لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليتين بشأن الجرحى والأسرى الذين وقعوا في قبضة القوات الإيرانية، طالبهما فيها بالتدخل لحمايتهم ورعايتهم وإعادتهم إلى رأس الخيمة.

كما بعث سمو الحاكم برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث قال فيها:

إن الهجوم الإيراني الفظيع الذي نتج عنه احتلال الجزيرتين، لا يشكل خرقاً فاضحاً لجميع القوانين والأعراف الدولية فحسب، لكنه أيضاً نقد صريح للمعاهدات مع الحكومة البريطانية التي يتوجب عليها حماية مواطنينا وأرضنا ضد كل اعتداء خارجي.

إننا نحتج بشدة ضد الصمت البريطاني ونطالب باتخاذ إجراء سريع لسحب القوات الإيرانية من الجزر التي هي جزء لا يتجزأ من رأس الخيمة. وإننا نتق كل الثقة أنكم سوف تستعملون وساطتكم لإعادة الحق الشرعي لأصحابه ولتصونوا بذلك السلام في هذا الجزء من العالم.

وجاء رد رئيس الوزراء البريطاني على برقية سموه خلال البيان الذي ألقاه السير أليك دوغلاس هيوم أمام مجلس العموم البريطاني في يوم الاثنين 1971/12/16 والذي قال فيه:

"يسرني أن أطلع المجلس بأن الإمارات العربية المتحدة قد شكلت بصورة رسمية يوم الخميس الفائت الموافق الثاني من ديسمبر. وقد أقسم حاكم



أبوظبيي يمين الرئاسة. وفي اليوم السابق، كانت حكومة صاحبة الجلالة قد أنهت علاقاتها الخاصة بالإمارات الست الأعضاء في الاتحاد. وكما تم الاتفاق سابقاً مع الحاكم، أنهت حكومة صاحبة الجلالة العلاقات الخاصة مع رأس الخيمة التي قررت عدم الانضمام إلى الاتحاد.

وفي الثاني من ديسمبر وقعت حكومة صاحبة الجلالة، كذلك معاهدة صداقة مماثلة للمعاهدات التي وقعت أخيراً مع البحرين وقطر. نحن نرحب بهذه العلاقة الجديدة، ونأمل أن يتم قبول الاتحاد كعضو في هيئة الأمم عما قريب. وقد لاقت جميع الترتيبات العسكرية التي أوجزتها في بياني أمام المجلس في الأول من شهر مارس قبولاً لدى الحكام، بما في ذلك تسليم قوة ساحل عُمان لتكون نواة قوة الاتحاد، وتشكيل فريق مستشارين عسكريين داخل إقليم الاتحاد، وزيارات دورية يقوم بها الأسطول الملكي والجيش وسلاح الطيران الملكي إلى المناطق، وتقديم المساعدات إلى قوات الشرطة المحلية بالإضافة إلى تقديم المساعدات في ميدان التطور. هذا وقد تم الآن تشكيل الجهاز السياسي للساحل العربي في جنوب الخليج. كما وإن المجلس سيصبح على علم بأنه قد تم الاتفاق بين إيران والشارقة حول الترتيبات المقبلة بالنسبة لجزيرة أبو موسى، وذلك بعد مفاوضات مستفيضة كانت حكومة

صاحبة الجلالة أثناءها تحسن استعمال مكانتها. وبموجب هذه الترتيبات لم يتنازل أي طرف عن ادعاءاته، ولم يعترف بسيادة الطرف الآخر، فالقوات الإيرانية ستتمركز في مناطق متفق عليها، وقد تمت الترتيبات لتغطية عمليات البترول. أما العائدات في حالة اكتشاف البترول، فستقسم بالتساوي بين إيران والشارقة، فأيران تقدم مساعدات مالية سخية إلى الشارقة. وفي سبيل تنفيذ الترتيبات بين إيران والشارقة بالنسبة لأبوموسى، لاقت القوات الإيرانية ترحيباً لدى ممثلين عن حكومة الشارقة عندما وطأوا أرض الجزيرة صباح الثلاثين من نوفمبر.

ولقد تعرضت جزيرتا الطنب الصغيرتان أيضاً لادعاءات متضاربة. وتأسف حكومة صاحبة الجلالة أنه بالرغم من أن الجهود المبذولة عن طريق مفاوضات كانت مسهبة فقد تعذر الوصول كذلك إلى حل متفق عليه لمشكلة جزيرتي الطنب. وقد أنزلت إيران على الجزيرتين بعض القوات في الثلاثين من نوفمبر، وقد وردني أن شرطياً عربياً وثلاثة إيرانيين قد قتلوا، ونحن نأسف لهذه الخسارة في الأرواح.

وفي الوقت الذي تم فيه اتخاذ قرار بسحب قواتنا من الخليج وإنهاء علاقاتنا الخاصة مع إمارات الخليج، كان من المحتم أن تظهر الخلافات الدفينة إلى حيز الوجود. وبالتالي، كان هدفنا تسوية تلك القضايا حيث أمكن، وذلك لإيقاف استمرارها الذي من شأنه أن يولد الشك والعداء في المستقبل. ولقد تم الوصول إلى تسوية ادعاء إيران بملكية البحرين في شهر مايو عام 1970.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية دخول البحرين وقطر في عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، كما شهدت الاتفاق الذي تم بين إيران والشارقة حول جزيرة أبوموسى، وأهم من هذا وذاك ظهور الإمارات العربية المتحدة كدولة حديثة.

لقد وقعنا معاهدات صداقة مع جميع هذه الإمارات بعد أن نالت قسماً وافراً من الترتيبات الدفاعية. إن هذا الإرث لهو من الإنجازات المتينة والجديرة بالذكر والتي يمكن إسناد التعاون إليها في المستقبل بين هذه الإمارات العربية ذاتها من جهة وبين إيران، كما أرجو من جهة ثانية أن الوضع الذي تم الوصول إليه اليوم يشكل أساساً مقبولاً ومعقولاً بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة في المستقبل.



اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ٦ / ١٢ / ١٩٧١

عرض قضية الجزر على مجلس جامعة الدول العربية

وشاركت حكومة رأس الخيمة باجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة لبحث قضية الاحتلال الإيراني للجزر. وقد ألقى وفد الإمارة الذي مثله السيد المهندس سيف سعيد غباش كلمة أمام المجلس هذا نصها:

"سيادة الرئيس

إخواني المحترمين

يشرفني أن أنقل إليكم جميعاً تحيات سمو الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة باسمه شخصياً وباسم حكومته وشعبه، وأن أبلغكم اعتزاز سموه وغبطته لعقدكم هذا الاجتماع كي نتدارس موضوع الاعتداء الإيراني الغاشم على جزرنا العربية ونتخذ القرارات الفعالة الكفيلة باسترداد الحق العربي.

إن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى جزيرتان عريبتان دماً ولحماً تابعتان لرأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة إلى الآن، ولم تكونا في يوم من الأيام إلا كذلك. سكانها عرب ولغتهم عربية واتصالهم وتعاملهم وولاءهم، جميع ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الوطن العربي. وهذا الالتحام العضوي يكفي بحد ذاته أن ينسف جميع المزاعم الإيرانية من أساسها.

وإننا لا نرى أننا في حاجة لإثبات حقنا في هذه الجزر إلا أننا من أجل إقناع العالم أجمع بهذا الحق، ولتعرف الدنيا كلها أن إيران دولة معتدية باغية، فقد قمنا بتوزيع بعض المستندات والوثائق التي في مجملها لا تترك أي مجال للشك في حقنا الكامل في هذه الجزر، وهذه الوثائق تتكلم عن نفسها بنفسها.

وأنتم تلاحظون أيضاً من هذه الوثائق، أن معاهدة الحماية بيننا وبين بريطانيا المعقودة سنة 1820 وما تلا ذلك من مراسلات تبقى الوضع الراهن على ما كان عليه، ألا وهو تبعية الجزر لرأس الخيمة. كل هذا لا يدع مجالاً لأي إنسان أن يشك في بطلان الادعاءات الإيرانية التي لا تستند إلى أي أساس واقعي أو قانوني سوى الغطرسة وحب السيطرة ومد النفوذ.

وإننا نعلن أن أي اتفاق بخصوص جزيرة أبو موسى إنما هو اتفاق باطل أصلاً وفعراً، ولا نعتز به ولا نقره.

إن جزيرتي طنّب منذ أن استوطننا بقيتا تابعتين لرأس الخيمة، وبقي سكانهما العرب فيهما، وبقي ارتباطهم قائماً برأس الخيمة حتى فجر الثلاثين من نوفمبر 1971، عندما غزت قوات الغدر الإيرانية هذه الجزر وطردت أهلها منها. في ذلك اليوم وبرغم من أنه لم يكن يوجد في طنّب سوى ستة من رجال الشرطة مسؤولين عن المحافظة على الأمن، قامت البوارج الإيرانية والطائرات النفاثة والعمودية وقوارب الإنزال بغزو كاسح للجزيرة، مستعملين كافة أنواع الأسلحة، ورغم هذه الكثرة العددية، فقد دافع رجالنا دفاع الأبطال فوق موقع منهم الشهداء والجرحى. ثم قامت القوات الإيرانية بجمع الأهالي وأرغمتهم على مغادرة الجزيرة تاركين وراءهم مزارعهم وبيوتهم وأثاثهم وفوق ذلك كله الروابط الأزلية التي تشدهم إلى أرضهم وأرض أجدادهم. وإن طرد إيران لأهالي الجزر لأكبر دليل على عروبة الجزر، لأنه لو كان الأهالي يدينون بولائهم لإيران أو كانوا إيرانيين الجنسية لما طردتهم سلطات الاحتلال، إن إيران باغتصابها هذه الجزر تهدف من وراء ذلك أن

يكون هذا الاغتصاب نقطة ارتكاز تمهد لها القفز إلى الشاطئ العربي والاستيلاء عليه وعلى ثرواته لجعل الخليج العربي بحيرة فارسية. إن أطماع إيران التوسعية لا حدود لها وخاصة بعد أن شعرت بقوتها، وبنفس الوقت فإننا نحمل بريطانيا مسؤولية ارتكاب هذه الجريمة البشعة التي كانت وقت احتلال الجزر مسؤولة عن حمايتها، إذ أن الاحتلال وقع في فجر الثلاثين من نوفمبر وتم إنهاء المعاهدة بيننا وبين بريطانيا في عصر اليوم الأول من ديسمبر سنة 1971.

إننا أيها الإخوان نقول لكم: صحيح إن رأس الخيمة صغيرة في رقعتها قليلة في سكانها ضعيفة في إمكانياتها، ولكنها بنفس الوقت تشعر أنها كبيرة في انتمائها للوطن العربي الكبير قوية في انتسابها لهذه الأمة العربية المجيدة. إننا نضع هذه القضية بين أيديكم ونناشدكم أن تتحملوا مسؤولياتكم التاريخية أمام الله والأجيال القادمة، لأن الجزر لا تخص رأس الخيمة والشارقة وحدها وإنما تخصكم جميعاً. إن الاعتداء لم يقع علينا فحسب وإنما وقع على الأمة العربية بأسرها من محيطها إلى خليجها، وإننا لعلّ ثقة تامة بأن أمتنا سوف تقف موقفاً رجولياً تدافع عن كرامتها وشرفها وتذود عن حياضها وأوطانها. إننا نطالبكم باتخاذ جميع الإجراءات من أجل استرداد الجزر وإعادةها إلى حظيرتها العربية.

إننا نطالبكم باتخاذ أشد الإجراءات وأقساها ضد إيران تلك الدولة التي ضربت بصدقة العرب جميعاً عرض الحائط وآلت على نفسها أن تقطع من جسم الوطن العربي أجزاء لا يستهان بها.

إننا أيها الإخوة نطالبكم على وجه التحديد بما يلي:-

- 1- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إيران.
- 2- إثارة القضية أمام المحافل الدولية سواء أكان ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية في لاهاي، من أجل إعادة حقنا إلينا.
- 3- إثارة الرأي العام العالمي وتجنيد وسائل الإعلام العربي لهذه الغاية. وفقكم الله جميعاً إلى ما فيه خير أمتنا وعزها ."

وفد من رأس الخيمة للاجتماع بوزراء الخارجية العرب.

كما بعثت حكومة رأس الخيمة وفداً لحضور الاجتماع الذي كان مقرراً عقده لوزراء الخارجية العرب عقب اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ لبحث العدوان الإيراني، لكن هذا الاجتماع لم يكتمل عقده مما حدا بسمو الشيخ عبد العزيز بن حميد القاسمي مدير مكتب سمو الحاكم الموفد لحضور هذا الاجتماع أن قدم إلى الأمانة العامة للجامعة العربية عرضاً لأحداث ذلك العدوان في كلمة لتقديمها إلى وزراء الخارجية عند اجتماعهم هذا نصها:

" إخواني المحترمين وزراء الخارجية

يشرفني أن أنقل إليكم جميعاً تحيات سمو الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة باسمه شخصياً وباسم حكومته وشعبه، لأننا جميعاً في رأس الخيمة نشعر بالاعتزاز والفخر بأن إخواناً لنا في كافة أقطارهم يشعرون شعوراً قوياً بخطر الاعتداء الإيراني الغاشم على جزرنا في الخليج العربي. إننا أيها الإخوان نقول لكم بملء فينا وبصراحة إن احتلال إيران لهذه الجزر إنما هو خطوة أولى تتبعها خطوات. إن إيران تعتبر هذه الجزر نقطة ارتكاز لها للقفز إلى الشاطئ العربي للخليج العربي حتى تتحقق أحلامها في الامبراطورية الفارسية وأن تجعل من الخليج العربي بحيرة فارسية، إننا نصيح الآن منبهين إلى الخطر الذي يحدق بالحدود الشرقية للمشرق العربي. فبالأمس كان أهل فلسطين يصيحون ويستتجدون وينبهون إلى الخطر الصهيوني ولم يكن أحدٌ يصدقهم حتى احتلت فلسطين وطُرد أهلها منها، وعندئذ انتبه العرب إلى الخطر الداهم فأخذوا يقدمون عشرات الآلاف من

الضحايا وآلاف الملايين من الدنابير لكي يحاولوا استرداد جزء من الوطن السليب، وكل ما نخشاه نحن أن يحل بنا بالغد ما حل بفلسطين بالأمس. إنكم أيها الإخوان تستطيعون أن تفعلوا إن أردتم، وتستطيعون أن تؤثرنا تأثيراً كبيراً في مجرى السياسة الدولية إذا شئتم، وتستطيعون أن تقرروا قرارات من يشعر أن الخطر يهدد كيانه. لقد غزينا في عقر دورنا فأدللنا، ولقد استشرت أطماع الغاصبين فينا فأخذوا ينهشون لحمنا ويقطعون أوصالنا وكل قصدهم أن تصبح أمة لا حول لها ولا طول، أمة لا تستطيع الدفاع عن نفسها والذود عن حياضها.

إننا نطلب منكم أن تتحملوا مسؤولياتكم أمام الأجيال القادمة والتاريخ، وإن الأجيال القادمة لا تنسى كما أن التاريخ لا يرحم.

قضيتنا أيها السادة واضحة كل الوضوح، جزر عربية منذ أن كان هناك في الدنيا شعب عربي، وتنتظر إيران حولها فتستضعفنا فتستولي على الجزر قوة واقتداراً غير عابئة بمواثيق هيئة الأمم المتحدة ولا بالشرائع الدولية ضاربة عرض الحائط بالصدقة العربية والأخوة الإسلامية وحق الجوار فماذا نعمل ؟ أنكتفي بأن نجتمع ثم نصدر قرارات لا تساوي الحبر الذي تكتب به؟. أنكتفي بالاحتجاجات والصياح؟. ومتى كانت الاحتجاجات ومتى كان الصياح يرجع حقاً إلى ذويه!، كونوا واقعيين واضربوا العدو في المكان الذي يتألم فيه أكثر من غيره.

لسنا طلاب قتل وسفك دماء، ولكننا نطالب بإعادة الحق إلى أصحابه، إن استطعتم إعادته بالوسائل السلمية فحسباً وكرامة، وإلا فلن يبقى أمامكم سوى مواجهة الأعداء على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفقكم الله لما فيه الخير والصلاح."

وفد اتحادي يصل رأس الخيمة

وفي مساء يوم الخميس 1971/12/2 وصل إلى رأس الخيمة وفد يمثل الإمارات العربية المتحدة الست، يضم سمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي والسادة: أحمد خليفة السويدي وأحمد بن سليم والشيخ حمد القاسمي، واجتمع سمو الحاكم بالوفد بحضور سمو الشيخ خالد ولي العهد نائب الحاكم واللجنة الشعبية التي سبق أن شكلها سمو الحاكم للالتقاء بسمو رئيس الدولة وإخوانه الحكام لعرض موقف إمارة رأس الخيمة تجاه الأحداث. وخلال اللقاء طالب الوفد بدخول الإمارة في الدولة الاتحادية، مردداً القول: إننا نعتبر الاتحاد بدون رأس الخيمة اتحاداً ناقصاً، فرد عليهم سمو الحاكم: إننا نعتبر أنفسنا منضمين للاتحاد متنازلين عن كل شروطنا وتحفظاتنا السابقة، ولكن بشرط واحد، وقد ذكرنا ذلك كله في رسالة وجهتها إلى إخواني الحكام، وشكلنا لجنةً شعبية لتقوم بتسليمها لهم. ثم قام رئيس اللجنة بتسليم تلك الرسالة إلى الوفد. وانتقل الحديث ليتناول العدوان الإيراني الغاشم على الجزر العربية الثلاث، وأشار المتحدثون إلى أن العدوان الإيراني الشاهنشاهي يأتي تعبيراً عن طموحات الشاه التوسعية والعدوانية للسيطرة على الخليج العربي وليرث مكانة بريطانيا المنسحبة من المنطقة.

وفي ختام اللقاء أعربت اللجنة الشعبية عن استعدادها للسفر إلى أبوظبي لتتسلم بنفسها رد أصحاب سمو الحكام على رسالة الشيخ صقر. لقد تضمنت رسالة سمو الحاكم تنازل إمارة رأس الخيمة عن تحفظاتها السابقة التي حالت دون انضمامها للاتحاد في حينه، وأنها تعتبر نفسها ضمن

الاتحاد بشرطٍ واحدٍ يتركز على أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر والعمل على إعادتها بالطرق الدبلوماسية، وأن لا تقيم الدولة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مع إيران، وأن يتم ترحيل الإيرانيين الذين لم يمض على وجودهم بالإمارات أكثر من خمس سنوات ولم يحصلوا على جنسية إحدى الإمارات. (وهذا ردٌّ على ترحيل السلطات الإيرانية لأهالي طناب من ديارهم).

وإثر ذلك تلقى سمو الحاكم رسالةً أخوية من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رحب فيها برغبة رأس الخيمة بالانضمام إلى شقيقاتها الإمارات الست في الدولة الاتحادية وأكد حرص الدولة على كل بقعة من بقاعها وأن دستور الدولة ينص على الحفاظ على استقلال الاتحاد وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع أي عدوان يقع على كيانه.

رسالة من سمو الحاكم إلى سمو رئيس الدولة

وفي 1971/12/23 بعث سمو الحاكم برسالة إلى أخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، قال فيها:

تلقينا بالاعتزاز والتقدير رسالتكم الكريمة المرقمة 160/7/10، والمؤرخة في 1391/11/3 هـ الموافق 1971/12/20م والتي أبديتم فيها ترحيبكم بانضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لتسير مع شقيقاتها في طريق الخير والحق ولنمضي جميعاً نحو تحقيق أهدافنا ونصرة قضايانا وقضايا الأمة العربية المجيدة.

وإنه لمن دواعي غبطتنا وفخرنا إشارتكم إلى أحكام دستور الإمارات العربية المتحدة التي تنص على أن من أهدافه الحفاظ على استقلال الاتحاد وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء.

إن إشارتكم هذه لتدخل الطمأنينة إلى نفوسنا بأن دولتنا لن تتخلى عن جزرنا العربية التي اغتصبتها إيران يوم الثلاثين من نوفمبر 1971، وأنها سوف تبذل كل ما تستطيعه من جهد في سبيل إعادة الجزر إلى حظيرتها العربية.

ولا نشك إطلاقاً في أن المجلس الأعلى الذي أوكل إليه رسم السياسة العامة للاتحاد سوف يلتزم التزاماً كاملاً بأحكام الدستور. ونحن من جهتنا سوف لا نألو جهداً في القيام بواجبنا والمشاركة في هذا المضمار.

وبذلك تكون قد التقت بحمد الله وتوفيقه وجهات نظرنا في جميع الأمور التي كانت مطروحة للبحث والنقاش وعلى هذا وبالرغم من أننا نعتبر أنفسنا عضواً من أعضاء دولة الإمارات العربية المتحدة منذ الآن إلا أنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام هذا الانضمام بصورة قانونية. وإننا ندعو الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا ويسدد خطانا ويهدينا إلى سواء السبيل.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول خالص تحياتنا وأطيب تمنياتنا،،،

أخوكم

صقر بن محمد بن سالم القاسمي

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

وهكذا تمت الإجراءات القانونية والدستورية للانضمام الرسمي لإمارة رأس الخيمة إلى شقيقاتها الإمارات الست في الدولة الاتحادية - دولة الإمارات العربية المتحدة - خلال الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى للاتحاد يوم 10 فبراير/ شباط من عام 1972 وذلك بدعوة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آلنهيان رئيس الدولة.

زيارة صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي إلى ليبيا

إثر محادثات قام بها الرائد/ عبد السلام جلود نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي، مع صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم، خلال زيارته للإمارة عقب الاحتلال الإيراني للجزر مؤكداً موقف الشقيقة ليبيا إلى جانب



عبد السلام جلود مع صاحب السمو الحاكم وصاحب السمو ولي العهد

الإمارات العربية في مطالبتها بانسحاب قوات الاحتلال من الجزر، فقد غادر صاحب السمو ولي العهد رأس الخيمة متوجهاً إلى طرابلس الغرب للاجتماع برئيس مجلس قيادة الثورة الليبية العقيد معمر القذافي.

حيث عرض سموه موقف رأس الخيمة تجاه العدوان الإيراني الغادر وإقدامها على احتلال الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى

وأبوموسى، وتدارس معه الوضع في الخليج العربي بصورة عامة والأطماع الإيرانية بصورة خاصة.

وفي ختام زيارته صرح صاحب السمو الشيخ خالد بأنه تباحث مع الرئيس الليبي والمسؤولين في القطر الشقيق حول الوضع في الخليج بعد احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، وأنه سلم رسالة من صاحب السمو الحاكم إلى الرئيس معمر القذافي تتضمن شرحاً للأوضاع في المنطقة، وقد طلب سمو الحاكم في رسالته من الرئيس القذافي التعرف على وجهة النظر الليبية حول الأوضاع الراهنة في المنطقة.

وقال: إن الرئيس معمر القذافي والمسؤولين الليبيين أبدوا استعداد ليبيا لدعم الإمارة من جميع الجوانب في موقفها وتأييدهم الكامل لخطواتها وصمودها من أجل تثبيت عروبة الجزر والعمل على استعادتها.

رسالة من سمو الحاكم إلى الإمام الخميني

لم تتهاون دولة الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة المستمرة باستعادة الجزر إلى حياضها وتأكيد عروبتها في كافة المناسبات ولدى الأوساط العربية والدولية، وقد استبشرت الإمارات خيراً بقيام جمهورية إيران الإسلامية فكان الأمل في أن تعمد الجمهورية الجارة إلى إعادة الحق إلى نصابه بتسليم الجزر الثلاث إلى الإمارات ورفع العدوان الذي قامت به سلطات الشاه.

فقد بعث صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة برسالة خطية إلى الإمام الخميني هذا نصها:

صاحب السماحة الأخ آية الله روح الله الخميني حفظه الله.

طهران.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يا صاحب السماحة

لقد تحققت إرادة الله جلّ شأنه فنصر عباده المخلصين المتقين الذين يخشون ربهم، فانتصرت ثورتكم بل ثورة الشعب الإيراني المسلم الشقيق على قوى الظلم والاضطهاد والطغيان " قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً " صدق الله العظيم.

وإنني إذ أبارك لكم انتصاركم، بل إنني إذ أبارك للأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها انتصارها لأدعو الله العليّ القدير أن يحفظكم

ويرعاكم ويديمكم قائداً مظفراً لهذه المسيرة الإسلامية. إن النصر الذي حققتموه في إيران ستكون له أبعادٌ كبيرة تعود على جميع المسلمين أينما وجدوا في هذا العالم بالخير والبركة، لأن المسلمين كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فإن قوي جانب منه قوي البنيان بأكمله.

وإن الجمهورية الإسلامية التي أعلنتموها ستكون رائدةً للمسلمين ورائدة لكل دول العالم في إحقاق الحق والتمسك بالعروة الوثقى والمبادئ الإسلامية الفاضلة التي سترسم لكل دول العالم كيف يكون الإسلام وكيف يكون النظام الإسلامي والدولة الإسلامية، كيف أن الجمهورية الإسلامية التي أعلنتموها ستعلن الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي فليس للمسلمين مصلحةٌ في الانحياز لأي منهما، وكيف أن الجمهورية الإسلامية تعتز بمبادئ الحق والانصاف وتبتعد عن هضم الحقوق أو اغتصابها.

وإنني في رسالتي هذه لكم يا صاحب السماحة، قصدت التهئة والمباركة فأنا لست في حاجة لتذكيركم بأن النظام السابق والطغمة الفاسدة المنحدرة قد زُين لها الاستيلاء على جزيرتي طنب التابعتين لإمارة رأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة، فاستولت عليهما في سنة 1971 قوة واقتداراً وظلماً فاضحاً، ضاربةً بعرض الحائط الأخوة الإسلامية وكل القيم والأخلاق الدولية، فأجلوا أهلها المسلمين عن ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم واضطروهم للالتجاء إلى رأس الخيمة حيث ما زالوا يعيشون في انتظار الفرج من عند رب العالمين. وها قد جاء الفرج وأهل النصر وزُفت البشائر في أنحاء الأرض من أقصاها إلى أقصاها، وهم يتطلعون لكم ولحكومتكم الرشيدة لإصلاح ما خربه النظام السابق وإعادة الحق إلى نصابه، وإنني أؤكد لكم يا صاحب السماحة أنه

لأشياء يتلج صدورنا ويدخل الفرحة الحقيقية إلى قلوبنا أكثر من أن نرى المسلمين في كافة أنحاء الأرض متكاتفين متعاونين لا يضمّر أحدهم للآخر أي سوء، وإن ظروفا نحن الذين نعيش في هذه المنطقة تُملي علينا جميعاً أن نتحلى بالأخوة الإسلامية والمحبة الإسلامية قولاً وعملاً، فما أجمل أن تكون شعوب هذه المنطقة كلها متحابّة متوادة، الحق رائدها والإسلام منهجها.

إننا يا صاحب السماحة نشعر في هذه الأيام بأننا أصبحنا أقرب إليكم بكثير، لأننا نحس أن الأخوة الإسلامية وهي التي تملك علينا شغاف قلوبنا ومجامع نفوسنا هي التي تفرض علينا أن نتوجه إليكم ونسأل الله تعالى مزيداً من النصر ومزيداً من التقدم والرفاهية لشعب إيران المسلم الشقيق.

بارك الله فيكم وسدد خطاكم على درب الحق والهداية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رأس الخيمة في 9 ربيع الأول 1399هـ ، 6 فبراير 1979

محادثات سمو الحاكم مع السفير الإيراني لدى الإمارات

لم تتوانى دولة الإمارات عن المطالبة المستمرة للجارة إيران بالرجوع إلى الحق وإعادة الجزر الثلاث إلى الوطن الأم - الإمارات - وفي هذا الصدد نذكر فيما يلي محضر اللقاء الذي تم بين صاحب سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة والسفير الإيراني لدى الإمارات سعادة حسن أمينيان، عصر يوم 1992/12/9 في قصر سموه بمنطقة خزام، حيث دار الحوار التالي:

السفير: عندما أمرتمونا بزيارتكم سررنا كثيراً، وبعد زيارتي السابقة لسموكم تحدثت مع المسؤولين في إيران عما جرى بيننا وكانوا راضين عن الزيارة. وإنني أكرر الدعوة لسموكم لزيارة إيران. والواقع عندما ألتقي مع السيد نصرت آبادي نتحدث عن رأس الخيمة وهو يقول دائماً إن سموكم تحبون الإيرانيين وتساعدونهم كثيراً كما يقول أن لدينا برامج كثيرة لتطوير العلاقات بيننا في مجالات كثيرة منها الاقتصادية والتجارية وغيرها.

وفي لقائنا السابق طلبت من سموكم تعيين ممثل لكم حتى يتم الاتصال معه من قبل السفارة لمناقشة الأمور الاقتصادية. والواقع إنني معجب بشخص سموكم، وكثيرون من الناس الذين نجتمع معهم معجبون بسموكم وخاصة بما تتميزون به من تدين وأخلاق وحكمة، ونأمل أن يتم الازدهار والتطور في دولة الإمارات تحت قيادة حكامها. ونحن مستعدون لكافة أوجه التعاون معكم، وشكراً يا صاحب سمو.

الشيخ صقر: لا شك أن هذا الحديث يدل على أن علاقتنا متميزة، ولكن لا بد من أن نتفاهم معكم حول الأمور المهمة وخاصة الجزر، ونحن سعيون بما سمعناه منكم عن رغبتكم في التفاهم.

السفير: أي موضوع يا صاحب السمو؟.. في الواقع أن هذا المشكل ليس هو الموضوع الذي أتحدث حوله، وحديثي حول المواضيع الاقتصادية والتجارية يدل على حسن النية. وإذا كان لدى سموكم رأي خاص فنحن مستعدون لسماعه ونحن لا نرى أي مشكلة بيننا حتى نحلها، إذ إننا وأنتم أعضاء في أسرة واحدة في هذه المنطقة.

الشيخ صقر: كنا نتمنى أن لا يكون بيننا أي مشكلة، ولكن أثناء حكم الشاه قام باحتلال الجزر وشرد أهلها وسلب أموالهم، وعندما قامت الثورة فرحنا كثيراً وأجرينا معها وخاصة مع الإمام الخميني اتصالات ولكن لم نتلق أي رد، وعندما بلغتني رغبتكم في استئجار الجزر رحبنا بالتفاهم معكم.

السفير: المشكلة الوحيدة التي كانت قائمة هي جزيرة أبوموسى، وقد تم حلها والحمد لله، ولقد التزمت إيران بالاتفاقية الموقعة مع إمارة الشارقة. ولا توجد مشكلة بيننا الآن. وعندما كان الشاه في الحكم لم يكن هو الحاكم الفعلي وإنما كانت إيران تحكم من قبل أمريكا.

أما الآن بعد الثورة، فإيران تحكم بالإسلام أما الشاه فلم يكن يحترم أحداً لا نحن ولا أنتم، وكل ما كان يعنيه حماية مصالح أمريكا في المنطقة. وكما تعلمون، عندما انتصرت الثورة في إيران، لم يعجب ذلك أمريكا.

وأضاف السفير الإيراني قوله:-

نحن ننتظر من الدول الإسلامية حماية إيران لأنها دولة مسلمة وأعداؤنا يأتون إليكم ويقولون لكم إن إيران تشتري أسلحة كثيرة، حتى يخيفونكم منا والصحيح إننا نشترى السلاح للدفاع عن أنفسنا حيث إننا نحترم جميع الدول المحيطة بنا ولا نتدخل في شؤونها الداخلية. وقال أيضاً:-

إننا وأنتم مسلمون، والإسلام أوصى على الجار ونحن متفاهمون، ونعرف من جهة أخرى أن عدونا المشترك هو إسرائيل. ونحن نرى ما يجري لإخواننا المسلمين في الجمهوريات الإسلامية وفي البوسنة والهرسك. ولا يجوز أن نختلف على مسائل صغيرة وتأخذ منا هذا الوقت، ونسبب هذه الضجة، أما قضية أبو موسى فقد انتهت وتم حلها والحمد لله.

وإذا كان لدى سموكم أية اقتراحات فإنني على استعداد لنقلها إلى المسؤولين في طهران. إن علاقاتنا معكم قوية ومتميزة ولا أتصور أن يجيء يوم تضعف فيه هذه العلاقات. كما أن القيادة الإيرانية وخاصة السيد الرئيس رفسنجاني فإنه لن يسمح للأعداء أن يؤثروا على هذه العلاقات. إن إيران أخوكم الكبير وهو في خدمتكم دائماً. المهم هو أن إيران الإسلامية تحترم الجيران كباراً أم صغراً. وأنا أتكلم حول الامكانيات المتاحة للتعاون، وليس التحدث حول المشاكل الصغيرة وخاصة أن الذي يجمعنا هو الإسلام، وإنني مصغي لكم.

الشيخ صقر: كل الحديث جيد إذا كانت كل النوايا حسنة، ولكن لا بد من إزالة أصل المشكلة وهي أن هذه الجزر احتلت بقوة مع أنها لنا، وقتل

فيها من قتل وجرح من جرح، ونهب أهاليها وطردوا، ولا يمكن أن نتغافل عن هذه المسألة أو نسكت عنها والواقع أنه عندما سمعنا رغبتكم ورغبة الحكومة الإيرانية بالتفاهم سعدنا كثيراً.

السفير: إنني أشكر سموكم على ما تفضلتم به من ذكر كلمة التفاهم، وهذا يدل على تطابق وجهتي نظرنا، فنحن نقول إنه يجب أن نتفاهم وأن نحل جميع الإشكالات. أما موضوع الجزر فالواقع أنها إيرانية وأمرها يعود إلى شعب إيران، والوثائق تثبت حقنا فيها، والشعب الإيراني لا يسمح أن نتحدث عن هذا الحق الثابت، وكل شخص من شعب إيران له وجهة نظر، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن التحدث معكم لأن أية مشكلة بيننا قابلة للحل وخاصة أن ما يربطنا هو الإسلام. وما الضجة التي تثيرها الصحافة إنما هي ضجة مفتعلة وليس من صالح دولنا، وعلينا التخفيف من التصريحات المؤثرة، وجميع المشاكل في طريقها للحل. ونحن نعرف أنه كلما تأزم الموقف بيننا نخسر جميعاً، والذين يستفيدون من ذلك هم الذين يريدون نفطنا، ولا بد أن نكون جميعاً على درجة من الوعي.

الشيخ صقر: نحن حريصون على حل هذه القضية العادلة عن طريق التفاهم، وإننا لا نريد هبةً من أحد. وإننا نملك الأدلة القاطعة بملكيّتنا لهذه الجزر، ولا يجوز لأحد أن يعتدي على الآخر. وإننا جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة وهي صاحبة القرار في هذا الموضوع ونحن مستعدون لوضع هذا الموضوع برمته للدولة، وكل الذي نريده هو إعادة جزرنا أما الخروج عن الحق فهو لا يجمع الناس.

وإن الرئيس هاشمي رفسنجاني يعرف أننا أصحاب حق وله خبرة كبيرة وإني بالرغم من أنني لا أعرفه شخصياً إلا أنني أسمع عنه كثيراً.

أما بالنسبة لدعوتي لزيارة إيران فإنني على أتم الاستعداد لتلقيتها ولكن في ظل التفاهم لا الاختلاف، وفي هذه المنطقة لا بد لنا نحن وأنتم أن نكون متفاهمين ومتعاونين على الحق والخير.

السفير: أشكركم مرة أخرى كثيراً وأؤكد لكم أننا لا نرى وجود أية مشكلة بيننا، أما هذه المشكلة فنحن جميعاً قادرون على حلها بالتفاهم.

أما سبب التوتر بيننا فهو أن الإخوة عندما ذهبوا إلى اجتماعات جدة والدوحة والقاهرة وجهوا الإدانة لإيران. وبالطبع فإن كل تصريح له أثره فعندما يصرحون بأن إيران دولة معتدية، فإن الشعب الإيراني يتأثر كثيراً. ونحن نرجو من إخوتنا في دولة الإمارات أن يقدروا أوضاعنا وأن علاقاتنا فيها الكثير من الحساسية وإني سأنقل للمسؤولين في إيران كل شيء تكلمتم عنه، ولكن التصريحات التي أشرت إليها هي تدخل في شؤوننا الداخلية.

وإن هذه الجزر الصغيرة لا تغنيكم ولا تغنينا، ولا تكون حصيلة الخلاف إلا الخسارة للجميع، وإن شاء الله ستحل جميع هذه المشاكل، وأن هذا الحديث يدل على الوضوح والحكمة التي يتميز بها سموكم، وأؤكد لكم مرة أخرى أنه لا يوجد أي مانع للتفاهم معكم وهذا هو رأي السيد رفسنجاني، وهو يقول دائماً إن خلافاتنا صغيرة وعلاقاتنا كبيرة.

الشيخ صقر: إننا نأمل أن لا تكون هذه الجزر الصغيرة سبباً في وجود مشاكل بيننا ونحن أقرب لكم ومصالحتنا مرتبطة معكم بسبب الجوار، وإننا في انتظار جواب منكم حول هذا الموضوع.

السفير: في الواقع أن الشعب الإيراني هو صاحب الحق في هذا الموضوع. الشيخ صقر: إن كل الشعوب لها من يمثلها وهو مفوض باتخاذ القرار بصفتها ممثلاً للشعب.

السفير: أنا مسرور جداً، ولكن أرجو تبليغ رئيس الدولة أن لا ينددوا بإيران وخاصة في اجتماع قمة مجلس التعاون القادم. لقد حضرت من أجل التفاهم، وخاصة أن موضوع جزيرة أبوموسى قد حل، وأن التفاهم بهدوء هو الذي يمكننا من حل المشاكل.

الشيخ صقر: نحن حرصون على التفاهم معكم حول كافة الأمور.

وبعد ذلك عقد اجتماع منفرد بين صاحب السمو الشيخ صقر والسفير الإيراني بناءً على طلب السفير حيث دار الحديث التالي:

السفير: إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لا تحصل بيننا نزاعات وإننا على استعداد لتقديم أي مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى، بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا في رأس الخيمة لإنعاشها اقتصادياً في جميع الحقول الزراعية والتجارية، وأن نعمل علاقة خاصة معكم.

الشيخ صقر: إن الكلام جيد إلا أنني أريد أن أفهمك شيئاً لا تعرفه وهو أن لدينا والحمد لله أموال كثيرة ولا يوجد في بلدنا فقير واحد.

والشيخ زايد هو الأخ العزيز وهو أيضاً بمثابة الأب لم يقصر أبداً وهو يسد حاجتنا من كل شيء. أما بالنسبة للتعمير والعمارات التي تراها في أبوظبي ودبي، فإنني أقول لك أن دورنا سيأتي ونعمر البلد وعلينا أن نصبر قليلاً وكل الشعب يتفهم الأوضاع.

أما قضية جزر طنب، فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من الإنجليز وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هي أقوى من رأس الخيمة ولكن هنالك من هو أقوى من الجميع إنه الله سبحانه وتعالى.

وقضيتنا واضحة وضوح الشمس ولدينا وثائق كثيرة تثبت حقنا فيها، ونشاء الأقدار أن نكون وإياكم جيران فنحن مفروضون على بعضنا البعض سواء أردناكم أم لم نردكم، وعلى الجار أن يرفع مصالح جاره. وكنا نتصور أنه عندما طرد الشاه أن يكون ذلك فرجاً لنا فكتبنا عدة رسائل للإمام الخميني ولكن لسوء الحظ لم نلتق أي رد. ووطننا أنفسنا على الصبر لعل جارنا يعيد النظر في موقفه ويرى خطأه الذي ارتكبه في الماضي ويرعى حق الجوار. إننا لم ننتهم الشعب الإيراني بالاعتداء، وإنما الاعتداء كان سببه هو الشاه لأطماعه الشخصية. وأنتم استوليتم على الجزر في عهد الإنجليز ونحن تحت حمايتهم وهذا عمل مشين، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنها ارتكبت بحقناً خطأً كبيراً.

وأود أن أفهمك أننا لا نبيع ولا نشترى، والأوطان لا تباع ولا تشتري
نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب، وليس هنالك من وسيلة لحل هذه
المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وعليك أن تبلغ حكومتك بما
أخبرتكم به، وبصفتك رجلاً صالحاً نأمل أن تسعى بالصلاح، وإنني
أسف أن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن لأن المشاكل جميعها لها حلول.
وأنا انتظر منك الجواب على أساس ما أخبرتكم به.
وبهذا انتهى الاجتماع.

إنهاء معاهدات الحماية مع بريطانيا

لقاء سمو الحاكم وسمو ولي العهد مع المقيم والمعتد البريطاني
التوقيع على إنهاء معاهدات الحماية
التوقيع على اتفاقية الصداقة
رسالة جوابية من المستر ووكر القنصل البريطاني العام
رفض سمو الحاكم للتعويضات الإيرانية

لقاء سمو الحاكم وسمو ولي العهد مع المقيم والمعتد البريطاني

وفي صبيحة يوم الأربعاء 1971/12/1 اجتمع صاحب السمو الشيخ صقر بحضور صاحب السمو الشيخ خالد ولي العهد في الديوان الأميري بالمقيم السياسي البريطاني جيفري آرثر وبرفقته المعتد جوليان ووكر وقد سيطر جو الوجوم والامتعاض على الاجتماع إثر الاحتلال الإيراني للجزر.



جيفري آرثر في الديوان الاميري براس الخيمة ١٢/١ ١٩٧١

بدأ المقيم الحديث فأشار إلى طلب الإمارات الأخرى إنهاء الحماية البريطانية قبل تشكيل الاتحاد لتتمكن الدولة الجديدة من الانضمام إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية وأنه قد تحدد يوم 1971/12/2 موعداً متقدماً لإعلان الدولة حتى تتمكن من التقدم إلى الأمم المتحدة قبيل انتهاء دورتها المتوقع لها يوم 1971/12/5، وقال:

" نحن فكرنا إنهاء المعاهدة مع رأس الخيمة، ومن بكره القوات الخفيفة باقية وهي خفيفة جداً. وفي البحرين ما عندنا إلا أربعة طائرات حمل ومن بكره هي قوات ما نقدر نستعملها إلا بموافقة الاتحاد لأنه دولة مستقلة. فيما يخص الجزر كما تعرفون نحن ما اهتميت بالمدة الأخيرة لأن السير وليم لوس كان هو توصل إلى اتفاقية الشارقة. الطنب نحن عرفنا أن الإيرانيين سيأخذونها والشاه قال لي قبل ثلاثة سنين أنه سيأخذها يوم بعد خروجنا، ويمكن أراد أن ينزل في طنب في نفس اليوم الذي ينزل فيه بأبوموسى ويمكن فكر أن علاقاته مع العرب ستكون موبزين لنزوله في أبوموسى وما بغى يكون مرتين. وأنا وحكومتى متأسفين للأرواح التي ذهبت، لكن نزول الشاه كان معروف لأنه هو قال علانية إذا ما أقدر آخذ الجزر بالطريقة السلمية، آخذها بالقوة، ونحن أخبرناكم أن الشاه راح يسوي هذا، لأن شعبه يريد ذلك، وهذا كما صار. فيما يخص إنهاء المعاهدات نحن من زمان اعترفنا برأس الخيمة كدولة عربية مستقلة لها علاقات خاصة معنا، ونحن نعترف برأس الخيمة كما اعترفنا، ولكن الحماية والعلاقات الخارجية، وأنتم مستقلين بكل معنى الكلمة، ولكن من اليوم ما بنكون، ونريد أن يستمر التعاون، ونحن حاضرين نتعاون في كل شيء وطبعاً نفتكر أن أحسن شيء تنتمون إلى الإمارات العربية.

الشيخ صقر: بالنسبة للعلاقات التي شرحتها نحن نعرف منذ ثلاث سنوات، ولكن بالنسبة لاحتلال الجزر في هذا الوقت فهذه إساءة في وجهكم وفي أعناقكم، ولو اعتدوا بعد توقيعنا على إنهاء الاتفاقية لكننا سكتنا. أما

بالنسبة للعلاقات بيننا للصدّاقة فنحن أكيد نرحب بها ونريد أن تستمر علاقة طيبة وصدّاقة.

المقيم: اليوم لي مؤلم وما عندي سوى إلغاء المعاهدات ونريد إلغائها بطرق الصدّاقة، كما أنهيناها مع الإمارات الباقية، وما في فرق بينكم سوى أنكم خارج الاتحاد والأوراق التي نوقعها معكم هي نفس الأوراق التي وقعناها مع الآخرين سوى مع دولة البحرين لأن نفوسها كبيرة كدولة. إذا تريد وكيلنا موجود، أنا موجود في البحرين، نحن نفكر في تأسيس علاقات قنصلية وإذا وافقت الخارجية يكون ووكر القنصل العام.

التوقيع على إنهاء معاهدات الحماية واتفاقية الصداقة

وتابع المقيم جيفري آرثر كلامه بعد ذلك فقال: أنا عندي سبع معاهدات ألغيتها اليوم وأظن شفتوها، الورقة الأولى مني.. هذا نفس الكتاب تبادلناه مع قطر والبحرين والاتفاقيات المؤقتة لازم ألغيتها قبل ثلاثة شهور، وأظن شفتم المسودات وإذا متفقين نوقع.

الشيخ صقر: تفضل مستعدين.

المقيم: إن هذه الرسائل مكتومة لأنه ما كان مكتوم لازم يروح لهيئة الأمم، وهذا كل شيء وأنا أشكركم، أنا لازم أسترخص لأن عندي ثلاثة باقين".

وتنص اتفاقية الصداقة على ما يلي:

"ياصاحب السعادة،

أحبيكم أطيب تحية.

وبعد، فإشارة إلى مذكرة سعادتك المحررة بتاريخ اليوم ونصها كما يلي:
أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التي جرت بين سموكم وبينني بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ودولة رأس الخيمة ورغبة حكومة سموكم في أن تستعيد دولة رأس الخيمة كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة.

ولقد تم الاتفاق خلال تلك المحادثات على النتائج الآتية:

1- إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة لمناقاتها لتولي دولة رأس الخيمة كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

2- إنهاء المعاهدة العامة المؤرخة في 1853 والمعاهدات والالتزامات التي قبلتها دولة رأس الخيمة بالتطبيق لتلك المعاهدة وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة المنبثقة عن العلاقات التعاھدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتباراً من تاريخ اليوم.

3- استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة. ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين الدولتين تنظم علاقاتهما في المستقبل.

فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الاتفاق عليها بين سموكم وبينني، فلي الشرف أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها اتفاقاً بين الحكومتين في هذا الشأن يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ اليوم.

وإني لأغتم هذه المناسبة لأجدد لسموكم تأكيداتكم لكم بأسمى معاني تقديري".*

يسعدني، جواباً على هذه المذكرة، أن أؤكد لسعادتكم موافقتي على أن ما جاء بها يمثل تمثيلاً صحيحاً النتائج التي تم الاتفاق عليها خلال محادثاتي

* - هذا النص حمله المستر/ جيفري آرثر جاهزاً معه للتوقيع من حكام الإمارات، وقد تضمن المذكرة البريطانية القاضية بإنهاء العلاقات التعاھدية واستمرار العلاقات بين الطرفين كعلاقات الصداقة، كما تضمن إجابة الحاكم بالموافقة والتوقيع عليها.

معكم وإن تلك المذكرة وجوابي هذا عليها يشكلان معاً اتفاقية بين حكومتينا
في هذا الشأن يسري مفعولها من تاريخ اليوم.

وتقبلوا سعادتكم فائق التحية والتقدير.

صقر بن محمد القاسمي

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها



جيفري آرثر مغادراً رأس الخيمة عقب إنهاء اتفاقية الحماية

رسالة جوابية من ووكر القنصل البريطاني العام

ورداً على برقية صاحب السمو التي أرسل بها محتجاً إلى المعتمد البريطاني في دبي بعث جوليان ووكر رسالة إلى سموه قال فيها:

" أكتب إليكم رداً على برقيتكم المؤرخة في الثلاثين من نوفمبر التي تطلعونني فيها على الهجوم الذي قامت به القوات الإيرانية على جزيرتي الطنب، كما وأجيب هنا عن البرقيتين اللتين بعثتم بهما في نفس التاريخ إلى رئيس الوزراء وإلى الممثل البريطاني الدائم في هيئة الأمم المتحدة في نيويورك. وإنه من دواعي الأسف العميق لدى حكومة صاحبة الجلالة أن تؤدي الأحداث التي أشرتم إليها في برقيتكم إلى خسارة في الأرواح.

كما تعلمون سموكم، لقد بذل السير وليم لوس قصارى جهده للوصول إلى تسوية لجزيرتي الطنب عن طريق المفاوضات. وتأسف حكومة صاحبة الجلالة أشد الأسف لتعذر إيجاد أي حل قبل إنهاء العلاقات التعاهدية بين رأس الخيمة وبريطانيا العظمى في الأول من ديسمبر.

وفيما يتعلق بالمستقبل، وبعد أن اتخذت علاقة حكومة صاحبة الجلالة مع إمارات الخليج طابعاً جديداً، فإن أعمالنا ستسير وفق مخطط كما كان في الماضي، وذلك للإسهام في توطيد الاستقرار والانسجام الشاملين في منطقة الخليج. وتؤمن حكومة صاحبة الجلالة إيماناً راسخاً بأن مصالح جميع الأطراف الحاسمة تكمن في حفظ السلام والاستقرار والأمن لمنطقة الخليج،

كما وتأمل أن يسير نشاط جميع الأطراف المعنية وفق الحاجة للإسهام في تحقيق هذا الهدف.

وختاماً، أرجو أن تتقبلوا فائق تحياتي واحترامي.

ج. ف. ووكر

قنصل عام صاحبة الجلالة "

رفض سمو الحاكم التعويضات الإيرانية

وأُتبع المستر ووكر رسالته تلك برسالة أخرى إلى سمو الحاكم يوم 1971/12/9 بصفته المستشار والقنصل العام البريطاني قال فيها:

" لي الشرف أن أطلع سموكم بأن الحكومة الإيرانية قد أبلغت سفيرنا في طهران أن شاه إيران قد وافق على دفع التعويضات لسكان جزيرة الطنب، وعلى إعادة شرطة رأس الخيمة بكل احترام. ولقد أمر الشاه بإصدار بيان بهذا الخصوص.

وقد أطلعني السفير أن جريدة الكيهان الصادرة في 8 ديسمبر نقلت عن مصادر مسؤولة أن أفراد شرطة رأس الخيمة الذين تم اعتقالهم في أرض الطنب الكبرى والذين أصيب بعضهم بجراح، سيطلق سراحهم خلال اليومين القادمين، وأن أولئك الذين قرروا مغادرة جزيرتي الطنب بعد وصول القوات الإيرانية إليها بفترة وجيزة، سوف يحصلون على تعويضات عن أية ممتلكات خلفوها وراءهم. كما وأخبرني السفير أن البحرية الإيرانية قد زودتهم بقائمة الإصابات التي تحمل أسماء أفراد الشرطة الذين جرحوا، وقال إن هؤلاء المصابين سوف يتم ترحيلهم حالما تسمح حالتهم الصحية بذلك. سأنتقل إليكم تفاصيل الإصابات تلفونياً حالما أحصل عليها "

ورداً على تلك الرسالة بعث صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي
بالرسالة التالية:

" تلقينا رسالتكم المؤرخة في 9 ديسمبر 71 والذي أبلغتمونا فيها موافقة
الحكومة الإيرانية على إعادة أفراد شرطة رأس الخيمة الجرحى الذين اعتقلوا
في جزيرتنا طنّب وعلى دفعها تعويضات لسكان الجزيرة.
لقد وصل أفراد الشرطة الذين أسرتهم القوات الإيرانية المعتدية إلى رأس
الخيمة.

أما عرض الحكومة الإيرانية دفع تعويضات لسكان جزيرة طنّب فمرفوض
جملةً وتفصيلاً، ذلك أن السلطة الإيرانية في جزيرتي طنّب الكبرى
والصغرى إنما هي سلطة عدوانية غير شرعية لا نعترف بها ولا نتعامل
معها، وإذا تمكنت قوات الغدر والعدوان من السيطرة عليهما بصورة مؤقتة
فسنبقى دوماً نناضل في سبيل إعادة الحق إلى نصابه بإعادة الجزيرتين إلى
حظيرتهما العربية "

ردود الفعل على الاحتلال الإيراني وللتحرك الرسمي لحكومة رأس الخيمة

ردود فعل عربية شعبية ورسمية.

وفود زائرة.

موقف المعارضة الإيرانية.

جامعة الدول العربية وقضية الجزر.

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية يتباحث مع:

* السفير البريطاني في القاهرة.

* السفير الإيراني في القاهرة.

انعقاد مجلس الجامعة العربية لبحث قضية الجزر.

رسالة من سمو الحاكم للقادة العرب في كل من:

السعودية وتونس والمغرب والكويت.

اجتماع مجلس الأمن لبحث قضية الجزر.

ردود فعل عربية على الاحتلال الإيراني

كانت ردود الفعل العربية يوم الاحتلال الإيراني للجزر غاضبة وواسعة على امتداد الوطن العربي كما شملت مشاعر الغضب الجاليات العربية المقيمة في الدول الأجنبية، وتمثلت ردود الفعل على المستوى الرسمي ببرقيات بعض القادة والزعماء العرب إلى صاحب السمو الحاكم، مؤكدين استنكارهم للعدوان الإيراني على جزء عزيز من الوطن العربي، وقد اتخذ بعض الرؤساء العرب إجراءات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تجاه المعتدي والمتعاونين معه.



المظاهرات الاحتجاجية على احتلال إيران للجزر تعم الإمارات

وعلى مستوى الهيئات وال جماهير العربية شهدت الساحة العربية مظاهرات ومسيرات غاضبة طالبة باستعادة الجزر، واتخاذ موقف حاسم تجاه ذلك العدوان والقائمين به، فقد قامت مظاهرات غاضبة وعنيفة في بعض مناطق الساحل العماني، طالبت بضرب المصالح الإيرانية في المنطقة. إذ خرجت

جموع المواطنين في رأس الخيمة ودبي وأبوظبي والشارقة وفي الإمارات الشقيقة الأخرى بمسيرات شعبية وطلائية كبيرة استكراً للغزو الإيراني الغاشم.



كما شاركت المرأة في الإمارات بمظاهرات نسائية استنكارية للحدوان الإيراني على الجزر العربية شاجبة استيلاء القوات الإيرانية على ممتلكات أصحاب الجزر وعلى مساكنهم.

ففي أبوظبي أصدرت حكومة الإمارة بيان استنكار احتجت به على إيران لإقدامها على احتلال الجزر الثلاث وقال البيان: إن أبوظبي لم تكن تتوقع مثل هذا العمل من جوار تربطه مع الدول الإسلامية عامة والدول العربية خاصة صلات كانت تقتضي أن تحل كافة المشاكل المعلقة بالطرق الودية وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وصرح صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قائلاً: إن هناك براهين تثبت أن الجزر عربية لكننا لا نسعى لأن ننزع هذه الجزر بأسلوب غير أخوي، وهذه نيتنا .. وهذا ما أعلنه منذ أول

يوم لجيراننا وعرفوا ما هو موقفنا .. وهذا حق وعلى الإنسان أن يلتزم به لأنه حق أمة وحق دولة لا يمكن تركه أو التنازل عنه، ونحن لا نريد شيئاً من الشقاق مع جيراننا، وإن عدم الصدام هو الشيء الوحيد الذي جعلنا أن نتابع حقوقنا بما هي أحسن حتى لا يشمت بنا عدو.

وفي الكويت بعث سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح برقية إلى سمو الحاكم قال فيها: لقد أعلنت الكويت مراراً موقفها من موضوع هذه الجزر التابع من إيماننا بعروبتها الأصيلة وبذلت ما بوسعها من جهد لتأكيد هذه الحقيقة لجميع الأطراف المعنية كما نوه به بيان وزير خارجيتها أمام مجلس الأمة أمس، وكذلك استتكرت الكويت دائماً وفي كل مناسبة الالتجاء إلى القوة في المعاملة بين الشعوب ولحل المشاكل الدولية، بمخالفة ذلك للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مؤكدين لسموكم استعدادنا للوقوف مع الأخوة العرب صفاً واحداً فيما يجمعون عليه من خطوات وإجراءات تحفظ للعرب حقوقهم، والله ولي التوفيق.

هذا وقد استدعى معالي وزير الخارجية الكويتي إثر الاحتلال سفير بريطانيا وقدم له احتجاج الحكومة الكويتية على موقف بريطانيا من عدم التزامها بالمعاهدة المبرمة مع حكام الإمارات، وتواطئها مع الاحتلال الإيراني.

كما استدعى الوزير الكويتي القائم بالأعمال الإيراني وأبلغه احتجاج الكويت على احتلال إيران للجزر العربية الثلاث.

وأجرت الحكومة الكويتية اتصالات عاجلة مع الدول العربية لاتخاذ موقف موحد إزاء هذا العدوان.

وعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة عاصفة طالب فيها النواب حكومة الكويت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران احتجاجاً لاحتلالها للجزر الثلاث.

وعقدت النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية اجتماعات جماهيرية غاضبة، وخرجت في مسيرات ومظاهرات استتكرارية تحمل (يا فطات) تعبر عن مشاعر الجماهير الوطنية والقومية، وتوجهت إلى مجلس الأمة الكويتي مطالبة بدحر العدوان، واستعادة الجزر، واتخاذ كافة الإجراءات ضد المعتدين.

وكان لأجهزة الإعلام الكويتية من إذاعة وصحافة وتلفزيون الدور الكبير في تغطية أحداث العدوان والتوعية بالأخطار التي يمثلها الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث على منطقة الخليج العربي وعلى الأمة العربية والوطن العربي الكبير وعلى السلام والاستقرار العالمي.

وفي بغداد بحث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر برقيةً جوابيةً عاجلةً إلى صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي قال فيها: إن نداءكم القومي إلى ملوك ورؤساء العرب أوضح حقيقة الموقف الناجم عن العدوان الإيراني على الجزر العربية أمام شعبنا العربي، وكان صوتكم صادقاً عبرتم فيه عن التزامكم القومي الأمين بحقوق أمتنا وحفاظكم على سيادتها والدفاع عنها تجاه العدوان الإيراني السافر، الذي أقدمت عليه حكومة إيران والتي لم ترع الحقوق والاعتبارات والارتباطات التي تشد الشعب العربي بالشعب الإيراني المسلم، ويأتي هذا العدوان مرافقاً للعدوان الصهيوني الإسرائيلي الشرس الذي يواجه شعبنا العربي في أكثر مراحلها. إن وقفتم الوطنية الشجاعة في وجه

المعتدين الغاصبين واستشهاد أبناء شعبنا لصد هذا العدوان والدفاع عن أراضيهم الخيرة كان درساً في الوطنية والتضحية سيسجلها تاريخ أمتنا بالفخر. ولقد كنا في العراق ومنذ أن كشفت حكومة إيران عن نواياها وأطماعها التوسعية مدركين أبعاد ومرامي تلك السياسة العدوانية والمخططين لها من القوى الامبريالية والاستعمارية، وقد حرصنا في كل أدوار أعمالنا الذي يمليه الواجب القومي علينا، وفي الخليج العربي من أجل قيام مواجهة عربية مشتركة المواقف فيما نحن بصدد اتخاذه ومنها عرض هذا الوضع الخطير على الأمم المتحدة، سنقف وإياكم وجماهير أمتنا إلى أن نتحرر جزرنا العربية من المعتدين الغاصبين وفقكم المولى تعالى وشعبنا العربي في رأس الخيمة في وقفكم الوطنية المشرفة والعاملين المخلصين من أبنائها في الدفاع عن سيادة هذه الجزر والذود عن حياض الوطن.

ودعت الحكومة العراقية في بيان أذاعته إثر العدوان الإيراني الأمة العربية إلى مواجهة هذا التحدي الاستعماري الجديد في المنطقة كما دعت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة فوراً، وبادرت الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ومع بريطانيا التي حملتها مسؤولية احتلال الجزر الثلاث وما ينجم عن هذا العمل العدواني.

واستدعى السيد/ مرتضى الحديثي وزير الخارجية سفراء الدول الأجنبية وأعلمهم أن ما قامت به إيران " يعتبر تهديداً خطيراً للسلام وللמلاحه الدولية في منطقة الخليج العربي ".

كما اجتمع الوزير العراقي بالسفراء العرب وناقش معهم " وسائل العمل العربي الانتقامي المشترك من أجل وقف العدوان الإيراني، وإقامة نظام

دفاعي عربي إقليمي لملء الفراغ السياسي الذي ينجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة".

وطالب العراق رسمياً دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد للنظر في احتلال إيران للجزر العربية، مع التنديد ببريطانيا لتواطئها مع إيران في ذلك. كما قامت الحكومة العراقية بعد ذلك بطرد مجموعة كبيرة من المقيمين بالعراق بصورة غير مشروعة وذلك رداً على تهجير إيران لسكان جزيرة طنب.

كما وجه العراق مذكرةً شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية بين فيها الانتهاك الإيراني الصارخ لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة لأن الجزر العربية الثلاث هي عربية بحكمها التاريخي والجغرافي، وطالب العراق إيران بسحب قواتها من الجزر وإنهاء الاحتلال فوراً.

وطالبت الحكومة العراقية الدول العربية بإقامة تحالف عربي موحد لمواجهة الأطماع الإيرانية.

وقد لعبت وسائل الإعلام والصحافة العراقية دوراً كبيراً وبارزاً في شجب العدوان الإيراني على الجزر العربية والتوعية بأبعاد العدوان الإيراني والأطماع التوسعية الإيرانية، وتحريك الرأي العام العالمي لتأييد الحق العربي، ونشرت أخباراً ومقالات عن ردود الفعل العربي والعالمي، كما شاركت المنظمات والاتحادات والهيئات الوطنية والمهنية العراقية في استنكارها للعدوان وشجبه.

وفي البحرين بعث صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة برقية إلى صاحب السمو الحاكم مستكراً العدوان الإيراني الغاشم وقال: لقد فوجئت بالإجراء الذي اتخذته إيران باحتلال الجزر الواقعة على مدخل الخليج. إن البحرين تؤمن إيماناً وثيقاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وترى أن الخلافات بين الدول يمكن حلها عن طريق ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك المبادئ الخاصة بضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية في حل هذا الخلاف. إن البحرين تأمل أن تعيد إيران النظر في هذا الموقف بما يتفق باستتباب العدالة والأمن في المنطقة.

ومن قطر تلقى صاحب السمو الحاكم برقية من صاحب السمو الشيخ أحمد بن علي آل ثاني قال فيها: لقد أزعجنا هذا الاحتلال لهاتين الجزيرتين العربيتين، فأصدرنا بياناً مذاعاً استنكرنا فيه هذا الحادث المؤسف وطلبنا من إيران أن تراعي وتتقيد بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، هذا وإن دولة قطر ستعمل كل ما في وسعها متضامنة مع بقية أشقائها من الدول العربية لإعادة الحق إلى نصابه راجين أن يوفقنا الله إلى ذلك ومتمنين لعظمتكم التوفيق والسداد، حفظكم الله ورعاكم.

وفي دمشق قامت مسيرات شعبية كبيرة استنكاراً لاحتلال إيران للجزر، ولسياسة بريطانيا في الخليج العربي.

وأكد الرئيس السوري حافظ الأسد في رده على برقية صاحب السمو الحاكم حرص سوريا على حقوق الإمارات، وعلى عروبة الجزر، واستنكاره لذلك الاحتلال الذي يخالف كل القيم والأعراف لاسيما روابط الإسلام والجوار التي تربط إيران بالعرب.

وتقدمت وزارة الخارجية السورية بطلب إلى الجامعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة ولمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث الموضوع، واتخاذ القرارات والمواقف الكفيلة باستعادة الجزر الثلاث.

وأدانت الحكومة السورية بشدة استيلاء إيران على هذه الجزر وطالبت الأمم المتحدة العمل فوراً من أجل إعادة هذه الجزر إلى أصحابها الشرعيين. واتهم بيانٌ صادرٌ عن وزارة الخارجية السورية إيران والمملكة المتحدة بالتواطؤ في احتلال الجزر، وقال البيان: "باسم الأمة العربية نطالب بسحب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث". ودعا البيان الأمم المتحدة وكل الدول المحبة للسلام إلى مساعدة العرب في إرغام الإيرانيين على إعادتها، وقال البيان: "إن سياسة الأمر الواقع المبنية على القوة لا يمكن أن تؤثر في الحق العربي المبني على الملكية التي تدعمها الحقائق التاريخية".

وفي ليبيا : خرجت مسيرات كبرى عمت المدن الليبية استككاراً للعدوان الإيراني وكانت الشعارات والهتافات تتحدث عن ذلك العدوان بأنه مؤامرة كبرى ضد الأمة العربية وتحمل بريطانيا المسؤولية عما جرى، هذا وكان الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي قد بعث برقية جوابية صريحة يوم الاحتلال إلى سمو الحاكم جاء فيها:

"إننا نحیی موقفکم العربی الأصل حیال احتلال ایران للجزر العربیة ونحن نرى أن بريطانيا هی المسؤول الأول ونحملها نتائج هذه المسؤولية وهي بهذا العمل برهنت على أنها لازالت بعقلیة عام 1948 بما فیها من روح استعماریة وحقد على العرب ونکت العهود واستخفاف بالقانون الدولي، ویؤسفنا أن تتحول حكومة ایران إلى عبد مطیع لتنفیذ أوامر سیدها الاستعمار

الإنجليزي، وتتواطأ معه في فترة كنا نظن أن إيران تقف مع العرب ولو من بعيد ضد عدو الدين المشترك، وهكذا تنكشف حلقات المؤامرة الدولية ضد الأمة العربية".

وكان رد الفعل الفوري للجماهيرية الليبية الشقيقة أن أمت شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا والتي تستخرج مالا يقل عن 20 مليون طن من النفط الخام سنوياً، وأطلقت عليها اسم شركة بترول الخليج العربي، وذلك رداً على ما اعتبرته ليبيا تأمراً بريطانياً مع إيران. كما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر بسحب كل موجوداتها النقدية من العملات المودعة في المصارف البريطانية والتي تقدر بما لا يقل عن 600 مليون جنيه إسترليني.

وفي تونس أدلى السيد محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية بتصريح أعرب فيه عن أسفه للاحتلال الإيراني ونزول القوات الإيرانية في الجزر العربية الثلاث.

وقال: إن العالم يعلم أن الجزر عربية، وأنه إذا كان القصد الإيراني اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات على المنطقة، فإنه ليس من الصعب التفاهم وإيجاد حل ودي للمشكلة، إلا أنه من المهم تسوية مشكلة السيادة على هذه الجزر.

واعتبرت منظمة التحرير الوطني الفلسطينية بتشكيلاتها الثورية المتعددة الاحتلال الإيراني للجزر العربية قضية مماثلة لروح العدوان الصهيوني على فلسطين العربية. وقد أعربت الجبهات الفدائية عن اعتقادها بأن قضية تحرير الأرض العربية واحدة وأن على الأمة العربية أن تقف بحزم لحماية الأرض العربية واستعادة ما اغتصب منها.

ومن اليمن بعث الرئيس اليمني عبد الرحمن الإرياني برقية هذا نصها:
" تلقينا برقيتكم بشأن الاعتداء الإيراني على جزيرتي طنب واحتلالهما بالقوة
ولقد تلقينا هذا النبأ المؤلم ساعة سماعه باستغراب شديد لمثل هذا العمل الذي
تقوم به دولة إسلامية شقيقة وجارة كان المفروض منها أن تحافظ على
الصلات الأخوية الإسلامية وعلى علاقات الود وحسن الجوار ولكنها فاجأتنا
بهذا العمل الذي يسيء إلى كل العرب ويخلق أزمة جديدة في المنطقة ونحن
على يقين أن إيران ما كانت لتقدم على هذا العمل لولا وجود الفرقة والانقسام
في الصف العربي ولو كان هنالك وحدة قوية لعملت لها إيران كل حساب
ولما وجدت القضية بهذه السهولة، وإننا للأسف ونستذكر هذا الاحتلال ونعد
عظمتكم بأن نكون معكم قلباً في إثارة القضية في كل المحافل الدولية وفي
الجامعة العربية وسنلتزم في جميع مواقفنا بمبدأ الدفاع عن حق رأس الخيمة
في استرجاع حقوقها المسلوبة وأراضيها المحتلة ولاشك أن الاحتلال بقوة
السلاح عمل لا يقره قانون ولا يقبله أحد وفي الختام لكم تحياتي القلبية
والسلام.

وأصدرت وزارة الخارجية اليمنية بياناً أعربت فيه عن أسفها البالغ لقيام
إيران باحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي، وأكد البيان أن هذا العمل
يتنافى مع روابط الإسلامية الأخوية بين إيران والعرب، كما ينافي القوانين
الدولية التي تنص على عدم اغتصاب أراضي الغير بقوة السلاح.

ومن القاهرة بعث الرئيس المصري أنور السادات برقية إلى سمو الحاكم
دعا فيها إلى التعقل والتفاهم في معالجة موضوع الاحتلال الإيراني للجزر
الثلاث.

وأعلنت مصر أن الخطوة التي أقدمت عليها إيران باحتلالها الجزر عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني.

وقال بيانٌ لمتحدث رسمي: إن مصر ترى أن بريطانيا هي المسؤولة عن حماية الجزر العربية في الخليج من أي اعتداء خارجي بناءً على اتفاقيات الحماية التي ما زالت نافذة المفعول وحتى يتم تسليم الجزر إلى أصحابها. وأضاف البيان: إن مصر فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض الودي مع دول الخليج بعد أن يتم استقلالها، وذلك أن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال.

وفي الجزائر استدعت وزارة الخارجية السفير الإيراني وسلمته احتجاجاً شديد اللهجة ضد نزول القوات الإيرانية في جزر الخليج العربي، وقد أصدرت الوزارة بياناً استنكرت فيه ما قامت به القوات الإيرانية واعتبرت ذلك العمل "مظاهرة استعمارية من المظاهرات العسكرية".

وعبرت المملكة العربية السعودية في بيان رسمي عن دهشتها لاحتلال إيران للجزر كما عبر البيان عن دهشة المملكة لاستخدام إيران القوة في احتلالها في الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل الحل السلمي للمشكلة عن طريق المفاوضات، وطالب البيان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في موقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي لبنان رفع المتظاهرون من طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت داخل الحرم الجامعي لافتات تندد بالاحتلال الإيراني للجزر وبالتواطؤ البريطاني معها.

برقيات مستنكرة للعدوان الإيراني

كما تلقى حاكم البلاد مجموعة من البرقيات يستنكر فيها مرسلوها العدوان الإيراني الغاشم على الجزر العربية الثلاث وتهجير القوات الإيرانية لأهالي جزيرة طناب من ديارهم وأعلن مرسلو البرقيات تأييدهم لموقف سمو الحاكم في رفضه الاتصياح للضغوط والتهديدات، واستعدادهم لبذل النفس والنفيس من أجل استرداد هذه الجزر وحماية عروبة الخليج. ومن مرسلي هذه البرقيات شباب الاندية الرياضية وأعضاء الهيئات الشعبية ورجالات المناطق وزعماء القبائل والعشائر ومن عدد من أبناء الإمارة القاطنين في الخارج.

وفود زائرة

واستقبلت رأس الخيمة في الأيام الأولى للاحتلال الإيراني للجزر عدداً من كبار المسؤولين العرب الذين قدموا إلى الإمارة للقاء صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي وصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم.

فقد وصل إلى الإمارة الراحل عبد السلام جلود نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في قطر الليبي الشقيق، وعقد اجتماعاً مع صاحب السمو الحاكم

وصاحب السمو ولي العهد تداولوا خلاله ما مر من أحداث في المنطقة وأبعاد العدوان الشاهنشاهي على الإمارات. وقد ندد الراحل جلود بالاحتلال الإيراني للجزر العربية وقال: إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وشدد على ضرورة استعادة الجزر وتلقين المعتدين درساً في أن الحق العربي ليس سهل المنال وأن الأمة العربية لن تتهاون في الدفاع عن حياضها.



عبد السلام جلود خارجاً من مديرية الشرطة برأس الخيمة

وقام الزائر الليبي والوفد المرافق له بزيارة إلى مبنى الحصن في رأس الخيمة حيث مقر قيادة الشرطة والأمن العام وشاهد أعداد المتسللين الذين نزلوا على أرض الإمارة في أعقاب احتلال طنب عن طريق المراكب الصغيرة في ظلام الليل والذين تم إلقاء القبض عليهم في مواقعهم قبل أن يتمكنوا من دخول المدينة والمناطق العامرة. وكان ذلك بفضل العيون الساهرة.

كما وصل إلى رأس الخيمة معالي السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية الشقيقة في زيارة



عبد الحليم خدام مع المؤلف خلال زيارته للإمارة في عام ١٩٧١

قصيرة للإمارة اجتمع خلالها مع سمو حاكم البلاد وبحث معه جوانب الوضع الراهن في المنطقة بعد إقدام إيران على عدوانها الغادر على الجزر العربية الثلاث.

وقد حمل معاليه إلى صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي تأييد الجمهورية العربية السورية لموقف رأس الخيمة، وتأكيداً للحقوق القومية والوطنية لإمارة رأس الخيمة والأمة العربية في الجزر العربية الثلاث، وأكد الوزير العربي السوري وقوف القطر العربي السوري الحازم ضد العدوان الإيراني على هذه الجزر.

موقف المعارضة الإيرانية

لقد وقفت القوى الإيرانية الوطنية المعارضة لنظام الشاه ضد الاحتلال الإيراني للجزر وضد السياسة التوسعية لمحمد رضا بهلوي، وكان موقفها تدعيماً للحق العربي وللحفاظ على العلاقات الودية والتآخي بين الشعبين العربي والإيراني.

فقد أبرق الجنرال الإيراني الدكتور محمود بناهيان عن التنظيم الثوري للجبهة الوطنية الموحدة الإيرانية، برقية إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر مستتكرًا خطوة الحكومة الإيرانية ومعبراً عن تضامن الجماهير الإيرانية مع الشعب العربي في نضاله ضد العدوان الشاهنشاهي التوسعي وفي ما يلي نص البرقية:⁴⁸

" لقد أثار الاحتلال العسكري والحملة على الناس الآمنين في الجزر الثلاث (أبوموسی وطنب الكبرى وطنب الصغرى) من قبل شاه إيران بدون أي مبرر قانوني وخلاًفاً للحقوق الدولية، وفقط نتيجة للتآمر الأمريكي الإنجليزي الصهيوني، غضب وسخط جميع الشعوب المحبة للسلام والمعادية للاستعمار في العالم ومنها الشعب الإيراني.

إن الحكومة البريطانية وهي رمز الرجعية السوداء الدولية المتعفنة في العالم، قد مارست من جديد أسلوبها المفضل في التقسيم والشقاق بين دول الخليج، فيما يخص احتلال الجزر المذكورة، كما برهن شاه إيران الخائن مرة أخرى على عبوديته للإمبريالية الأمريكية والإنجليزية ولموشي دايان.

48 - د. خالد العزي - الخليج العربي في ماضيه وحاضره ص 247 .

إلا أن إخواننا العرب بإمكانهم أن يطمئنوا إلا أن الكادحين والمتقنين والعناصر المعادية للاستعمار في إيران في نضالهم الدائر من أجل استئصال سلطة الاستعمار في الشرقين الأدنى والأوسط، والقضاء على حكم الشاه للشعب الإيراني الحر، يقفون كتفاً لكتف مع إخوانهم العرب في النضال المشترك ."

جامعة الدول العربية وقضية الجزر

تابعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدورها قضية التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث على ضوء الاتصالات التي قام بها كلٌّ من سمو حاكم إمارة رأس الخيمة وسمو حاكم إمارة الشارقة، وذلك عطفاً على رسالة حكومة رأس الخيمة بتاريخ 1971/11/20 إلى السيد الأمين العام للجامعة العربية والتي تضمنت عرض قضية التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث، والوساطة البريطانية لتحقيق المطالب الإيرانية*.

فقد اجتمع السيد محمد سليم اليافي الأمين العام المساعد للجامعة مع السفير البريطاني بالقاهرة المستر/ ريتشارد بومونت يوم 1971/11/23 مستفسراً عن موقف بريطانيا من التهديدات والمطالب الإيرانية، وأطلعته على ما دار في الاجتماع السابق لهذا اللقاء الذي عقده مجلس وزراء الخارجية العرب موضحاً له الأهمية الكبرى التي يعلقها المجلس على عروبة الجزر الثلاث، كما أطلعته على القرار الذي أصدره المجلس بمواصلة الاتصالات مع الحكومة البريطانية بشأن الجزر، ونقل له رغبة وزراء الخارجية العرب بأن تستمر الأجواء الودية مع بريطانيا، وكذلك رؤية الجامعة العربية بأن على بريطانيا تقع مسؤولية مهمة يتعين عليها تحملها قبل رحيلها عن الخليج

* أنظر نص الرسالة في فصل مفاوضات الوسيط البريطاني/ الإيراني مع حكومة رأس الخيمة.

العربي، وهي ضرورة عمل كل شيء ممكن من أجل الحفاظ على عروبة
الجزر الثلاث.

لقاءات مع السفير البريطاني في القاهرة

وعن هذا اللقاء قال اليافي: لقد أخبرته بأن الأمانة العامة قد علمت بأن
وليم لوس موجود الآن في منطقة الخليج العربي، وأن هناك عدة مشاريع
يدرسها مع إيران وبعض حكام الإمارات مثل الشارقة ورأس الخيمة
وأبوظبي، وبينت له أن الأمانة العامة كان يسعد بها أن تطلع على هذه
المشاريع والمقترحات .. وإننا على استعداد لمقابلة السير وليم لوس لمناقشة
هذا الموضوع معه.

وقد تلخص رد السفير البريطاني المستر بومونت فيما يلي:

إن الحكومة البريطانية وهي على وشك الرحيل من المنطقة يهتما أن
تسحب في هدوء دون أن تتسبب في أية مشكلة لأي طرف من الأطراف،
وهي تسعى لهذا الهدف وتبذل كل جهد من أجله، وإن معلوماته الخاصة تشير
إلى أن اتحاد الإمارات سوف يتم إعلانه في أوائل الشهر القادم (ديسمبر) وأن
الاتحاد سوف يتقدم بطلب لاكتساب عضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم
المتحدة.

وأشار السفير البريطاني إلى موضوع جزيرة أبوموسى حين قال: إن
حاكم الشارقة يسعى بشكل ودي وصريح في عدم الدخول في أي نزاع وإيجاد
حل ودي مع إيران. وأعرب السفير بومونت عن اعتقاده بأن الحل سيكون
سهلاً بالنسبة لجزيرة أبوموسى. أما بالنسبة لجزيرتي طناب الكبرى

والصغرى، فإن السفير البريطاني يرى أنه لا داعي لإثارة أي خلاف حولهما لعدم وجود أية مصالح أو سكان فيها أو أية حاميات عسكرية *، وأن الوصول إلى اتفاق بشأن هاتين الجزيرتين سيكون هينا.⁴⁹

وفي يوم 1971/11/29 اليوم السابق لاحتلال إيران للجزر الثلاث قام المستر ريتشارد بومونت السفير البريطاني بالقاهرة بزيارة إلى السيد اليافي بمقر الأمانة العامة للجامعة، حيث نقل له صورة الموقف من مذكرة وردت إليه من وزارة الخارجية البريطانية، إذ قال:-

- 1- إن السير وليم لوس لديه مشاغل عديدة جعلته يعتذر عن الحضور إلى القاهرة غير أنه قد تلقى منه نتائج مباحثاته حول موضوع الجزر الثلاث.
- 2- فيما يتعلق بجزيرتي طناب الكبرى والصغرى فإنه لم يتوصل إلى أي اتفاق مع إيران حولهما.

- 3- إن الإيرانيين متشددون كل التشدد في موقفهم هذا.
- 4- إن شيخ الشارقة سيذيع اليوم اتفاقه مع إيران الذي تم بواسطة وليم لوس. ويتلخص هذا الاتفاق فيما يلي:
- أ - أن تقسم الجزيرة (أبوموسى) مناصفة بين إيران والشارقة، ولكل منهما أن يرفع علمه في القسم الخاص به، وأن يضع فيه جنوده.
- ب - ستقوم لجنة مشتركة بين الطرفين بتحديد الحدود بينهما.

* - يبدو أن السفير البريطاني ريتشارد بومونت لم يكن على دراية بواقع الجزر وأهميتها، وبوجود سكان ومزارع وإدارات للخدمات ومركز للشرطة في طناب. (المؤلف).

49 - ملف الجزر العربية الثلاث لدى الأمانة العامة للجامعة العربية - بالقاهرة.

ج - يدفع شاه إيران مبلغ 1.5 مليون جنيه استرليني سنوياً لحاكم الشارقة، لمدة تسعة سنوات.

د - في حال ظهور البترول أو أية ثروات معدنية - وتقوم بالتنقيب عنها حالياً شركة أمريكية - فإن الأرباح تقسم مناصفة بين البلدين، فإذا ما وصلت هذه الأرباح إلى 3 مليون جنيه استرليني، يتوقف الشاه عندئذ عن دفع مبلغ المليون ونصف استرليني.

هـ - ليست هناك أية نصوص على سيادة طرف دون الآخر على هذه الجزيرة، وإنما يعتبر الاتفاق اتفاقاً إدارياً.

و - اتفق كذلك على اعتبار المياه الإقليمية لكل طرف مسافة 12 ميلاً بحرياً.

5- أولاً - وإن حاكم أبوظبي رئيس دولة الاتحاد، قد قبل هذا الاتفاق وباركه.

ثانياً - غير أن هناك خلافاً أثاره حاكما أم القيوين وعجمان بشأن مياههما الإقليمية. ولكن شاه إيران سوف يدفع للحاكمين مناصفة نصف مليون جنيه استرليني بنفس الشروط إلى حين ظهور البترول في مياههما الإقليمية.

ثالثاً - إن حاكم رأس الخيمة غير راضٍ عن هذا الاتفاق وهناك مساعٍ لحمله على قبوله.

6- إنه سيتم توقيع رسائل متبادلة بشأن الموضوع بإشراف الحكومة البريطانية بين حاكم الشارقة وشاه إيران يوم 1971/12/3 في لندن. وهنا دار الحوار التالي:-

بومونت: أعتقد أنه بمجرد توقيع هذه الرسائل فإن الشاه سوف يبادر بإرسال إدارته إلى المنطقة لحين تحديد الحدود. وإن حاكم الشارقة سوف يقوم بإبلاغ هذا الاتفاق إلى الدول العربية.

اليافي: هل يعتبر هذا إيجاراً أم احتلالاً؟

بومونت: لا يمكن القول بأن ذلك إيجار.

اليافي: ألا تعتقد بأن هذا الاتفاق سوف يثير مشاكل كثيرة في المستقبل بين الأطراف المعنية وبين رعايا الطرفين، وذلك في ضوء هجرة الإيرانيين وزيادة عددهم؟

بومونت: لا أعتقد ذلك في الوقت الحاضر؛ لأن الإيرانيين لا يعتبرون أنفسهم قد انتصروا بهذا الاتفاق، وإن رغبتهم حالياً هي تمرير الأمور بقدر الإمكان في هدوء، ثم يكون بعد ذلك لكل حادث حديث.

اليافي: إن من واقع أحاديث وليم لوس وأحاديثكم يتأكد أن بريطانيا كانت معترفة بعروبة هذه الجزر.

بومونت: إننا بالفعل نعترف بذلك ولكن على أساس وجود سكان عرب فيها منذ وقت طويل الأمر الذي جعلنا نعترف بعروبتها من قبيل التقدم.

اليافي: إن هذا الاتفاق خطير وسوف يثير مشاكل لدى الدول العربية المجاورة التي لا تقبل به، وربما تسبب بمتاعب في المستقبل لا يمكن التنبؤ بها الآن.

بومونت: إن هذا الاتفاق يمثل الحد الأدنى الذي أمكن التوصل إليه إزاء التشدد الإيراني.

وكتب السيد اليافي حول اجتماعه الثاني بالسفير البريطاني في القاهرة
يوم 1/12/1971 يقول:

عطفاً على الاتصالات السابقة، وعلى إثر الأنباء التي وردت لنا حول قيام
إيران باحتلال جزيرتي طنب، وبناء على الاتصالات التليفونية بالأمس،
حضر إلى مكنتي في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم الأربعاء
1/12/1971 السيد ريتشارد بومونت وجرى بيننا حديث أورده فيما يلي:
- قدم لي أولاً نسخة عن خطاب حاكم الشارقة الذي أعلن فيه اتفاقه مع
إيران حول جزيرة أبوموسى. ثم قال السفير:

إن الاتفاق الذي نقله إلي في مقابلتنا الأخيرة قد تم تنفيذه بين إيران
والشارقة بطريقة مرضية يوم 30/11/1971 وفي جو ودي.

إنه يأمل ألا يتعرض اتفاق أبوموسى لأي نقد في الوطن العربي، لأن هذا
الاتفاق ثمرة مفاوضات طويلة، وقد قبله الطرفان بحرية تامة، ولم يضطر أي
من الأطراف إلى التخلي عن مطالباته ولا إلى الاعتراف بسيادة الآخر.

إنه يرجو أن يؤكد أنه لم تكن لديه أية معلومات عن موضوع احتلال
إيران لجزيرتي طنب حتى آخر مقابلة بيني وبينه.

إن الإيرانيين قد نزلوا هاتين الجزيرتين فعلاً، ووقع صدام مسلح - تشعر
الحكومة البريطانية بالأسف على ضحاياه - ويسيطر الإيرانيون على
الجزيرتين الآن.

إن الحكومة البريطانية آسفة لأنها لم تتمكن من التوصل إلى أي اتفاق بين
رأس الخيمة وإيران. ورغم أنه قد تم عرض مبالغ سخية ومشروعات
متعددة على حاكم رأس الخيمة، فإن الحاكم رفض أية أموال أو مشروعات أو

تنازل. وإن البريطانيين قاموا بالمستحيل من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق، لدرجة أن إيران قدمت اقتراحاً لحاكم رأس الخيمة بشراء الجزيرتين. ثم عاد السفير البريطاني فأكد صغر حجم الجزيرتين وعدم أهميتهما وأن إحداهما يقطنها 150 نسمة بينما الأخرى خالية تماماً، وأنهما أقرب إلى الساحل الإيراني منه إلى الساحل العربي، هذا في حين أن أبو موسى يسكنها حوالي 800 نسمة وتوجد في مياهها الإقليمية احتمالات للبترول. إن الشاه يطالب منذ سنين عديدة بهذه الجزر ويهدد باستعمال القوة ويؤكد استعمالها عند انتهاء الحماية البريطانية مؤكداً الاستيلاء على الجزر الثلاث فيما لو قام اتحاد الإمارات دون الوصول إلى تسوية لموضوعها. إن بريطانيا تعرف جيداً الآمال والتطلعات القومية العربية، ولكنها تأسف لعدم الوصول إلى اتفاقات تؤمن هذه الآمال والتطلعات. إن بريطانيا عملت دون احتلال البحرين وأوصلتها إلى الاستقلال وأبعدت عنها النفوذ الإيراني كما أنها أنقذت القسم الأكبر من جزيرة أبو موسى وتوصلت إلى قبول إيران بعدم سيادتها على الجزيرة. إن بريطانيا عملت على قيام اتحاد الإمارات واستقلالها، وبذلت كل جهودها من أجل أن تؤيد إيران هذا الاتحاد، وإن بريطانيا تأمل أن تتضمن رأس الخيمة إلى هذا الاتحاد، وإن الشيخين راشد وزايد قد طلبا مساعدة بريطانيا في الحصول على موافقة إيران على قيام هذا الاتحاد. وإنه بالفعل لولا مساعدة إيران وتأييدها لدولة الاتحاد لتعرضت فرص ظهوره إلى حيز الوجود للخطر. (وهنا قلت له: وهذا هو الثمن الذي دفع، فسكت).

أكد شخصياً أن الخسارة في المنطقة ضئيلة بالنسبة لرغبة الدول العربية في علاقات طيبة مع إيران، وضرب مثلاً لذلك بمصر. أعلمني أن بريطانيا ستقوم - ابتداءً من اليوم - بتوقيع معاهدات لإنهاء الحماية على اتحاد الإمارات وإمارة رأس الخيمة. إنه بالرغم من أن إمارة رأس الخيمة لم تدخل الاتحاد فإن مسؤولية حمايتها تقع على بريطانيا، ولكنه لا توجد لدى القوات البريطانية في المنطقة القوة اللازمة للدفاع عن الإمارة.

سألني عما إذا كنت قد اتصلت بالسفير الإيراني في القاهرة أيضاً. فيما يتعلق برد فعل الحكومات العربية قال إنه يأمل ألا تركز الدول العربية فقط على موضوع جزيرتي طنب، وإنما أن تضع في اعتبارها الملامح الجيدة في الوضع الحالي، فهو يرى أن ورقة حساب ماتم إنجازه خلال 15 شهراً (مثل تخلي إيران نهائياً عن ادعاءاتها في البحرين، وظهور البحرين وقطر كعضوين في الجامعة العربية والأمم المتحدة مع الحفاظ على علاقاتهما الطيبة مع الحكومة البريطانية، والاتفاق بين إيران والشارقة حول أبو موسى وظهور اتحاد الإمارات كدولة جديدة، يرى السفير أن هذه الإنجازات أكثر وأشد أثراً عند الحساب من الجانب الآخر (مثل موضوع جزر طنب ونزاع أبوظبي والسعودية حول البريمي).

وقلت له:

إننا فوجئنا ودهشنا لهذه الأنباء - والتي تعترفون بها اليوم - التي أثبتت احتلال إيران لهذه الجزر العربية، وكم كنا نود لو بقينا مستمرين في اتصالاتنا مع إيران وبريطانيا، واستعمال أسلوب الدبلوماسية الهادئة للتوصل إلى اتفاق،

ولكن الأحداث أثبتت عكس ما كنا نبغي وما كان مجلس وزراء الخارجية الذي عقد أخيراً يبتغيه.

إنه ورد في الأنباء أنه تم إنزال القوات الإيرانية على الجزر (بفضل قيادة الشاه الحكيمة وبعد مفاوضات مع وليم لوس) كما قالت الأنباء إن إيران أنزلت قواتها (طبقاً لاتفاق رسمي مع بريطانيا)...

وهنا قاطعني قائلاً: إنه لم يوجد بيننا وبينهم أي اتفاق، ولم تكن لدينا أية معلومات مسبقة عن اعتزام الشاه بشأن هذه الجزر، وإن كنا نعرف رأي الشاه ورغبته في احتلال الجزر لاعتقاده أنه فشل فشلاً ذريعاً في قضية البحرين، ولذا فهو يريد أن يشار لهذا الفشل بذلك الاحتلال.

فقلت له: إننا نتابع الموقف، وإننا على اتصال بالدول العربية لمعرفة آرائها واتجاهاتها وقد ظهرت حتى الآن آراء العديد من الدول، كما اتصلنا بحاكمي رأس الخيمة والشارقة. والآن أحب أن أقول شيئاً هاماً جداً، وأن أبين رأي الجامعة العربية: " إننا نعتبر أن الحكومة البريطانية مسؤولة مسؤولية كاملة عن تصرف إيران، وكان عليها أن تحمي أراضي رأس الخيمة. وأنه كان من الضروري على السير وليم لوس أن يبلغنا بكل ما كان يفعله في مفاوضاته الأخيرة. وقد أخبرتني الآن أنكم سوف تقومون بإنهاء معاهدات الحماية ومن ثم توقعون معاهدات صداقة مع هذه الإمارات، وذلك معناه أن المسؤولية ستبقى كاملة على كاهل بريطانيا ".

وقلت له: إن بريطانيا أكدت لنا مرات عديدة أنها تعترف بعروبة الجزر، والآن نرى أنها قد تخلت عن هذا الاعتراف، فما هو موقف بريطانيا على ضوء هذه الاعتبارات، وما الذي تنوي عمله تحملاً لمسؤولياتها وماهي

المساعي التي ستقوم ببذلها، وإلى أي حد سيكون تدخلها في هذا الموقف، لأنني أصر وأقول إن بريطانيا كانت تعرف الآراء الإيرانية تماماً وكان واجباً عليها أن تستعد لمواجهةها.

وإنني كنت قد ذكرت لك في اجتماعي الأخير، خطورة الموقف الذي سينشأ عن هذا الموضوع، وها أنت ترى أن الأمور ستتعدد كثيراً.

وإن الشيء الذي أستعربه أن تقول بريطانيا إنها وإن كانت تتحمل مسؤولية الدفاع عن رأس الخيمة حسب المعاهدات، فإنها لا تملك الوسائل اللازمة للدفاع عن المنطقة. وإن هذا الشيء لا يمكنني لا عقلاً ولا منطقاً أن أقبله في ضوء قوة بريطانيا وعضويتها في حلف الأطلسي والمركزي وغيرها وما تملكه من قوات عسكرية.

وإنني لم ولن أتصل بالإيرانيين لأنني - بالرغم من شجبي الشديد لكل ما قاموا به - إلا أنني أعتبر بريطانيا هي المسؤولة عن ذلك.

كما وقد أكدت له أن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر سيهدد المصالح العربية في المنطقة كلها من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والبتروولية، لأن لهذه الجزر مركزاً استراتيجياً هاماً قد يجعل إيران تتحكم في مصير الخليج كله.

وهنا قال لي: إن الأوضاع الاستراتيجية معروفة، وإن إيران قد سلّحت كل شواطئها الغربية تسليحاً كاملاً، ولهذا فإن احتلال هذه الجزر لن يضيف إلى قوتها العسكرية جديداً، إذ هي في الأساس قوية بغير احتلالها.

فقلت له: إننا الآن نسعى لتحديد موقف محدد حول الموضوع مع الدول العربية، وإننا وإن كنا نفضل أسلوب الدبلوماسية الهادئة، إلا أننا لم نعد نستطيع الاستمرار فيه بعد الموقف الذي طرأ حالياً.

وإنه لا يوجد هناك سوى حل واحد، وهو أن تتسحب إيران من الجزيرتين، وأن يصار إلى بذل المساعي اللازمة بين الأطراف حول الموضوع. وإنني أريد من بريطانيا بالرغم من كل ما حدث ألا تقبل هذا الاحتلال بأي شكل من الأشكال وأن تشجبه وأن تطلب انسحاب القوات الإيرانية، وأن تؤكد أن هذه الجزر عربية.

وقلت له إن لدينا وثائق بريطانية تثبت عروبة هذه الجزر، بالإضافة إلى أنه من النواحي القانونية ومن الشرعية الدولية فإن الواقع يؤكد عروبة هذه المنطقة، وإنما سوف نقدم كل هذه الوثائق إلى المسؤولين العرب ليقرروا على ضوءها ما يجب.

وهنا أعلمني أنه سينقل هذه الآراء إلى الحكومة البريطانية، وسيقوم بإبلاغي بجوابها عنها، كما أنه سيقوم بموافاتي خطياً بملخص لما دار بيننا في هذا الاجتماع، ووعده بالبقاء على استمرار دائم بي لإبلاغي بأي جديد. ولدى خروجه كررت عليه قولي: إنني مازلت أعتقد رسمياً أن المسؤولية الكاملة تقع على كاهل الحكومة البريطانية، وإن عليها أن تتخذ مايلزم لإعادة الحق إلى أصحابه، وإن الموضوع يتعدى المشاريع والمال لأنه موضوع قومي وموضوع مصالح عربية عليا لا يمكن تجاوزها أو إهمالها.

لقاءات الجامعة العربية مع الجانب الإيراني.

وفي نفس الاتجاه وللاستبيان الموقف، عقد السيد محمد سليم اليافي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية اجتماعاً مع السيد/ علي خيرادوة، القائم بالأعمال الإيراني بالقاهرة يوم 1971/11/23. (حيث كان السفير في طهران).

وقد بدأ الاجتماع بسؤال من القائم بالأعمال الإيراني مستفسراً عما تم في الاجتماعات الأخيرة التي عقدها مجلس وزراء الخارجية العرب، مركزاً استفساره عن المذكرة التي قدمتها الحكومة العراقية حول الخليج بأكمله. وتساءل عن ماهية القرارات التي اتخذها المجلس حيال موضوع جزر الخليج، فقال:

إن الجزر الثلاث ليست لها الأهمية الكبرى المعلقة عليها والمثارة حولها الآن إلا من الناحية البترولية واحتمالات ظهور النفط فيها. وإن إمكانية الاتفاق مع المشايخ حول النفط قائمة.

فكان رد السيد اليافي: إن جو اجتماعات مجلس الوزراء العرب كانت تسوده روح الأخوة والصداقة مع إيران، وإن رغبة المجلس هي إجراء اتصالات ودية مع إيران، وتجنب أي نزاع بينهما في المستقبل حول هذا الموضوع.

وفي ختام هذا اللقاء وعد السيد علي خيرادوة بإبلاغ مذكره السيد اليافي إلى حكومته في طهران.

وعلى إثر الأنباء التي وصلت إلى القاهرة بقيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث التقى السيد/ اليافي، بالسفير الإيراني بالقاهرة السيد/ خسرو خسرواني، حيث أعرب له عن استنكار الدول العربية للعدوان الإيراني وشجبها لهذا العمل. في حين كان السفير الإيراني متشبهاً بادعاءات حكومته، وقال عن الدور البريطاني في قضية الجزر:

السيد خسرواني: لقد كانوا - أي البريطانيين - يحتالون علينا وعليكم، ويتكلمون معنا ومعكم بلغات مختلفة. ولو قالوا منذ الأيام الأولى إنها جزر غير إيرانية لكان لنا حديث آخر، ولو قالوا إنها إيرانية لتغير الموقف.

وأضاف قوله: هناك مصالح مشتركة بيننا وبين العرب، نحن نريد إيجاد أرضية مشتركة للتعاون سوياً، نحن أشقاء والأشقاء يختلفون، ونحن لا يعرف بعضنا بعضاً جيداً. لقد فرقنا المستعمر الأجنبي عن بعضنا، وقام الإنجليز بتجزئة المنطقة لكي يتسيدوا عليها، والأمثلة كثيرة على تصرفهم هذا.

وقال: أرجو من الأمانة العامة أن تبذل كل جهدها لتهدئة الخواطر بعدم إعطاء أية أهمية لهذا الموضوع...

اليافي: أحب أن أقول لك إن الاستعمار فرق كثيراً بيننا، ولكن نحن الآن أمام ظرف ترون ردود فعل في البلاد العربية كلها، وكان من الضروري أن تستفيدوا من الفرصة التي أتمناها لكم لإبلاغكم قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي صدر بالإجماع، وأعود فأكرر لك إنني ما زلت مندهشاً للمفاجأة التي حدثت باحتلال هذه الجزر.

ثم عاد السفير الإيراني للحديث عن بريطانيا وادعاءات بلاده وقال: أكرر وأرجو أن تعملوا على تهدئة الحال، وإن الشعب الإيراني لم يكن ينتظر من حكومته أن تتساهل في هذه الأمور التي تمت منذ استقلال البحرين، والحقيقة إن الجزر هي الثمن الذي تقاضيناه مقابل استقلال البحرين، وغيره من التنازلات التي اضطررنا لتقديمها في منطقة الخليج، وأكد ألا تعطوا أهمية كبرى لهذا الموضوع.

وفي معرض رده قال السيد اليافي: لقد طلبت منكم أن تهيئوا لنا الجو الحسن، وهذا لا يمكن أن يكون في ظل القوة والاحتلال، وطلبت منكم أن تتسحبوا من الجزر، ولكنني لم أسمع الآن رداً إيجابياً على ما طلبت. وتابع قوله: لقد قُلْتُ: إن الجزر قريبة من الشواطئ الإيرانية فهي إذن من حقكم، فكيف يمكننا أن نناقش احتلال هولندا لإندونيسيا، واحتلال بريطانيا لمالطة، وهما بعيدتان عنهما؟ الواقع إن هناك احتلال، وهناك قوة أرجو أن تتخلوا عنها لكي نستطيع أن نحافظ على العلاقات التي تصورتها، والتي أتفق معكم في تصورها. وإذا كنتم قد أبلغتم بعض الدول، فإنني أؤكد أنه لا توجد دولة واحدة تعترف لكم بهذا العمل، والدليل على ما قلته ما ترونه الآن من ردود فعل.

ورد السفير الإيراني: إنك تطلب مني الانسحاب من الجزر، وأستطيع أن أقول إن ذلك غير ممكن في الوقت الحاضر، إن ما فعلناه ليس ضد العراق أو ضد أي بلد عربي آخر. لقد سألت دماء إيرانية، ولا يمكننا أن نتراجع أمام هذا الوضع، والجو غير مناسب لأي انسحاب، وإيران ليست الآن في حالة تمكنها من اتخاذ أي قرار. ولكنني سأكرر الطلب إلى الحكومة الإيرانية فوراً بما قدمته من طلبات، ولعل الله يهدي المسؤولين إلى إجابة هذا الطلب، وأرجو أن أستطيع أن أبلغك بما يصل إلي حال وصوله، ولكنني أعود وأؤكد أن الدماء التي سألت قد وسَّعت شقة الخلاف، فأرجو أن لا تتخذوا أي قرار في عجلة، وأكرر ضرورة معرفة الوضع وأن تدرسوه جيداً، والوقت كفيل بإيجاد الحل المناسب، ولكن لا أستطيع الآن أن أرد على أي طلب طلبته، سوى أنني مكلف بإبلاغ الأمانة العامة، بأننا نحرص على صداقة الأمة العربية والدول

العربية ونريد أن نكون معها وأن يستمر الطيب بيننا وبينكم ولعلنا نوفق إلى حل⁵⁰.

مجلس الجامعة يتدارس قضية الجزر

في اليوم السادس من ديسمبر/ كانون الأول لعام 1971، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في دور انعقاده العادي السادس والخمسين، تركز على بحث الحالة الناشئة عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي، وشهد الاجتماع في بدايته إجراءات انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة للجامعة. ثم عقد المجلس جلسة سرية استمع خلالها إلى كلمة مندوب الشارقة الذي شرح الظروف والضغوط التي تعرضت لها الشارقة والتي أدت إلى التوقيع على مذكرة التفاهم.



ثم تحدث المهندس/ سيف غباش مندوب حكومة رأس الخيمة⁵¹ فقدم سرداً للوقائع ولأحداث العدوان الإيراني وتشريده سكان طنّب، وعرض ثماني عشرة وثيقة تاريخية تؤكد تبعية جزيرتي طنّب إلى إمارة رأس الخيمة.⁵²

وبعد ذلك عرض السيد/ محمد سليم اليافي المهندس سيف غباش الأمين العام المساعد للجامعة تقريره عن الاتصالات التي أجراها بشأن هذا الموضوع مع السفيرين البريطاني والإيراني. فأشار إلى أن الأمانة العامة

50 - محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرر العربية، ص 557، 526.

51 - إقرأ نص الكلمة في فصل/ التحرك الرسمي لحكومة رأس الخيمة.

52 - أنظر ملحق الوثائق في آخر الكتاب.

تابعت التهديدات الإيرانية لكل من رأس الخيمة والشارقة باحتلال الجزر الثلاث وكذلك الضغوط البريطانية للوصول إلى حل لقضية الجزر. وبهذا الصدد أشار السيد اليافي إلى لقائه مع المستر ريتشارد بومونت السفير البريطاني في القاهرة يوم 1971/11/29 والذي تناول فيه الحديث استمراراً لما تم في لقائهما يوم 1971/11/23، وبعد مناقشات استمرت بضع ساعات أوضح فيها أعضاء الوفود مواقف حكوماتهم، اختتم الاجتماع الذي جاء في محاضره السرية مايلي:-

تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج. واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى ما أبداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن مواقف حكوماتهم، وقرر ما يأتي:

أولاً - التأكيد على عروبة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية، وأن السيادة عليها لأصحابها العرب.

ثانياً - إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ثالثاً - تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتكرها لارتباطاتها.

رابعاً - إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية الإيرانية للخطر. وتجنباً لذلك، فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة بالاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر في موقفها. خامساً - أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته.

هذا وقد تحفظ كل من السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية والسيد رئيس وفد الجمهورية العربية الليبية والسيد رئيس وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على البند " رابعاً " من هذا القرار.

كذلك تحفظ السيد رئيس وفد المملكة المغربية على كلمة " الإدانة " الواردة في البند الثاني.

وبعد الانتهاء من اجتماعات مجلس الجامعة العربية طلب الأمين العام من رؤساء وفود كل من: الأردن وتونس والسعودية والكويت والمغرب تولي الوساطة مع إيران لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة وأبدى استعدادهم للتعاون مع أعلى المستويات في هذه الدول بهذا الشأن، كما طلب منهم الاتصال بحكوماتهم حول هذا الموضوع، وبعد أسبوع من هذا الطلب تلقى الردود التالية: اعتذرت الأردن عن الوساطة لانشغالها بالعدوان الإسرائيلي، مع عدم ممانعتها من الاتصال الشخصي مع شاه إيران، بينما أبدى الملك فيصل استعدادهم للوساطة مع إيران للوصول إلى حل سلمي، أما الكويت فقد اعتبرت نفسها في نزاع مع إيران، إضافة إلى شن أجهزة الإعلام الإيرانية هجوماً على الكويت مما يضعف قدرتها على الوساطة، أما كل من تونس والمغرب فلم يردا بأي شيء بخصوص التوسط مع إيران.

وكان صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة قد بعث برقيات إلى زعماء الدول الأربع، إثر علمه بطلب الأمين العام لجامعة العربية منها، قال فيها: -

" السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

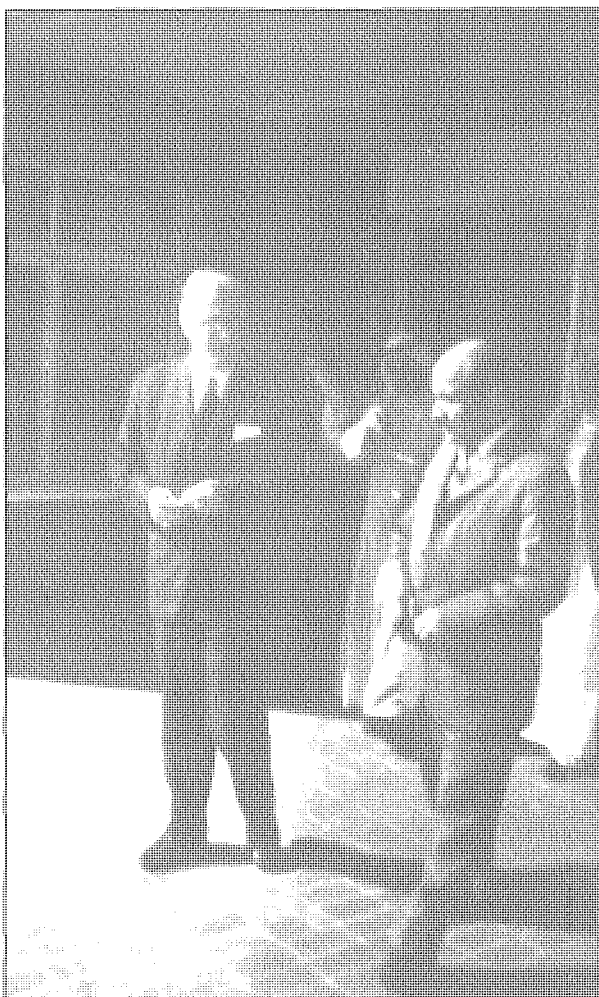
نبعث إلى جلالته (فخامته) بتحياتنا واحتراماتنا وندعو العلي القدير أن يحفظكم ويكلكم بعنايته ويسدد خطاكم إلى طريق الخير والحق إنه سميع مجيب .

وبعد، لقد تابعت جلالته (فخامته) تطورات قضية جزرنا التي أقدمت إيران على احتلالها بالقوة المسلحة في 30-11-1971 غير مكترثة بأن علاقاتها سوف تسوء إلى درجة كبيرة ليس مع الشعوب العربية المطللة على الخليج العربي فحسب وإنما مع جميع الأمة العربية في كافة أمصارها. وأثناء اجتماعات مجلس الجامعة العربية الأخير في القاهرة تقرر أن تقوم كل من تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية والكويت بإجراء اتصالات مع إيران لكي تسحب قواتها المسلحة بالطرق السلمية.

وإننا لعلّ ثقة تامة بأن جلالته (فخامته) بما تتمتعون به من بعد نظرٍ وأصالة رأيٍ في السياسة الدولية ومكانة مرموقة في العالم العربي والإسلامي قادرون على القيام بأكبر دور لحل هذه القضية بإجراء الاتصالات وبذل المساعي الحميدة مع إيران إلى أن تعطي هذه الجهود الخيرة ثمارها وتعود الجزر إلى حظيرتها العربية .

هذا وإننا مستعدون لتزويدكم يا صاحب الجلالة (الفخامة) بأية تفصيلات أخرى تطلبونها بهذا الشأن ."

وعلى ضوء ذلك أوفد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة، محمد



سليم اليافي الأمين العام
المساعد للشؤون
السياسية إلى منطقة
الخليج العربي للاتصال
بحكامها لمعرفة آرائهم
حول الموضوع وأخذ
استشاراتهم⁵³.

محمد سليم اليافي والمؤلف خلال زيارته للإمارات
في أعقاب الاحتلال الإيراني للجزر

53 - محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص 565.

اجتماع مجلس الأمن لبحث قضية الجزر

في الثالث من ديسمبر 1971 بادرت كل من العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية بتقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن الدولي وطلبت عقد جلسة عاجلة للنظر في قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث الذي تم في فجر يوم الثلاثين من نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1971.

وبناء على هذا الطلب عقد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة الموقف يوم 9 ديسمبر 1971 بعد أن وجه الدعوة إلى الدول العربية الأربع التي تقدمت بالشكوى بالإضافة إلى دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران للمشاركة في مناقشة قضية الاحتلال دون أن يكون لأي منهم الحق في التصويت.

وخلال الجلسة أدانت الدول العربية الأعضاء المشاركة في الاجتماع العدوان الإيراني المنافي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحق الجوار. ودافع المندوب الإيراني عن عملية الاحتلال التي قامت بها بلاده وشجب الاتهامات العربية مدعياً بأنها لا تستند إلى أساس مؤكداً على عائدية هذه الجزر إلى بلاده منذ فترة طويلة استناداً إلى بعض الخرائط. وقال إنه نتيجة لفشل المفاوضات مع رأس الخيمة من خلال الوسيط البريطاني لحل المشكلة، لم يبق أمام إيران إلا ممارسة سيادتها على الجزر.

وقال المندوب البريطاني إن بلاده سبق وأن أعلنت عن عدم إمكانية حمايتها جزيرتي طنبل اللتين تتبعان إمارة رأس الخيمة، وأن إيران ستحتل

هاتين الجزيرتين إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنهما قبل حلول موعد انسحاب بريطانيا النهائي من الخليج.⁵⁴

وبعد نقاش دام عدة ساعات بين أعضاء الوفود المشاركة بالاجتماع دون الوصول إلى نتيجة في هذه المناقشات ولإعطاء المجال أمام المندوب الإيراني والدول العربية المعنية لطرح وثائقهم وحججهم، اقترح مندوب الصومال وهو أحد أعضاء مجلس الأمن المشاركين آنذاك رفع الجلسة وتأجيل المناقشات إلى اجتماع قادم يحدد فيما بعد على ضوء الاتصالات التي ستتم.

إلا أن الظروف والتطورات الدولية والإقليمية لم تتح المجال لعقد تلك الجلسة وإجراء المناقشات التي لا شك كانت ستظهر حقيقة عروبة الجزر الثلاث وتبعتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

United Nations, Report of Secretary General, Official Records, 27th session - 54

PP. 76 -77

جزيرة أبوموسى

الادعاءات الإيرانية بالجزيرة
مفاوضات الوسيط البريطاني/ الإيراني
مع سمو حاكم الشارقة
مذكرة التفاهم
مضمون مذكرة التفاهم
الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى
انتهاكات إيران لمذكرة التفاهم

الادعاءات الإيرانية بالجزيرة

كما سبق وأن ذكرنا إن هناك الكثير من الوثائق والبراهين والاعترافات من حكومة الهند البريطانية وحكومة لندن بعروبة جزيرة أبو موسى إضافة إلى عروبة الجزر الأخرى في الخليج العربي ، أما الادعاءات الفارسية فقد تواترت على فترات تزامنت مع تجدد المصالح البريطانية مع طهران كمحاولة لاقتسام الحقوق العربية نتيجة للضعف العربي آنذاك.

لقد اشتدت الادعاءات الإيرانية بجزيرة أبو موسى مع قرب موعد الانسحاب البريطاني الرسمي من المنطقة فلجأت إيران إلى التحرك في عدة اتجاهات للاستيلاء على الجزيرة: من ذلك ترغيب حكومة الشارقة بمنحها الرعاية السامية والمساعدات الشاهنشاهية مقابل تسليمها الجزيرة طواعية إلى السلطات الإيرانية وإلا فالويل والشرور وعظائم الأمور واحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية دون عطف أو رحمة .

وهنا مرت الأحداث متسارعة منذ مطلع عام 1968 إلى يوم نزول القوات الإيرانية فوق أرض الجزيرة في 30/11/1971 .

والاتجاه الثاني الإيراني كان التفاوض مع بريطانيا لاستلام ما بعهدتها في منطقة الخليج واحتلال مكانتها سداً للفراغ المزعوم الذي ينشأ برحيل القوات البريطانية عن المنطقة .

وهنا وكما تبيننا الموقف البريطاني المؤيد لعروبة الجزر تبيننا أيضاً دور المصالح البريطانية التي حدثت ببريطانيا أن تفرط بعروبة جزيرة صري التابعة للشارقة والتي سبق وأن احتلتها إيران في عام 1887، وذلك بالرغم

من مطالبة العرب القواسم المتواصل بريطانيا حامية الحمى بإعادة الجزيرة إلى الوطن الأم الشارقة.

كانت السياسة البريطانية تعتمد على تجميد الأمر الواقع وعدم الإقدام على البت في المشكلات وإحقاق الحق الواضح الذي تعترف فيه وإغلاق ملف الادعاءات الباطلة بالكامل. لقد اعتمدت السياسة البريطانية على التسويف والمماطلة في اتخاذ أي إجراء حاسم، مما جعل المدعي يصدق ادعاءه وجعل صاحب الحق يبقى على أمل في نصرته واستعادته لحقه.

وكان عام 1971 مليئاً بالاتفاقات والتحركات السياسية لإيجاد حلول لتلك المشكلات، وكل يسعى لتحقيق ما يريد في ظروف لا تخدم الحق العربي وأحوال يملك فيها القوي الكلمة الأولى والفعل الفصل، فكانت هناك ثلاثة محاور تسير الأحداث في نطاقها :

المحور الأول - وتمثله إيران في تحركاتها لتحتل مكان بريطانيا في الخليج العربي. فقد هيا الشاه نفسه عسكرياً باستيراده كمية كبيرة من الأسلحة الأمريكية الحديثة، وتحديث جيشه وقواته بحيث أصبحت أكبر قوة ضاربة في المنطقة، كما أنه هيا نفسه سياسياً بإقامة علاقات ودية مع القوى العظمى ومختلف الأقطار المؤثرة في المنطقة عدا الأقطار العربية ذات المنحى القومي والتحرري.

لقد رسم الشاه مخططاً لبسط نفوذه السياسي وسلطته المباشرة وغير المباشرة على بلدان الخليج العربي كافة، وكان منطلقه لتحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى إيجاد مؤسسات ومنظمات وجمعيات تابعة له في تلك الأقطار إضافة إلى فرض حكمه على الجزر في الخليج كمرحلة انطلاق لتحقيق هدفه

الأكبر في السيطرة الشاملة، ويؤكد ذلك ما أعلنه أحد كبار الضباط الإيرانيين يوم نزول القوات الإيرانية في جزيرة أبوموسى عندما قال أمام أهالي الجزيرة العرب : لا تخافوا نحن لا نريد بكم شراً، حيث أن المنطقة هذه كلها أراضينا وخلال السنوات القليلة القادمة - أربع أو خمس سنوات - ستكون البلاد من هنا إلى خورفكان ودبي كلها تحت سيطرتنا.

كما أعدت حكومة طهران مخططاً لكسب عراب الجزر مركزة على سكان جزيرة أبوموسى وهذا ما لمستته خلال زيارتي للجزيرة في عام 1968 بترتيب من سمو حاكم الشارقة المرحوم الشيخ خالد بن محمد القاسمي. فقد تمثل ذلك المخطط في ترغيب أهل الجزر باكتساب الجنسية الإيرانية ودعوة الصيادين فيها لبيع صيدهم في الموانئ الإيرانية وبأسعار مشجعة ومتميزة بإشراف سلطات الموانئ الإيرانية، وكذلك منح التسهيلات الكبيرة لأي من سكان الجزيرة لاكتساب أرض وبناء مسكن في إيران، مع إعفائهم من الرسوم والضرائب بل ومنحهم المساعدات في حالة إقدامهم على الزواج من إيرانيات.

المحور الثاني - وتمثله بريطانيا التي عازمت على سحب قواتها من الخليج مع الإبقاء على مصالحها وتعاليم سياستها في المنطقة. وجاء هذا القرار رغبة من بريطانيا التي كانت امبراطورية عظمى غابت شمسها وسقطت أنيابها، بأن تتخلص من أعبائها التي أثقلت كاهلها نتيجة لالتزاماتها الواسعة في البلاد التي استعمرتها الواقعة شرقي السويس، تلك الأعباء التي ترتبت تبعاً للتطورات العالمية ولتطلعات تلك البلاد نحو التحرر والاستقلال والتنمية الاقتصادية الذاتية. لذلك تولدت الرغبة عند بريطانيا بالتخلص من

تلك الأعباء والتبعات مع الإبقاء على المصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية السياسية في تلك المناطق.

ورغم أن بريطانيا في وثائقها ومواقفها السابقة على الانسحاب تؤكد على الحق التاريخي لكل من رأس الخيمة والشارقة بالجزر العربية الثلاث، إضافة إلى تأكيدها على عروبة جزيرة صري، فقد ورد ذلك التأكيد في المراسلات البريطانية مع إيران والحكام العرب، إلا أن الحكومة البريطانية جعلت من مسألة الأطماع والادعاءات الفارسية بالمناطق العربية ورقة سياسية استخدمتها في مفاوضاتها مع إيران ومع العرب على حد سواء لتأمين مصالحها في المنطقة، وجعلت مسألة الأطماع الفارسية في السيطرة على الجزر دون ردع أو بت حاسم مما شجع الشاه على تكرار تلك الادعاءات حتى أصبحت مطالبته حلاً له سعى إلى تحقيقه من خلال المفاوضات الأخيرة مع بريطانيا قبيل تنفيذ انسحابها.

وهكذا ارتهن الموقف البريطاني بمقتضيات المصالح البريطانية الإيرانية المشتركة، فكان على بريطانيا انطلاقاً من هذا الموقف تكليف أحد دبلوماسييها المخضرمين /سير وليم لوس ليلعب دور التسوية والضغط للوصول إلى حل يرضي إيران.

المحور الثالث - وتمثله الإمارات العربية في الخليج العربي التي بذلت كل جهد للحفاظ على حقوقها وعلى سيادتها في أراضيها استعداداً لإعلان الاستقلال السياسي وإقامة الدولة الاتحادية فيما بينها. وفي بادئ الأمر واجهت كل من رأس الخيمة والشارقة الشروط الإيرانية والضغط البريطاني بالرفض الكامل، وقد كان موقف الشارقة في بداية الأمر وخلال المفاوضات

التي تمت بين سمو الحاكم والمفاوض البريطاني/السير وليم لوس يتلخص بالنقاط التالية :-

- 1- عدم التفريط بجزيرة أبوموسى باعتبارها تابعة للشارقة وعدم الموافقة على تسليمها إلى إيران أو الاعتراف بسيادة إيران عليها.
- 2- إن مبدأ استعمال القوة لا يعتبر طريقة عادلة لحل خلافاتها كما أنه يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
- 3- انطلاقاً من مبدأ حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وحرصاً على إقامة علاقات طيبة مع إيران في المستقبل، فإن الشارقة مستعدة للتفاوض مع إيران في سبيل الوصول إلى حل سلمي يرضي الأطراف دون المساس بمصالحها القومية.
- 4- إن الشارقة حريصة كل الحرص على أمن واستقرار الخليج وحماية طرق المواصلات البحرية فيه ولهذا فهي مستعدة للتفاوض مع إيران والتوصل إلى اتفاقية معها بهذا الموضوع.
- 5- إن الشارقة مستعدة في أي وقت وفي حال موافقة إيران على إحالة الخلاف بشأن جزيرة أبوموسى إلى التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية أو هيئة الأمم المتحدة.
- 6- إن الشارقة تعتبر أن المشكلة حول جزيرة أبوموسى بأبعادها الحالية والمستقبلية هي مشكلة لا تخص الشارقة وحدها بل جميع الدول العربية والشعوب العربية باعتبار أن الدفاع عنها يشكل دفاعاً قومياً عن أرض عربية مهددة بالاحتلال.

7- إن الشارقة تقدر أنه من غير المناسب عملياً أن تطلب من أشقائها العرب في هذه المرحلة استعمال القوة ضد إيران لمنعها من احتلال الجزيرة، ولكن أملها يتركز على أن تقوم جميع الدول العربية بتأييدها في موقفها ومحاولة اقناع إيران والضغط عليها بكل الأساليب من أجل تغيير موقفها، وعدم السماح لها في أن تتصرف بحرية في احتلال الجزيرة بالقوة، خاصة إذا نفذت إيران تهديداتها فسيكرس مبدأ الاحتلال وسينعكس بصورة مباشرة على قضية الشرق الأوسط لأنه يوجد تشابه كبير بين المبدأ الذي تستند إليه إيران وهو "إقامة حدود آمنة يمكن الدفاع عنها" والمبدأ الذي تتمسك به إسرائيل.

8- ومن ناحية أخرى فإن أي احتلال لأراضٍ عربية في الخليج من قبل إيران سيوسع شقة الخلاف والريبة الحاصلة بين العرب والجالية الإيرانية الموجودة في دول الخليج العربي.

ولم تصمت حكومة الشارقة أمام ماتم من تحديات لعروبة الجزيرة فقد عرضت الموقف بحقائقه على الدول العربية الشقيقة طالبة منهم تحمل مسؤولياتهم في صد التهديدات الإيرانية باحتلال جزيرة أبو موسى، وأن يتخذوا موقفاً موحداً في الضغط على بريطانيا وإيران لإيقاف المؤامرة على عروبة الجزيرة، إلا أن الموقف العربي المشتت لم يحقق الأمل المرجو من الدول العربية.

مفاوضات الوسيط البريطاني/ الإيراني مع سمو حاكم الشارقة

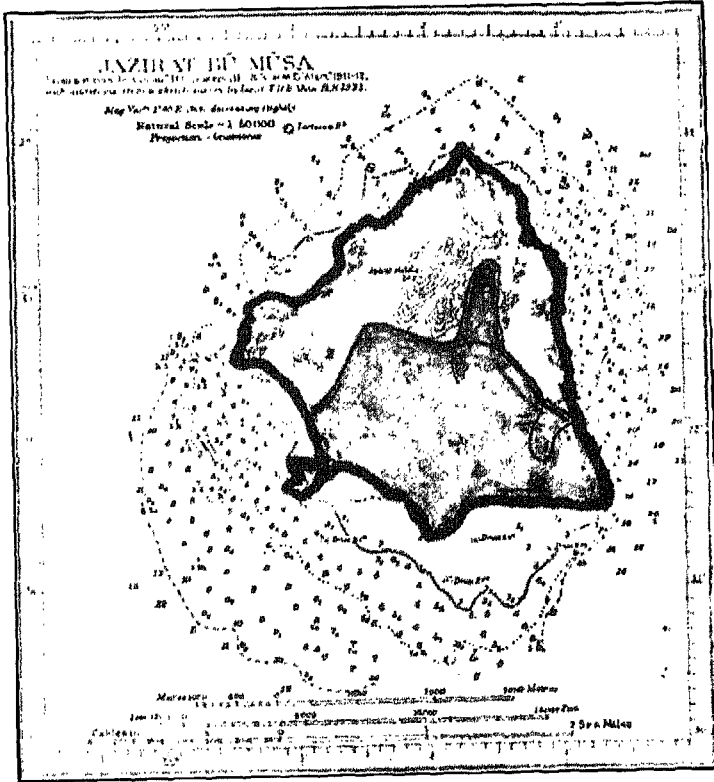
كان على الشارقة أمام هذا الموقف أن تواجه الأمور وحدها وأن تقرر ما تراه تجاه تلك الضغوط والتهديدات المتواصلة باحتلال الجزيرة، وبعد مفاوضات طويلة طرح /السير وليم لوس مشروع اتفاق على إمارة الشارقة يتضمن نقطتين أساسيتين :-

اقتسام الجزيرة بين إيران والشارقة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه فيما بعد على ألا تدعي الشارقة السيادة على الجزيرة كما لاتدعي إيران السيادة عليها لمدة سنتين بعدها يتقرر مصيرها.

تأجير جزيرة أبو موسى لحكومة إيران لمدة 99 سنة قابلة للزيادة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه على أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً فوق المخفر الوحيد هناك، ويحق لحكومة إيران إقامة قواعد في المناطق التي تختارها. وكان الرد على هذا المشروع بالرفض. وكان شاه إيران قد أظهر استعداداه أمام / وليم لوس للاتفاق مع حاكم الشارقة ضمن شروط وضعها بنفسه هي:-

- 1- احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى دون اعتراض من الشارقة وحاكمها
- 2- عند احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى فعلى الشارقة أن تسحب قوات الشرطة التابعة لها.
- 3- إن موضوع السيادة يجب ألا يذكر لمدة سنتين تقريباً وبعدها تنتقل السيادة على الجزيرة إلى إيران.

4- إن الشاه مستعد أن يمد الشارقة بمساعدات مالية سنوية ابتداء من التوصل إلى اتفاقية ونزول القوات الإيرانية على الجزيرة. وفي حالة اكتشاف البترول حول الجزيرة فإن الشاه مستعد لإعطاء الشارقة نسبة مئوية من العائدات،(كل هذا على شرط أن تلتزم الشارقة وحاكمها بالسكوت التام وعدم الاعتراض على الإجراءات الإيرانية.



خريطة أبو موسى وفيها القسم الأعلى الذي سلم لإيران والأسفل للإمارات

5- إن الشاه مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص المساعدات المالية التي يعرضها، ولكنه غير مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص السيادة على الجزر أو أي شيء يعتبر مساساً بهذه السيادة.

وقد لاقى هذا العرض الرفض الكامل من حاكم الشارقة الذي اعتبره
مساساً بحقوق العرب.

وفي كلمة ألقاها الشيخ خالد بن محمد بن صقر القاسمي حاكم الشارقة في



الشيخ خالد بن محمد يلقي كلمته في جموع المواطنين

آخر شهر أكتوبر/ تشرين
الأول 1971 في جمع كبير
من أبناء الشارقة عقب
اجتماعه بالمفاوض البريطاني
لوس، قال: إن الشارقة ترفض
رفضاً قاطعاً الشرط التي
عرضها لوس بخصوص
جزيرة أبوموسى ونعتبرها
شروطاً تمس بسيادة الشارقة

التي لا يمكننا التنازل عنها أو عن أي شبر واحد من التراب العربي الذي هو
ملك للأمة العربية جمعاء⁵⁵.

وناشد سموه في حينها الدول العربية أن تتخذ موقفاً موحداً إزاء هذه
القضية.

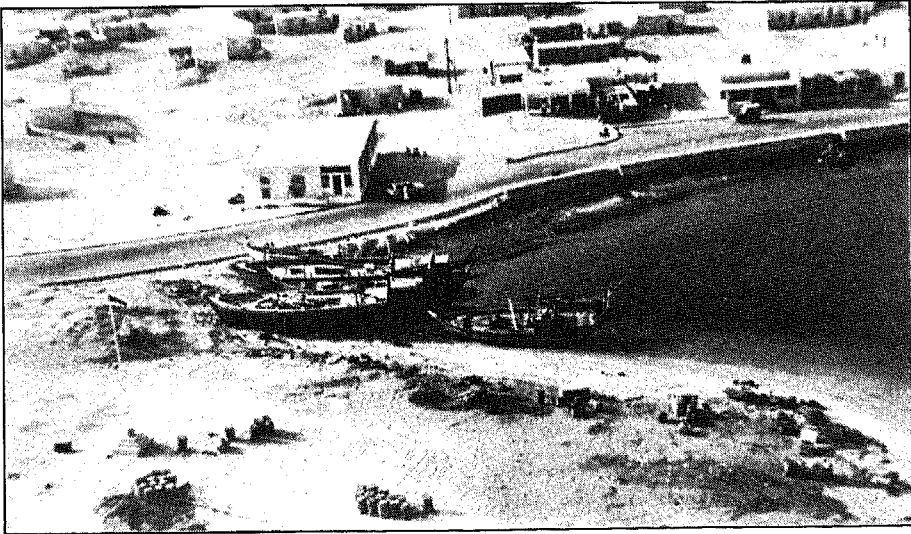
وتواصلت الضغوط على الشارقة في التخيير بين الرضوخ للمطالب
الإيرانية والوصول إلى تفاهم ودي يُبقي للشارقة وجوداً في الجزيرة أو
الاحتلال الكامل للجزيرة وإحاقها كلياً بإيران.

55 - انظر جريدة الخليج الصادرة بالشارقة في الأول من نوفمبر 1971 .

ونظراً للظروف التي كانت تحيط بالوطن العربي من الضعف والتشتت واختلاف المذاهب والمشارب مما كان من الصعب معه الوصول إلى موقف عربي موحد تجاه أية مشكلة تواجه قطراً من الأقطار.

في ظل ذلك الواقع تحركت المفاوضات البريطانية الإيرانية بشأن الجزر العربية الثلاث في غير صالح الحق العربي، وتكالبت الضغوط الإيرانية البريطانية على إمارتي رأس الخيمة والشارقة لقبول الشروط الشاهنشاهية مقابل الإغراءات الإيرانية المعتمدة من الحكومة البريطانية. وإلا فالتهديدات بالاحتلال الإيراني والوعيد بالغضب الشاهنشاهي.

فكان رد رأس الخيمة قاطعاً بالرفض الحاسم لأي تنازل مهما كان وعدم التفريط بأي شكل من الأشكال بالسيادة العربية على جزيرتي طنّب، وإن على الأمة العربية أن تتحمل مسؤولياتها القومية تجاه هذه القضية، وإن الأجيال العربية الحاضرة والقادمة كفيلة بالدفاع عن حقوق الأمة واستردادها.



من ربوع جزيرة أبو موسى

مذكرة التفاهم

رأت الشارقة أن تتوصل إلى تفاهم يرتكز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه أمام الوعيد والتهديد الإيراني باحتلال جزيرة أبو موسى المتلازم مع الضغوط التفاوضية البريطانية، ففي يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971 أعلن المرحوم الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل في معسكر المرقاب التابع لقوة ساحل عُمان بالشارقة بياناً قال فيه: إنه قد اضطر إلى التوصل إلى ترتيب مع إيران للتشارك في السيادة على جزيرة أبو موسى في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة في حال عدم قبوله، إضافة إلى أن بريطانيا سبق أن أوضحت موقفها بصراحة من أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزر في مواجهة تحركات إيرانية إذا لم يتم التوصل لترتيبات محددة قبل حلول موعد رحيلها عن الخليج. وتتص مذكرة التفاهم التي توصل إليها/ السير وليم لوس مع الحكومة الإيرانية على مقدمة وستة بنود تنص على ما يلي:-

مقدمة : لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبوموسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى.

وعلى هذا الأساس ستجرى الترتيبات التالية :

1- سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى، وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

- 2- (أ) تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة، ويرفرف عليها العلم الإيراني.
- (ب) تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة، على نفس الأسس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على التكنة العسكرية الإيرانية.
- 3- تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً.
- 4- تباشر شركة "باتس جاز آند أويل كومبني" استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة، والتي يجب أن تحظى بقبول إيران. وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية، نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى إيران، وتدفع النصف الثاني إلى الشارقة.
- 5- يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لأبوموسى.
- 6- يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة.

مضمون مذكرة التفاهم :

كما أشرنا سابقاً إلى ظروف الإكراه والتهديد باستعمال القوة التي سبقت وواكبت إبرام مذكرة التفاهم فإنها لا تعدو كونها مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها إتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة واستثمار بعض ما بها من ثروات الى أن يُحسم موضوع السيادة عليها، ويمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم في النقاط التالية :

(أ) إن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.

(ب) إن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.

(ج) إن وجود القوات الإيرانية في جزء الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لا سند له من أي نوع، سوى مذكرة التفاهم ولذلك فإن أثره مقيد بينودها.

(د) إن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط في حدود المنطقة المتفق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.

(هـ) إن مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق أو الاختصاص أو السلطة في التدخل بأي طريقةٍ وتحت أي ظرفٍ في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة.

وكما هو واضح من مجرى الأحداث فإن توقيع إمارة الشارقة على مذكرة التفاهم كان دون رغبة حقيقية من جانبها، إنما نتيجةً للضغوط والظروف القاهرة والملحة التي تمثلت بما يلي :-

(1) تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.

(2) تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.

(3) تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران.

وهذا ما أوضحه سمو حاكم الشارقة حين قال:

لقد أردت عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية في لاهاي، كما اعتزمت عرض الخلاف على الأمم المتحدة أو للتحكيم، ولكن اعترضني في كل مرة رفض إيران التي أعلنت رغبتها في اللجوء إلى القوة.

وأضاف: كانت التهديدات تصلني من جميع الاتجاهات، وعندما توجهت إلى الدول العربية قُدمت لي النصائح بالتعقل والهدوء، وأدركت عندئذ أنه لم يبق للشارقة سوى أن تتصرف بمفردها وأن تعتمد على نفسها.

الاحتلال الإيراني للجزيرة

وفي صبيحة يوم الثلاثاء 1971/11/30 نزلت القوات الإيرانية في جزيرة أبو موسى حيث تم سيطرة القوات الإيرانية على الجزء المتفق عليه مع



الشيخ صقر بن محمد بن صقر القاسمي

الشارقة في مراسم لتنفيذ مذكرة التفاهم بحضور ممثل عن بريطانيا و نائب حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد بن صقر القاسمي.

لقد انقسم الرأي العام المحلي والعربي حول مذكرة التفاهم والإقرار لإيران باحتلال نصف الجزيرة بين مؤيد ومعارض، فقد رأى البعض أن

ذلك الاجراء يعتبر تفريطاً بأرض الجزيرة وبمياهاها وأنه رضوخ للوعيد والتهديد العدواني الإيراني وتسليم للضغوط التفاوضية البريطانية وأن ما تم يمنح إيران قاعدة متقدمة للقفز على المزيد من الأرض العربية تحقيقاً لأهداف الشاه في التوسع والسيطرة على منطقة الخليج العربي بأسرها، في حين رأى البعض الآخر أن التفريط بالجزء أفضل من ضياع الكل، وإنه ليس لدينا قبل بمواجهة التهديدات الإيرانية والضغوط البريطانية، كما أن المستقبل كفيل باستعادة ما سَلَم من الجزيرة وذلك عندما تنهيا الظروف للأمة العربية حيث أن الشارقة لم تسلم بموجب مذكرة التفاهم لإيران بالسيادة على الجزيرة.

وقال سمو حاكم الشارقة في تصريح له في ذلك اليوم: " إنه ليس بالإمكان أفضل مما كان، وإن الاحتفاظ بالسيادة على البعض أفضل من خسارة السيادة على الكل، نحن لا نستطيع عسكرياً أن نمنع إيران من احتلال جزيرة أبو موسى، والدول العربية لم تساعدنا فكان علينا أن نقلع أشواكنا بأصابعنا. البعض يتهموننا بأننا أضعنا نصف جزيرة أبو موسى ونحن نقول إننا أنقذنا نصف الجزيرة ".

انتهاكات إيران لمذكرة التفاهم :

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التي تشكل انتهاكاً صارخاً لمذكرة التفاهم وتدخلت سافراً في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وإن الدولة لا تجد تفسيراً لهذه التصرفات سوى رغبة إيران في ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثلة هذه التصرفات:

أ (التعدي على الأراضي التابعة لدولة الإمارات والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد الإيراني وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

ب) التدخل في الحياة اليومية لمواطني دولة الإمارات المقيمين في الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبانٍ جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

ج) إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني.

د) فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم.

هـ) قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة.

و) عرقلة عمل شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب شوارع وأسواق الجزيرة.

ز) إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.

ح) دخول مخفر الشرطة وتوجيه إهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة .

ط) اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلعبون أمام منازلهم في الجزيرة.

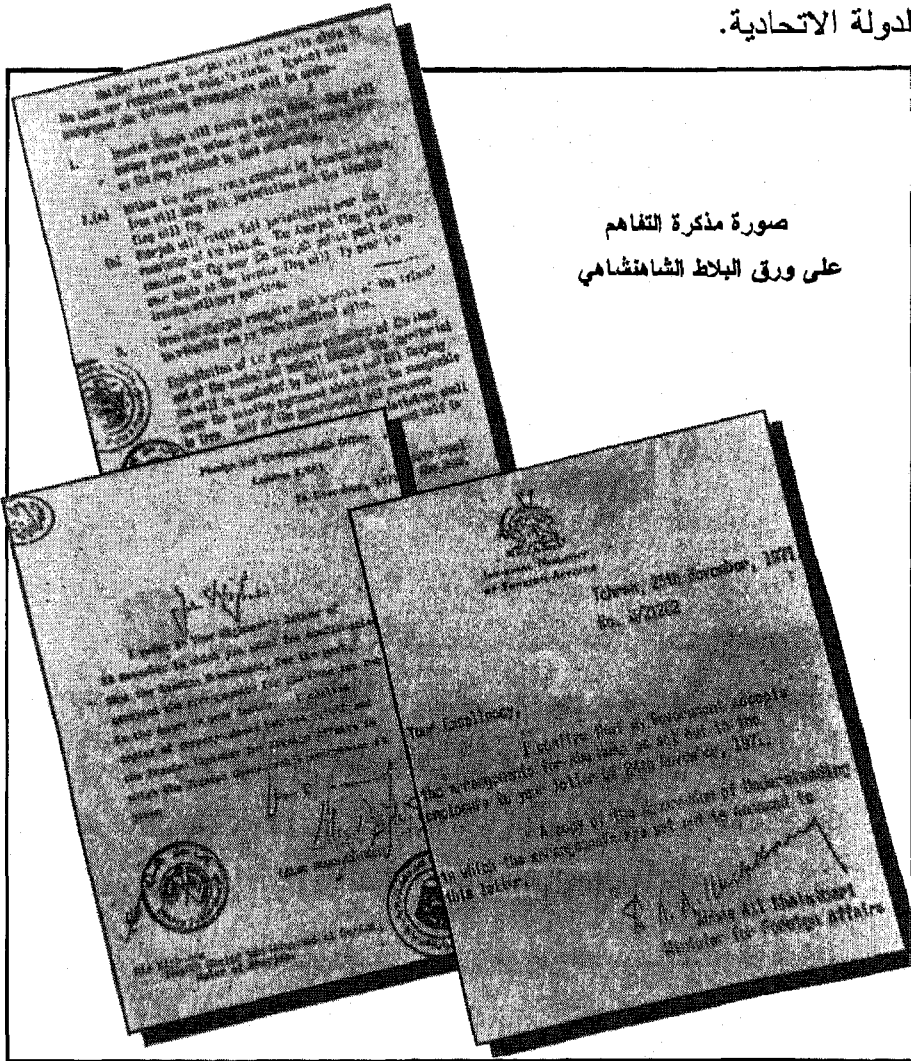
ي) طرد 60 عاملاً من الجزيرة في مارس 1992 وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً.

ك) منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول فيها في نهاية أغسطس 1992 وقطع مرساة السفينة التي كانت تقلهم.

ل) اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم.

لقد تابعت دولة الإمارات قضية عروبة جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشر مع الجارة إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار.

واعترفت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة التفاهم انطلاقاً من الحرص على الأخوة الإسلامية وعلى مبدأ حسن الجوار، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستور الدولة الذي أعلن بقيام الاتحاد والذي ينص على عدم التفريط بالسيادة الوطنية على أراضي الدولة ومياهها، كما كان اعتراف الدولة بهذه المذكرة التزاماً منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات قبل قيام الدولة الاتحادية.

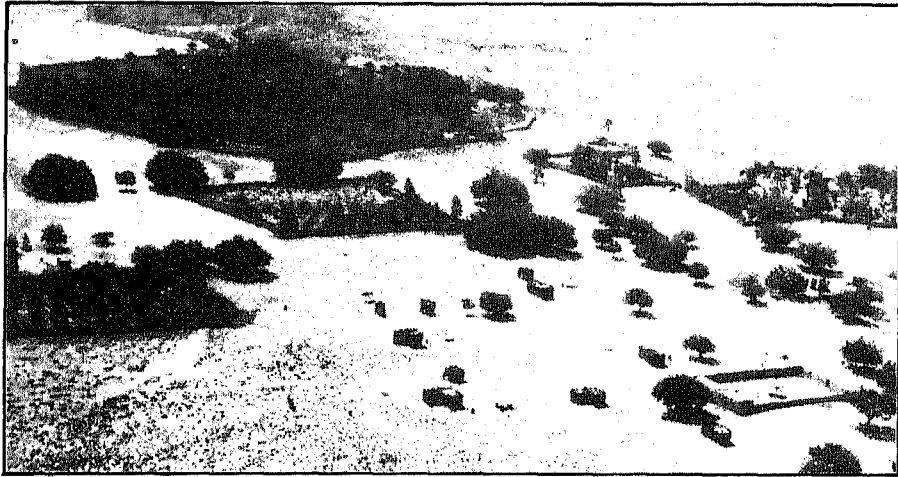


صورة مذكرة التفاهم
على ورق البلاط الشامشاهي

تغيرات الاحتلال الإيراني في الجزر

في جزيرتي طنب
في جزيرة أبو موسى

ما أن احتلت القوات الإيرانية جزيرة طناب الكبرى حتى سارعت إلى وضع وحدات من المدفعية بعيدة المدى والمدافع المضادة للبواخر والطائرات وبنيت الاستحكامات العسكرية في عدد من مواقع الجزيرة : في جبل خماس وجبل بو الطبول وجبل اليهودي وجبل الشعبة ورأس البوس وجبل العقبة وكلها تلال جبلية تطل على البحر أو على أراضي الجزيرة وعلى سهولها، كما ركزت إيران مدافعها عند دارة صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم في رأس القين، وكذلك نصبت مدافعها في رأس مهجج وقرب مركز الشرطة ويجوار مدرسة الجزيرة ، كما قامت بتحويل مركز الشرطة إلى محطة للكهرباء وحولت مبنى المدرسة القاسمية الجديد إلى مخزن للأسلحة والمؤن ، وجعلوا من الدارة المشرفة على البحر مركزاً للارسال اللاسلكي واتخذوا من الدار المجاورة مركزاً للقيادة. وأنشأت بعد ذلك القوات الإيرانية في الجزيرة مطاراً عسكرياً لطائراتها النفاثة والهيلوكوبتر .



جانب من مزارع جزيرة طناب

وشجعت الحكومة الإيرانية النساء الإيرانيات على الاستقرار في الجزيرة (حوالي 150 امرأة) فخصصت لكل منهن مكافأة شهرية قدرها 700 توماناً كإغراء لهن للإقامة في الجزيرة وهكذا احتل السكان الجدد منازل أهالي طناب العرب المهجرون .

أما جزيرة أبوموسى فقد شهدت هي الأخرى تغييرات كثيرة في جانبها الشرقي حيث تحولت إلى قاعدة عسكرية متطورة بنت فيها إيران موانئ للزوارق الطوربيدية السريعة والسفن الحربية ومطاراً عسكرياً متطوراً امتد مدرجه عدة كيلومترات فوق أرض الجزيرة وفي القسم التابع لدولة الإمارات، إضافة إلى إنشاء ميناءً مدنياً لاستقبال المراكب والسفن القادمة إلى الجزيرة أخذ سكان الجزيرة يستخدمونه في قدومهم ورحيلهم مما أتاح لسلطات الميناء الإيرانيين فرصة الرقابة والتحكم بالقادمين إلى الجزيرة والمغادرين لها، فقاموا فيما بعد بفرض إجراءات رسمية متشددة على القادمين إلى الجزيرة ووضعوا القيود على دخول أبناء الجنسيات الأخرى إلى الجزيرة.

وقد أقدمت إيران مؤخراً على انتهاك آخر لسيادة الإمارات بتسييرها خطاً جويّاً يربط بين مدينة بندرعباس وجزيرة أبوموسى، وذلك تشجيعاً للمواطنين الإيرانيين للاستيطان في الجزيرة التي لم يكن يسكنها من قبل أي إيراني.

دولة الإمارات العربية المتحدة ومعالجة قضية الجزر

دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
عرض القضية أمام هيئة الأمم المتحدة
تجاوزات إيرانية في أبو موسى
اتصالات مباشرة مع إيران
اجتماعات ثنائية
بيان وزارة خارجية الإمارات
دعوة وزير الدولة للشؤون الخارجية
حملة إعلامية إيرانية
تصريح صحفي للشيخ حمدان بن زايد

منذ وقوع الاحتلال الإيراني على الجزر العربية الثلاث في 30 نوفمبر 1971 ودولة الإمارات العربية المتحدة ومعها عدد من الأقطار العربية وخاصةً أقطار الجوار الشقيقة لم تهدأ في مطالبة الجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياض دولة الإمارات. رائدها في تلك المطالبة الحرص على العلاقات الودية التي تقتضيها وقائع الجوار الجغرافي والتواصل التاريخي القديم والأخوة الإسلامية الوثيقة.

لقد مارست الدولة أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة وروية. كما أنها حاولت طيلة الفترة الماضية أن لا تجعل في مطالبتها بالجزر المحتلة ما يغير الرأي العام حفاظاً على صلات الود والجوار. فقامت بإيفاد عدد من المسؤولين إلى طهران لمعالجة الموضوع بعيداً عن الأضواء، كما التزمت أجهزة الإعلام بالدولة بتوجيهات رسمية بعدم إثارة الموضوع إعلامياً.

وكانت توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تتسم بالحكمة والروية وبعد النظر، مع صلابة التمسك بتربة الوطن وحقوقه بلا تهاون أو تفريط، مؤمناً بالعمل الهادئ واتخاذ التفاهم أسلوباً عملياً لحل المشكلات بين الدول لا سيما المجاورة منها.

دعوة سمو رئيس الدولة

انطلاقاً من الحرص الدائم لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان



رئيس الدولة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا سموه الجارة إيران لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن طريق الحوار والطرق السلمية وقال سموه: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات

الثلاث عام 1971. وإنما لا نزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول⁵⁶.

وقد أوضح سموه موقف الدولة الراسخ في تمسكها بحقوقها في استعادة الجزر المحتلة، ودعا الجارة إيران إلى اللجوء للتحكيم الدولي وإبراز وثائقها حول ادعاءاتها بالجزر.

جاء ذلك في لقاء صحفي⁵⁷ قال فيه سموه : " نحن نريد شيئاً جديداً، لكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عما نفكر به نحن، فالإنسان الذي يستولي على حق من الحقوق ويشهر ويدعي أن هذا ملك سابق له، كيف تتفاوض معه؟ وتحصل على شيء منه؟ أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح. ولكن إذا قيل إن لدينا براهين ولا نعرف إذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم.

إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها. أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية".

56 - من خطاب سموه في 1993/12/2 بمناسبة العيد الوطني للدولة.

57 - جريدة الخليج العدد 5424 الصادر في 1994/3/20.

عرض القضية أمام هيئة الأمم المتحدة.

لقد تحركت دولة الإمارات منذ قيامها في 1971/12/2 على جميع الأصعدة والمستويات الدولية، العربية والأجنبية، مؤكدةً تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر، ومناشدةً المجتمع الدولي على حث إيران لإنهاء العدوان وسحب قواتها من الجزر.

ففي 1971/12/6 طلبت الإمارات مع دول عربية شقيقة من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران على أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر.

ولدى تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة طلب الانضمام للأمم المتحدة في 1971/12/9 قال الدكتور **عدنان الباجهي** موفد الدولة، في كلمته أمام الجمعية العامة:

" لايمكنني أن أختم كلمتي من غير أن أعبر عن الشعور العميق بالأسف لدى شعب وحكومة دولة الإمارات، للتصرف الذي قامت به إيران مستخدمة القوة لاحتلال الجزر العربية في الخليج. لقد كنا نتطلع إلى علاقات صداقة وتعاون مع إيران الجارة، والتي ترتبط مع البلاد العربية منذ قدم التاريخ بروابط حضارية وثقافية. إن التصرف الذي قامت به الحكومة الإيرانية مستخدمة القوة ضد الإمارات لتنفيذ ادعاءاتها بمطالب تتعارض مع حقائق التاريخ والعدالة عن طريق الاحتلال بالقوة، متجاهلة ليس لشخصية الأمم المتحدة فحسب بل إنها متعارضة مع علاقات الصداقة التقليدية المتبادلة بين الشعبين العربي والإيراني. وإني على ثقة بأن الحكومة الإيرانية سوف

تدرك أنه من الأجدر بها أن تصون العلاقات الطيبة مع جيرانها بدلاً من اتخاذها ذلك الموقف باحتلالها للجزر العربية.⁵⁸

وفي 71/12/9 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناءً على طلب من الدولة وعددٍ من الأقطار العربية الشقيقة، وقد عبرت دولة الإمارات في تلك الجلسة عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها.⁵⁹

وبتاريخ 1972/7/17 تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أخرى برسالةٍ إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وبأنها جزء لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي.⁶⁰

وفي 1972/10/5 أكدت الإمارات في بيانٍ لها ألقى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين، أنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سيادة الإمارات.⁶¹

كما أكدت الدولة في بيانٍ آخر لها ألقى في مجلس الأمن الدولي في 1974/2/20، عدم اعترافها بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات، وأن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى ولوحدة ترابها، وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية.⁶²

58 - الفقرة 53 من محضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2007 بتاريخ 1971/12/9 .

59 - الوثيقة رقم S/PV.161 المؤرخة في 1971/12/9 ، أرشيف مجلس الأمن الدولي.

60 - الوثيقة رقم S/ 10740 المؤرخة في 1972/7/18 . المصدر نفسه .

61 - الوثيقة رقم S/PV/2055 بتاريخ 1972/10/5 . المصدر نفسه.

62 - الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ 1974/2/20 . المصدر نفسه.

وفي 1975/11/19 جاء في بيانٍ للدولة أمام اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة تأكيد الإمارات على سيادتها المطلقة على الجزر المحتلة وبأنها لا تعترف بأية سيادة أخرى عليها⁶³. وقد أبدى وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات، احتجاج الدولة للدكتور/ كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة، على اعتزام إيران مواصلة احتلالها للجزر العربية الثلاث.

وبعث الوزير في 1980/8/6 رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث، وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

كما بعثت الدولة رسالةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 1980/12/1 أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر العربية الثلاث.

وتوالى مطالبة الإمارات للجارة إيران عبر السنوات الماضية بإعادة الحق إلى أهلها، إلا أنه مراعاةً للظروف الإستثنائية التي مرت بها المنطقة خلال العقد السابق وحرصاً على تجنب منطقة الخليج العربي المزيد من التوتر، وإيماناً من دولة الإمارات العربية المتحدة بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول فقد اتبعت سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف.

من هذا المنطلق جاءت مطالبة معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات، الحكومة الإيرانية الجديدة بتصحيح الموقف الناتج عن المطامع

⁶³ - الوثيقة رقم A/C.I/PV/.2092 بتاريخ 1975/11/19 . المصدر نفسه.

التوسعية لنظام الشاه المخلوع على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال إعادة جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وكذلك دعوة معاليه الحكومة الإيرانية الى إثبات مدى إخلاصها وأمانتها، في رغبتها بإقامة علاقات حسن جوار مع الدولة وذلك بإجراء حوارٍ جادٍ لوضع حد لهذه المشكلة بإعادة الجزر الثلاث لأصحابها.

وهكذا تحدد الموقف من جديد وعلى صعيدٍ دوليٍ وعالميٍ من خلال السكرتير العام للأمم المتحدة بأن لا تهاون في الحقوق وأن لا تناسي لها وإنما التريث والترقب والحكمة دليل على بعد النظر وعلى الأمل في أن يبادر المخطيء إلى تصحيح خطئه، وسالب الحق إلى إعادته لأصحابه، وذلك حرصاً على علاقات الود والدين والجوار التي تعود في جذورها إلى قرون وقرون.

لقد كان أمل الإمارات كبيراً في أن يحظى موقفها هذا بتقدير الجانب الإيراني، وبأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم تبدر عن الجانب الإيراني أية مؤشرات تدل على تجاوبها في هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة في عام 1971 حول جزيرة أبوموسى بالرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها الإمارات سعياً لتسوية هذه المسألة سلمياً.

تجاوزات إيرانية في أبو موسى

لقد حدث عكس ما كان متوقعاً من الجانب الإيراني فبدلاً من التجاوب مع المسار الودي السلمي للإمارات، قامت السلطات الإيرانية بسلسلة من التجاوزات والنقض لمذكرة التفاهم المعقودة مع حاكم الشارقة في نوفمبر عام 1971، ومن تلك التجاوزات التعدي على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبو موسى بوضع أنظمة للصواريخ في ذلك الجزء، وكذلك إنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرده التلاميذ ومدرسيهم، وإهانة أفراد شرطة الجزيرة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة، واعتقال بعض الصبية من أمام منازلهم في الجزيرة. وكذلك طرد ستين عاملاً من الجزيرة في شهر مارس من عام 1992 وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً. وفي نهاية شهر أغسطس لعام 1992 منعت السلطات الإيرانية في الجزيرة المعلمين العاملين في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول في الجزيرة وقطع مرساة السفينة التي تقلهم، هذا بالإضافة إلى اعتراض السفن الحربية الإيرانية لقوارب صيد مواطني الإمارات في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم.

لقد باشرت إيران ابتداءً من الأسبوع الأخير من شهر رمضان وأوائل شهر أبريل / نيسان 1992 طرد الإماراتيين الذين يقيمون في جزيرة أبو موسى ومنعتهم من العودة إليها في يوم 1992/4/14، وأغلقت المدرسة العربية ومركز الشرطة التابعين للإمارات فيها.



لقطات للمدرسين والمواطنين الذين منعتهم السلطات الإيرانية من النزول في جزيرة أبو موسى 1992
قائد شرطة الشارقة في حديث للصحفيين في ميناء خالد بالشارقة.

وذكر الملازم / سالم المقرّب المتحدث باسم شرطة الشارقة في يوم 1992/8/24 أن (104) أشخاص عادوا إلى ميناء خالد في الشارقة بعد رفض السلطات الإيرانية نزولهم على أرض الجزيرة، وأن هؤلاء الأشخاص الذين يضمون مواطنين من أبناء الشارقة بينهم حاكم الجزيرة / محمد أبوغانم، ومدرسين عرب مع عائلاتهم قد أمضوا ثلاثة أيام في البحر وهم يحاولون النزول في الجزيرة. ولكن الإيرانيين رفضوا ذلك وعاملوهم معاملة سيئة، وقد وصل الإيرانيون في موقفهم إلى حد التهديد بإغراق السفينة. وأضاف بأن الإيرانيين سيطروا على كامل الجزيرة.



قائد شرطة الشارقة في حديث لرجال الصحافة في ميناء خالد بالشارقة
وقال قائد شرطة الشارقة / العقيد محمد خليفة: إن السلطات الإيرانية
طلبت أن يحمل الركاب تأشيرة دخول من السفارة الإيرانية.⁶⁴
وفي سلسلة تجاوزاتها ارتكبت السلطات الإيرانية مؤخراً انتهاكاً جديداً
لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بافتتاحها خطأ جواً بين مدينة بندر
عباس وجزيرة أبو موسى.

64 - إنظر صحيفة الحياة الدولية، عدد 1992/8/25 .

اتصالات مباشرة مع إيران

ورغم تلك التجاوزات الإيرانية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيداً لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، أجرى وزير خارجية الإمارات عدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال عام 1992 لمعالجة تلك التجاوزات.

فاعتمدت الدولة ثلاثة مبادئ لحل أزمة جزيرة أبوموسى على طريق حل مشكلة الجزر الثلاث. وتتلخص هذه المبادئ بما يلي :-

1- بذل كل المساعي الممكنة لحل أزمة أبوموسى بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى الخيار الدولي إلا كمرحلة أخيرة.

2- إلغاء ما يمكن أن يسمى بالوساطة وحل المشكلة عن طريق المباحثات الثنائية مع التأكيد على حق الإمارات في سيادتها على الجزر وإقناع إيران بأن أي توتر سيثير مشاكل لا حصر لها.

3- ضرورة البحث عن صيغة جديدة لعلاقات الجوار بما يضمن تحقيق الأمن والسلام لمنطقة الخليج.

اجتماعات ثنائية

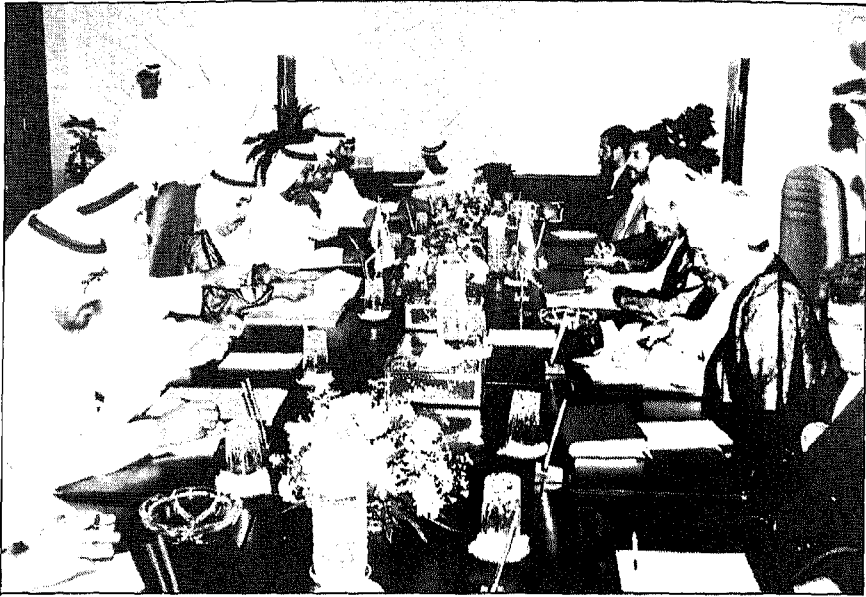
وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع في أبوظبي بين ممثلين لحكومتَي البلدين، فقد تم تشكيل وفد تفاوضي من وزارة خارجية الإمارات برئاسة السفير /سيف سعيد مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووفدٍ مقابلٍ عن الجانب الإيراني برئاسة السفير /مصطفى فوميني حائري مدير عام شؤون الخليج بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

وعقد الوفدان اجتماعاتهما خلال يومي 27 و 28 سبتمبر/ أيلول 1992 في مدينة أبوظبي، طرح خلالها وفد الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية :-

- 1- إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
- 2- تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبوموسى.
- 3- عدم التدخل بأي طريقةٍ وتحت أي ظرفٍ وبأي مبررٍ في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبوموسى بموجب مذكرة التفاهم.
- 4- إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبوموسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

5- إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ورفضه كذلك اقتراح



الاجتماع الثنائي بين وفد الإمارات والوفد الإيراني في مدينة أبوظبي 1992

دولة الإمارات إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، فقد بات من المتعذر إحراز أي تقدم عبر المفاوضات الثنائية.

بيان وزارة خارجية الإمارات

وهكذا توقفت هذه الاجتماعات دون أن تسفر عن أي نتيجة إيجابية بعد أن وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ كما أوضح ذلك بيان وزارة خارجية الإمارات الذي نص على مايلي:

" انطلاقاً من رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم الموقعة في نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1971 بشأن جزيرة (أبوموسى) فقد عقدت في مدينة أبوظبي في الفترة من 27 إلى 28 سبتمبر/ أيلول 1992 لقاءاتٍ ثنائيةً بين وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة سعادة السفير/ سيف سعيد ساعد، مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فوميني حائري مدير عام شؤون الخليج بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية ".
وخلال هذا اللقاء طرح جانب دولة الإمارات العربية المتحدة على جانب جمهورية إيران الإسلامية المطالب التالية:

أولاً - إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
ثانياً - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبوموسى.

ثالثاً - عدم التدخل بأي طريقةٍ وتحت أي ظرفٍ وبأي مبررٍ في ممارسة

دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة " أبو موسى " بموجب مذكرة التفاهم.

رابعاً - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة " أبو موسى " وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامساً - إيجاد إطارٍ ملائمٍ لحسم مسألة السيادة على جزيرة " أبو موسى " خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشير في هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور، ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1971 في وضعها القانوني، وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الجانب الإيراني ليتحمل مسؤولية عدم إحراز أي تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام دولة الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث.

بيان الجانب الإيراني

وأصدرت السفارة الإيرانية في أبوظبي بياناً حول تلك الاجتماعات جاء رداً على بيان وزارة خارجية الإمارات، نص على ما يلي :-
"بالنظر للأهمية التي توليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل حفظ وتنمية العلاقات الودية مع الدول المجاورة واستقرار الأوضاع في المنطقة، فإنه منذ أن ظهر موضوع الوافدين من غير مواطني الشارقة على جزيرة أبو موسى، قامت بجهود دؤوبة وسعت لإزالة سوء الفهم بين حاكم الشارقة والمسؤولين الإيرانيين في هذه الجزيرة.

ومن منطلق أن المنطقة بحاجة إلى الهدوء والاستقرار أكثر من أي وقت مضى وأن التفاهم وعلاقات حسن الجوار يجب أن يشكل أساس وقاعدة العلاقات بين دول المنطقة، فقد أقدم وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على دخول المباحثات وكله أملٌ بأن يقابل بنفس الروح من الطرف المقابل. ولكن للأسف بادر وفد الإمارات العربية المتحدة في المباحثات الثنائية إلى طرح مسائل غير أساسية والتي ليست لها علاقة بالمسائل المطروحة حول جزيرة أبو موسى حيث استغل حسن نوايا ورحابة صدر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأوقف المباحثات. مما جعل الادعاء القائل بوجود مشاكل في جزيرة أبو موسى أمراً مشكوكاً فيه.

فبالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتقد أن تصرف دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه القضية والإسراع في إصدار بيان بهذا الشأن واعتبار المباحثات حول جزيرة أبو موسى أمراً لا قيمة له، فهذا لن يكون لصالح

العلاقات الثنائية. وإن طرح ادعاء السيادة على أية أرض في المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة في سلسلة جديدة من الادعاءات والخلافات مما سيكون له مضاعفات تضر بأمن المنطقة وتخدم أطماع الأجانب. وإنه في الوقت الذي تؤكد فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى كما كان الوضع في الماضي، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة أي سوء فهم وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار، كذلك الحفاظ على هدوء وأمن المنطقة.

موقف الإمارات أمام الأمم المتحدة

وأعلن وزير الخارجية معالي راشد عبدالله النعيمي موقف الإمارات بوضوح وكذلك مساعيها الدائمة لحل مشكلة الجزر بالتفاهم والحوار الودي. وذلك في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1992 قال فيها:



"إننا نعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي على وضع هذه المفاهيم في قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة.

وفي الوقت الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً في هذه المسيرة السلمية البناءة، وبالذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة

إليهما، ومن ضمنها سعينا إلى بدء حوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنهاء القضايا المعلقة بين البلدين، وبالذات الاحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير غير القانونية بشأن جزيرة أبوموسى، انتهاكاً لمذكرة التفاهم لعام 1971. لقد عبرت بلادي عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ للسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات ومبدأ حسن الجوار،

إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم، التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمّها إليها أسوةً بما فعلته حكومة إيران عام 1971 في احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، التابعتين لدولة الإمارات، ومن الطبيعي أن هذه الإجراءات ستزيد التوتر، وتزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار والعلاقات التقليدية القائمة بين البلدين.

وأضاف قوله: في يوم 30 نوفمبر 1971 قامت القوات المسلحة الإيرانية بمهاجمة واحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى الأمر الذي ترتب عليه مقتل عدد من المدنيين وطرد أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، كما قامت القوات الإيرانية باحتلال جزيرة أبو موسى، ونتيجةً لذلك تحركت دولة الإمارات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل المطالبة باستعادة الجزر الثلاث التابعة لها والتي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. وخلال ما يزيد على 20 سنة من الاحتلال للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات القنوات السياسية كوسيلة هامة متبعةً الدبلوماسية الهادئة، منطلقةً من قناعتها بأن الحق في جانبها، وأن هذه الجزر ستعود يوماً إلى سيادة الإمارات، وقد عزّز هذه القناعة المناخ الدولي الراهن، ورغبة الإمارات والمجتمع الدولي لحل المشاكل الإقليمية القائمة بالطرق الدبلوماسية ومن خلال القوانين الدولية، حفاظاً على الأمن والاستقرار. السيد الرئيس .. ورغبةً من دولة الإمارات العربية المتحدة في تسوية كافة

المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى وحفاظاً على الاستقرار والأمن في المنطقة عقدت مؤخراً في أبوظبي لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفوضية، إلا أن الجانب الإيراني رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كما رفض أيضاً الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى المجتمع الدولي، وإنني أخطبكم هنا من منطلق حرصنا على إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي".

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأثناء اجتماع يوم 30 سبتمبر 1992 أفسح المجال لوفدي الإمارات وإيران لإصدار بيانات كل منهما رداً على ما ورد في كلماتهما أمام الجمعية انطلاقاً من مبدأ حق الرد.

ونورد فيما يلي النص الكامل لبيانات حق الرد :

ممثّل إيران : استمعت الجمعية بعد ظهر اليوم إلى بيان الذي أدلى به وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة. ويود وفد بلادي أن يسترعي انتباه الجمعية إلى النقاط الآتية فيما يتصل بذلك البيان .

بالنسبة لما ورد في بيان الإمارات العربية المتحدة من اشارات إلى بلدي، اسمحوا لي بأن أؤكد مجدداً باختصارٍ شديد نهجنا الشامل وسياستنا تجاه منطقة الخليج (الفارسي) وجيراننا في هذه المنطقة، التي تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار. ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو

الذي يمكنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة. لقد شرح وزير خارجيتنا هذا الأمر في الأسبوع الماضي في بيانه إلى الجمعية، والحقيقة أنه قدم خطة عمل مفصلة إلى الجمعية في العام الماضي.

وإذ قلت هذا، اسمحوا لي بأن أضيف أنه منذ البداية حاولت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بجد أن تحسم عدم التفاهم القائم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين في جزيرة أبوموسى من غير مواطني الإمارات العربية المتحدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وإدراكاً لحاجة المنطقة إلى الهدوء التي هي حاجة ماسة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وكذلك لضرورة أن يحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدين في منطقة الخليج (الفارسي)، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر. وكان أملنا أن يتبع الطرف الآخر نفس النهج ونفس السلوك، إلا أن طرف الإمارات العربية المتحدة أثار بعض المسائل في المفاوضات كانت كلها غير ذات صلة بالموضوع المطروح، مما دفع بالمحادثات الثنائية إلى التوقف في تلك المرحلة. وهذا المسلك لا يساعد على حسم المشكلة.

وجمهورية إيران الإسلامية ترى أن النهج الذي تناول به الطرف الآخر المسألة، بما في ذلك الإسراع بإصدار بيان عن حالة المفاوضات، يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها. وجمهورية إيران الإسلامية بينما تؤكد مجدداً نهجها القائم على المبدأ بالنسبة للحالة في جزيرة أبوموسى، والتزاماتها بالاتفاقيات والتفاهات القائمة، بما في ذلك تلك التي جرى التوصل إليها عام 1971، تؤكد مجدداً مرة أخرى استعدادها لمواصلة المحادثات الثنائية لحل

سوء التفاهم الأخير، على أساس احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي وحسن الجوار وضرورة صيانة الأمن والهدوء في المنطقة.

إن لنا تاريخنا من العلاقات الأخوية مع الإمارات العربية المتحدة، ونحن واثقون بأن الحكمة والتبصر سيسودان في نهاية الأمر مما لا يتيح مزيداً من الفرص أمام عناصر خارجية راحت في بياناتها وإعلاناتها الرسمية تتظاهر بالنقاوة والدفاع عن الحق بينما هي تحاول إزكاء نيران مصالح ليست هي مصالح الإمارات العربية المتحدة أو إيران أو منطقة الخليج (الفارسي).

ممثل الإمارات : أود أن أؤكد هنا من جديد أن السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأود باسم وفد بلادي أن أؤكد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة رفضت منذ عام 1971 الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وما زالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره عملاً غير مشروع ومخالفًا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولقد أكدت بلادي هذا الرفض بتمسكها بالسيادة على هذه الجزر في مجلس الأمن وفي غيره من أجهزة الأمم المتحدة وبأنها تعتبر الوجود الإيراني فيها مجرد احتلال ليس إلا. وكانت بلادي تأمل أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية بإعادة تلك الجزر العربية إلى دولة الإمارات في إطار تصحيح المظالم التي سببها عهد الشاه. واعتماداً على ذلك وعلى العلاقات التاريخية التي تربط شعبيّنا، حاولت بلادي تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية وخاصة ضمن إطار الاتصالات الثنائية. ومن المؤسف إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية لم تستجب لمحاولاتنا، بل على العكس قامت مؤخراً بتصعيد النزاع عن طريق

اللجوء إلى مجموعة من الممارسات والإجراءات غير الشرعية ضد مواطني الإمارات في جزيرة أبو موسى، مما في ذلك استعمال القوة العسكرية. ورغم هذا كله تود بلادي أن تؤكد مرة أخرى استعدادها لتسوية هذا النزاع بأي من الطرق السلمية التي نص عليها الميثاق، استهدافاً لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التي هي جزء من أراضيها. وينطلق هذا من إيمان بلادي بأن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها ، واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لذلك.

ممثل إيران : (لم أكن أعتقد أنني سأضطر للتكلم ثانية لأنني افترضت أننا قد أوضحنا موقفنا في الجمعية العامة في البيان الذي أدلى به وزيرنا في وقت سابق وفي بياني الموجز الذي أدليت به قبل بضع دقائق. إن الحالة جلية تماماً وموقفنا تجاهها واضح كل الوضوح. وإنه لمن المؤسف أن يستخدم وفد الإمارات العربية المتحدة عبارات استفزازية وإثارية بشأن مشكلة الحالة في جزيرة أبو موسى التي أوضحنا في مناسبات عديدة أنه يمكن حلها بسهولة بالغة على أساس التعهد الذي قبلناه في عام 1971.

إن فكرة المزاعم الإقليمية، وخاصة في الخليج (الفارسي) فكرة غريبة، فالجميع يعلم أن إثارة هذه المزاعم القديمة من قبل أي بلد في منطقتنا سيؤجج النار في المنطقة بأسرها. ليس هناك جدوى من وراء هذه المزاعم الإقليمية. لقد تلقينا للتو في نشرة الأنباء التي أذيعت عصر اليوم نبأ وقوع اشتباك مسلح بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر قتل فيه مواطن مصري وآخر قطري، هذه هي الحالة في المنطقة. فمن يريد أن يفتح صندوق الأفاعي؟.

إن ما نحتاجه في المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتفاهم ومشاعر الصدق والإخلاص بين الأشقاء. إننا نناشد أشقاءنا في الإمارات العربية المتحدة أن يصغوا إلى صوت العقل والحكمة، إننا نناشدهم بكل صدق، وكما قلت قبل بضع دقائق، يجب ألا نسمح لبعض العناصر الخارجية أن توجب النار. وإنني متأكد أن هذا الوفد واثق، شأنه شأن الوفد الآخر الجالس في الطرف الآخر من القاعة، بأن تأجج النار لا يخدم مصالحنا.

دعوة لوزير الدولة للشؤون الخارجية

عقب فشل المباحثات الثنائية التي عقدت في أبوظبي يومي 27 و28/9/1992 وجهت الحكومة الإيرانية دعوة إلى سمو الشيخ/ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات لزيارة طهران، رحب بها سموه على أن يتم وضع جدول أعمال لمباحثاته أثناء الزيارة. لكن رفض الجهات الإيرانية إدراج بحث موضوع جزيرتي طنب أدى إلى إلغاء تلك الزيارة.

حملة إعلامية إيرانية

بعد ذلك انطلقت في الأجواء الإعلامية سلسلة من التصريحات لمسؤولين إيرانيين في أعلى درجات السلطة وأخرى لأشخاص أقل مسؤولية ومكانة. وقد اتسمت التصريحات الإيرانية بالقسوة والتشنج والرفض الكامل لأيّة محادثات تتناول جزيرتي طنب. ومن ذلك على سبيل المثال ما نشرته

صحيفة (جيهان إسلام) الإيرانية في عددها الصادر يوم الثلاثاء
1992/9/15 حيث قالت :

" إن إيران كانت تعامل شيوخ الخليج على أساس أنهم ليسوا سوى مجرد
مسؤولين محليين، أما الآن فإنهم يتشجعون في مواقفهم من جراء السياسة
اللينة اتجاههم.

وأضافت الصحيفة قائلة:- نحن من رفعهم من مستوى رئيس بلدية أو
حاكم ولاية إلى رئيس دولة مستقلة، وقد تخيلنا أننا نستطيع أن نتحدث عن
علاقات متبادلة ومستقلة معه.

ومن ذات المنطلق عبر نائب طهران محمد جواد لاريجاني مستشار
المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، عن سياسة حكومته في خطبة الجمعة
التي ألقاها يوم 1992/10/2 في جامعة طهران مهدداً دول الخليج العربية
بقوله: إن هذه الدول تلعب بذيل الأسد، وأضاف : لقد مارست إيران منذ
القديم سيادتها على المنطقة، ولم يكن لكم وجود قبل سبعين عاماً، لقد ولدتم
إثر العدوان البريطاني الاستعماري على المنطقة. وقال: من أنتم ؟. إنكم
بدون هوية ولم تحملوا جوازاً إلا منذ سنوات .. وإن طرح المطالب بشأن
الحدود لن يشكل تهديداً لإيران بل لجميع الدول الأخرى في المنطقة.

وفي كلمة له قال الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني أثناء قيامه بجولة
في شهر فبراير 1992 في الجزر الجنوبية " إن جزيرة أبوموسى يمكن أن
تصبح مركزاً اقتصادياً مهماً "، وأضاف خلال اجتماعه بأهالي الجزيرة: " إن
أبوموسى ذات أهمية كبيرة لنا بسبب موقعها المتميز ونحن نعتبر أهلها حماةً
لحدودنا ولأحد المواقع الحساسة من بلادنا " .

وذكرت صحيفة (رسالات) التي تصدر في طهران في عددها يوم 1992/4/18 أن بناء مجتمع سكني من مائة وحدة بجزيرة أبو موسى بدأ أثناء زيارة الرئيس رفسنجاني الذي أصدر أوامره بإنشاء أسطول صيد وبناء مجزر هناك.

وقال مبعوث للرئيس الإيراني يوم الثلاثاء 1992/9/8 في جزيرة أبو موسى ضمن تصريح عقب عليه صحيفة (الوطن) الكويتية في عددها ليوم 1992/9/11 " إن سكان الجزيرة من رعايا دولة الإمارات وعددهم قرابة الألفي شخص هم ضيوف على إيران ".

وكان محافظ (هرمزجان) قد رعى عقد حلقة دراسية في مدينة بندر عباس مركز المحافظة خاصة بإعمار الجزر، صرح في ختام أعمالها بأن المشاركين أوصوا بتحويل جزيرة أبو موسى إلى مركز تجاري، وإنشاء مركز تدريبي فني لتدريب المواطنين هناك وتخرجهم فنيين وميكانيكيين ماهرين، وأن الحكومة الإيرانية ستمنح قطعاً سكنية للراغبين في الاستيطان بالجزيرة بسعر (80-100) ريال إيراني للمتر المربع الواحد.

وفي طهران قالت وكالة الأنباء الإيرانية (أرنا) في تصريح لناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية: إن بريطانيا - السلطة الاستعمارية السابقة في منطقة الخليج - تخلت لإيران عن جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى التي كان الجيش الإيراني يحتلها لدى حصول الإمارات على استقلالها عام 1971، وتعقيباً على ذلك ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في طهران .. أن الاتفاق الإيراني البريطاني الذي ظل سرياً لا يبت في وضوح

بمسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيراني ولرعايا الإمارات بالبقاء فيها في آن واحد.⁶⁵

وذكر دبلوماسي غربي آخر: أن الإيرانيين استولوا فعلاً على جزيرة أبوموسى وأنهم يرفضون التحدث بالتفاصيل. وقال: إن تصرفات إيران عززت تقارير للاستخبارات الغربية تحدثت عن وجود اتجاه لدى طهران لإقامة قاعدة بحرية كبيرة في الجزيرة الواقعة بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة في الخليج. وإن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدةً مثاليةً مع نجاح إيران بمحاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية⁶⁶.

تصريح صحفي للشيخ حمدان بن زايد

في رد غير مباشر على تصريحات رسمية إيرانية متشنجة حول قضية



الجزر العربية الثلاث، صرح سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في حديث أدلى به لمجلة (الوسط) التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم 1994/6/27 مؤكداً موقف

65 - إنظر نشرة وكالة الصحافة الفرنسية، وجريدة النهار اللبنانية عدد يوم 1992/8/26.

66 - إنظر صحيفة النهار اللبنانية، عدد يوم 1992/9/7.

دولة الإمارات الثابت من قضية الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران والداعي إلى الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى مجلس الأمن وإلى محكمة العدل الدولية من أجل حل هذه القضية، وأشار سموه إلى أن دولة الإمارات مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ترغب في إقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة، لكنها لا تقبل بالتهديدات والاحتلالات، مؤكداً أن الإمارات لا يمكن أن تتخلى عن شبرٍ واحدٍ من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى حجر عثرة في وجه أي علاقات طبيعية مع إيران.

وأضاف: إنه إذا كانت لدى الإيرانيين الوثائق التاريخية التي تثبت ملكيتهم للجزر الثلاث فليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا ونقبل بأي حكم تصدره المحكمة لنا أو علينا، وعليهم أن يقبلوا أولاً بالتوجه إلى المحكمة وإن رفضهم التحكيم يعني أنهم لا يملكون حق السيادة على الجزر.

تحرك الإمارات على مختلف الأصعدة

لقد كان تحرك دولة الإمارات العربية المتحدة وإيضاح حقها باستعادة جزرها المحتلة على مختلف الأصعدة، ومن ذلك المذكرة التي قدمها وفد الدولة إلى المؤتمر البرلماني العالمي الذي عقد في نيودلهي بالهند في شهر إبريل 1993 حيث قالت المذكرة :

يتشرف وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بأن يقدم لزملائه أعضاء الوفود البرلمانية العالمية تحياته، وينتهز هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بأنه منذ أن احتلت إيران جزرنا طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى الواقعة في الخليج العربي في 30/11/1971 وطردت سكانها وشردتهم واغتصبت أموالهم، ونحن نطالب باستعادة حقنا في هذه الجزر بالطرق السلمية، إلا أن إيران لم تعر هذه المطالبة أية أهمية، كما أن هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ قرار يعيد الحق إلى ذويه، مع أن إيران في احتلالها الجزر قد خالفت مخالفة صارخة نص المادة الثانية، الفقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع استخدام القوة في المنازعات الدولية.

إننا وإن كنا حريصين على أمن الخليج واستقراره والمحافظة على علاقات ودية مع جارتنا إيران إلا أننا بنفس الوقت لن نتوقف عن المطالبة باستعادة حقوقنا في الجزر الثلاث والسماح لأهاليها بالعودة إليها وإعادة ممتلكاتهم لهم، وسنبذل قصارى جهودنا في التوصل إلى أهدافنا بالطرق السلمية والوسائل الشرعية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.

وإننا نناشدكم مساعدتنا على تحقيق أهدافنا العادلة باستخدام جميع وسائل الضغط المتاحة لكم لإرغام إيران للإذعان لصوت الحق والعدل. وفي ردٍ على الانتهاك الإيراني في نهاية شهر سبتمبر 1994 لسيادة الإمارات بافتتاحها خطأً جواً يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبو موسى، صرح مصدر مسؤول في بيان صحفي بأن هذه الخطوة تعتبر انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبو موسى وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار.

وقال البيان: تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة أن تسيير مثل هذا الخط لا يعبر عن واقع الحال بالنسبة لجزيرة أبو موسى، حيث أنه يوم إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى في نوفمبر 1971 لم يكن يوجد على الجزيرة أي مواطن إيراني وبالتالي فإن الوضع الذي تم تحت الاحتلال الإيراني العسكري للجزيرة لا يثبت أي حقوق سيادية لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلاً: إنه تأسيساً على المبدأ المستقر في القانون الدولي، فإن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادةً للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.

صاحب السمو الشيخ خالد ولي العهد نائب الحاكم

صاحب السمو الشيخ خالد والتأكيد على عروبة الجزر
نشر الوعي بقضية الجزر عربياً وعالمياً
ترسيخ الوعي بالقضية
وسام الشيخ خالد للمؤرخ العربي
مسرحية الرسالة وجزر السلام
تواصل مع الهيئات العربية لاستعادة الجزر
ندوة علمية تاريخية حول عروبة الجزر

صاحب السمو الشيخ خالد والتأكيد على عروبة الجزر:

لقد عايش صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر بن محمد القاسمي قضية الجزر الثلاث وتابع المطامع الإيرانية فيها وما تبع ذلك من مواقف بريطانية



تجاه الجزر. ففي 1961/9/18

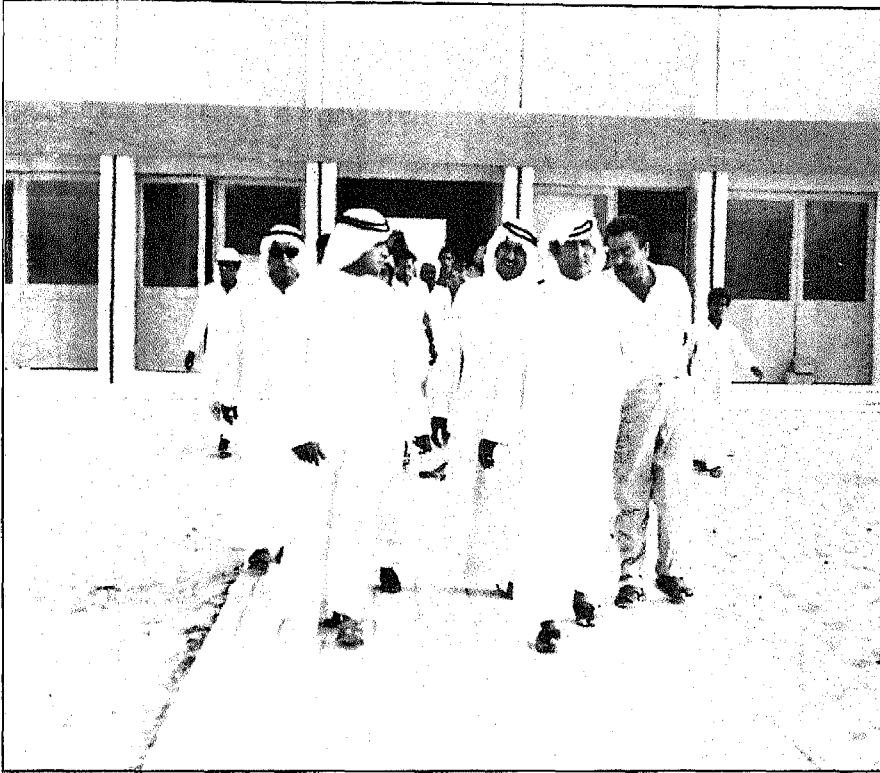
زار سموه المعتمد السياسي البريطاني في دبي (المستر آي. إس ونجستر) ودارت محادثاته معه حول التحرشات الإيرانية بجزيرة طناب الكبرى، وقد ألزم سموه السلطات البريطانية بحماية مصالح إمارة رأس الخيمة في هذه القضية وفي القضايا الأخرى المشابهة، وأكد على إلزام

بريطانيا بتلك الحماية حتى في غياب أي طلب من الإمارة باعتبار أن مسألة الحماية معهود بها لبريطانيا بموجب الاتفاقيات المبرمة معها.

كما أكد سموه في لقائه مع المعتمد البريطاني في دبي حرص إمارة رأس الخيمة على إبقاء علمها مرفوعاً على الجزيرة بشكل يومي.¹³ وكان سموه يحرص على التفقد الدائم لشؤون الجزيرة ومتابعة الخدمات

71 - الوثيقة رقم 1961/9/21 و3052 - في مراسلات دار الاعتماد، الدائرة السياسية السادسة في الأرشيف البريطاني.

الحكومية فيها والاهتمام بسكانها حتى أنه بنى دائرة له فيها تطل على مياه الخليج الواسعة.



كما كان سموه شديد الحرص على حقوق الإمارة في جزيرتي طنّب، صلب الموقف في المحادثات التفاوضية مع الوسيط البريطاني السير/ وليم لوس، الذي قام بالضغط على إمارتي رأس الخيمة والشارقة للإذعان للرغبة الشاهنشاهية التي تطالب بتسليم الجزر لإيران طواعية.¹⁴

72 - انظر فصل مفاوضات الوسيط البريطاني مع حكومة رأس الخيمة.

نشر الوعي بقضية الجزر عربياً وعالمياً:

وعشية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث كان لسموه لقاءات مع مندوبي وكالات الأنباء العربية والعالمية ووفد التلفزيون الألماني حيث أعلن موقف إمارة رأس الخيمة بقوله: إن الجزيرتين الكبيرة والصغيرة عربيتان منذ قدم التاريخ وتابعتان لرأس الخيمة ، وإن الاحتلال الإيراني للجزيرة لا يشكل مشكلة لنا وحدنا، إنما هي مشكلة تواجه الأمة العربية بكاملها. وقد حمل سموه بريطانيا مسؤولية ذلك الاحتلال باعتبارها مرتبطة مع الإمارات بمعاهدات الحماية.

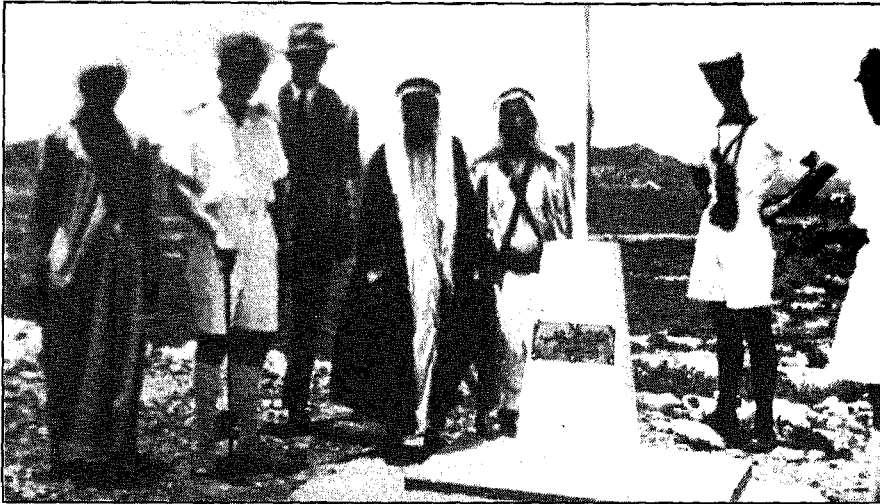
وقد تبع ذلك تأكيدات سموه للصحافة العربية والأجنبية على عروبة الجزر الثلاث وذلك خلال الزيارات التي قام بها عقب الاحتلال الإيراني إلى كل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التونسية والكويت وغيرها من الدول. وفي إحدى اللقاءات الصحفية مع سموه تركّز الحوار حول عروبة الجزر الثلاث والعمل على استعادتها، فقد قال سموه: ⁷³

لم يكن اهتمامي بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة من ترابه فحسب، بل كان مع ذلك حرصاً شديداً على إحقاق الحق ووضع الأمور في موضعها الصحيح.

73 - مجلة درع الوطن العدد الخاص بالعيد الوطني الصادر في ديسمبر 1993، ومجلة بلدية رأس الخيمة الصادرة في نفس التاريخ.

فالوثائق التاريخية القديمة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الجزر الثلاث حكمها العرب القواسم منذ عام 1750م على الأقل وسكانها ينتمون إلى فروع القبائل المتواجدة على البر العربي المقابل.

ولم يتغير هذا الوضع فيها حتى في أثناء فرض الحماية البريطانية، ولم تشهد هذه الجزر أية محاولة لتغيير هويتها سوى في العام الرابع من هذا القرن أي في سنة 1904م حيث قام موظف بلجيكي في الجمارك الإيرانية بزيارة الجزر وأنزل أعلامها ورفع محلها العلم الشاهنشاهي.



المرحوم الشيخ محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة الأسبق يرفع حفل تدشين صارية جديدة لعلم رأس الخيمة فوق جزيرة طنب عام 1918 يرافقه المعتمد البريطاني بالخليج وقائد البحرية البريطانية.

واحتج الممثل البريطاني في طهران واعتذرت الحكومة الإيرانية منكراً علمها بذلك أمرة حراس العلم الإيرانيين بإزالته والعودة به إلى بلدهم، وفي نفس اليوم عاد علم القواسم يرفرف فوق الجزر. حتى عاد الإيرانيون لتنفيذ مخططهم القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من الخليج، فالجزر

عربية، ترابها عربي، وهوؤها عربي، ومازالترفات الأجداد ترقد تحت هذا التراب.

وقد كان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجزر بصفة شبه مستمرة لأن السكان هناك فروع من بعض القبائل والعائلات العربية التي تقيم في الشارقة ورأس الخيمة.

وبقليل من التأمل في الموقع الجغرافي تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر مما يستدعي الحرص عليها والتمسك بها والسعي لاستعادتها حرصاً على سلامة الدولة وأمنها بل حرصاً على سلامة وأمن دول الخليج العربي كلها لأن هذه الجزر كلها واقعة في مدخل مضيق هرمز تقريباً.

وحول الاجتياح الإيراني للجزر، قال سموه: كانت الحكومة الإيرانية تترصد الوقت المناسب لاجتياح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من منطقة الخليج العربي، فانقضت على الجزر لتحقيق هدف طالما سعى إليه حكامها السابقون، وكان قد سبق لها محاولة ذلك عدة مرات.

أما إثبات عروبة هذه الجزر فهناك من الوثائق والمستندات الشيء الكثير في القديم والحديث وقد أشرنا إلى حادثة البلجيكي الذي رفع عليها علم فارس وكيف اعتذرت طهران عن ذلك وأعدت الأمور إلى ما كانت عليه. وتؤكد الوثائق التي أسرد بعضها فيما يلي عروبة تلك الجزر بوضوح لا يقبل المجادلة أو المناقشة:

الوثيقة الأولى : رسالة بتاريخ 1912/9/28 من المقيم السياسي البريطاني في الخليج السيد/ بيرسي كوكس، موجهة إلى شيخ الشارقة (وكانت

رأس الخيمة مرتبطة بها) وكان الحاكم آنذاك الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، يطلب منه المقيم السماح بإقامة فنار في جزيرة طناب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج.

الوثيقة الثانية: رسالة أخرى بتاريخ أول أكتوبر 1912 وفيها يرد شيخ الشارقة على المعتمد البريطاني بالموافقة على طلبه شريطة ألا يحدث أي تدخل في شؤون الجزيرة .. مهما كان مصدره.

الوثيقة الثالثة: رسالة كتبها المعتمد البريطاني نفسه إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة بتاريخ 14 رمضان 1354هـ متضمنة بالنص صراحة على عبارة (جزيرتكم طناب) نصاً وتحديداً.

وقد تكررت هذه الإشارة الصريحة في رسالة أخرى بتاريخ 1929/8/21 من المقيم والقنصل البريطاني العام في بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة (جزيرتكم طناب).

رابعاً: إن هناك رسالة أخرى من الوكالة الدولية البريطانية في ساحل عمان المتصالح إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة بتاريخ 1938/2/3م تطلب فيها الوكالة منه الإذن للتفضل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طناب وإخطار ممثله في الجزيرة بهذه الموافقة.

خامساً: ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائماً حتى الاحتلال الإيراني سنة 1971م كما إن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبو موسى للغوص عن اللؤلؤ ورعي الماشية منذ عام 1863م.

سادساً: كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الامارتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

سابعاً: ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإماراتين.
ثامناً: إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج
المواد المعدنية والنفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتي رأس الخيمة
والشارقة.

فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحاً من هذا الذي
ذكرناه...

وتحدث سموه عن العروض المطروحة من قبل إيران فقال:
الواقع إن حكومة إيران لم تعرض مؤخراً أية حلول لهذا الموضوع سوى
التهديدات المتتالية التي كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه
"باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران في الجزر العربية الثلاث في الخليج"
حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية.

ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة
التهديدات.. حتى إذا قرب موعد الانسحاب وقيل إتمامه بفترة قصيرة كانت
هناك عروضٌ قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طنب
الكبرى والصغرى، ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبو موسى. وتم
الاتفاق على مذكرة تفاهم مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبو موسى
ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض.

أما عن المفاوضات والمناقشات حول قضية الجزر فقد قال سموه:
" من الواضح مما سبق أن كل هذه المحاولات و المناقشات كانت قبيل قيام
دولة الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام دولة
الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعني إمارة رأس الخيمة وحدها أو إمارة الشارقة

وحدها فقد أصبحت من مسؤوليات دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إنها بعد قيام مجلس التعاون الخليجي صارت مشكلةً خليجيةً يهتم بها المجلس بجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. ومما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الاجراءات المناسبة في مثل هذه الظروف بتوجيه من رائد نهضتنا صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السمو الحكام وبدعم أخوي من دول مجلس التعاون من ناحية ومن الجامعة العربية من جهة أخرى، ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقد تضمن البيان الختامي لاجتماع القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، استتكاراً شديداً لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق لدولة الإمارات استناداً للشريعة الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي."



منصة الحفر البترول في مياه رأس الخيمة على مرمى من جزيرة طناب

وحول التأثيرات الاقتصادية على إمارتي رأس الخيمة والشارقة الناتجة عن الاحتلال الإيراني للجزر قال سموه:

"لاشك إن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحي الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة أو لإمارة الشارقة فحسب، بل بالنسبة لدولة الإمارات

العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حُرمت من استغلال الثروات الطبيعية التي كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيراً بوجود القوات الإيرانية في الجزر، إضافة لما يتبع ذلك من إجراءات تعسفية يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم على الجزر".

وأضاف سموه: "إن احتلال الجزر حدث في عهد الشاه أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التي نسيت أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالكم بملكية الدول المتجاوزة؟. وحين صار زمام الأمور في يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيراً في أن يعود الحق إلى أهله تصحيحاً لأوضاع خاطئة، إلا أن الأحداث جاءت باتجاهٍ مغايرٍ لهذه الآمال".

ومضى سموه يقول: "إن مسألة الجزر لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها، وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة، أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة في جميع المراجع. وإن دولتنا تسلك الوسائل السلمية لتحقيق سيادتها على الجزر بما في ذلك المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء، ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزامٌ للمعتدي بالرجوع عن عدوانه إحقاقاً للعدالة والشرعية الدولية التي كثر الحديث عنها هذه الأيام".

وأضاف سموه في تصريحه قائلاً: " ولاشك أن صاحب السمو الوالد الشيخ



صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضي الدولة واستعادة حقها المغتصب. ونحن قومٌ مسالمون نسعى للحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية وبالوثائق التاريخية التي تؤكد هذا الحق وتدعمه. وفي رأيي أننا سوف نستمر في طرق أبواب السلام والتفاهم، وما دمنا أصحاب حق

مؤمنين أشد الإيمان بحقنا فلا بد أن يأتي يومٌ قريب نستعيد فيه حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس".

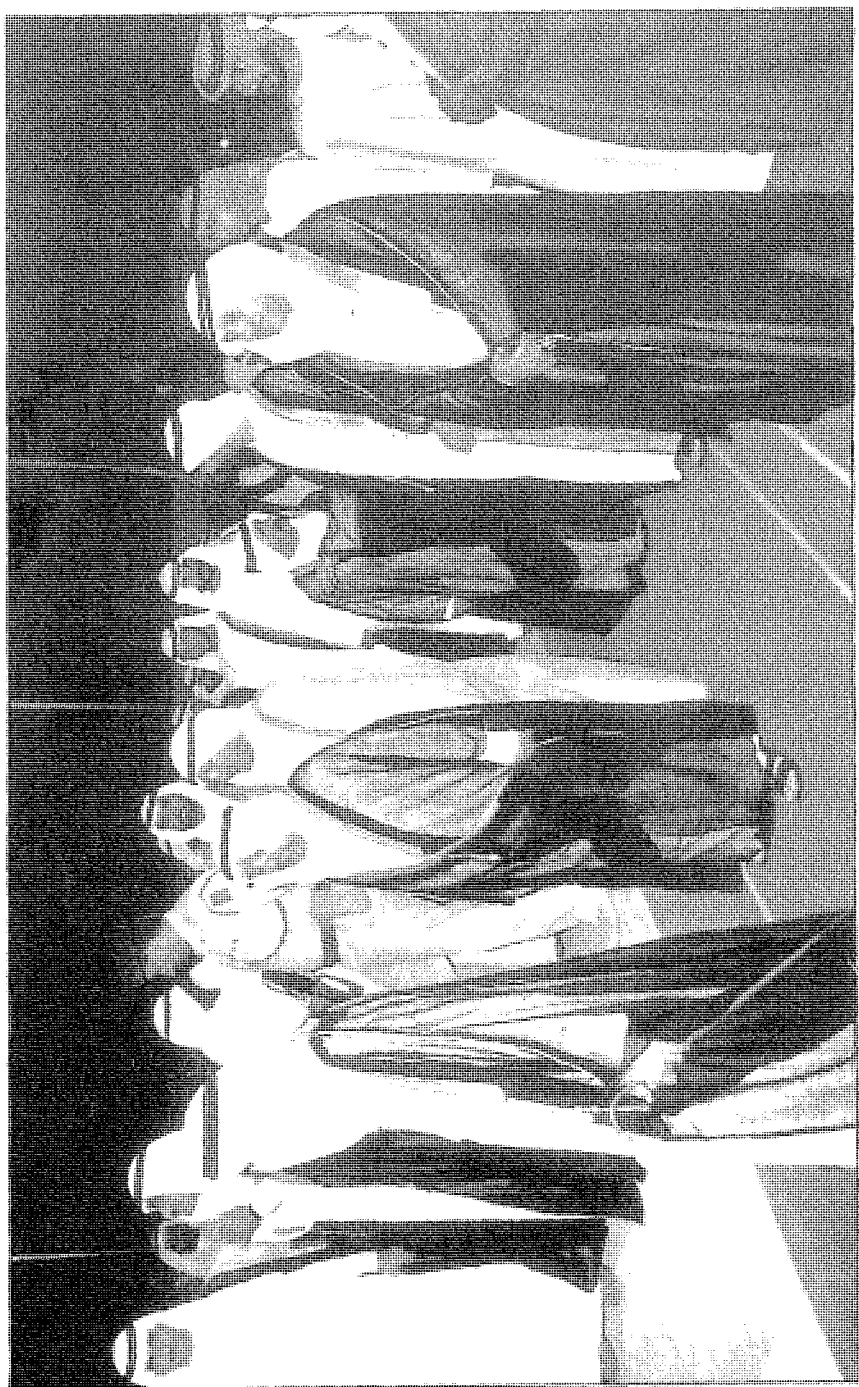
ومضى سموه يقول: " ولعل أفضل ما أذكره في هذا المجال هو نص حديثي لصاحب السمو رئيس الدولة حين قال: (لقد أجرينا حواراً مع إيران حول قضية الجزر الثلاث ووجدنا منها عدم تقدير، والآن مطروحة أمام الجامعة العربية، كما تم رفعها إلى الأمم المتحدة تمهيداً لعرضها على مجلس الأمن، فنحن نريد حلاً بالطرق السلمية لهذا النزاع مع عزمنا الكامل على استعادة حقوقنا بالعدالة بطريقة مرضية للطرفين، ونحن من جانبنا لا نطمع أبداً في حقوق الآخرين، وندعو الله أن يلهمنا طريق الصواب). "

ترسيخ الوعي بقضية الجزر:

لقد تبني صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم مسألة على غاية من الأهمية في قضية الجزر العربية الثلاث، وتتمثل في العمل المتواصل على بث الوعي الوطني والقومي بهذه القضية ونشر مختلف جوانبها على الرأي العام لتكون مسألة المطالبة بهذا الحق الوطني حية في النفوس مرتبطة في وجدان الشعب العربي في كل مكان. دائمة التفاعل مع الظروف والأحداث حتى يتهيأ لها الحل في عودة الجارة إيران إلى التسليم بحق دولة الإمارات في جزرها الثلاث ومحو العدوان الغاشم الذي ارتكبته قوات شاه إيران المعزول.

وسام الشيخ خالد للمؤرخ العربي

وتقديراً من سموه لجهود المؤرخين العرب العاملين على إحياء الحقوق العربية التاريخية ومكافحتهم للتشويه المغرض للتاريخ العربي من قبل الشعوبيين والحاquدين على الأمة العربية، واعتزازاً بهؤلاء النخبة المعطاءة من الباحثين في وثائق التاريخ وحقائقه لنصرة الأمة العربية في كفاحها للدفاع عن تلك الحقوق واستعادة ما اغتصب منها، ولكي ينهضوا بأمتهم الى مكانتها السامية بين الأمم، فقد أصدر سموه وساماً خاصاً باسم المؤرخ العربي يمنح لهؤلاء النخبة إعراباً من سموه عن اعتزازه بجهودهم وخدماتهم لوطنهم ولأمتهم.



صاحب السمو الشيخ خالد يستقبل كبار المدعوين لحضور مسرحة جزر السلام

مسرحية الرسالة وجزر السلام

في ذلك الإطار وبفكرٍ من سموه تم إنجاز عمل مسرحي درامي جسد على الواقع - وفي مسرحٍ شُيّد خصيصاً أمام متحف رأس الخيمة الوطني - العدوان الإيراني الغاشم على جزيرة طنّب، ذلك العمل الدرامي الذي حاز على إعجاب الجمهور الذي أشاد بالفكرة التي حرص سموه من خلالها على إبقاء آثار العدوان ماثلة في الأذهان متفاعلة في الأنفس لكي لا ينسى الكبير ما حدث ولكي يشعر الصغير بجسامة العدوان وتترسخ في أعماقه مشاعر الدفاع عن الديار والعمل على استرداد الأرض المغتصبة.

وكان لسموه كلمة في بداية العرض قال فيها :

" تجلت المشيئة الإلهية أن يجعل الله سبحانه وتعالى السلام منه، والسلام به، ولذلك .. فقد صار من أسمائه عز وجل أنه السلام، وجاء بالرسول والأنبياء كي يحملوا للإنسان رسالة السماء.. إنها رسالة السلام. فالسلام غاية مقدسة، ومسعى يسمو توجهنا إليه. ورغم هذه الحقيقة، فقد ظل الإنسان أسير النظام الثنائي الذاتي، تتنازع قوتان متعارضتان في كيانه، يسعى إلى السلام كي يلبي حاجته الفطرية له، بينما يخشى على كبريائه المزعوم لو اقتضح أمر سعيه إليه، فهو يرى في طلب السلام ضعفاً وخضوعاً .. بينما يؤكد له يقينه أنه قوة تستند على إيمانٍ راسخٍ واتباعٍ صادقٍ لعقيدةٍ سمحاء. نراه يسعى وراء السلام، سعيه خلف سراب، معتقداً أنه يأمل شيئاً بعيد المنال، إلا أن ما يسعى إليه قريبٌ جداً منه وليس بينهما حجاب، عليه فقط أن يعرف بدء الطريق إليه، وبداية طريق السلام، من هنا.. من داخلنا فمن يحيا في ذاته السلام، يرتضي أن يترك غيره يحيا في سلام. من أجل هذا حملنا جميعاً في

دولة الإمارات العربية المتحدة .. قول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). ورفعت الدولة صوتها، وتوجهت بندائها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة، كما توجهت قمة دول مجلس التعاون في اجتماعاتها، تطالب إيران ببرد مألديها من أمانة، تطالبها ببرد الجزر الثلاث، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبوموسى. إنها أمانة، قد أودعت غضباً لديها، نزع من أصحابها سلباً وأودعت لديها في عهود مظلمة، عهود رفضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها، كما رفضناها نحن ورفضتها سائر دول العالم الإسلامى. أما دعوة السلام، فإنها دعوة ليست وليدة العصر، ولكن ما أحوجنا لها في هذا العصر، نأمل أن نكون قد وفقنا في الكيفية التي ارتضيها لرسالتنا.. ونهيب بالعقول والقلوب إدراك ما ترمى إليه دعوتنا. ونشكر كل من ساهم بفكره وجهده في تجسيد ما تحمله جوارحنا من حب وإجلال للإنسانية وبثه في هذا العمل.

(والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.)
صدق الله العظيم ."

لقد لقي عرض هذه الدراما الوطنية إقبالاً شديداً من أبناء شعب الإمارات والعرب المقيمين بالدولة لما يمثله موضوعها من قضية عربية وطنية وقومية، ولما يعكسه من وقائع حدثت في فقدان جزء عزيز من أرض الوطن ومياهه يتحتم على الجميع العمل من أجل استرداده وإعادته إلى ربوع وطننا الغالي.

وكان رد الجامعة العربية على اقتراح بإقامة عرض للمسرحية في ربوع القاهرة على مرأى من مندوبي الدول العربية والأجنبية، يحمل الترحيب



لقطة من مسرحية جزر السلام

الكامل والإشادة بهذا العمل الإعلامي الجاد الذي وصفه الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأنه جاء تعبيراً حياً للمشاعر والأحاسيس تجاه جزءٍ عزيز من الوطن العربي، (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) والتي امتزجت فيها المشاعر الوطنية بالحقوق التاريخية لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت خير برهان وتأكيد على ضرورة عودة الحق إلى أهله وسيادة السلام لمنطقة الخليج العربي الهامة.

وأضاف الأمين العام للجامعة العربية قوله: ويسعدني إحاطة سموكم بقرار مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي التاسع والتسعون بتاريخ 1993/4/18 والذي أعاد تأكيد موقفه بالوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) واستتكار احتلال إيران غير المشروع لهذه الجزر، مع تأكيده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على هذه الجزر.

تواصل مع الهيئات العربية لاسترداد الجزر

إن استعادة الجزر العربية المحتلة كانت دائماً الهاجس الوطني والقومي



صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي

الحي لصاحب السمو الشيخ
خالد بن صقر القاسمي
ولي العهد نائب حاكم إمارة
رأس الخيمة، ومن هذا المنطلق
كان التواصل بين سموه
والهيئات الاجتماعية والمهنية
العربية مستمراً. وكمثال على
ذلك بعث سموه برسالة إلى
اتحاد المحامين العرب بمناسبة
عقد اجتماعه الطارئ بعمّان في
15 أكتوبر 1992 قال فيها:-

"أيها الأخوة الأعزاء - المحامون العرب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نحييكم من إمارة رأس الخيمة - من دولة الإمارات العربية المتحدة -
تحية العروبة وتحية الأخوة. ونحيي فيكم روح المسؤولية والأصالة التي
حدث بكم لعقد دورتكم هذه لمناقشة الاحتلال الإيراني لجزرنا العربية الثلاثة،
طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

فأنتم أيها الأخوة تمثلون بحق ضمير الأمة العربية وصوتها المنادي
بالعدالة والإنصاف ورفع الضيم والعدوان.

إن وقائع التاريخ تنطق بالوثائق: إن جزرنا الثلاث وغيرها من الجزر المحتلة في الخليج العربي من قبل إيران في فترات متفاوتة هي جزر عربية الموقع والشعب والأصول وهي منذ فجر التاريخ القديم عربية السيادة ترتبط بالساحل الغربي للخليج العربي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الغزو العسكري أو الاحتلال لفترة ما تملكاً للأرض والمياه، وإلا لكان من حق البرتغال وإنجلترا وروسيا وغيرها من الدول الاستعمارية والقوى العظمى المطالبة بكثير من بقاع الأرض التي كانت تخضع لسيطرتها.

إن الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي إنما هو عدوان مسلح ليس على دولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل هو عدوان على الأمة العربية بأسرها. وقد نتج عنه وقوع شهداء وجرحى قاتلوا المحتلين لجزيرة طنب.

وكما تعلمون بأن كل الشرائع والقوانين والأعراف والقرارات الدولية ترفض الاحتلال وتعتبره عدواناً على الحقوق.. يجب أن يزول. وقد كانت دولتنا باستمرار وبكل مناسبة تطالب المجتمع الدولي والجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياضها، رائدها في ذلك اتباع أسلوب التفاهم المتبادل والمحافظة على حسن الجوار.

واليوم فإن استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث يخلق تهديداً دائماً وخطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي، في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى القضاء على بؤر التوتر، وأن تعم العدالة والسلام بقاع الأرض.

وفقكم الله - أيها الأخوة - وسدد خطاكم.

وقد تلقى سموه رسالة من الأمين العام للاتحاد قال فيها:-

تحية الحق والعروبة، وبعد..

فقد شرفت وزملائي أعضاء المكتب الدائم باجتماعنا الطارئ بعمان 15-16 أكتوبر 1992 بتلقي رسالة سموكم التي عبرتم فيها بأصدق الأحاسيس عن مشاعر الضمير العربي الحي الساعي إلى الحرية والاستقلال وتأكيد السيادة على كل الأرض العربية ومواجهة أية أخطار قائمة أو محتملة تنتقص من هذه السيادة، وقد تليت هذه الرسالة على الحاضرين وتقرر اعتبارها إحدى الوثائق الرسمية للاجتماع.

إن اتحاد المحامين العرب ومن خلال مواقفه المبدئية وفي دورة اجتماعه الطارئة هذه ليؤكد من جديد وقوفه بكل حزم في مواجهة مخططات التقسيم والهيمنة والانتقاص من الأرض العربية، وسيظل المحامون العرب كعهدهم دائماً وبلا استثناء فداءً لكل شبر أو ذرة رمل من الأرض العربية.

ويشرفني بهذه المناسبة أن أعرض لسموكم ما انتهت إليه دورة اجتماعنا الطارئة هذه والتي تضمنت بالبيان الختامي والقرارات والتوصيات تعبيراً كاملاً عن موقف المحامين العرب وإدانتهم الأطماع الإيرانية في الجزر العربية (أبو موسى - طناب الصغرى - طناب الكبرى) مؤكدين حق الإمارات العربية المتحدة في السيادة عليها حيث جاء في نص البيان الختامي (وإذ يدرك المكتب الدائم، المخاطر والأطماع التي بدأت تكشف عنها سياسات دول الجوار تجاه حق الأقطار العربية في السيادة على مياهها وأراضيها، وبوجه خاص الأطماع الإيرانية لابتلاع الجزر العربية الثلاث، أبو موسى وطناب الكبرى والصغرى، وإنكار حق الإمارات العربية المتحدة في

السيادة عليها. إن المكتب الدائم إذ يؤكد على عروية الجزر الثلاث، وحق الإمارات في السيادة عليها، فإنه يدعو الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمرٍ لبحث المخاطر التي تهدد بتقسيم العراق، وقضية الجزر العربية الثلاث.

كما نص القرار (الحادي عشر) على: (يؤكد المكتب الدائم على عروبة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، ويدعو إيران إلى احترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج العربي).

سمو الأخ الشيخ خالد ..

إننا إذ نعتر بما ورد في رسالتكم من غيرةٍ وطنيةٍ وقوميةٍ، وروحٍ وثابةٍ للبذل والتضحية في سبيل الأمة العربية والدفاع عن أراضيها، نعبر لكم شخصياً ولشعب رأس الخيمة وأبناء الإمارات عن أمنيّاتنا بكل الأمن والخير والرخاء، وللأمة العربية كل العزة والمنعة والاستقرار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

فاروق أبو عيسى

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

ندوة علمية تاريخية حول عروبة الجزر

وبتوجيهات من سموه نظم مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري برأس الخيمة عقد ندوته العلمية التاريخية الخامسة تحت عنوان : (جزر السلام)، بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين في المنظمات والمراكز العربية والدولية القانونية والتاريخية المتخصصة، وكذلك بمشاركة المعنيين بشؤون القانون والأحكام الدولية.

وتركز موضوع هذه الندوة على قضية الجزر العربية المحتلة وما يحيط بها من أسانيد ووثائق تؤكد عروبتها وتثبت وفق جميع المعطيات والقوانين والأعراف الدولية بطلان الادعاءات الإيرانية فيها. وتوضح بكل جلاء تبعية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الموقف الدولي حول حق الإمارات العربية بجزرها الثلاث

ردود فعل على التجاوزات الإيرانية في أبو موسى
جامعة الدول العربية
الحكومة البريطانية
مجلس التعاون لدول الخليج العربي
دول إعلان دمشق
الاتحادات المهنية العربية
في النطاق الأوروبي
الموقف الأمريكي
مواقف أمام الجمعية العامة في دورتها الـ 47
مواقف أمام الجمعية العامة في دورتها الـ 48
من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة
مسؤولية المجتمع الدولي

ردود فعلٍ على التجاوزات الإيرانية في أبو موسى

كان للتجاوزات والإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ردود فعلٍ واسعة في الأوساط العربية والأجنبية، وقد تناولت الصحف العربية والصحف الأجنبية التي تهتم بالمنطقة وبالسّياسة الدوليّة هذه الأحداث بكثيرٍ من الاستغراب والاستهجان، فقد كان العرب في شتّى أقطارهم يتوقعون من النظام الإيراني الجديد انتهاج سياسةٍ وديةٍ تجاه جيرانهم العرب وتجاه جزرهم التي اغتصبها الشاه.

جامعة الدول العربية

فقد أعلنت جامعة الدول العربية موقفها تجاه الإجراءات العدوانية الإيرانية في جزيرة أبو موسى على لسان السفير / عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية الذي قال: " إن الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كان مظهراً من مظاهر الرعونة التي تميز بها حكم الشاه محمد رضا بهلوي. وأضاف: إنه كان أمراً مفاجئاً أن تقوم إيران بعد سقوط الشاه بإجراءاتٍ جديدةٍ تسير في نفس الخط، وأكد أن الدول العربية جميعها تتفق مع الإمارات في الدفاع عن حقها المشروع في الجزر.

وفي يوم 15/9/1992 أدان مجلس جامعة الدول العربية الاعتداءات الإيرانية على الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكد المجلس سيادة الإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ورفع

المجلس قضية الانتهاكات الإيرانية التي تعرّض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة.

وفي 19 أبريل 1993 أكد مجلس جامعة الدول العربية في ختام اجتماعاته الدورية وقوفه إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة، واعتباره بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الجامعة.

الحكومة البريطانية

وفي لندن صرح ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية في رد على تصريح لرئيس مجلس الشورى الإيراني الذي قال فيه: " إن الجزر الثلاث تعود ملكيتها إلى إيران بموجب اتفاق تم توقيعه مع الإنجليز " فنفى الناطق البريطاني أن تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع طهران لبسط سيادة إيران على جزيرة أبوموسى وقال الناطق: " لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل سلمي للخلاف على هذه الجزيرة الاستراتيجية القريبة من مضيق هرمز، وعلى جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين منها. وأضاف الناطق قوله: إن إيران والشارقة أبرمتا اتفاقاً على أبوموسى في العام 1971 بعد استقلال الإمارات عن التاج البريطاني يقضي باقتسام السيادة على الجزيرة.

وأكد الناطق البريطاني القول بأنه لم يحصل أي اتفاق في العام 1971 عند الانسحاب البريطاني من الخليج، على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن هذا ما كانت الحكومة البريطانية في حينه قد أسفت له⁶⁷

وأعربت الحكومة البريطانية على لسان المستر/ دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني وكذلك المستر/ روجر فريمان وزير المشتريات في وزارة الدفاع البريطانية عن دعمها لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث منذ عام 1971، وتأييدها للإمارات في مطالبتها بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن فشلت الجهود التي بذلتها الإمارات لحل الخلاف عن طريق المفاوضات الثنائية.⁶⁸

جاء ذلك خلال استقبال الوزيرين البريطانيين لسمو الشيخ حمدان بن زايد وزير دولة الإمارات للشؤون الخارجية في مقرهما يوم 1994/10/24. كما ورد هذا التأييد البريطاني الرسمي أيضاً خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في لندن يوم 1994/10/25، وكان وفد الإمارات برئاسة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووفد المملكة المتحدة برئاسة المستر دوجلاس هوج وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية.

67 - إنظر جريدة الحياة الصادرة في لندن يوم 1992/9/20 .

68 - جريدة الاتحاد عدد يوم 1994/10/25، صفحة 1 .

وقد نص البيان الرسمي المشترك لاجتماعات اللجنة على ما يلي:
" إن الجانبين بحثا الموضوعات المتعلقة بالسيادة على جزر أبو موسى
وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن جانب دولة الإمارات أوضح الأسباب
التي دعت به إلى طلب إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.
وقد أعرب الجانب البريطاني عن تأييده لموقف دولة الإمارات العربية
المتحدة في هذا الصدد.⁶⁹ "

وقد تجدد الموقف البريطاني المؤيد للإمارات تجاه مطالبتها بالجزر التابعة
لها، خلال الاجتماع الذي عقد يوم 1994/10/31 في مقر وزارة الخارجية
في أبو ظبي بين سعادة السفير / سيف سعيد ساعد وكيل وزارة خارجية
الإمارات بالنيابة وسعادة / أندرو جرين مساعد وكيل وزارة الخارجية
البريطانية المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط حيث أكد المسؤول البريطاني
دعم المملكة المتحدة لدولة الإمارات في توجيهها لإحالة الموضوع إلى محكمة
العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المخولة بحل النزاعات بين الدول.⁷⁰

69 - المصدر السابق عدد يوم 1994/10/26.

70 - المصدر السابق عدد يوم 1994/11/1، الصفحة الأولى.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي للاجتماع (13) لقمة المجلس المنعقد في أبوظبي في الفترة 27-29/12/1992 عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنّب، وطالب إيران بإزالة تلك الإجراءات، وقال البيان:-

" إن المجلس قد استمع إلى شرح من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية حول الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى، ليستنكر تلك الإجراءات واستمرار الاحتلال لما يمثله من انتهاك لسيادة وحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وإذ يعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فإنه يؤكد أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تتسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة وحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها.

كما يؤكد المجلس بأن استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى تمثل إخلالاً بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين. ويطالب المجلس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طناب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي.

وفي اجتماع لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الكويت في 15/11/1992 أدان الوزراء الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة في تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعا الوزراء إيران للالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى، وأكدوا دعمهم لدولة الإمارات في تأكيد تبعية جزيرتي طناب الكبرى والصغرى لدولة الإمارات.

دول إعلان دمشق

ذكر البيان الصحفي للاجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق الذي عقد بالعاصمة القطرية (الدوحة) في يوم 10/9/1992، أن الوزراء تابعوا بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة، منتهكةً بذلك سيادة وحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة وحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وقال البيان: إن الوزراء يطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك. مؤكداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد، كما يعربون عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال البيان أيضاً: إن الوزراء إذ يعبرون عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

الاتحادات المهنية العربية

أثارت التجاوزات الإيرانية في جزيرة أوموسى واستمرار احتلال إيران لجزيرتي طناب الكبرى والصغرى ردود فعل قوية لدى الهيئات والمنظمات العربية التي أعربت في مجملها عن استنكارها لمواصلة إيران احتلالها لجزيرتي طناب وشجبها للتجاوزات الإيرانية في جزيرة أوموسى.

ومن تلك الهيئات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي أصدر بياناً باسم الأمانة العامة للاتحاد جاء فيه: تتابع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ببالغ القلق التطورات المتعلقة بفرض إيران سيطرتها على الجزر العربية الثلاث (أوموسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى) في الخليج العربي، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ حسن الجوار والقوانين الدولية ويهدد استقرار وأمن المنطقة والعلاقات التاريخية التي تربط شعب إيران بالأمة العربية.

وكانت الأمانة العامة ترغب في أن تتفهم حكومة إيران خطورة هذه الخطوة ومضاعفاتها السلبية على إيران ذاتها وعلى علاقاتها العربية، وارتأت أن تتابع الأحداث بكل روية أملأ منها أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر بموقفها هذا وأن تعيد الجزر العربية إلى السيادة العربية، ولكن أمام تصميم الحكومة الإيرانية وإصرارها على الاستمرار بموقفها لم تجد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بداً من إعلان موقفها القومي الواضح في الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة وتأييد جهودها لاستعادة الجزر إلى السيادة العربية، ودعمها في خطواتها المسؤولة هذه بعيداً عن التدخلات الأجنبية وبالوسائل الدبلوماسية والقانونية.

إن الأمانة العامة إذ تحيي الموقف القومي المسؤول لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تطالب في نفس الوقت حكومة إيران، وحرصاً على العلاقات التاريخية المشتركة والعيش بسلام من أجل حرمان القوى الخارجية الاستعمارية من استغلال هذه الظروف، أن تعيد النظر بخطواتها هذه وأن تتجاوب مع المساعي السلمية الجادة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

والأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تتخذ هذا الموقف انسجاماً منها مع مواقفها القومية، والتمسك بالدفاع عن الأرض العربية مهما كانت التضحيات، وعدم التنازل عن أي شبر من الأرض العربية لأية جهة كانت، وحرصاً منها على علاقات الجوار وأمن المنطقة.

كما أصدر اتحاد المعلمين العرب بياناً تضامنياً مع دولة الإمارات في ختام اجتماع رؤساء المنظمات الأعضاء في الاتحاد المنعقد في مدينة تونس يوم الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1992 نص على مايلي: بعد أن استعرض المجتمعون التحديات الكبيرة التي تواجه مستقبل أمتنا العربية ودور المعلم العربي في مواجهتها أكد الحاضرون على إدانة الأعمال العدوانية التي قامت بها إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث في الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) ويطالبون بانسحابها فوراً دون قيد أو شرط.

وأصدر اتحاد المحامين العرب في ختام اجتماعهم الطارئ في مدينة عَمّان يومي 15-16 أكتوبر 1992 بياناً أكدوا فيه على عروبة الجزر الثلاث وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، ودعا المكتب الدائم للاتحاد

إيران لاحترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز الأمن والسلام في منطقة الخليج العربية.

وفي اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد التي انعقدت في تونس في 1994/29/28 أصدر المكتب تأكيداً لقرارات دوراته السابقة في استنكار المخططات الإيرانية الرامية إلى إحكام استيلائها على الجزر العربية الثلاث، وأكد المحامون العرب على عروبة هذه الجزر. وقال البيان: إن المكتب الدائم يعلن دعمه بغير حدود لجهود دولة الإمارات لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة، كما يطالب جامعة الدول العربية وملوك ورؤساء العرب باتخاذ ما يلزم لتدعيم مسعى دولة الإمارات في استعادتها للجزر باعتبارها حقاً عربي خالص.

وفي النطاق الأوروبي، طالب المجلس الوزاري الذي يضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم بالرياض في 8 مايو/ أيار 1994، إيران بالتجاوب مع مبادرة الإمارات التي أعلنها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات وفقاً لبنود القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول.

وذكر البيان الختامي لهذه الاجتماعات أن الوزراء المجتمعون لاحظوا بقلقٍ عدم إحراز تقدم في الحوار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب

الصغرى وأبوموسى)، لذا فإن الوزراء يطالبون جمهورية إيران الإسلامية بأن تتجاوب بصورة إيجابية مع مبادرة الإمارات⁷¹.

وفي تأكيد لموقف فرنسا المؤيد لدولة الإمارات تجاه حقوقها في الجزر الثلاث، قال المسيو/ ريشارد دو كيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية: "إن موقف فرنسا واضح من هذه القضية، فقد أعربت فرنسا دوماً عن تأييدها للحل السلمي لجميع الخلافات، خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة".

وأضاف المتحدث الرسمي الفرنسي في تصريحه الذي أدلى به في باريس يوم 1994/11/4 لوكالات الأنباء، [إن من بين وسائل التسوية السلمية، الوساطة والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية.] وقال: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت من جهتها عن رغبتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر، وإن فرنسا من جهتها تؤيد هذه المبادرة كما أن فرنسا في جميع الأحوال تأمل ألا يتم اتخاذ أي مبادرة من طرف واحد على الأرض كما حصل للأسف في (جزيرة أبو موسى) عام 1992.⁷²

71 - جريدة الخليج، العدد رقم 5474 الصادر يوم 1994/5/9.

72 - جريدة الخليج الصادرة في الشارقة عدد يوم 1994/11/6.

وأعلن موقف جمهورية الصين الشعبية من خلال التصريح الذي أدلى به سعادة / لي بي يائو نائب رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، خلال اجتماعه يوم 1994/11/5 بوفدٍ من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في أبو ظبي برئاسة سعادة الحاج بن عبد الله المحيربي رئيس المجلس، معرباً عن تقدير بلاده لموقف الإمارات بشأن موضوع الجزر حيث قال : نحن نقدر كثيراً موقف الإمارات من عدم اللجوء إلى القوة لحل هذه الخلافات، وكذلك الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج.⁷³

الموقف الأمريكي

أكد وزير الخارجية الأمريكي/ وارن كريستوفر خلال لقائه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد بمدينة الرياض يوم الأربعاء 1994/4/27، نيابةً عن رئيس بلاده/ بيل كلينتون، التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن الخليج. وجاء في البيان الختامي للقاء أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية الأمريكي أعربوا عن تقديرهم البالغ لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية لحل قضية الجزر الثلاث مع جمهورية إيران الإسلامية. وطالبوا إيران بالدخول في مفاوضات جادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية.

73 - جريدة الاتحاد الصادرة يوم 6 نوفمبر 1994، الصفحة الأولى.

وفي نفس الفترة أي في يوم 1994/5/8 أعلن المستر/ روبرت بيللستر مساعد وزير الخارجية الأمريكي .. أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتصلبة في النزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر طنب وأبوموسى ولتجعلها جارا صالحاً في المنطقة، وأشار إلى أن تلك الضغوط تساعد على تحقيق الأمن العام في الخليج⁷⁴.

مواقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 47

تناولت وفود بعض الدول العربية والأجنبية في كلماتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعاتها ما بين شهري أكتوبر و ديسمبر 1992 موضوع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والتجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

ونعرض فيما يلي ما ورد في كلمات تلك الوفود حول التطورات في منطقة الخليج العربي وقضية الجزر العربية الثلاث : ⁷⁵

الكويت : لقد تابعننا وبقلق شديد التطورات المستجدة بشأن جزيرة أبوموسى، هذه التطورات التي ستؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة،

74 - نفس المصدر.

75 - ملفات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1992 - أرشيف وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي.

الأمر الذي يستوجب منا أن نتجنب نتائجها حفاظاً على علاقات حسن الجوار التي تربطنا بجمهورية إيران الإسلامية الصديقة.

إننا في الوقت الذي نعلن فيه عن تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، نلجأ من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام بالاتفاقية التي تتعلق بجزيرة أبوموسى، والاحتكام إلى المواثيق الدولية في حل المنازعات بالطرق السلمية، وإننا لواتقون بسيادة منطق الحكمة والتعقل.

جمهورية مصر العربية : في منطقة الخليج التي هي جزء من الشرق الأوسط نشهد توتراً آخر على حدوده الشرقية يتمثل في احتلال إيران لجزر عربية آخرها احتلال جزيرة أبوموسى وهو أمر لا يمكننا تجاهله أو السكوت عنه، ومن هنا فنحن نطالب إيران بأن تراجع موقفها من هذه القضية وأن تلتزم بمبادئ حسن الجوار واحترام أحكام القانون الدولي وسيادة الدول على أراضيها وبالتالي إعادة الوضع إلى أصله.

إن المأمول أن تكون مسيرة العلاقة بين إيران والشعوب العربية مسيرة صداقة وأخوة وتعاون إذ أن ما يربط بين هذه الشعوب جميعاً أكثر كثيراً مما يفرقها.

سلطنة عُمان : في بداية هذا الشهر أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال هذا العام للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على ثلاث جزر في الخليج وهي أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن سلطنة عُمان تشعر بالقلق البالغ من احتمالات التطور السلبي لهذا الوضع.

ومن منطلق الإيمان بالمبادئ التي نص عليها الميثاق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل القضايا بالطرق الودية والأساليب السلمية. فقد أكدنا على حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الموضوع كما فعلت الدول العربية الأخرى، ونطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي نرتبط معها بعلاقات الصداقة والجوار والمصالح المشتركة أن تجد في اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف ما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون.

الجزائر : تطور آخر لا يمكن التقليل من خطورته حدث في المنطقة ذاتها بإقبال إيران على الاستيلاء على جزيرة أبو موسى بغير حقٍ والتكرار لالتزاماتها وللاتفاقيات المبرمة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة. وإننا نؤيد مطالبة حكومة دولة الإمارات بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من طرفٍ واحدٍ والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية.

البحرين : لقد تابعت دولة البحرين بقلقٍ بالغ التطورات المؤسفة التي استجدت مؤخراً في منطقة الخليج نتيجة للإجراءات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية في جزيرة أبو موسى.

وإننا إذ نؤكد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية، وحرصاً منا على مبادئ حسن الجوار وتجنب المنطقة أية توترات أخرى، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة.

المملكة العربية السعودية : لقد سمعنا يقلق بالغ، إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حلٍ سلمي وودي بشأن استرداد كامل حقوق سيادتها على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى.

وإننا نعرب عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الإطار ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد، العمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية.

قطر : أما فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، فإنه ليؤسفنا في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها منطقتنا أن يحدث ذلك الخلاف بين الجارتين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. وإننا انطلاقاً من حرصنا على سلامة المنطقة واستقرارها، نرى أن حل هذا الخلاف ينبغي أن يكون بالطرق السلمية ومن خلال الحوار أو اللجوء إلى القضاء.

السودان : لقد نشبت في الآونة الأخيرة أزمةٌ عابرةٌ بين دولتين شقيقتين هما إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر المتنازع عليها. ولقد ألقينا هذا النزاع لانتقاله من التعامل الثنائي إلى منابر اقليمية ودولية مما يزيد من أوار هذا الخلاف ويؤججه.

إننا ندعو وبشدة إلى احتواء هذا الخلاف والعودة به إلى التعامل الثنائي وفق الآلية السابقة والتي تستند إلى اتفاقية عام 1971، فقد عانت منطقة الخليج من حروب أقعدتها عن المضي قدماً في عملية التنمية.

تونس : من مظاهر التصعيد ما يحدث من احتلال عسكري إيراني لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وإن تونس المنشئة بالمبادئ الثابتة للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية التي هي كلّ لا يتجزأ، إذ تتضامن مع دولة الإمارات العربية المتحدة في تأكيد سيادتها الكاملة على أراضيها وتذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في هذا الغرض، وتدعو إلى ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يخل بأمن منطقة الخليج والاحتكام بمبدأ حسن الجوار والاعتماد على المعاهدات والنصوص والمواثيق الدولية واللجوء إلى الأطر والهيكل المؤهلة للنظر في مثل هذه النزاعات.

موريتانيا : نحن ومع تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في تحقيق مطالبها واسترداد حقوقها المشروعة في جزيرة أبوموسى لنستغرب ما أقدمت عليه إيران في هذا الصدد وندعوها إلى أن تعالج هذه المشكلة طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وفي إطار علاقات الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل.

الأردن : في الوقت الذي نشعر فيه بأمل كبير في تصفية ذيول أزمة الخليج، يؤسفنا أن نرى بداية أزمة جديدة متمثلة بالنزاع الذي نشب مؤخراً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حيث تنكر الثانية على الأولى حقها في السيادة على جزر أبوموسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، وفي هذا الصدد يؤكد الأردن مواقفه الثابتة باحترام مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة كما يدعو كلاً من جمهورية إيران

الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى التوصل إلى حلٍ سلمي يبنى على الجوار ويستند إلى مبادئ الأمم المتحدة حفاظاً على علاقات الجوار وترسيخاً لقواعد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

الجمهورية الليبية : أما بصدد النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فإننا في الوقت الذي نعلن فيه ضرورة التمسك بالمواثيق والأعراف الدولية التي تدعو إلى عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. فإننا ندعو أشقاءنا في إيران والإمارات العربية المتحدة إلى تحكيم منطق العقل والحوار واحترام مبدأ السيادة والبحث عن حلول سلمية لهذا النزاع، بما يجنب المنطقة أي تصعيد.

ناميبيا : كما ألقى وزير خارجية ناميبيا أمام الجمعية العامة يوم 6 أكتوبر 1992، بياناً وردت فيه إشارة إلى النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر، وقال: إن إيران والإمارات العربية المتحدة شقيقتان وجارتان ولا يجب أن يكون بينهما في هذا الوقت سوء تفاهم يفسد عليهما علاقاتهما المتينة وعليهما حل مشاكلهما بالحوار وفق المفاهيم السلمية.

مواقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 48

وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى معالي راشد عبدالله النعيمي وزير الخارجية كلمة الدولة في 4/10/1993 أشار فيها إلى أهمية حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية بمقتضى ميثاق الأمم

المتحدة والقانون الدولي استهدافاً لبناء الثقة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة.

وقال: وانطلاقاً من هذه المبادئ والقواعد والمفاهيم التي التزمنا بها في علاقاتنا الإقليمية والدولية، فقد أعلنت بلادي عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام 1971 للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن على هذا المنبر الذي انطلقت منه دعوات السلام فإننا نناشد مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الجلسة المسائية ألقى المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة كلمة رد فيها على كلمة معالي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة قال فيها:-

لقد حاولت بلادي خلال السنوات الماضية أن تتوصل مع دول المنطقة للسلم ونحن أعلننا في مناسبات عدة بأنه لا بد من التوصل إلى اتفاقيات أمنية ترتكز على:

- احترام السلامة الإقليمية والسيادة.
- عدم مطالبة الآخرين بأراضيهم.
- حل النزاعات بالطرق السلمية.
- احترام الاتفاقيات بالتفاهم.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويعلم المندوبون بالأمم المتحدة أن وزير خارجية بلادي قد تناول خطة مفصلة كان قد تم تقديمها في الدورة (46) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة للنقطة الثانية بخصوص النزاع بين الإمارات فقي عام 1992 حاولت حكومتني إزالة سوء التفاهم بين البلدين وتأكيد أهمية التفاوض للبلدين، وفي سبتمبر 1992 أرسلت إيران مندوباً عنها للإمارات قد وضع الطرف الآخر شروطاً مسبقة في المفاوضات غير مقبولة على الإطلاق مما أدى إلى وقف المباحثات الثنائية وأعلن أنه سيستأنف المباحثات في طهران.

وقد حاول الطرف الآخر استخدام وسائل أخرى مثل التحريضات في مواضع عدة وإنه لا يرغب في إشراك أطراف أخرى في المنطقة وخارجها لحل المشكلة وبقيت المشكلة وقام بالإدلاء ببيانات. وإن الطرف الآخر أراد استمرار النزاع وتؤيده في ذلك دول أخرى.

إن حكومتني ترغب في استئناف المفاوضات، وعند زيارة وزير خارجيتنا للإمارات عام 1993 عبر عن موقفنا في بيان مشترك، حول ضرورة تحسين العلاقات في أقرب وقت ممكن تعزيزاً للسلام والأمن في المنطقة.

وأعلن وزير خارجية الإمارات أنه سيقوم بزيارة في سبتمبر 1993 إلى طهران إلا أن هذه الزيارة تم إلغاؤها من قبل أبوظبي.

وأرسل سفير الإمارات في طهران رسالة إيجابية إلينا من قبل الوزارة تفيد بأن الزيارة ستتم، وأن الطرف الآخر يقوم بتقويض استمرار المباحثات.

ونحن مستعدون للمفاوضات دون وضع شروط مسبقة وينبغي احترام المفاوضات، أما فيما يتعلق بالسيادة على الجزر فهي ملك لنا منذ قدم التاريخ

وقد حاولنا عام 1904 استرجاعها ولكن لم نستطع بسبب السياسات الاستعمارية في تلك الفترة.

إن حكومتي قامت عام 1991 بإصدار إعلان أكدت فيه احترامها للسلامة الإقليمية للدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تتفهمه. وهناك مطالب لا تركز على عنصر تاريخي لا يمكن للمجتمع الدولي بحثها لأنها خطيرة. وإن حكومتي على استعداد للمفاوضات الثنائية لحل المشاكل حلاً سلمياً ويحدونا الأمل بأن أشقاءنا يتصرفون من خلال حسن الجوار ويتحاشون أن يتركوا الفرصة لعناصر إقليمية.

وإن السياسة الاستراتيجية لحكومتي في المنطقة تبنى على استعدادنا للمفاوضات الثنائية والسلمية لحل كافة المسائل العالقة وعلى عدم تصعيد الموقف، انطلاقاً من علاقات حسن الجوار.

وعقب ذلك توجه مندوب دولة الإمارات لدى الجمعية العامة باستخدام حق الرد، وألقى الكلمة التالية:

"أود باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الرد على ما ورد في ذلك البيان للتأكيد على أن بلادي رفضت الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث منذ بدايته عام 1971 والذي ترتب عليه مقتل عدد من السكان المدنيين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وطرد أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، وأعلننا هذا الموقف أمام الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى، ولازلنا نعتبر الوجود الإيراني في الجزر الثلاث مجرد احتلال عسكري غير مشروع ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار.

السيد الرئيس.. لقد حاولنا من خلال الاتصالات التي تمت بين البلدين تسوية هذا النزاع سلمياً، إلا أن الجانب الإيراني استمر في موقفه الرافض لمطالبنا، وبالذات رفضه بأية صورة من الصور البحث في احتلاله العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وبالتالي إصراره على معالجة مسائل ثانوية لا تتعلق بصلب النزاع، بل العكس فإنه قام خلال السنتين الماضيتين بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات غير الشرعية ضد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في جزيرة أبو موسى بما في ذلك استعمال القوة العسكرية انتهاكاً بذلك، مذكرة التفاهم لعام 1971. ورغم هذا كله تود بلادني أن تؤكد مرة أخرى استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بأي من الطرق السلمية التي نص عليها الميثاق استهدافاً لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. وينطلق هذا الموقف من إيمان دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الاستقرار والأمن في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، خاصة في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية. وبناءً على ذلك نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى الاستجابة لدعوتنا هذه."

من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة

لقد أثار حق الإمارات بالجزر الثلاث ومطالبتها إيران بإعادة الحق إلى نصابه مؤازرة عددٍ كبيرٍ من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إضافةً إلى التأييد الكامل من الدول العربية الشقيقة. ومما جاء في كلمات الوفود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثامنة والأربعين.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية البحريني :

يحدونا الأمل أن يفضي الحوار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما بشأن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بما يضمن حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما دعت إليه قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت:

تولي الكويت أهمية إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل، واحترام السيادة، كما حددها المجلس الأعلى لمجلس التعاون. كما يهتم الكويت التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها، معرباً عن أمل الكويت بأن يؤدي الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما.

وترجو الكويت من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام والاحتكام إلى
المواثيق الدولية واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف.
معالي / محمد عبد الرحمن ولد أمين - وزير الشؤون الخارجية والتعاون
الموريتاني:

إن ما عرفت به دولة الإمارات العربية المتحدة من اتزان وحكمة وتعقل
مضافاً إلى عدالة موقفها إزاء موضوع احتلال جزر أبوموسى وطنب الكبرى
وطنب الصغرى التابعة لها هو ما جعل موريتانيا تساند هذا الموقف مساندةً
كاملةً وتأمل أن تستجيب إيران المسلمة الشقيقة والجارة للمطالب العادلة لدولة
الإمارات العربية المتحدة.

معالي محمد صلاح ديمبري وزير الخارجية الجزائري:
إن بلادي تؤكد تأييدها لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ
الإجراءات والمساعي القانونية لأجل استعادة سيادتها على الجزر الثلاث
الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي الذي استهان بكل الشرائع والقوانين.

معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر:
إن دولة قطر تؤيد كافة الجهود المبذولة لحل الخلاف حول الجزر الثلاث
أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة
والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالحوار والطرق السلمية، آملة أن تؤدي هذه
الجهود السلمية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بين الدولتين، ونرحب في هذا
الصدد بما صدر مؤخراً من تصريحات من المسؤولين فيهما عن حرصهما
على حل هذا الخلاف بالطرق السلمية وعبر القنوات الثنائية.

معالي الحبيب بن يحيى وزير الخارجية التونسي:

إننا نأمل أن يتم الاتفاق على الحلول المناسبة والمعقولة والكفيلة بإزالة كل الإشكاليات القائمة حالياً في الخليج، بما فيها قضايا الحدود مثل تلك التي بين العراق والكويت أو بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بالطرق السلمية وطبقاً للاتفاقيات القائمة وانسجاماً مع الشرعية الدولية وتماشياً مع الروح الجديدة السائدة في العلاقات الدولية وتطلعات العالم للسلم والاستقرار بهذه المنطقة الحساسة.

أما وفود الدول الأجنبية فقد عبر رؤساؤها عن اهتمامهم بالسلم العالمي وتحدثوا عن أهمية الاستقرار والتعايش بين الشعوب واتخاذ الحوار مبدأً لحل خلافاتها، كما أكدوا في مجمل كلماتهم رفضهم لاحتلال أي دولة أراضي دولة أخرى، وركزوا على ضرورة احترام الدول للقوانين والشرائع الدولية.

مسؤولية المجتمع الدولي

وهكذا يتجسد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وحكمته في الحرص على روابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين (الإمارات وإيران) مؤكداً على علاقات حسن الجوار التي التزمت دولة الإمارات بمراعاتها دوماً يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤولياته في حل هذه القضية بما يصون الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي، من منطلق الالتزام بمبادئ القانون الدولي التي تقر بأن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل، ولا يكسب أية سيادة للطرف المعتدي مهما طال أمد الاحتلال.

صاحب السمو

الشيخ صقر بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة رأس الخيمة

الاهتمام بوقائع التاريخ

الحرص على الوثائق الوطنية

إعداد ملف بوثائق الجزر

وثائق ومستندات تلقي الضوء على عروبة الجزر

لقد عرف صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي باهتمامه بوقائع التاريخ العربي والإسلامي بشكل عام، وبتاريخ منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومن ذلك اهتمامه بالوثائق والمراسلات والمستندات، التي تشكل بالتالي المادة الرئيسية لكل بحث علمي ومرجعاً يعول عليه فيما يتطلب التوثيق من أمور.



صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي

وإثر الاحتلال
الإيراني للجزر العربية
الثلاث، أعدّ سموه ملفاً
خاصاً تضمن مجموعة من
الوثائق المتوارثة، التي
تظهر بكل وضوح وبكل
الحقائق عروبة الجزر منذ
القدم، وتبعيتها منذ أواسط
القرن الثامن عشر للحكام
القواسم في رأس الخيمة
والشارقة، إضافة إلى
مجموعة من الوثائق

والمراسلات من المسؤولين البريطانيين، وقد بعث سموه بهذا الملف إلى
جامعة الدول العربية حيث تم توزيعه على كافة الدول العربية والمنظمات
المعنية، لتكون على اطلاع كامل بكل تلك الوثائق ولكي تتعرف على تلك

الحقائق التي تدحض بما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل الادعاءات الإيرانية، وتكشف الأطماع الفارسية والمحاولات السابقة للتوسع والسيطرة على المناطق العربية في الخليج.⁷⁴

هذا فقد كانت هذه الوثائق مادة أساسية للباحثين القانونيين الذين تناولوا قضية الجزر في ضوء القانون الدولي ومعاهدات الأمم المتحدة ومن تلك الوثائق مراسلات من جهات إيرانية تعترف نصاً بتبعية الجزر إلى القواسم، ووثائق بريطانية كثيرة تقر بهذه الحقيقة إضافة إلى وثائق من حكام لنجة والساحل الشرقي عموماً، تدحض أي ادعاء إيراني يقول بغير عروبة الجزر. هذا وقد كان صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حريصاً كل الحرص على الوثائق الوطنية للعرب القواسم خصوصاً، وللمنطقة عموماً مما جعل هذه المستندات مصانة في أيد أمينة طيلة تلك السنين، علماً بأنه سبق أن زود بعضاً منها إلى السلطات البريطانية المعهود لها بالحماية العسكرية والعلاقات الخارجية لإمارات الخليج العربي، وذلك منذ عدة عقود، كما أن ما هو متداول من الوثائق البريطانية وخاصة محاورات السفراء البريطانيين في طهران مع وزراء البلاط الشاهنشاهي بما يخص المنطقة يشكل جزءاً مهماً من ملف وثائق عروبة الجزر.

74 - أنظر ملحق الوثائق في آخر الكتاب.

القضية.. والقانون الدولي وبطلان الادعاءات الإيرانية

القضية.

الادعاءات والحجج الإيرانية.

الحجة الأولى.

القانون الدولي وطرق اكتساب الأقاليم.

الحجة الثانية.

بطلان الأخذ بالخرائط غير الموثقة.

الحجة الثالثة.

الأطماع والمصالح لا تبرر الاحتلال.

تهافت الحجج الإيرانية أمام وقائع عروبة الجزر.

القضية

ينظر القانون الدولي لقضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث والادعاءات الإيرانية التي حاولت وتحاول بها السلطات الإيرانية تبرير إقدامها على هذا العمل ومحاولة إكسائه طابع الشرعية، نظرة من واقع الحقائق والوثائق استناداً إلى الأسس القانونية المتعارف عليها والتي سبق إن اعتمدتها الدول المنضوية تحت لواء هيئة الأمم المتحدة، ومن قبلها تلك المنتسبة إلى عصابة الأمم.

لقد أقرت تلك الدول الأسس القانونية الدولية وتعهدت بالالتزام بتطبيقها، وتأتي الدولة الإيرانية ضمن تلك الدول التي يفترض بها الالتزام التام بميثاق هيئة الأمم المتحدة وبالقانون الدولي.

وإن عروبة الجزر الثلاث كغيرها من الأرض والمياه العربية حق واقع وأمر ثابت أكدته الوقائع التاريخية والوثائق الرسمية المحلية والدولية بما لا يدع مجالاً للشك أو اعتراض. لذلك فإن القضية في هذه الحالة تتركز على الادعاءات الإيرانية وتنفيذها من حيث قانونيتها ودوافعها، ومن ثم مراميها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعودة إلى مواد القانون الدولي نجد أن صفة الاحتلال لأراضي الغير والعدوان على حقوق دولة أخرى، ينطبق على ما أقدمت عليه السلطات الإيرانية باحتلالها للجزر الثلاث، وبالتالي وجوب إزالة ذلك العدوان ومحو آثاره من على أرض الواقع، وإعادة الحق إلى نصابه وإرجاع السيادة على تلك البقاع إلى أصحابها.

ولإيضاح ذلك نرجع إلى استعراض الادعاءات والحجج الإيرانية.

الادعاءات الإيرانية

تبنى إيران ادعاءاتها في ملكية الجزر العربية الثلاث على حجج ثلاث:-

أولها: أن لديها أدلة على سيادتها على تلك الجزر.

ثانيها: أن إحدى الخرائط البريطانية تدخل الجزر في السيادة الإيرانية من خلال تلوينها بنفس لون الدولة الإيرانية.

ثالثها: أن المصالح الإيرانية الاستراتيجية تستلزم تبعية الجزر لإيران للحفاظ على أمن الخليج.

وتفند مواد القانون الدولي تلك الحجج بما يلي:-

فبالإشارة إلى **الحجة الأولى** نجد أن إيران لا تملك أي دليل أو إثبات لوجود سيادة لها على تلك الجزر، وقد تزعم إيران بأنه كانت لها سيادة، وأنها تخلت عنها لبريطانيا على سبيل الإعارة، وهذه الحجة أيضاً (قولية) لا يمثلها أي دليل لدى الفرس، بل إن بريطانيا ذاتها تنفي ذلك الادعاء، وتذهب إلى عكس ذلك فتؤكد وتعترف رسمياً بأن الجزر عربية وتابعة للقواسم منذ أن وصلت سفنها إلى المنطقة ومنذ أن تعرفت على هذه البلاد، ويزيد على ذلك تأكيداً ما أقرته حكومة شركة الهند الشرقية في وثائقها من أن الجزر الثلاث وغيرها من الجزر في الخليج عربية وأنها تابعة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي للشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة.

كما أن طلب إيران من قواسم الشارقة ورأس الخيمة استئجار الجزر أو شراءها بمبالغ مغرية وعلى فترات وبعروض مغرية متعاقبة وحتى قبيل الاحتلال الإيراني للجزر في 1971/11/30 - كما تذكر الوثائق البريطانية - يكشف بطلان الادعاء الفارسي ويحبط الحجة الأولى الواهية.

القانون الدولي وطرق اكتساب الأقاليم

تذكر بنود القانون الدولي الذي تعترف به الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وتتعهد بالالتزام به ما يلي:

أولاً: الاستيلاء OCCUPATION : هو إدخال الدولة في حيازتها المادية إقليمًا غير مملوك لدولة ما، بقصد فرض سيادتها عليه. فموضوع الاستيلاء يتصل بالأقاليم التي لا تتبع أية دولة من الدول، أي الأقاليم المباحة RES NULLIUS ، وقد كان الاستيلاء فيما مضى الطريق الشائع لكسب ملكية الأقاليم نظراً لوجود بقاع كثيرة غير مأهولة أو غير مملوكة لأحد، وهو ما ليس متوفراً في الوقت الحاضر بعد ما تم اكتشاف سطح الأرض قاطبة ولم يعد هناك من الأقاليم ما لا يخضع لولاية دولة ما.

ثانياً: الإضافة ACCRETION : تكتسب الدولة السيادة الإقليمية على المساحات الجديدة التي تضاف إلى إقليمها الأصلي بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان، ويتم ذلك دون حاجة إلى قيام الدولة بأي عمل أو إجراء خاص من جانبها لتقرير سيادتها على هذه المساحات الجديدة التي تسمى بالإضافات، لأنها تلحق بإقليم الدولة الأصلي فتصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

من أمثلة ذلك، الحواجز البحرية التي تقيمها الدولة (كهولندة مثلاً) عند شواطئها، إذ يترتب عليها ازدياد إقليم الدولة لأن مياهها الإقليمية تقاس في مثل هذه الحالة من نهاية الحواجز. أما المضافات الطبيعية فهي الأكثر حدوثاً وأمثلتها كثيرة منها : الزيادات التدريجية أو الفجائية في الشواطئ البحرية، ومنها حدوث زيادة في دلتا النهر، ومنها نشأة جزر جديدة ضمن البحر الإقليمي للدولة.

ثالثاً : التنازل : SESSION : هو تخلي دولةٍ لدولةٍ أخرى عن سيادتها على إقليم معين بمقتضى اتفاقٍ بينهما، وهو قد يكون بمقابلٍ في صورة مبادلةٍ أو بيعٍ، وقد يكون دون مقابلٍ، وتُطبّق على اتفاق التنازل القواعدُ الخاصة بالمعاهدات، لاسيما ما يتعلق منها بالشروط الشكلية والموضوعية لصحة المعاهدة ونفاذها، كما يراعى فيه رغباتُ السكان القاطنين في الإقليم المُتنازلُ عنه احتراماً لحقهم في تقرير المصير.

رابعاً: الفتح CONQUEST : وهو إخضاعُ دولةٍ لإقليم دولةٍ أخرى، كلاً أو بعضاً، بواسطة القوات المسلحة للدولة الفاتحة وضمه لإقليمها. ويكون الفتح عادةً بعد انتهاء الأعمال الحربية، ويتم بإعلانٍ من جانب الدولة الفاتحة بضم الإقليم المفتوح، ويُلغى الإعلانُ لسائر الدول بالطرق الدبلوماسية توطئة لاعترافها بالضم صراحةً أو ضمناً. لكن هذا الأسلوب من أساليب ملكية الأقاليم أصبح غير مشروعٍ البتة في عهد عُصبة الأمم (المادة 10)، وتؤكد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة (المادة 4/2) وهذا رأيُ جمهور الفقهاء أيضاً.⁷⁵

وعليه فإنه لا يحق لإيران أن تؤسس ملكيتها للجزر الثلاث في نوفمبر 1971 استناداً إلى تلك الطريقة، ولا يمكن لها أن تبرر قانونياً احتلال

75 - مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، للدكتور/ محمد عزيز شكري ص 18 - 20 .

جزيرتي طنّب الكبرى والصغرى عسكرياً، لأنها طريقة غير مشروعة، وما يستند إلى باطل فهو باطل.⁷⁶

خامساً: التقادم PRESCRIPTION : لا بد لنا هنا من التمييز بين التقادم في السيادة على إقليم والاستيلاء على إقليم ما منذ زمن قديم، فقد أجمع فقهاء القانون أن الاستيلاء بالقوة على إقليم ما واستمرار السيادة على ذلك الإقليم المستولى عليه ولو لمدة طويلة مهما بلغت من الزمن لا يكسب الجهة القائمة بالاستيلاء حق اكتساب السيادة الإقليمية على ذلك الإقليم، طالما أن هناك من يعترض على ذلك الاستيلاء وله الحق في ذلك الإقليم، وطالما يطالب المتضرر بحقه فيه، كأن يكون ذلك المتضرر دولة أخرى أو شعب. وفي هذه الحالة لا يكون لقرارات الدولة المستولية على إقليم ما - مثل قرارات الضم والإلحاق وكذلك التغييرات المحدثّة في ذلك الإقليم - أي مفعولٍ حقوقي في إكتساب حق السيادة، مثال ذلك هضبة الجولان السورية التي استولت عليها إسرائيل منذ عام 1967، وكذلك الأقاليم والبلاد التي استعمرتها فرنسا والبرتغال وهولندا وبريطانيا وغيرها... فقد ناضلت شعوب تلك البلاد واستعادت سيادتها واستقلالها رغم مرور عقود أو قرونٍ من السنين. ولهذا فإن القانونيين يقولون بوجوب إعادة الحال إلى ما كان عليه من السيادة، أما التغييرات العينية من مباني أو مشاريع أو توطين سكان من خارج الإقليم (المستوطنون) فهذه أمور يتم التسوية بشأنها وفق معايير التحكيم الدولي.

76 - من بحث في/ البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، للدكتور محمد عبد الله الركن.

ومن هذا المفهوم نجد أن حق سكان أو شعب إقليم ما هو حق له قدسيته في ديارهم وفي وطنهم، لا يمحوه التسلط الخارجي ولا ينفيه ضعف هؤلاء السكان نتيجةً لظروف معينة أو لتأثيرات ما. وكمثال على ذلك، حق شعب فلسطين في العودة إلى دياره، وحق شعب أي شعبٍ مُرحّل إلى أصقاع أخرى في العودة إلى موطنه، وكذلك حق أهالي جزيرة طنب في الرجوع إلى منازلهم ومزارعهم، إلى موطن آبائهم وموطن أجدادهم مهما طال الزمن.

إن ردود الفعل على المظالم التي ارتكبت في حق الشعوب، سواء في التسلط الأجنبي عليهم أو الاستيلاء على موطنهم أو ترحيلهم عن بلدانهم في محاولاتٍ لصهرهم أو محو انتماءاتهم الوطنية أو القضاء على قوميتهم، كلها محاولاتٍ باءت بالفشل رغم مرور عقود وعقود من السنين، وخيرُ برهانٍ على ذلك ما نشهده اليوم في بلدان الاتحاد السوفييتي المنهار، وفي يوغسلافيا المفتتة من صراعات عرقية وقومية وطائفية للعودة بتلك البلاد إلى وضعها السابق قبل إجراءات لينين وتيتو، التي كان هدفها صهر قوميات الشعوب المنضوية تحت سلطتهم بالقوة عن طريق مزج السكان، والقضاء على ما يميز جماعةً عن أخرى، ليتولّد في النهاية انتماءٌ جديد للدولة الجديدة وحدها. وهكذا لم تتجح سياسة القهر والاستيلاء على أقاليم الغير، وستبقى الشعوب تتحين الفرص لاستعادة حقوقها ولاسترداد سيادتها على ما اغتصب من أوطانها. 77

77 - من كتاب / مدارات في حركة الزمن العربي، للمؤلف.

- وبالعودة إلى تعريف التقادم المكسب للسيادة في القانون الدولي نجد أن هناك شروطاً لا بد من توافرها للدعاء باكتساب الملكية، تتركز فيما يلي: -
- 1- وضع اليد على الإقليم لا بد وأن يكون بصفة صاحب السيادة عليه لمباشرة السلطات فيه، من ثم فاستتجار الإقليم أو إدارته مع الاعتراف بسيادة دولة أخرى عليه، لا يمكن اعتباره سبباً مكسباً للإقليم بالتقادم مهما طالّت مدة الإجارة أو الإدارة. وإيران وإن كانت تدير جزءاً من جزيرة أبو موسى، إلا أنها تعترف بعدم حسم موضوع السيادة على الإقليم.
- 2- سلمية الحيازة: لا بد من توافرها لدعاء الملكية، فمتى ما حصلت الحيازة بالقوة فلا تثبت السيادة بالتقادم. والوضع في جزيرتي طنّب الكبرى والصغرى هو وضع احتلال بالقوة.
- 3- أن تكون الحيازة علنية وبطريقة مستمرة وغير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن. واختلف الفقهاء القانونيون في تحديد المدة المكسبة للسيادة بالتقادم. فاقترح البعض مائة عام واقترح آخرون خمسين عاماً. وبطبيعة الحال فإن الحيازة الطويلة تاريخياً هي ثابتة لصالح الإمارات لا لإيران.
- 4- أن تدّعي الدولة الأخرى ولا تحتج على وضع الدولة الأولى يدها على الإقليم، فالاحتجاج الدبلوماسي ورفع الدعاوي تقطع وتدحض حجة الإذعان والتقادم المبني عليه. فلا يمكن لإيران أن تدّعي إذعان الإمارات للأمر الواقع وسكوتها على حقوقها الثابتة في ملكية الجزر الثلاث، فلقد أثبتت الإمارات حقها القانوني منذ اليوم الأول للاحتلال الإيراني وذلك عن طريق إرسال برقية إلى الأمم المتحدة من طرف إمارة رأس الخيمة في 1971/11/30 أو عن طريق المقاومة المسلحة في جزيرة طنّب مما أدى

إلى قتل وجرح بعض الأفراد. كما أن الإمارات استمرت في الدفاع عن حقها في أروقة الأمم المتحدة كلما أثّرت قضية الجزر الثلاث.⁷⁸

وبتطبيق أحكام القانون الدولي على حالة الجزر العربية الثلاث نجد أنه من الثابت أن القواسم الذين يحكمون الشارقة ورأس الخيمة العربيتين هم الذين مارسوا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وكانت هذه الممارسة تتناسب وظروف هذه الجزر من حيث صغر المساحة وقلة السكان ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم ورفع العلم العربي للإمارتين عليها. كل ذلك يثبت توفر الحيابة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الإماراتين ويقدم السند القانوني النافذ لكسبها السيادة عليها بالتقادم وبغض النظر عن كانت له السيادة القانونية عليها قبلاً عام 1750 (علماً بأن جزر الخليج وكثيراً من بلدانه كانت قبل هذا التاريخ عربية سواءً بتبعيتها لمملكة هرمز العربية أو لدولة اليعاربة) وإن الادعاء الإيراني بتبعية الجزر لها في وقت من الأوقات لا يمنحها الحجة، كما أن الاحتجاج الإيراني الشكلي أو الورقي لدى بريطانيا، أو الادعاء المجرد من أي سند وثائقي لا يمكن أن يعطيها حقاً في تغيير الواقع والأصول، أو أن يعارض الحيابة العربية الفعلية والفعالة للإقليم (الجزر)، وقد لاحظنا أن القضاء والتحكيم الدوليين يرفضان باستمرار الأخذ بالاحتجاج والتحفظ ضد الممارسة الفعالة للسيادة.

78 - د. محمد عبد الله الركن، المصدر السابق.

والملاحظ أن تحفظات إيران المقتطعة هذه التي انصبت على وضع جزيرة (أبو موسى) دون غيرها - كما تدل الوثائق المعروفة - كانت ذات دوافع وأطماع اقتصادية، ما تلبث إيران أن تتراجع عنها أمام السيادة العربية وصمود الحكام العرب أصحاب تلك السيادة في الدفاع عن حقهم الوطني وأمام تحميلهم بريطانيا مسؤولية الحماية بموجب الاتفاقيات الخاصة بذلك.

أما بالنسبة لجزيرتي طنّب فقد لاحظنا كيف تراجعت إيران مع الاعتذار عن مسألة رفع علمها عليهما وعلى أبو موسى عام 1904. ثم إن إيران لم تعترض يوماً ما على منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات المتتالية بالتقريب عن النفط وغيره من المواد المعدنية الخام بل ذهبت منذ البداية إلى الإقرار بحق هؤلاء الحكام وحدهم في منح مثل هذه الامتيازات، وفيما يخص موقف الدول الأخرى فهو الآخر يعزز ويوطد الحيّزة الفعلية للإمارتين ويظهر ذلك بكل وضوح من جانب الحكومة البريطانية وممثليها منذ أوائل القرن الماضي وحتى انتهاء الحماية البريطانية في أواخر عام 1971 ومن إقرار الدول الأخرى لهذا الوضع.

وإذا كان الاجتهاد قد أقر بأن خمسين عاماً من الحيّزة الفعلية تكفي لاكتساب الملكية بوضع اليد إلا في حالات خاصة يقررها اتفاق الطرفين، أفلا تكفي مئتا عام ويزيد من الحيّزة الفعلية الهادئة والعلنية للقواسم لجعل السيادة القانونية قائمة على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة ؟. وإذا كان لإيران حجة مخالفة فلتبرزها أمام المراجع التحكيمية أو القضائية التي يتيحها القانون الدولي للمتنازعين.⁷⁹

79 - د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق ص33.

أما عن الحجة الإيرانية الثانية: والتي أوردها مندوب إيران في مجلس الأمن عند عرض شكوى رأس الخيمة على المجلس في عام 1971. والتي زعم فيها أن الخرائط البريطانية الصادرة عام 1870 تشير إلى جزيرتي طناب باللون الذي أعطته لبلاد فارس، والذي امتنع هو نفسه عن إثباتها قائلاً: "إن مجلس الأمن ليس محكمة".

بطلان الأخذ بالخرائط غير الموثقة

فبالعودة إلى مواد القانون الدولي نجد أن المحاكم الدولية تمتنع وتتحفظ كثيراً في قبول الخرائط، ولا تأخذ إلا بتلك الخرائط الموثقة والمعتمدة من الطرفين المتخاصمين والملحقة بالمعاهدات الدولية أو قرارات التحكيم الدولية، وهذه أيضاً لها قيمة تكميلية ولا يترتب عليها بمفردها أي أثر قانوني، فلا عبء مثلاً بالخريطة إذا تعارضت مع وصف الحدود الواردة في معاهدة ما، أو تعارضت مع الأدلة القانونية، وعليه فإن المحكم لا يعير أي اهتمام لتلك الخرائط مهما بلغ عددها.

أما الخرائط الصادرة عن جمعيات علمية جغرافية أو رسامين جغرافيين مهما كانت مكانتهم، أو الخرائط الصادرة عن شركات مختصة أو حتى عن الأفراد وطلبة المدارس فإن تلك الخرائط في مجملها لا تشكل أية قيمة استدلالية أو أي اعتبار قانوني. وعلى ذلك فإن الخريطة التي تدعيها إيران هي من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم في الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود، وعلى عكس ذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر منذ العهود القديمة، بل إن الخرائط الصادرة في عهد الحماية البريطانية وهي

كثيرة تشير بكل وضوح إلى تبعية الجزر إلى الإمارات، وأبرز مثال على ذلك خارطة أصدرتها شركة خرائط إيرانية مختصة أوضحت فيها أن الجزر الثلاث هي جزرٌ عربية وليست جزءاً من إيران.⁸⁰ كما أن الاعتراف البريطاني الدائم بعروبة تلك الجزر يسقط هذه الحجة وينهيهها. إضافة إلى أن بريطانيا كدولة أجنبية لا تملك أي حق في التصرف بحقوق الآخرين وممتلكاتهم لا بما يمكن لها أن تصدره من خرائط، أو تعقده من اتفاقيات، بل إنه يقع عليها واجب الحماية Protectorate كما يدل على الكلمة معناها وهو: الصيانة وليس التبديد.

الحجة الإيرانية الثالثة: أن المصالح الإيرانية الاستراتيجية تستلزم تبعية الجزر لإيران للحفاظ على أمن الخليج. على ضوء هذه الحجة، يعتبر القانونيون أن هذه الحجة سياسية أكثر منها قانونية وأنها تعكس عقلية الهيمنة التي تُسير النظام السياسي لحكومة الشاه، بل إن بعض القانونيين يذهبون إلى حد وصف الادعاءات الاستراتيجية بأنها ستار لأغراض اقتصادية لدى القيادة السياسية الإيرانية، وعلى ذلك فإنهم يقررون أن أمن الخليج مسؤولية جميع دوله ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنفراد دولة واحدة به، وأن هذا الأمن الإقليمي يتحقق بالتعاون وحسن الجوار لا باحتلال أراضي الغير بالقوة وفرض الهيمنة العسكرية عليها.

.Bathurst & Northcutt, op. cit., pp. 11-14. - 80

الأطماع و المصالح لا تبرر الاحتلال : وعليه فإن ادعاء إيران بأن أمن الخليج وسلامته يتطلبان أن تكون السيادة على الجزر لها، هو ادعاء سياسي بحث مالم يتخذ الصفة القانونية باتفاق قانوني أصولي.⁸¹

وعند تقييم حجة (حماية المصالح الاستراتيجية) والتي استندت عليها إيران، والتي تمثلت أساساً بالموقع الجغرافي للجزر وأهميتها الاستراتيجية لحماية الأمن وطرق المواصلات في الخليج، يتضح للمفسرين القانونيين أنها حجة لا تقوى على إضفاء الشرعية على تصرف إيران إزاء الجزر والمتمثل بخرق القاعدة الدولية القاضية بمنع استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية لإحداث تغييرات إقليمية.⁸²

فمن حيث الموقع الجغرافي وبالرغم من أن المعطيات الجغرافية تكشف عن قرب الجزر النسبي من مضيق هرمز وتحكمها في مدخله ومخرجه، فإن هذا الموقع لا يضاهي شيئاً يذكر إذا ما قورن بالموقع الجغرافي للميناء الإيراني (بندر عباس) أو جزيرة (قشم) الواقعة على مدخل المضيق مباشرة، والتي تعتبر من الجزر الكبرى في الخليج العربي. فضلاً عن أن إيران وضعت يدها على جزيرة صري التي تبعد حوالي عشرين ميلاً عن جزيرة

81 - د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق ص 37.

82 - تنص المادة 1/5 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعريف العدوان على أنه: مامن اعتبار أيأ كانت طبيعته، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك يصح أن يتخذ مبرراً لارتكاب عدوان. ص 174 من كتاب الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة - عبد الوهاب عبدول.

أبوموسى، وتستطيع إيران حماية مصالحها الاستراتيجية من خلال تلك المواقع في مدخل الخليج دونما حاجة لاحتلال جزر تابعة لدولة أخرى. وإنه لو طبقت فكرة الجوار على إطلاقها كأساس لاكتساب السيادة على الإقليم، فقد تؤدي إلى نتائج وخيمة في مجال العلاقات الدولية، وقد تؤدي أيضاً إلى اختفاء دول عديدة من على مسرح الحياة الدولية، أما عن نظرية أمن الخليج فإن وجهة النظر العربية حوله تتلخص في إلقاء عبء المسؤولية الأمنية للخليج على عاتق أبناء الخليج وحدهم دون غيرهم وفي إبعاد القوى الكبرى عنه. 83

ونظراً لوجود نزاع حول هذا الموضوع فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص في أكثر من موضع على ضرورة حل النزاعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية، وإن الإعراض عن حل تلك المنازعات بالطرق السلمية يعني في حقيقة الأمر انتهاكاً لقاعدة دولية تقضي بعدم جواز استخدام القوة لحل الخلافات والمنازعات الدولية، فعلى الأمم المتحدة في هذه الحالة ودرءاً للخطر الذي قد يمس الأمن والسلم الإقليمي، فإنه يتوجب وفق منصوص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والمواد الأخرى المشابهة، أن تنظر الأمم المتحدة في النزاع القائم بين دولتين عضوين في المنظمة كما حدد ذلك منصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشير القانونيون إلى مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى فيرون أنها غير قانونية نظراً لإبرامها بين بريطانيا وإيران في الوقت الذي كانت فيه

83 - المصدر السابق. ص 175.

الشارقة لا زالت محمية بريطانية وليست متمتعة بحقها القانوني بالتعامل مع الجهات الدولية أو الخارجية. وهذا الواقع يحتمه عليها التزامها باتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا والتي تنص على عدم تمتعها بحق الدخول في أي مراسلات مع دولة غير بريطانيا، لذلك فإن هذه المذكرة تلزم بريطانيا ولا تلزم الشارقة أو دولة الإمارات حتى مع توقيع حاكم الشارقة عليها.⁸⁴ إلا أن الإلتزام الأخلاقي لدولة الإمارات بتوقيع سمو حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد بن صقر القاسمي، ظل قائماً باعتبار أن الشارقة هي جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة.

تهافت الحجج الإيرانية أمام وقائع عروبة الجزر.

وهكذا على ضوء ما تقدم من تحليلٍ للدعوات الإيرانية حول تبعية الجزر الثلاث لإيران، ورؤية القانون الدولي لما تم من وقائع وبعد مطالعة الوثائق والمستندات المطروحة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة فإن القانونيين الذين تناولوا موضوع النزاع على الجزر الثلاث يقرون بتهافت الحجج الإيرانية أمام وقائع عروبة الجزر والوثائق التاريخية والاعترافات الرسمية البريطانية بتبعية تلك الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

84 - المذكرة القانونية التكميلية بشأن مدى شرعية احتلال إيران للجزر الثلاث - الإدارة القانونية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

خاتمة الكتاب

الخاتمة

عبر التاريخ البشري الطويل الذي يمتد إلى مئات بل آلاف من السنين، شهدت منطقة الخليج العربي، أو بالأحرى مناطق الجوار بين الأمتين العربية والفارسية، أحداثاً جمّة.. قامت خلالها دولٌ وممالكٌ عديدة، ارتبطت في علاقاتٍ من التعاون والتآخي أحياناً كثيرة، وتغلبت في تلك العلاقات المصالح والتطلعات في أحيان أخرى. ولكن العلاقات الاجتماعية بقيت سامية فوق كل الاعتبارات.

وكان بزوغ ديننا الإسلامي الحنيف فاتحة عهودٍ جديدةٍ متميزة في هذه العلاقات، ظللها الإسلام بتعاليمه الإلهية السماوية، وبروح الأخوة الإنسانية الخالدة. ورغم أن المغرضين الحاقدين على الإسلام والمنحرفين عن شريعته القويمة، حاولوا تفرقة الأمة الإسلامية العظيمة، وتشنيت شعوبها إلى فرقٍ وأحزاب ذات اتجاهات سياسية متنافرة، إلا أن الروح الإسلامية الواعية وحكمة المؤمنين المخلصين الواثقين بالله قد تغلبت على كل تلك الفتن والأزمات، وبقيت سمات الأخوة الإسلامية تجل تلك العلاقات وتحميها من الضعف والتفتت والانقسام. وإذا كان عهد الشاهنشاهية في إيران قد كرّس حالاتٍ من التوتر والمظالم والطموحات غير المشروعة من التسلط والتوسع في جوٍ من المتغيرات الدولية والحروب العالمية، مقتدياً بطموحات هتلر العرقية في ألمانيا وبغرور العظمة لدى موسوليني في إيطاليا، في وقتٍ كان فيه الوطن العربي في ضعفٍ وتمزقٍ شديدين، لعبت فيه دول الاستعمار شتى الألاعيب. فإن ذلك العهد وذلك الزمان قد مضى وانتهى، وبقيام الجمهورية الإسلامية في إيران فإن الأمل قد جاء معها لإقامة علاقات متوازنة بين

الأمّتين العربية والإيرانية في جوٍّ حميمٍ من الأخوة الإسلامية، تتمحي فيه الأحقاد وتُزال فيه تجاوزات عهد الشاه البائد، تتوحد فيه الجهود لرفع راية الإسلام والسلام في أرجاء المعمورة، وتحمي أمتنا الإسلامية من الكبوات ومن المؤامرات التي تهدف إلى القضاء على مقدرات الأمة الإسلامية وتشتيتها ودفعها في أتون من الصراعات والحروب، تلتهم خيراتها وتبتلع ثرواتها، وتبث في صفوفها الحزازات وروح العدا، لكي لا تقوم لها قائمة بعد الآن.

إن الأمل كبير في جمهورية إيران الإسلامية وفي الدول الإسلامية الأخرى، في أن تتسلح بالوعي العميق لكل ما يُراد بها من شرور، وأن تحذو طريق الهداية المحمدية، وأن تنهل من حكمة سيدنا علي بن أبي طالب الخالدة، السلوك القويم والنهج السليم لتأليف القلوب وجمع الصفوف، وتوفير الجهود والطاقات من أجل رقي بلادنا الإسلامية وتقديمها ورفعتها، ومن أجل درء الأخطار عن أوطاننا، أخطار الأعداء ونوازع الأشرار. وإن الفتن التي مرت في منطقة الخليج خلال السنوات الماضية، ما كانت لتحدث لو تغلب العقل على نوازع الشر، ولو أخذت الأمور بعقلانية وتفكر، وما كانت لتنتم لو تم الرجوع إلى كتاب الله القويم وهدى نبيه الكريم.

وإن الأمل كان كبيراً ولا زال كبيراً في العودة إلى الحق فإن الحق فضيلة وإحقاق الحق فريضة واجبة في شريعة الله وتعاليمه السمحاء.

وإننا في كتابنا هذا "الجزر العربية الثلاث" قد استعرضنا المواقف التاريخية والوثائق القديمة والحديثة والتحليلات العلمية وبراهين خبراء القانون الدولي ومواقف دول العالم واعترافاتها والأسانيد العالمية والقانونية حول هذه

القضية، غير غافلين عما طرحته حكومة الشاه من حجج وادعاءات، لكي تتضح الحقيقة وتكشف كل جوانبها، أملاً في الوصول إلى تفهم تام لحقائق القضية وتفاهم أخوي بشأنها.

وإننا نحن العرب في الإمارات وفي الخليج عامة وفي غيره من أقطار الأمة العربية على يقين وقناعة بما لوطننا العربي من حقوق، ومن ذلك تبعية الجزر الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، تؤيد تلك القناعة ما أوردناه في صفحات كتابنا هذا من حقائق وأسانيد ووثائق، تتوجه كلها في دعم موقف دولة الإمارات في استعادة هذه الجزر عن طريق التفاهم الثنائي من خلال الحرص على علاقات حسن الجوار والحرص على أمن المنطقة واستقرارها، أو من خلال اللجوء إلى جهةٍ يرتضيها الطرفان تتصف بالحكمة والعدل تتولى عملية التحكيم، وهي في هذه الحالة محكمة العدل الدولية التي تولت حل كثير من المنازعات الحدودية والقضايا الدولية الشائكة بالحجة والقناعة بما يقنع الطرفين.

وبهذا النهج الأخوي السلمي، كانت السياسة الهادئة التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، عملاً بقوله تعالى في محكم آياته:

بسم الله الرحمن الرحيم

[وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين].

فقد وجه سموه الدعوة تلو الدعوة لحل قضية الجزر الثلاث عن طريق التفاهم الثنائي بين الدولتين، في جوٍ من حسن الظن والثقة المتبادلة بين الطرفين،

بعيداً عن التصلب والتعنت والتشنج، ومن ثم دعوة سموه إلى التحكيم باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، في أن يتقدم كل جانب بما لديه من وثائق وإثباتات إليها، وأن يترك الأمر فيما بعد لقرار هذه المحكمة المنوط بها دولياً حل مثل تلك القضايا والبت بشأنها.

وإن هذه الدعوة الأخوية السلمية الصادقة جديرة بالتلبية وبالمضي في طريقها وصولاً إلى إنهاء حالة التوتر في العلاقات، ولكي لا تترك الدولتان أية فرصة أمام المغرضين والحاquدين لاستغلالها، وأية سانحة أمام الجهات المنتفعة والباغية لاقتناصها.

من هذا المنطلق نتضرع إلى الله سبحانه تعالى أن يهدي أولي الأمر في بلاد المسلمين إلى سواء السبيل، وأن يلهمهم اتباع الحق ونصرتة وإزالة الظلم والعدوان، ودرء المخاطر والأزمات عن بلاد المسلمين جميعاً. إنه نعم الهادي ونعم النصير. والله ولي التوفيق.

أحمد جلال التدمري

ملاحق الكتاب

في ملاحق الكتاب:

تتضمن ملاحق الكتاب مجموعةً من الوثائق التي تلقى الضوء على استقلالية إمارة لنجة عن بلاد فارس وعن غيرها من الكيانات القائمة بمنطقة الخليج العربي، كما وتوضح هذه الوثائق أيضاً التعاون القائم بين القواسم على الساحلين الشرقي والغربي للخليج، واستقلالية كلٍ منهم بما في حوزته من أقاليم، وتؤكد هذه الوثائق تبعية جزيرتي طنّب لإمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى لإمارة الشارقة.

وفي جانبٍ من هذه الوثائق نجد بعضاً من المراسلات المتبادلة بين الحكام القواسم والجهات المسؤولة البريطانية، حيث تؤكد الحكومة البريطانية من جهتها عروبة الجزر الثلاث وعروبة عددٍ من الجزر الأخرى في الخليج، كما وتبدي اهتماماً ظاهراً بالمحافظة على السيادة العربية على تلك الجزر انطلاقاً من مسؤوليتها التي توجبها معاهدات الحماية مع إمارات الخليج العربي.

ومن الوثائق المرفقة مراسلاتٌ من شركة النفط الإيرانية تعترف فيها بتبعية جزيرة طنّب لإمارة رأس الخيمة وتبدي استعدادها للتقريب عن النفط في الإمارة.

وتتضمن الملاحق كذلك عدداً من الخرائط التوضيحية للجزر الثلاث.

فجر يوم 1971/11/30.

شرطة رأس الخيمة
سردج - ر. م. - اللاسك

File No	العدد ٢٥٨/١٧١١	Time	الوقت ٥:٢٠	No. of Words	عدد الكلمات	Instruction	مهمة
From	مركز كركم طين						
To	السلامة العامة، وزارة الداخلية، دمشق						
Reference	أ. حيدر بلال، ص. حيدر، ص. حيدر، ص. حيدر						

ملفت نود البررة طبة طائر شلب ليند ايرايه ومه مهيت البسر قارب :-
مرييه و طراد انورده احاطت بنا مه جميع الجهات والطائر نفدت

منشريات هذا العلم -
مؤلف قمر بنى هاشم -

۲. علموظم (۱)
هبطت طائرۃ فی شرف الجذیرۃ

علمونكم « ۲ »
نزل حبیب و صاحب سنا صر جمیع الجہات امید دنا منہ العمل پست

هــمـدكـم د ۳۲
 اـهـ الطـائـرة مـنـه تـفـطـح الدـائـر مـنـه الـلـا سـلـب الـمـدائـي

ملحوظہ : (۱) ص ۱۱۱ جزیرہ و قلعہ المکرر
سبع صد اطلالہ

مجموعه ۲۵
انتظم الرسائل من السبع ۸، ۱۰

الرقم	التاريخ	الوقت	المرتب	الاسم	الوظيفة
14	1/11	11/11	11/11	11/11	11/11

هموطنان عزیز
 اہالی محترم جزیرہ تنب
 فرمان مطاع مبارک شاہنشاہ آریامہر و احد علی روی دیرا شاہنشاہی
 ایران را ای الحاق جزیرہ تنب بہ ما امین بین از بنالبادوی از کشور عزیز خود ایران
 تصیم گرفته اند تا بہ جزیرہ تنب بیایند
 با ما مہرین دریا و واحد ما نظامی و مواہب و ملکوتیہما ازین شاہنشاہی
 و ملتند بیایند

مواطنونا الاعزاء ..
 اہالی جزیرہ طناب المحترمين باہر الملك المطاع قامت وحدات
 من القوة البحرية الإيرانية بالوصول الى جزيرة طناب
 واسترجاعها والحاقها بالام بعد سنوات من البعد .. ويجب على
 مأموري البحار ووحدات الطيران النظامي وھلیو کبترات الجيش
 الشاهنشاهی بالتعاون مع اخوانهم الجنود ، وربط الصداقة
 وتقديم التعاون كان اخ وصل لمساعدة اخوه .
 ... شعب طناب يحق لكم ان تفخروا لانكم ارنبطتم منذ اليوم
 بثلاثين مليون نفس من وطننا العزيز ایران وسوف يكون لكم
 نفس المميزات التي يتمتع بها الشعب الإيراني .
 نحن جنفنا حاملين لكم - مواطنونا الاعزاء - المدارس
 الممتازة والمستشفيات المتنازعة واعمار جزيرة طناب الخضراء
 الكبرى والصغرى .
 لا تقعوا تحت تأثير الخونة والضالين ، وای مقاومة سوف
 تقمع بقوة وبشدة .
 يعيش شاهنشاه آریامہر
 شاهنشاه ایران الكبير
 يعيش وطننا العزيز ایران

صورت و ترجمہ المنثور الذی القہ الطائران ایرانیہ
 فوجہ جزیرہ طناب فی محاولہ لکسب اہالیہ و الحرمہ معاویہم .

• رسالة من محمد بن خليفة حاكم لجنة إلى البكباشي مصطفى نشأت قبطان
المركب العثماني (زحاف) يتعهد فيها برعاية حقوق جميع رعايا الدولة العثمانية،
محررة في 28 ربيع الآخر 1316 هـ، وتفيد بالتالي باستقلالية إمارة لجنة عن أي
سلطة بريطانية أو فارسية.

سيرة الزحاف

سبب هذه الورقة هو انذار شيخ المشرويع واداه واصل غدا في شريعة المركب المسماة زحاف لمن يولد في دولته العلية
العثمانية ووجهه عطف الكرم مصطفى لخصت بكه يتم ناشئ وقطان وملك من ان يكون محسن في عيالي
الدولة العلية العثمانية للمقطنين في كنفه وكملة الدفيعات الى بلدنا المستورة ونحن قد عطينا
المحب في ذلك والتمننا له ان ياتي بحقوق جميع شعب الدولة العلية العثمانية ونحترم
غاية الاحترام ولا يصح علم بقدرى ولا خلاف في حالك وكمال ونسندل مساعينا بالجميل
في حقهم ولديهم في شئ من خلاف في ذلك في حلاله ٢٨ شهر ربيع الاخر ١٣١٦

صلى الله عليه وسلم



• رسالة من محمد بن خليفة أمير لنجة إلى والي البصرة العثماني، يفيد فيه فيها بالتزامه برعاية التابعين للدولة العثمانية.

صاحب الدولة والنزاهة حضرت الأفخم الامير محمد بن علي والي ولاية البصرة المحترم
مفضل الله الرحمن مطاوع الرمان ابن امير المروض لدى سعادتكم الشريه يهون زحاف وصل
بلطفكم مع كرامتكم لاجل محافظة بقية سلطنتكم على راسها فاقه الاسلام من المتوطينين والنزاهة
واستبشرنا وفرحنا غاية الاستبشار ومهدنا الولد بدم شوككم ومن طهرت بقية الدولة العبد المذنب
من المتوطينين والمرددين ان الله تعالى ما يعير عليهم خلاف وقد اعطيت لبيد حضرت الافخم
بن بشار مصطفى نسنت افندي الورقة الاكرام في ذلك ويا مولانا خادكم مع كرام
اصل الاسلام تحت نظركم العالي وزجوا لسانه في جميع الامم من عبادتكم وحكمكم
الاسلامية ان لا ترفعوا نظركم عما نرجو من سعادتكم الماسية هـ حيث هذه
البيد لنج عن ابائنا واجدادنا خير محض ومفاتيح الجن من بركت وجودكم فكبرها
ونذلك استبشرنا وشكرنا بنشر البرق الدولة العلية العلية لاجل المحافظة
الاحصوم الالهائي حتى يلحق قلوبهم وفي الحقيقة كيد شكرنا بوجوهكم ومن
قطبان بلع مع حبة الضابطان قدنا منيدين ومشتعين من فضلهم واصحابهم
والامرين لالام حضرت مولانا هـ سرمد كوتنج
محمد بن خليفه

اعلم مطايع

الله اعلم بالصواب

ليعلم من يراه قد خطر الرجلان سلبه سلماً وابنه لا شديداً بآحمد نائباً عن
 اخيه الشيخ خالدهم سلمه به سلماً وتقرر الحال فيما يصلح بيانها وشان من
 ولاهم الله عليه من الرعايا ان يقدمون بما امرهم الله به في حكم الشريعة
 بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل منهم له جهود معلوم بموجب ما قدره
 والهم الشيخ سلمان بن صقر حجه الله عليه الشارقة وتواضعها النان
 والبحر، ووادي الجبل وديا وتواضعها والذيد فحين انبثقت على الشارقة
 وخور فكان والغال وتواضعها هذا على ما جرت به سلكا ولاس الخيمة وتوا
 بعها من شمع والجبر، والبحر الى المنبع فهنا ينقلب على راس الخيمة والكل
 منهم يتقي الله ويتخافه ويرحم من كان منهم ومن الذي راى الذي في راس
 الخيمة على راس الخيمة وكذا لك الذي في الشارقة على راس الخيمة
 كذا لك الرعايا عليهم حق ودمهم حق كما ان عليهم السمع والطاعة ودمهم
 الخشمة والحماية ومن حال منهم يد الجيمع عليه الذي ما يرد، البين يرد
 التليين والامر بشوراي فيما يبدى بينهم سالم الاب والاولاد والبصا الجبر
 اولاً بزيارة طيب فهي متعلق لا س الخيمة وجزيرة ابو موسى متعلق على
 الشارقة وجزيرة صير ابو نعيم اذا كان فيه وسكن الله على محمده وصحبه
 واهله جبر في شهر رجب سنة ١٠٧٠ والصبر ابر نصير، راجع على الشيخ
 حاليه احمد بن الخارقة

المؤرخة في ٢٤ رمضان ١٣٧٢ (١٧ اغسطس / آب ١٩١٤)

من / مدحت السلطنة ، نائب حاكم لنجة

إلى الشيخ خالد ، شيخ الشارقة .

لا بد أنكم تعلمون بأن الفريق الذي هاجر من جزيرة صري إلى جزيرة ابو موسى والذي يضم ، راشد بن ناصر والذين معه يعبرون عن شكرهم لكم لاختلافكم العالية وأسلافكم (من الشيوخ) إذ أنهم يرغبون في الوقت الحاضر بالعودة إلى موطنهم الأصلي في جزيرة صري وقد منحناهم الموافقة . إذ أنهم يرغبون بنقل ممتلكاتهم وحاجاتهم من الأثاث التي نقلوها معهم إلى جزيرة أبو موسى وطلبوا مني أن أنقل لكم تلك الرغبة لكي تسمح لهم بالانتقال كالعادة . وأملنا بكم كبير أن توافقوا على نقل حاجاتهم وعدم وضع العراقيل أمامهم ، إذ لا يوجد فرق بين صري وأبو موسى ما دامت العلاقات الودية قائمة .

● من يوسف بن محمد إلى جناب المكرم الأحشم الأجل الأشم الأخ حميد بن عبد الله المحترم .

سَلِّمَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَافَاهُ . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٣٠ مارس ١٨٨٤ ، وموجب الكتاب إنما هو السؤال عن صحة حالك لا زلت بخير ولا زاد علماً يجب دفعه إليك سوى الخير وفي أوبرك الساعات وأشرف الأوقات ، ورد إلينا كتابك الشريف وما ذكرته صار معلوماً خصوصاً من طرف الشيخ سلمان بن سلطان وصلنا ولا بان لنا ما عنده ومما تحققنا علمه نعرفك أيضاً ، وصل إلينا الحاج أبو القاسم وكيل السركار وأخبرنا في دعواك من طرف جزيرة طنب وفي الحقيقة أن الجزر لكم يا قواسم عمان ونحن حطينا يدنا عليها مغتتمين رضاك وعلى أن الحال وإياك واحد فالأ أن لما كرهت فسيلنا فيها وتعبر الجماعة آل بوسميط فيها لأجل الحشيش إنشاء الله نمنعهم والحال وإياك واحد ثم ذكرت من طرف سهم الاخت موزة بنت عبد الله بن سلطان من أهلها مرادك نحوزه من متروكات المرحوم الشيخ خليفة بن سعيد الا ولا ترسل رجال من يدك يحظر على تلك المادة ونحوز الذي لكم من الاملاك متى رأيت الفراغه وبلد لنجه بلدكم والحال وإياكم واحد والذي فيها اعيالكم لتعلم أن بده البشارة ودم سالماً وسلم لنا على الاخ الشيخ حمد ورحمه وحمه ويوسف الشريف ومنا الاولاد يسلمون عليك .

حرر في جمادي الاخرة سنة ١٣٠١ .

ختم يوسف بن محمد

(حاكم لنجة)

من يوفى محمد المحباب لكم الاشم الابل الاشخ الشيخ لعبد عبد الله المختار
 وعافا لا عليكم فمما تشبهوا به وموجع الكفا انما هو كماله عن صفة حاله لاننا نختار لا نأخذ
 يجب دفعه ذلك سلكه وفيه الساعا في الاوقات وكذا كماله الشيف وما ذكره من معاني
 خصوصاً في الشيخ عليه السلام وصلنا في ابان لنا ما عنده وما تحقنا علمه فيك ايضا في اباننا
 الحاج ابوالقاسم ويلا الكار واخبرنا في دعواك في ظرف جزمه طنب وفي الحقيقة ان الخبر لكم
 يا قواسم احمان ونحن حطينا يدنا عليها مغتدين رضاك وعلى الحواياك ولعلنا ان
 لما كرهت فسلنا فيها وقعبه الجاهل اليوسيط فيها الابل الخشيش اننا كد منعمهم وكما انما
 ثم ذكرت في سهم الفتى من بنت عبد الله بن سلطان من اهلها ما اردك نخوض من متروكات المرحوم
 الشيخ خليفة بن الحصيد الا ولا ترسل بها اليك يلا يحفظ على تلك المساده ويحجز الذي لكم من
 الاملاك متاريت الفاعل وبلد النجدة بلذرة والحال واياكم واحد والذي فيها اعيانكم لتعلم ان
 المشايخ ودم سلكا في سلم على الاشخ محمد ومحمد بن محمد بن شريف ومما لا يدركون عليه



محمد بن جواد الاخير سنة ١٢٣١ هـ

١٤ رمضان المبارك ١٤٥٤

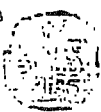
بسم الله الرحمن الرحيم

الى جناب الأجل الأكرم الأئمة المكرم هذه الشيخ سلطان بن
الوزير
أدام الله عزه وأبقاه .

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسؤال عن شريف صاحبكم
عن له الحمد ومنه إلى إشارته بالسؤال - أما من مفهوم جزيرتكم طيب
والدراهم المشتركة بينكم وبين بني العمائم نأت خاتمين لندن في هذه
المسألة ويستغلين جوابه ذلك منهم . رجوع وصول الرد سفيركم
بذلك . أما من طرف وكالة النفط نأت ثقلنا مع هذه الأفع
الناض الخاضع حين عماد وهو سيتباحث مع هذه ثم هذا المقصود
هذا من الختام ستعرفنا بما يلزم طاعتكم وكم من زايد السلام ووال
التيه داسم في عز داسم .

عبد الله
عبد الله
عبد الله

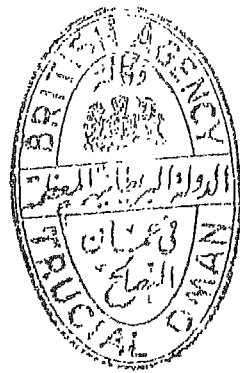
صح صغيرا الى ارض ابيه



مطابق اصل مولدك الا انك لم تصغر الى بلدي ابوي في خيل فافرس
ولا تخشعوا لجنابكم قد بلغنا وصولا الى بند عباس وظهورك الى ميناء وخرجوا الى بلدي
والظن انك تصل الى طرفنا ولا ادا لله سبحانه بالاحتكاك بك ثم لا تخشعوا لجنابكم
عمرناك فطرف تعدي اهل الدي علي خبز ثوبوسى وانهم عترو بوشهم وضمهم فيها وهذا
الخير منسوبة الىنا طلب وابو موسى والصير من دور الاءاء والاحداد ولا احد يتعدنا او يبر
فيهم شئ يميز لنا وانما ما رجعت لنا جلب ولا هو يفتانوه والقاء معكم ذلك فالتنا
صادرات السكتة منا ومك هذا في التغير ويوشهم فيها وشكينا عند جاكم يعقوب وخرج
ووجع لجلب ان هذا في متعلقات بالبحر ولا تخصص لحد ولا تمنع الا الخط الكرك فلا ان تم
المنع منكم والا اذ لم يوقع لغشتا ش فيها سببا لئلا تتركها ابدا ولا مرضا احدا يحيط فيها
وهذا حمار محقر من قديم الزمان الجزر لنا وصري الى قدام الخبز وهنيام الى السياتا ثوبوسى
الى الزمان ولنت اسئل ويجبر وفك عن ذلك لكونه مطلع من ربه في ربه ١٢٨

[illegible]

5



عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد

كل من رزق الله من خلقه من غير ان يظفره عن ان يظفره
 ثم ان صاحب السيف الذي انزل الله عليه من غير ان يظفره عن ان يظفره
 علم ان رزق الله من غير ان يظفره عن ان يظفره

بعد التحية والاحترام والسؤال عن صحتكم وطمعكم بكمال السرور وغنا من فضل الله كما تودون
أخبرني عنكم على أن غفلة القنطرة ينشأ من عند المغرب في اليوم من يريد الوصول
إلى جزيرة طنب في النصف الأخير من الشهر الحالي لمدة البعثة الأخيرة أيام
وذلك لتفحص معدن الحضر الذي يريد التفاهم مع حفرته في خصوصه -
أهواض حفرته أن تفتعلوا بالآذن له ليستنى له زيارة جزيرة
طنب وكذلك تكسبون إلى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك. لهذا
تفضلوا بقول فائق احترام وطم - دى الحبه دى فى الحق ٢ فرى ١٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

صعيج سالم بن سلطان

اشهدني على ما في هذه الورقة جذاب الشيخ سالم بن
سلطان انا يا غدام الشرع الشريف عبدالرحمن بن فارس

سالم بن
سلطان
مقر

الكتاب نسختين

ليعلم من يراه بانني انا يا سالم بن سلطان بن مقر القاسمي قد اجرة جميع المعادن المغر الذي
في جزيرة بر موسى على الرجال الكرام الحاج حسن بن علي سميه و عبدالله بن حسن و موسى
بن عبداللطيف من حال التاريخ الى مادام لهم ارادة في المعادن المذكورة يستلمون لنا لكل سنة
ما ينين و خمسين ريال فرانسه و كذلك قررة معهم ان ارادوا ينزلون العمار و الزني للتجارة في
الجزيرة المذكورة فيستلمون لنا لكل سنة مائة ريال فرانسه ارضية و قد ارضناهم على حقار طراوة لنا
لشرب ارادهم الذي بخدشهم في معادن المغر لهم منا العتشة و الاكرام من طرف ارادهم الذي
بخدشهم في المعادن و ربما حررت مكاتبات قبل هذا المكاتبه و لا عليهم عمل و انما العمل على هذا
المكاتبه المهره لسختين كي لا يخفى حربي ١٨ شهر ذالقعدة سنة ١٣١٥

شهد بذلك احمد بن عبدالرحمن بيده

شهد بذلك عبداللطيف بن عبدالرحمن

احمد بن
عبدالرحمن

عبد اللطيف

شهد بذلك يوسف
بن عبدالله بيده

قد شهدت بما في هاذي الرقة
و انا احمد بن سلطان

احمد بن
سلطان

* Note.—There are two versions of this document on the Residency records, one containing the words underlined and the other without them.

They merely signify that the agreement was drawn up in duplicate.

P. Z. Cox.

• رسالة من وكيل الدولة البريطانية في الساحل العثماني الشيخ سلطان بن سالم في 25 ذي القعدة لعام 1355 هـ الموافق 7 فبراير 1937 م.

$$\frac{175}{174}$$

الاسمى وسطى جمالى اصل

دارمقاہ
المشرف

كذا في نسخة الإمام العلامة في نسخة
 من ذلك صاحب الجليل في نسخة

لغير الخمية وادخلتم في السراويل من ممتلككم ومنهم بكمال السرور وعنا من فضل الله كما ترونه
 ورضي الله عن كتاب مستعمل من سعادة باليزا الدولة البطريركية القبطية القسيسة بالبحرين
 مناداة علمائه حالاً وحالاً مساعداً الى البحرين وحيد جراباً من مزية المغير
 في طيب ونايبره طيب وبموجبه هذا الجواب ان شركة قزلان قالي اترار
 اوكتايد تيسل الى اخذ سعدون المغربي لخب ونايبره طيب وكتسرا توريد
 اوله نموذجاً من المعدن الموجود في هاتين الجزيرتين . وعندنا نادر
 سعادة باليزا رئيس الخمية في يوم الاثنين حادي شهر ربي ١٩٤٧
 الموافق ٢٢ ذي القعدة ١٣٦٥ هـ حضرتمكم او عدمكم لان تكتسرا كتاباً
 الى جناب القنصلار بيشير الريندس وتوصلوه الى لابعنه له وكذلك
 تكتسرا كتاباً اخر الى وليكم في طيب ليسمح له باخذ التماذج . لذلك
 اضربوا من جنابكم تفضلوا وترسلوا الى الكتاب لابعنه سريعاً الى جناب
 القنصلار بيشير الريندس وكذلك تكتسرا رسماً الى وليكم في طيب
 المتعلق بكتسرا هذه التماثيل وتصقلها في ارض اقدس في دمشق . والله
 ١٩٥٠ سراج في شهر ربي ١٩٤٧ م

طلبنا من السيد الرئيس الحمدني من طرف طلبه في دمشق / وهو جباة الجيش ان الكرام
تعملوا في هذا العمل الجيد والجميل من طلبه وياهم ايها من خرجوا من الافراد
طلبت ان يكونوا في هذا العمل الجيد والجميل من طلبه وياهم ايها من خرجوا من الافراد
طلبت وياهم من حضره فاننا نتمنى ان يكونوا في هذا العمل الجيد والجميل من طلبه وياهم

شرکت سهامی نفت انگلیس و ایران
ANGLO-IRANIAN OIL COMPANY, LIMITED,
 LONDON AND AHADAN.
 TELEGRAPHIC ADDRESS:
 "ANGLO-IRAN"

بر ماه ۲۹ طبرستان و پانصد هزار لیره که ۲۶ ملین و ۱۳۳ هزار لیره آن
 تادیه شده است - ثبت شده در ایران به نمره ۲

SOUTH IRAN.

۱۹۴۵
 ۷۲-۴/۷

DATED 1st November 1935.

عدد
 ۷۴ - ۷/۲

H.E. Shaikh Sultan bin Kalin,
 Ruler of Bas-al-Jahmah.

Your Excellency,

We have for acknowledgment your letter dated 2nd November 1935 (4th Shaban 1354) from Bahrein, for which we thank you.

We trust that Your Excellency had a satisfactory visit to Bahrein and have now safely returned to Bas-al-Jahmah.

As regards "Tunb" Island, we note what you write regarding it, and also regarding certain other places within your area. We are now considering the question of exploring your country and its districts in accordance with your agreement dated 22th Rabi II, 1354 and will let you know our decision regarding such places as soon as possible.

Assuring you of our highest esteem

Yours faithfully,

For DIRECTOR EXPLORATION, A.P.M. LTD.,

حضرت جناب الامجد صاحب العظمة
 الشيخ سلطان بن سالم عالم رأس الجفرة
 المحترم

صاحب العظمة:
 نشکرم علی کتابکم من البوین المدرفی
 ۱۳۵۴ - ۲۹ شعبان
 و نرجو ان زیارتکم الی البوین کانت مرضیه
 و علی الذین عدتم الی رأس الجفرة سالمین.

اگرنا اما منا کلاما کتبتم عن جزيرة
 الطنب و عن بعض المواقع الاخر داخل
 حدود بلادکم و نحن الذین ننظر فی مسئلة
 تنقيب بلادکم مع من طقمک بموجب
 قبولکم بتاريخ ۲۹ ربيع الثاني ۱۳۵۴
 و سنفرکم عن رأینا بشأن هذه
 المناطة بسرعة الممكنة هنا
 و لغناکم فاشه الاحتمال
 المخلص

ابو. ا. ج. ابو. آل. الشنتی

المدير العام
 شركة النفط الدارسیة المحدودة

ALL COMMUNICATIONS TO BE ADDRESSED TO THE COMPANY

شرکت سهامی نفت انگلیس و ایران
"ANGLO-IRANIAN OIL COMPANY, LIMITED."

LONDON AND ABADAN.

TELEGRAMS ADDRESS:
"ANGLIRAN."

پسرمایه ۲۶ میلیون و پانصد هزار لیره که ۲۶ میلیون و ۱۳۳ هزار لیره آن
تأدیه شده است — ثبت شده در ایران به شماره ۲

ABADAN,

SOUTH IRAN.

۷/د - ۷۷ NO. 72-H/7

DATED 2nd December, 1935.

مهابت الشریف الامیر محمد طه صاحب القیامه
الشیخ سلطان بن سالم حاکم رأس الخیمه

H. E. Shaikh Sultan ibn Salim,
Ruler of Ras-al-Khaimah.

Your Excellency,

Further to our letter No.
72-H/7 dated the 13th November, we
have the honour to inform you that as
regards your Island of "Tunb", we
should expect to prospect there if it
was deemed necessary, as being in your
territory it is covered by the terms
of our option.

Assuring you of our high
esteem,

Yours faithfully,
For D'ARCY EXPLORATION COMPANY, LTD.

26/12/35
GENERAL MANAGER.

بسم الله الرحمن الرحيم
لله عاقبة كل عمل
۱۲ نوامبر ۱۹۳۵
مختصه جزیرتکم الطنبه انما سنستعمل
ان قطع هضاب اذا رأينا من الضرورة
وهي انزع داخله بحدودكم فانزع مضمره
بشروط الخيار هذا وابتعدنا عن فائده
والسلام عليكم

المخلص
أ. ج. أ. أو. أ. أ. أ. أ.
المدرع
عم شرفه آلاف التهاني المحمودة

بسم الله الرحمن الرحيم

(INCORPORATED IN ENGLAND.)

CODE:
BENTLEY'S SECOND PHASE

من شركة امتيازات النفط المحدودة

الشارحة في ٥ شهر جويلية سنة ١٩٢٩

لحفظ العا سعادة الشيخ سلطان سالم حاكم رأس الخيمة لئلا ينقضه

يا صاحب السعادة ، -

تحية وكراما - المبدئي انني استلمت بيد الماسة مشقة المورخ ٢٩ ربيع الاول ١٣٥٥ هـ وعرفت ان سعادتك الى الآن مضطرب من خصوص جزيرتين (طوب ونابيوه) ومناطق التي في الشراكه بينكم وبين ابن عمكم ؟ فلا يوجد سبب لاهتمامكم بهذا الخصوص - حيث اتفاقية الامتياز التي قد است الى سعادتك اخيرا مع كتابي المورخ ١٢ جويلية ١٩٢٩ هي مرتبة بطريفة ان منطوقها لا تنص باذخال مناطق التي تملك سلطة كاملة عليها ؟
واود جلب انظار سعادتك الى حقيقة الامر ان اتفاقية الامتياز المذكورة باعلاه هي عبارة محض لاجل حقوق النفط وستقهرها في امارتكم ولا يخص بها معادن غير ذلك ؟
واعتقد ان التوضيح المذكور باعلاه سيسكن خاطر سعادتك من جهة مسئلة الجزيرتين والمناطق المشار اليها في رسالتكم ؟
وبالختام اقدم تهناتي الخاصة واعتقد ان سعادتك من فضله النان تمنعون بصحة جيدة بـ هذا السلام ودمهم محمد وسنين بـ

حتى

خادمك الطيع

Frank Holmes
فذلك هولسن

• رسالة من المعتمد البريطاني في المنطقة إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ 6 صفر 1354 هـ الموافق لعام 1983 م.

بسم الله

الحمد لله



لجنابكم السلام والرحمة الشريفة

بسم الله الرحمن الرحيم

غير ذلك تعرف جنابكم شريفة سعادة الباشا بالبحرانية

الآن في جزيرة البصرة

ربما يوجد بعض الغرضين

تعرفنا ان كان هو ما نرى وما يورثنا الوصول للجزر

٢١٩٢٨

والله اعلم بالصواب
١٣٥٤
٦ صفر

سدر ٢٥١ - ١٥
الشارف - ١٨ جنوري ١٩٤٩
مواني ١٨ ربيع الاول ١٣٢٨

CONFIDENTIAL
No. G5.0231

BRITISH AGENCY,
SHARJAH.
THE 18th JANUARY 1949.

To,

حصرة الاحل الاكم الانعم الش الشيخ
مقرن محمد حاكم راس الخيد الحشم

Shaikh Saqr bin Muhammad,
Ruler of Ras al Khaimah.

بعد التحية وطاق الاحترام - After Compliments.

لتقد امري ساد

I have been instructed by the

متمسك ان ولاية البريطانيس

Political Agent, Bahrain, to advise you

في البحرين ان انمكم بان تتخذ الحيطة

to be vigilant in maintaining ^{your} rights in

في التمسك بحقوقكم في جزر ظنب لان

Tamû Islands as the Persian Government

الحكومة الايرانية مهتمة في الادعاء بهذه الجزر

is interested in claiming these Islands.

هذا وتغفلوبة قول فاس احتراماتي ود متمسك

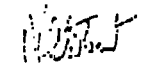
Usual Ending.

بي - د - منويارت

الهابط السياسي

في مكان

الضالع


Political Officer,
Trucial Coast,
Sharjah.



دار الاتحاد السياسي في الامارات
القاهرة - مصر
٢١ أكتوبر ١٩٥٧ (١٧١١/٥٧)

1211/57

Political Agency,
Trucial States,
Dubai.
21st October 1957.

لحضرة الامير المكي الشيخ صقر بن محمد
حاكم رأس الخيمة المحترم

To,

Shaikh Saqr bin Muhammed,
Ruler of Ras al Khaimah.

بعد التحية والاحترام،

After compliments,

أخبركم يا حضرة الشيخ انه سستزر
رأس الخيمة في زيارة رسمية مية البارحة
البريطانية. ان ام - اس - ر - شون
وذلك في يومي ١٦ - ١٧ نوفمبر - السبت
والاحد - ٢٤ - ٢٥ نوفمبر - الاثنين.
وبعد هذه الزيارة ستسافر البارحة
الى جزيرة داب ونايبر داب اللتان في امراكم
وسيرتبطان في هذه الزيارة للعب
اوقة التي تنبأ بان الجزيرة ملككم
وهذه الطريقة ستساعد لكم تشجيع
ادعاءات السلطة الأجنبية وساكن متساو
عنتم مندوباً من قبلكم ان يترك البارحة من رأس
الخيمة الذي يشهد هذه المناسبة بحدها
سورج الى رأس الخيمة.

I understand O'Shaikh that H.M.S.
frigate, Loch "Uthven" would like to make
an operational visit to Ras al Khaimah
from November 16th to 17th.

2. After that the ship will go to your
islands of Tumb and Habi al Tumb. The
Captain is arranging for a plaque to be
erected on Habi al Tumb to say that
the island is your property. This should
help to discourage claims by foreign
powers. I should be grateful if you would
appoint a representative to board the
ship at Ras al Khaimah to witness the
ceremony. Afterwards, he will be
returned to Ras al Khaimah.

مذارتم،

Usual Ending.

ج. ب. ك.

(J.P. Tripp)
Political Agent.

(م. ب. ك. - م. ب. ك.)
الشيخ المكي



دار الأعتد السیاسی
فی الامارات المتصالحة
دبی ، ١٧ مايو ١٩٥٨ م.

H.M. Political Agency,
Trucial States,
Dubai.
May 17, 1958.

حضرة الأئمة الامید المیود الشیخ
صقر بن محمد حاکم رأس الخیمة المحترم

Shaikh Saqr bin Muhammed,
Ruler of Ras al-Khaimah.

بعد التحية والاحترام ،

After compliments,

لملکم تذکرون یا
حضرة الشیخ بأنه قد ألغیت مع
سوف الحظيرة البارجة البريطانية
المسماة "لوك روتوان" التي
كانت من المزمع قیامها فی ١٦
١٧ نوفمبر .

You will remember, O'Shaikh,
that the visit of H.M.S. Loch Ruthwan
to Ras al-Khaimah which was intended
for November 16th and 17th unfortunately
had to be cancelled.

٢٠ أننا نفهم الآن بأن
البارجة البريطانية المذكورة تود ان
تزرر رأس الخیمة وجزیرتي نابو و
طنب من ٣٠ مايو = یوم الجمعة ١٢ ذو
القعدة الى حادی يونيو .
٢٣ وینوی القبطان أن یشیّد
لوحة علی نابو وطنب مکتوبا علیها
بأن الجزیرة ملککم كما کان یأمل أن
یفعل فی زیارته السابقة . سأكون شاکراً
لو عینتم مندوباً من قبلکم لیشاهد
الاختفال وأن البارجة "لوك روتوان"
سوف تصحیه علی ظهر البارجة فی
رأس الخیمة بثنایح ٣١ مايو فی الساعة
السابعة والنصف تقیماً أي ما یماثل الساعة
الثانية عشر والنصف صباحاً ویرجعه الى
رأس الخیمة فی الساعة السادسة أي ما
یقارب الحادية عشر حسب التوقيت العربی
مساء بعد الاختفال فی نابو وطنب .
وختاماً نفضلوا بقول فائق الاحترام .

2. We now understand that H.M.S.
Loch Ruthwan would like to visit
Ras al-Khaimah and the islands of
Nabiyu Tunb and Tunb from May 30th
to June 1st.
3. The intention of the ship's
Captain is to erect a plaque on
Nabiyu Tunb to say that the island
is your property, as he had hoped to
do on his previous visit. I should
be grateful if you would appoint a
representative to witness the
ceremony. H.M.S. Loch Ruthwan would
take him on board at Ras al-Khaimah
at about 7.30. a.m. on May 31st, and
return him to Ras al-Khaimah about 6
p.m. after the ceremony on Nabiyu Tunb.

Usual Ending.

H.B. Walker

(H.B. Walker)
Assistant Political Agent.

هلوی والمر
(أ.ج. بی. واکسر)

معاون للمعتد السیاسی

بسم الله الرحمن الرحيم

صقر بن محمد بن سالم القاسمي

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

التاريخ ١٩٦١/٩/١٥

حضرة صاحب السعادة، الأفخم المستر أي. سي. سي. ونجستر.

معاون المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة . . المحترم*

تحية واحتراماً،

وبعد لقد استلمت كتابكم المؤرخ في ١٢ أيلول ١٩٦١، المتضمن إفادتنا بقيام
وزارة الخارجية البريطانية باطلاعنا بأن سفير جلالة الملكة في إيران سيتقدم بشكوى
إلى الحكومة الإيرانية بخصوص نزول الطائرة الإيرانية في جزيرتنا طنب منذ أربعة
شهور والتابعة لإمارتنا.

نشكركم على هذه الملاحظة وإنّ هذا من واجبيكم وسنخبر وكيلنا في الجزيرة بأن
يشعرنا بسرعة عما يحدث في المستقبل وأن علمنا سيرفع باستمرار على الجزيرة.

هذا وتقبلوا خالص شكري واحترامي

المخلص

صقر محمد



دارالاتحاد السهاسه فف الامارات
المصالحه - دهبف
١١ اكنوسر ١١٦١ (الرقم ١٠٣٣/٦١)

1033/61

Political Agency,
Trucial States,
Dubai.
October 21st, 1961.

حضرة الانعم العكرم السوس الشفخ صقر بن مسم
القامف؁ حاكم راس الخفمة الموقر.

Shaikh Saqr bin Muhammed Al Qa-
simi, Ruler of Ras al Khaima.

بعمد التخمه والاحترام؁

After compliments,

لسف الشرف ان اف ففر
فنا مكم بان سفم حكومة صا حصه
الجلالة فف طهران قد احمج الان رسفا
لدى الحكومة الافر انهفة حول هفوط
الطائرة الافر انهفة على جزفمفة
طنب تلك الفف شمفر الى كفا بكم المر وف ١٥
سهمفر الى المسمرونمسمرون وكفا ان
سفر جلالهمفا قد احمج افضا على نزول
فرقة المسم فف الجزفمفا للشمففسف
٨ او ٩ من افسفسف

I have the honour to inform
Your Excellency that Her Majesty's
Ambassador in Tehran has now formally
protested to the Iranian Government
about the landing of an Iranian air-
craft on Tunb Island to which your
letter of September 15 to Mr. Winchester
refers. Her Majesty's Ambassador also
protested at the landing of a survey
party on the island by launch on
August 8 or 9.

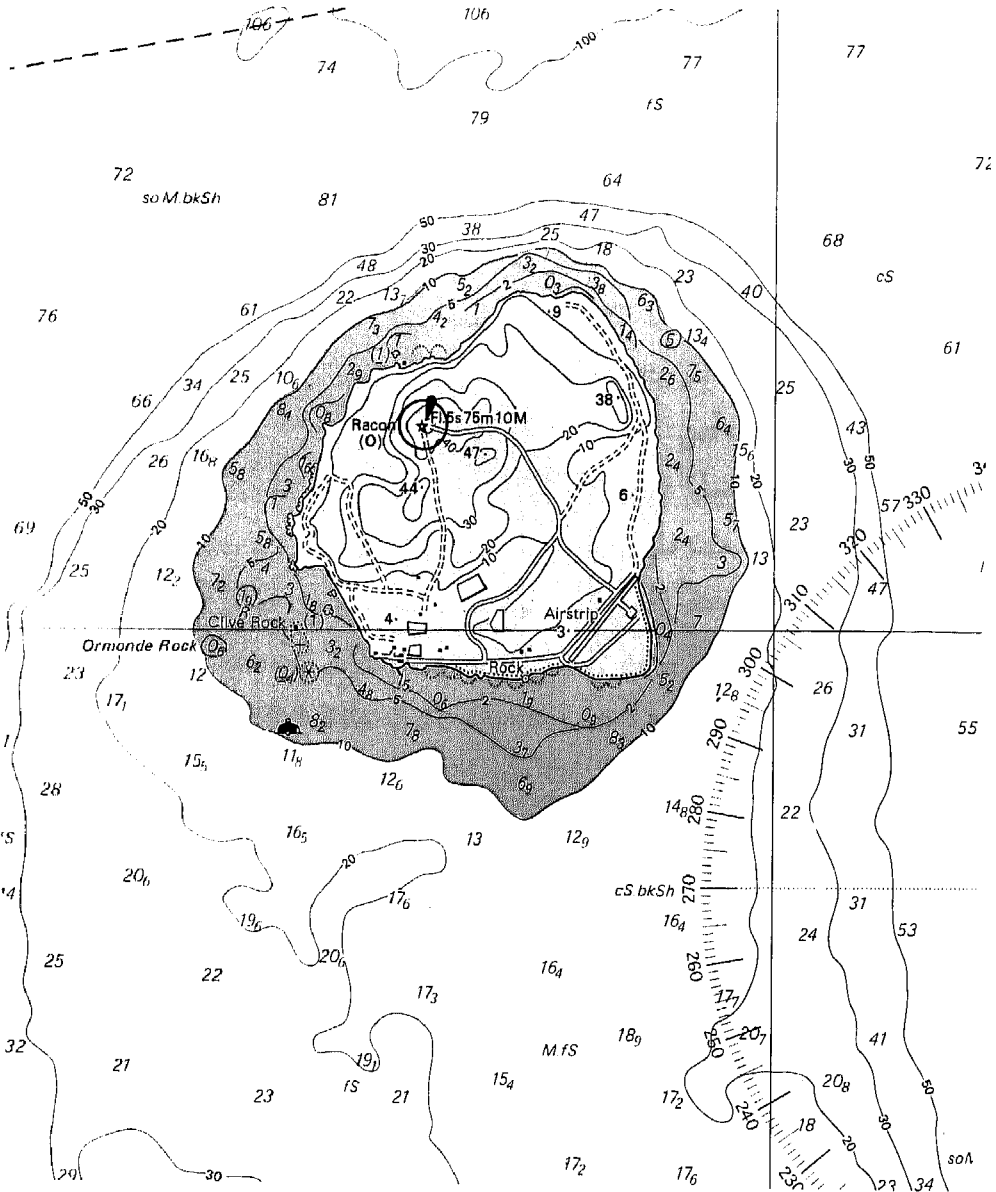
وخاماف ففضلوا بفبول فائق الاحترام ودمفم

Please accept my highest respect
and regard.

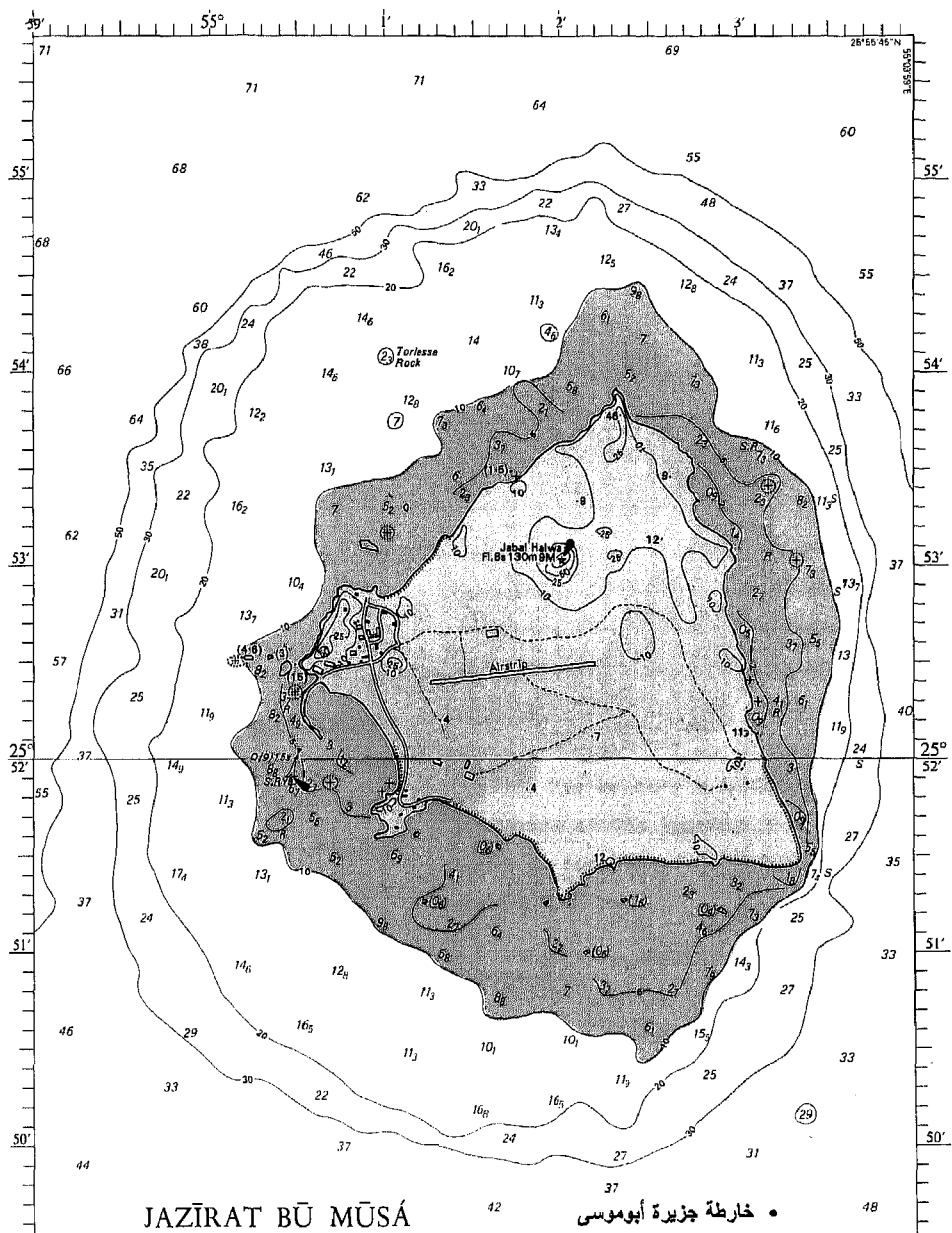
A. J. M. Craig

(اف.ام.كسرفك)
المعمد السهاسف لصاحفة الجلالة

(A.J.M. Craig)
H.M. Political Agent.



• خارطة جزيرة طناب وتظهر عليها بعض التغيرات والإنشاءات التي قامت بها السلطات الإيرانية.



المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

- إحصائيات منظمة الأوابك العربية (مجلة نفط العرب).
- الإمارات العربية وجيرانها، د. محمد مرسي عبد الله. دار القلم، الكويت.
- البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث. بحث للدكتور. محمد عبد الله الركن، جامعة الإمارات.
- تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج، حسين بن علي الوحيدي الخنجي العباسي، دبي.
- الجامعة العربية وقضايا التحرر العربية، محمد علي رفاعي.
- الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، عبد الوهاب عبدول، إصدار مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.
- الخليج العربي في ماضيه وحاضره، د. خالد العزي، بغداد.
- دليل الخليج، لوريمر. الجزءان، التاريخي والجغرافي، إصدار حكومة قطر.
- دوارته بريوسة، دراسة عن تاريخ الخليج.
- سياسة إيران في الخليج العربي في عهد ناصر الدين شاه، د. مصطفى عقيل، قطر.
- سير أرنولد ويلسون، الخليج وصف تاريخي من الأزمنة القديمة وحتى القرن العشرين، لندن.
- مدارات في حركة الزمن العربي، للمؤلف/أحمد جلال التدمري، مطابع ألف باء للأديب، دمشق 1994.

- مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، للدكتور/ محمد عزيز شكري، دمشق 1972.
- ملف الجزر العربية الثلاث لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، بالقاهرة.
- ملفات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1992، أرشيف وزارة الخارجية.
- مملكة هرمز العربية، ابراهيم خوري وأحمد التدمري، تحت الطبع.
- الوثيقة رقم S/PV.161 المؤرخة في 1971/12/9، أرشيف مجلس الأمن الدولي.
- الوثيقة رقم S/ 10740 المؤرخة في 1972/7/18 مجلس الأمن.
- الوثيقة رقم S /PV/2055 بتاريخ 1972/10/5 مجلس الأمن.
- الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ 1974/2/20 مجلس الأمن.
- الوثيقة رقم A/C.LPV/.2092 بتاريخ 1975/11/19 مجلس الأمن.
- الوثيقة رقم 1961/9/21 و3052، في مراسلات دار الاعتماد، الدائرة السياسية السادسة في الأرشيف البريطاني.
- النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث في الوثائق البريطانية، د. وليد حمدي الأعظمي. دار الحكمة - لندن.
- النشرة الإخبارية لإمارة رأس الخيمة الصادرة عن مكتب الإعلام (رأس الخيمة).
- نشرة وكالة الصحافة الفرنسية.
- جريدة الاتحاد. أبو ظبي.
- جريدة الحياة الصادرة في لندن.
- جريدة الخليج الإمارات، الشارقة.
- جريدة النهار العربي والدولي.
- صحيفة الحياة الدولية.
- صحيفة النهار اللبنانية.

- مجلة الأسبوع العربي، بيروت.
- مجلة درع الوطن العدد الخاص بالعيد الوطني الصادر في ديسمبر 1993.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- FO 371/13010, INDIA OFFICE, B397, STATUS OF ISLANDS OF TUNB .
- FO 371/13009, POLITICAL RESIDENT TO GOVERNMENT OF INDIA, 27 SEPTEMBER 1887.
- IBID, POLITICAL RESIDENT MEMOTANDUM OF MAY 1895. P. 985/0
- TELEGRAM FROM TEHRAN TO POLITICAL RESIDENT 20 MAY 1905 P.1116/05.
- FO 371/13721, India Office to FO, 25 October 1992-.
- FO 371/ 14478, MEMORANDUM, SUGGESTION THAT THE ISLAND OF TUNB MIGHT BE LEASED TO PERSIA, 14 NOV. 1930.
- FO 371/15276, BRITISH RESIDENCY AND CONSULATE GENERAL, BUSHIRE .
- FO 371/17827, PERSIAN CLAIM TO TUNB AND ABU MOSA FROM FO, MEMORANDUM, BY Mr. D. W. LASELLES 4 SEP. 1934.
- FO 371/18901, THE PERSIAN CLAIM TO THE ISLAND OF TUNB AND ABU MOSA 17/5/1935.
- POLITICL AGENCY, BAHRAIN, No. CR. 231,13 NOV. 1948 TO THE RESIDENCY.
- FO 1089/13 BRITISH RESIDENCY, BAHRAIN, 10 NOV. 1954.
- FO 371/109852, BRITISH EMPASSY, TEHRAN, 18 DEC. 1954.

- FO 371/114640/ FO TO THE SECRETARY OF THE ADMIRALTY, 31 JAN. 1955.
- FO,TO g. e. mILLARD, TEHRAN,2 NOV.1961.
- FO 371/13721, FROM BRITISH RESIDENCY TO THE FOREIGN SECRETARY - NEW DELHI .
- INDIA OFFICE, WHITEHALL, LONDON 23 JAN. 1931 TO THE FOREIGN
- SECRETARY, TO THE GOVT. OF INDIA, NEW DELHI

- United Nations, Report of the Secretary General on the work of the Organisation, 16 June 1971 to 15 June 1972 .
- Bathurst & Northcutt, op. cit., pp. 11-14..
- O'shea , Raymond - The Sand King of Oman - London 1947 .
- United Nations, Report of Secretary General, Offical Records, 27th session PP. 76 -77

المحتوى

رقم الصفحة

7

1- المقدمة

11

2- التمهيد

{ الباب الأول }

17 3- أزلية الصراع الدولي على منطقة الخليج العربي

19

لمحة جغرافية

33

العرب سكان الخليج

37

عرب الخليج والعدوان الخارجي

{ الباب الثاني }

45 4- إمارة لنجة العربية القاسمية وقضية

الجزر العربية الثلاث.

47

لنجة والجزر الثلاث

49

علاقات إيران مع إمارة لنجة العربية

اعتراف أمير لنجة بتبعية الجزر إلى إمارتي

55

رأس الخيمة والشارقة.

55

احتلال جزيرة صري.

{ الباب الثالث }

- 5- استراتيجية الجزر الثلاث 59
الوضع الجغرافي للجزر 65
جزيرة طناب الكبرى 67
جزيرة طناب الصغرى 68
جزيرة أبو موسى 68

{ الباب الرابع }

- 6- الفرس وطموحاتهم في الخليج العربي 71
لمحة تاريخية عن بلاد فارس 73
طموحات الفرس وادعاءاتهم بالجزر العربية 77
مفاوضات إيرانية بريطانية لتسوية قضية الجزر 83
تهديدات الشاه وعدوانه 87

{ الباب الخامس }

- 7- بريطانيا في الخليج العربي 89
وثائق بريطانية 92
احتلال إيران لجزيرة صرّي 95
تجدد الادعاءات الفارسية بالجزر 96
عروض فارسية لشراء الجزر أو استئجارها 98
حلّول بريطانية 100

- 108 دحض بريطاني للادعاءات الفارسية
117 الموقف البريطاني بتجميد قضية الجزر
119 تفريط بريطانيا بالحقوق العربية

{ الباب السادس }

- 125 8- مفاوضات السير وليم لوس
(الوسيط البريطاني/ الإيراني، برأس الخيمة)
127 محاضر مباحثات الوسيط البريطاني في رأس الخيمة
سمو الحاكم يعلن على الشعب مضمون
156 محادثاته مع لوس
157 سمو الحاكم يبلغ الجامعة العربية بالتهديدات الإيرانية

{ الباب السابع }

- 159 9- جزيرتا طنّب
161 الهجوم الإيراني على جزيرة طنّب
163 معركة الدفاع عن الجزيرة
169 إخراج السكان من ديارهم
170 استقبال أهالي طنّب في رأس الخيمة
173 مظاهرات غاضبة
179 مسيرة جنازية
181 مؤتمر صحفي لسمو الحاكم

{ الباب الثامن }

- 185 10- التحرك الرسمي لحكومة رأس الخيمة
- 187 التحرك الرسمي للإمارة
- 188 برقيات للزعماء العرب ولهيئة الأمم ومجلس الأمن
- 192 برقيات للصليب والهلال الأحمر بشأن الأسرى من الشرطة
- 192 برقية احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطاني
- 197 عرض قضية الجزر على مجلس جامعة الدول العربية
- 201 وفد رأس الخيمة للاجتماع بوزراء الخارجية العرب
- وفد اتحادي يصل رأس الخيمة، ويستلم رسالة من سمو الحاكم
- 205 إلى سمو رئيس الدولة حول انضمام الإمارة للدولة الاتحادية
- 207 زيارة سمو ولي العهد نائب الحاكم إلى ليبيا
- 209 رسالة من سمو الحاكم إلى الإمام الخميني
- 212 محادثات سمو الحاكم مع السفير الإيراني لدى الإمارات

{ الباب التاسع }

- 221 11- إنهاء معاهدات الحماية مع بريطانيا
- 223 لقاء سمو الحاكم وسمو ولي العهد مع المقيم البريطاني
- 226 التوقيع على إنهاء معاهدة الحماية
- 226 التوقيع على اتفاقية الصداقة
- 229 رسالة جوابية من المستر ووكر (القنصل البريطاني العام)
- 230 رفض سمو الحاكم للتعويضات الإيرانية

{ الباب العاشر }

12- ردود الفعل على الاحتلال الإيراني والتحريك الرسمي

- 233 لحكومة رأس الخيمة
- 235 ردود فعل عربية شعبية ورسمية
- 246 وفود زائرة
- 249 موقف المعارضة الإيرانية
- 251 جامعة الدول العربية وقضية الجزر
- الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية يتباحث مع
- 252 السفير البريطاني في القاهرة
- 261 السفير الإيراني في القاهرة
- 265 انعقاد مجلس الجامعة العربية لبحث قضية الجزر
- رسالة من سمو الحاكم للقادة العرب في كل من
- 268 السعودية وتونس والمغرب والكويت
- 270 اجتماع مجلس الأمن لبحث قضية الجزر

{ الباب الحادي عشر }

13- جزيرة أبوموسى

- 275 الادعاءات الإيرانية بالجزيرة
- مفاوضات الوسيط البريطاني/ الإيراني
- 281 مع سمو حاكم الشارقة
- 285 مذكرة التفاهم

287	مضمون مذكرة التفاهم
289	الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى
290	انتهاكات إيران لمذكرة التفاهم

{ الباب الثاني عشر }

293	14- تغييرات الاحتلال الإيراني في:
	جزيرتي طنّب
	جزيرة أبوموسى

{ الباب الثالث عشر }

297	15- دولة الإمارات العربية المتحدة ومعالجة قضية الجزر
300	دعوة سمو رئيس الدولة للجارّة إيران
302	عرض القضية أمام هيئة الأمم المتحدة
306	تجاوزات إيرانية في أبوموسى
309	اتصالات مباشرة مع إيران
310	اجتماعات ثنائية
312	بيان وزارة خارجية الإمارات
322	دعوة وزير الدولة للشؤون الخارجية
322	حملة إعلامية إيرانية
325	تصريح صحفي للشّيخ حمدان بن زايد
327	تحرك الإمارات على مختلف الأصعدة

{ الباب الرابع عشر }

- 16- سمو ولي العهد وقضية الجزر 329
- 331 التأكيد على عروبة الجزر
- 333 نشر الوعي بقضية الجزر عربياً وعالمياً
- 341 ترسيخ الوعي بالقضية
- 341 وسام الشيخ خالد للمؤرخ العربي
- 343 مسرحية الرسالة وجزر السلام
- 346 تواصل سموه مع الهيئات العربية لاستعادة الجزر
- 350 ندوة علمية تاريخية حول عروبة الجزر

{ الباب الخامس عشر }

- 17- الموقف الدولي حول حق الإمارات العربية بجزرها الثلاث 351
- 353 ردود فعل على التجاوزات الإيرانية في أبو موسى
- 353 جامعة الدول العربية
- 354 الحكومة البريطانية
- 357 مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- 359 دول إعلان دمشق
- 360 الاتحادات المهنية العربية
- 362 في النطاق الأوروبي
- 364 الموقف الأمريكي
- 365 مواقف أمام الجمعية العامة في دورتها (47)

- 370 مواقف أمام الجمعية العامة في دورتها (48)
 375 من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة
 377 مسؤولية المجتمع الدولي

{ الباب السادس عشر }

18- صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي

- 379 وثائق قضية الجزر
 381 الاهتمام بوقائع التاريخ
 381 الحرص على الوثائق الوطنية
 381 إعداد ملف بالوثائق التاريخية للجزر

{ الباب السابع عشر }

19- القضية والقانون الدولي وبطلان الادعاءات الإيرانية

- 383 قضية الجزر
 385 الادعاءات والحجج الإيرانية
 386 الحجة الأولى
 387 القانون الدولي وطرق اكتساب الأقاليم
 الحجة الثانية
 394 بطلان الأخذ بالخرائط غير الموثقة
 الحجة الثالثة
 396 الأطماع والمصالح لا تبرر الاحتلال

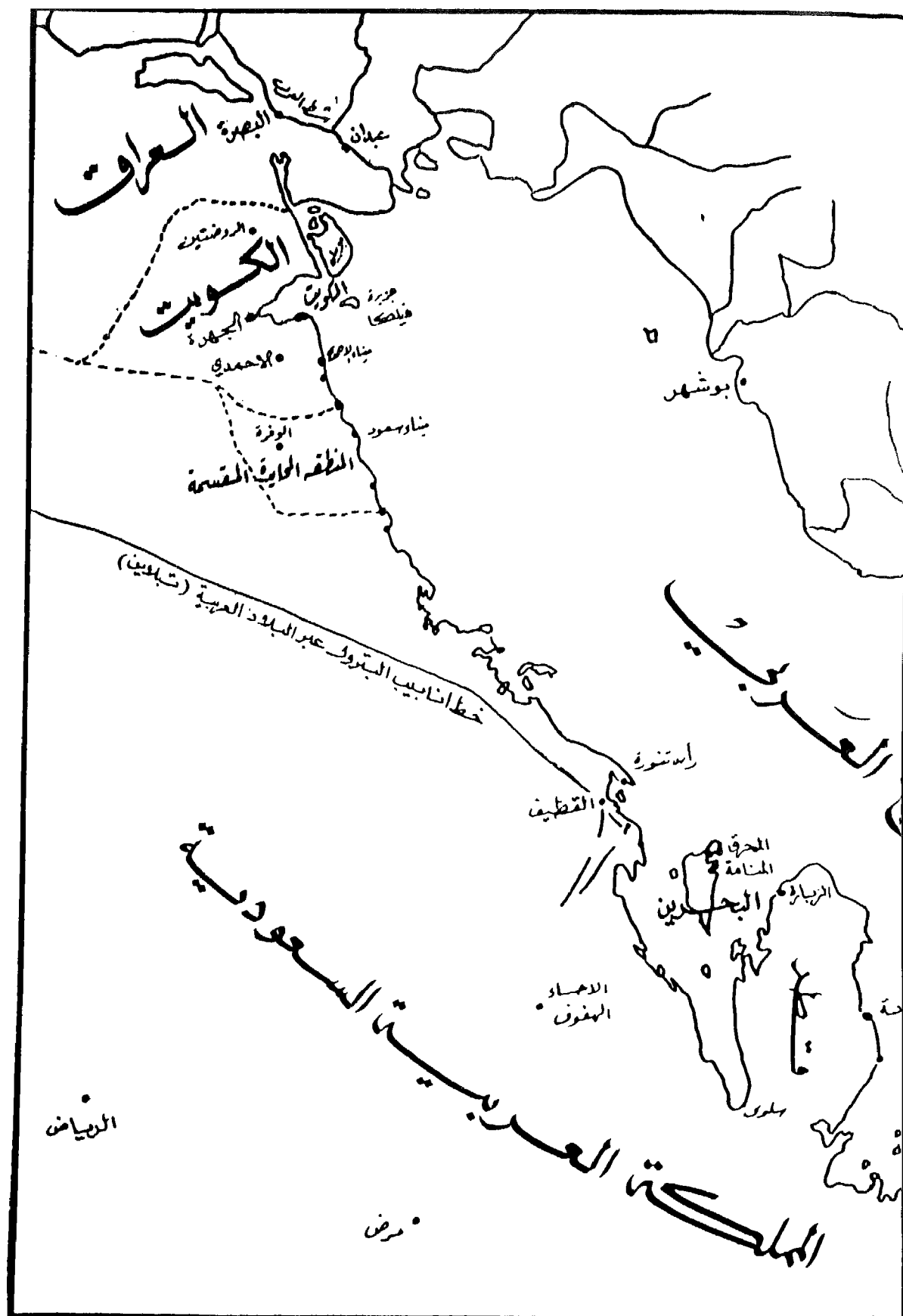
398 تهافت الحجج الإيرانية أمام وقائع عروبة الجزر

401 -20 * خاتمة الكتاب *

{ الباب الثامن عشر }

405 -21 ملاحق الكتاب.

437 -22 * مصادر ومراجع *

[illegible]

حقوق الطبع والترجمة

محفوظة للمؤلف

ص . ب . - : ٥٦٥ رأس الخيمة

إذن طباعة رقم ١٢ / ١ / ٣٦٥٥

بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٠ م

طبع بمطبعة رأس الخيمة الوطنية



أحمد جلال التدمري

عضو اتحاد المؤرخين العرب

و

عضو اتحاد الصحفيين العرب

له عدة مؤلفات وأبحاث

في مواضيع مختلفة

وخاصةً

في التاريخ العربي والإسلامي

والشؤون القومية.